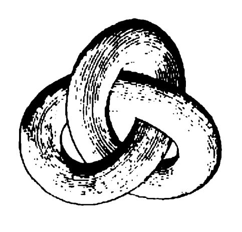
اسماعيل بيشيكجي

Black Sea
RUSSIA
GEORGIA
Caspian Sea
ARMENIA
AZERBAIJAN
Turkey
Kurdistan
Iran
SYRIA
LEBANON
JORDAN
SAUDI ARABIA
Iraq



إسماعيل بيشيكجي



كردستان
مستعمرة دولية



ترجمة زهير عبدالملــــك

كردستان مستعمرة دولية

إسماعيل بيشيكجي

كردستان مستعمرة دولية

ترجمة

زهير عبد الملك

APEC

العنوان الأصلي للكتاب

(باللغة التركية)

Devletlerarası Sömürge Kürdistan

اسطنبول، 1990

عنوان الترجمة الألمانية

Kurdistan Internationale Kolonie

كولونيا، 1991

عنوان الترجمة الأسبانية

Kurdistan Una Colonia Internacional

مدريد، 1992

عنوان الترجمة الفرنسية

Kurdistan une colonie internationale

1997

عنوان الكتاب: كردستان مستعمرة دولية
المؤلف:إسماعيل بيشيكجي
المترجم: زهير عبدالملك

رقم الإيداع:
91-89014 39-1

رقم التصنيف:
139

دار *APEC* للطباعة والنشر
هاتف: 7618118 8 46
فاكس: 7612490 8 46
العنوان
ص ب: 3318
163 03 Spanga - Sweden

تاريخ صدور الكتاب: 1998
عدد النسخ المطبوعة: 1000 نسخة

FOR ANY INFORMATION CONCERNING THIS
BOOK AND ITS DISTRIBUTION, PLEASE
CONTACT:
APEC TRYCK & FÖRLAG
BOX 3318
163 03 SPÅNGA- SWEDEN
TEL +46(0)8 761 81 18
FAX +46(0)8 761 24 90

FERST PUBLISHED 1998 STOCKHOLM
ISBN: 91- 89014-39-1

تقديم الطبعة العربية

بقلم: زهير عبد الملك

دكتوراه بعلم الاجتماع

صدر كتاب Devletlerarasi Somurge Kurdistan أو "كردستان مستعمرة دولية" في اسطنبول عام 1990، ومؤلفه إسماعيل بيشيكجي Ismail Besikci، عالم اجتماع تركي بارز ومعروف بالتزامه بمنهج البحث العلمي، وبقضايا الشعوب والأمم المضطهدة، (انظر سيرته الذاتية في نهاية الكتاب). وقد أحدث صدور هذا الكتاب ضجة ولاسيما في أوساط اليسار التركي، وصدمة في الفكر السياسي الكردي السائد في المنظمات والأحزاب السياسية الكردية على اختلاف اتجاهاتها.

ترجم الكتاب إلى اللغة الألمانية بعنوان Kurdistan International Kolonie وصدر في كولونيا عام 1991، ثم صدرت ترجمته إلى اللغة الأسبانية بعنوان Kurdistan Una Colnia Internatioinl في مدريد عام 1992. وقد اطلعت عليه عام 1996 حيث أشرفت على ترجمته إلى اللغة الفرنسية بعنوان Kurdistan une Colonie Internationale، ومنها نقلته بمطابقة الترجمات والنص الأصلي بمعونة عدد من المترجمين الأكفاء من التركية والألمانية وإليهما، متوخيا الدقة والأمانة المهنية في نقل أفكار المؤلف إلى اللغة العربية.

وقراء العربية كثيرون واطلاعهم على المسألة الكردية وتطوراتها ومتابعة نمو الوعي القومي في أوساط الشعب الكردي إنما يكتسي أهمية بالغة، نظرا للروابط التاريخية والحضارية التي تجمع ما بين

الأمتين العربية والكردية وتجمع الأكراد بالأمم الإسلامية الأخرى، ولأن الشعب الكردي يعول على دعم كافة هذه الأمم ومساعي مثقفيها وسياسييها لإسناد قضيته العادلة في التحرر والانعتاق من نير العبودية. وقيام دولته المستقلة إسوة بالأمم الإسلامية الأخرى.

ومن المؤكد أن عنوان هذا الكتاب هو الذي اجتذبني لنقله إلى العربية وذلك لجرأته في تشخيص جوهر للمسألة الكردية يستحق كل اهتمام وإمعان في التفكير بتحليان بعنصري الموضوعية والانفتاح على آراء بيشيكجي ووجهات نظره التي يصوغها بشفافية وصراحة تنال إعجاب، كل من يهتم بإيجاد مخرج لهذه المسألة التي ظلت مستعصية على الحل منذ نشأتها في مطلع القرن العشرين، والتي من المنتظر أن تتصدر قائمة المشكلات التي يعاني منها إقليما الشرقين الأدنى والأوسط في مطلع القرن الحادي والعشرين جراء تعقيداتها الداخلية والإقليمية والدولية الناجمة عن تقسيم كردستان بين دول الإقليم بإرادة المستعمرين ولاسيما البريطانيين ووفقا لمصالحهم المادية والسياسية والاستراتيجية، وبسبب أبعادها السوسيولوجية الناجمة عن وجود شعب سيصل تعداد نفوسه بحسب معدلات نموه التقريبية ومعدلات النمو الديمغرافي في الإقليم إلى ما يقدر بنحو 63 مليون نسمة في نهاية العقد الثاني من القرن القادم، منهم 32.3 مليون نسمة في تركيا و16.2 مليون نسمة في إيران و10.9 مليون نسمة في العراق و2.7 مليون نسمة في سوريا و900 ألف نسمة في بلدان رابطة الدول المستقلة (الاتحاد السوفييتي سابقا). (المصدر Mehndad R. Izady, The Kurds, P. 119, Taylor & Pzancis Publisher, 1992).

ولا أكتم عن القارئ تجدد شعوري بالخوف، لأول مرة منذ زمن بعيد، من كلمة الاستعمار وامتعاضي من كلمة مستعمرة. ولربما

مرد ذلك تلك الفترة التي عشتها أيام شبابي بظل الاستعمار البريطاني، وارتباط هذه الفكرة بالبريطانيين والفرنسيين حصرا ومن ثم الأمريكيين، والكفاح ضد هيمنتهم الاستعمارية وكفاح الشعب من أجل التحرر من الاستعمار وإحراز الاستقلال الوطني الناجز وإقامة نظام ديمقراطي متحرر. وتساءلت مع نفسي ترى كيف سيتلقى المثقف العربي أو الفارسي أو التركي فكرة أن بلاده إنما تستعمر جزءا من وطن الأكراد، وكلها تستعمر كردستان مجتمعة؟!!

لكن مفهوم الاستعمار الداخلي مصطلح معروف في ادبيات علم الإجتماع السياسي لوصف النتائج المتفاوتة للتنمية على الصعيد الإقليمي. كما تستخدمه نظرية العلاقات العرقية في بيان حالة الحرمان والإستغلال التي تتعرض لهما الأقليات في مجتمع ما. وإستخدم الماركسيون هذا المفهوم في الإشارة الى حالة اللامساواة السياسية والإقتصادية في ما بين الأقاليم في المجتمع. ومن الممكن ملاحظة العناصر المشتركة التالية بين كافة هذه المناهج:

ا- إنها ترفض الفرضية القائلة بأن التنمية الصناعية تؤدي على المدى البعيد إلى خلق مجتمع متكامل ومتماثل حضاريا ويتمتع بظله جميع السكان بحقوق متساوية في المواطنة. 2- إن التفاوت بين الأقاليم ظاهرة ليست عابرة وإنما ملازمة لتنمية المجتمع الصناعي. وإذا كانت العلاقة بين البلد المستعمر والمستعمر-في حالة الأستعمار الخارجي- تتسم باللامساواة والإستغلال فإن ذات العلاقة بين المركز والطرف تتسم باللامساواة ايضا. إن من شأن الإستعمار الداخلي تحقيق ثروة لصالح المناطق الأكثر ارتباطا بالدولة من غيرها. وقد يتميز سكان المستعمرة الداخلية عن بقية السكان عرقيا أو دينيا أو لغويا أو بعوامل ثقافيو اخرى. ويستثنى هؤلاء علانية أو

ضمنيا من التمتع بأي وضع اجتماعي وسياسي.(انظر The Penguin Dictionary of Sociology. 1984, p. 112-113

إلا أنه، كما يقول المؤلف، لا ينبغي من جهة أخرى، الخلط بين المعلومات التي نحصل عليها بشأن كردستان والمقترحات المقدمة لإيجاد حل للمسألة الكردية. من ذلك على سبيل المثال، استعمال مصطلح "المستعمرة" كمفهوم مهم في تفسير نمط التطور التاريخي للمجتمع الكردي. بيد أن بعض مجموعات اليسار التركي ترفض هذا المفهوم باعتباره يخلق الأسس المادية لقيام منظمة انفصالية. ويقول هؤلاء إن كردستان ليست مستعمرة. لكنهم هنا يرتكبون خطأ. ذلك لأنهم يرفضون مفهوما بإمكانه تفسير طبيعة هياكل المجتمع الكردي. يضاف إلى ذلك، أن كردستان مجتمع لا يرقى حتى إلى مستوى المستعمرة.

إن ردود الفعل ستكون متباينة، ولربما يصعب التكهن بها ليس لدى مثقفي الأمم المجاورة فحسب وإنما في أوساط عدد كبير من المثقفين الأكراد أنفسهم. ومع ذلك، يبقى كتاب إسماعيل بيشيكجي جديرا بالدراسة والتبحر في مضامين اطروحاته في ما يتعلق بسياسات الدول التي تقتسم كردستان ولاسيما الدولة التركية التي تنكر على الشعب الكردي هويته القومية وتعامله بالحديد والنار بطريقة عنصرية بشعة منذ ما يزيد على 70 عاما.

كتب إسماعيل بيشيكجي قبل 35 عاما يقول: "عندما وصلت إلى جنوب شرقي تركيا رأيت بعيني وشاهدت بنفسي شعبا له لغة وتاريخا وتقاليد تختلف عما لدينا نحن الأتراك، وهذا الشعب لا يحمل الاسم الذي يطلقه عليه الأتراك، فهو لا يسمي نفسه أتراك الجبال وإنما يسمي نفسه نحن الأكراد".

ومن الحقائق الثابتة على امتداد التاريخ الكردستاني القديم والحديث والمعاصر حقيقة تتجسد في رفض الأكراد الخضوع لسيطرة الدول المجاورة ولغيرهم، كما أنهم فشلوا في إحراز تحررهم السياسي وبناء دولتهم المستقلة في آن واحد، بل هم الأمة الوحيدة التي يتجاوز عدد سكانها 30 مليون نسمة، "تقديرات 1996 – المصدر السابق" لكنها لا تتمتع بكيان سياسي على الإطلاق في عالم اليوم.

يحلل إسماعيل بيشيكجي هذا الجانب تحليلا موضوعيا واضعا يده على جوانب الضعف والتمزق في المجتمع الكردستاني وتركيبته الطبقية وسلوكيات رموزه السياسية والدينية، ويلقي أضواء كاشفة على العوامل الخارجية والداخلية المتصلة بمأساة هذا الشعب المنكوب، ويحدد له طريق الخلاص من محنته المزمنة.

لقد بذلت جهدا كبيرا حتى يأتي النص العربي مطابقا ولاسيما لنص التركي الذي وضعه بيشيكجي، ولم يكن ذلك ممكنا لولا استشارتي وحواري مع العديد ممن يعنيهم موضوع هذا الكتاب من مختلف القوميات، ولولا جهود تصحيح المسودات التي أخذت من وقت السيدة ماجدة ماتيوني ومن أناة وصبر السيد هشام محجوب في طبعه وإخراجه على جهاز الكمبيوتر الشيء الكثير.

وأخيرا فهذا جهد متواضع أقدمه للمكتبة العربية قصد إغناء الحوار وتعميقه والسير به إلى أمام لما فيه خير الأمم التي يشاطرها الشعب الكردي آلامها وآمالها في كل الظروف والأحوال.

روما/صيف 1998

الجزء الأول

تأملات حول هوية الأكراد وكردستان

مقدمة

كان عام 1971 في الشرق عام الاعتقالات الجماعية والمحاكمات. وكانت الرابطات الثقافية الثورية للشرق والحزب الديمقراطي الكردستاني في تركيا، هي المنظمات الرئيسية الممثلة لأوسع الجماهير. وكانت السجون العسكرية مكتظة بعدد كبير من المعتقلين الذين ينتمون إلى مختلف طبقات المجتمع الكردي منهم التلاميذ والطلاب والمزارعون وأصحاب الورش والعمال وأصحاب المهن الحرة وصغار الموظفين إلى جانب كبار ملاك الأراضي والشيوخ ورؤساء القبائل ... وكان الحكام العسكريون التابعون لقيادة الأركان في محافظتي ديار بكر وسيرت يوجهون اتهاماتهم بإصرار حتى تحولت بفعل الايديولوجية الرسمية إلى صيغ معروفة جيدا تتكرر

بـلا ملـل. وعلـى الرغـم مـن أن المتـهمين لا يتكلمـون سـوى اللغـة الكرديـة، ولا يفقـهون كلمـة تركيـة واحـدة، يصـر هـؤلاء الحكـام العسكريون والمحققون أنفسهم على اعتبارهم أتراكا رغم الحاجـة إلى مترجمين بين المتـهمين وهيئـة المحكمـة، فـهم يدعـون بعـدم وجـود لغـة كردية، وأن اللغة المعروفـة بـهذا الاسم ليست سوى لهجـة مشتقة من اللغـة التركيـة.

ويـبرر أسـاتذة وجـامعيون بحمـاس وجهـة نظـر هـؤلاء الحكـام ممثلـي الدولـة، ويؤكـدون علـى أن مـا يقولـه هـؤلاء يعكـس وجهـة نظـر علميـة، وأن البحـوث الحاليـة أوضحـت بمـا فيـه الكفايـة هـذه الحقيقـة.

يعكـس الجـانب الرئيسـي لمحاكمـات الشـرق في 1971 التنـاقض الصارخ بـين هـذه التـأكيدات والواقـع الفعلـي. ولهـذا السـب لابـد مـن اعتبار تلـك المحاكمـات أحـد الأسـباب الـتي مـهدت لبدايـة مرحلـة مهمـة جـدا في تـاريخ الأكـراد. فمـن خـلال تلـك المحاكمـات، بـدأ الأكـراد يعيـدون التفكـير بموضـوع هويتـهم وبالشـعب الكـردي وبـالمجتمع الكـردي ويتـأملون في تـاريخ الأكـراد ولغتـهم وثقافتـهم وآدابـهم، ويفتكـرون بكردسـتان ويقارنونـها بمجتمعـات مماثلـة. ولم يعـد بإمكـان الاعتقـالات الاحترازيـة والمحاكمـات والسـجون إيقـاف عمليـة تنـامي الوعـي هـذه وتبـادل المعلومـات بشـأن تلـك الموضوعـات، وإنما تكثفت علـى العكس من ذلـك.

وفي عقـد الثمانينـات تطـور مسـتوى المعلومـات المتاحـة عـن المجتمـع الكـردي بطريقـة اتسـمت بعمـق أكـبر وعلـى أسـاس أوسـع نطاقـا. كمـا أثـرت هـذه المرحلـة علـى طريقـة تفكـير الكـرد ومواقفـهم ونمـط سـلوكهم. ففـي أثنـاء محاكمـات 1971 حـاول المعتقلـون علـى

سبيل المثال، إقناع هيئات المحاكم بأن اللغة الكردية لغة أخرى تختلف عن اللغة التركية. أما في الثمانينات فكانوا يتحدثون باللغة الكردية مباشرة وفرضوا موقفهم بإصرار وحزم أمام تلك الهيئات.

إن هدف هذه الدراسة البحث المعمق في وضع المجتمع الكردي في تركيا وفي الشرق الأدنى والعالم. وستكشف هذه الدراسة حقيقة أن كردستان بلد لا يتمتع حتى بصفة البلد المستعمر، وأن الأكراد شعب يجد نفسه في وضع أسوأ من حالة الشعوب المستعمرة الأخرى. وليس في نيتي بيان لماذا لم تستعمر كردستان ولم يستعمر الشعب الكردي أو لماذا أقحموا في وضع لم يصبحوا فيه مستعمرة، ولن يستطيعوا ذلك يوما ما. ولاشك في ضرورة دراسة هذه الموضوعات لاحقا وبدقة أكبر. أما هذه الدراسة فتحاول جذب الاهتمام نحو بعض الأبعاد ذات الصلة بتلك الموضوعات والاكتفاء بطرح بعض الأسئلة.

تكوين المستعمرات في القرن التاسع عشر

شهد تاريخ الكولونيالية نشوء نوعين رئيسيين من المستعمرات: المستعمرات وأشباه المستعمرات. فالمستعمرات مجتمعات لم تكن قد بلغت بعد مرحلة تأسيس دولة مستقلة. وفي هذه الحالة تربط الدولة الرأسمالية التي بلغت مرحلة التوسع واتخذت طابعا إمبرياليا اقتصاد هذا المجتمع التقليدي التي استطاعت فرض هيمنتها عليه باقتصادها بحيث تجعله اقتصادا تابعا. ولكي تسهل سياسيا عملية استغلاله، تفرض نمط تنظيمها السياسي على البلد الذي استعمرته. ولاشك أن هذا التنظيم السياسي المفروض برمته من نتاج الدولة الإمبريالية، أي الدولة المستعمرة. وهكذا تصبح المستعمرة خاضعة

للبلد الإمبريالي سياسيا وإداريا وعسكريا وثقافيا وسياسيا. ومن خلال هذا النمط من التنظيم تفرض على المستعمرة أجهزة الدولة المستعمرة وإدارتها. ويطلق على مسؤولي هذه الإدارات ألقاب الحاكم العام والكوميسير والوصي والحاكم العسكري وغير ذلك. غير أن هذا التنظيم يمارس سلطته في بلد ذي حدود مثبتة من ذي قبل. وبهذا المعنى يمكننا نعت هذا التنظيم بالدولة المستعمرة. ومن الأمثلة التي تنطبق عليها هذه الحالة علاقة إنجلترا ببلدان مثل الهند وسيلان وماليزيا وبورما، وعلاقتها مع عدد من البلدان الأفريقية مثل كينيا وأوغندا والصومال والسودان وتنزانيا، ومع بلد مثل هندوراس في أمريكا الجنوبية ونيوزيلندا في أوسيانيا. وعلى نسق ذلك تنسحب علاقات فرنسا مع المغرب والجزائر وتونس والسنغال وغانا وموريتانيا وفولتا العليا وداهومي، وعلاقات بلجيكا مع زائير وعلاقات البرتغال مع أنغولا وموزامبيق وغينيا بيساو وأخيرا علاقات هولندا مع إندونيسيا.

ونظرا لأن المؤسسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية وحتى الدينية للبلد الإمبريالي المستعمر قد أعيد استنساخها في البلد المستعمر، فقد ترتبت على ذلك الحاجة إلى أطر محلية. لكن هذه الأطر لم تكن سوى من بين الأشخاص الذين تكونوا على صورة المستعمرين. فقد أعدوا لكي يدافعوا ويحموا في بلدانهم مصالح الدول الاستعمارية. فهم يمثلون إلى حد ما ملحقا للبلد الإمبريالي المستعمر في البلدان المستعمرة.

أما أشباه المستعمرات فهي مجتمعات ذات دول، تأسست وفقا لنظامها الاجتماعي ولها تاريخ طويل. فالصين والهند والإمبراطورية العثمانية تمثل أشباه مستعمرات. وإزاء التأثير والضغط المتزايد للبلدان الإمبريالية خلال القرن التاسع عشر، شعرت هذه البلدان

بالحاجة إلى إعادة تكوين أطرها من كبار الموظفين، وإعادة تنظيم مؤسساتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والعسكرية.

لكن أي من هذه المعطيات لا ينطبق على الوضع في كردستان. فالأكراد لم يقبلوا في أي مكان بصفتهم أكرادا. فهم أتراك في تركيا، وإيرانيون في إيران وعرب في سورية. وهم بطبيعة الحال في هذه الحالة أتراك وإيرانيون وعرب من الدرجة الثانية. ولهذا السبب تمارس ضد الأكراد سياسة مكثفة للتتريك والتفريس والتعريب. ويجري بإصرار إنكار هوية الكرد وكردستان. وسنناقش الحقوق التي اكتسبها الأكراد في كل من العراق وإيران خلال الصراع المسلح بين الدولتين في فصل قادم.

أنشأ المستعمرون بعد الحرب العالمية الأولى، أي بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية دولا مستعمرة (بلدان تحت الانتداب)، كما هو الحال في العراق وسورية والأردن وفلسطين ولبنان. ولم يؤسسوا دولة لكردستان. إذ لم تؤسس مستعمرة بريطانية في كردستان، وعلى ذلك، لم تستعمر كردستان، وإنما جرى تقسيم الأمة الكردية وكل ما يمت بصلة إلى الكرد وكردستان كيما تختفي لغتهم من بين اللغات ويندثر تاريخهم. وهكذا وضع جزء من كردستان تحت نفوذ الدولة التركية، وألحق جزء آخر بالدولة العراقية المنتدبة تحت الوصاية البريطانية وجزء ثالث بسورية الخاضعة للانتداب الفرنسي.

أما كردستان الشرقية فقد ظلت خاضعة منذ القرن السابع عشر (1639 م) للهيمنة الفارسية. وأخمدت انتفاضات الكرد ضد هذا الظلم ومن أجل الاستقلال ونيل حقوقهم القومية بلا رحمة. فقد قمعت الثورات التي نشبت في كردستان الجنوبية بقيادة الشيخ محمود البرزنجي ومن بعده الملا مصطفى البارزاني، وفي كردستان

الشرقية بقيادة سمكو ثم قاضي محمد، وكردستان الشمالية بقيادة الشيخ سعيد وإحسان نوري وسيد رضا. لقد قمعت كل هذه الانتفاضات في بحر من الدماء ولاسيما من خلال العمل المنسق والعمليات العسكرية المشتركة التي قادها الإمبرياليون البريطانيون وعملاؤهم الإقليميون في الشرق الأدنى. ولهذا السبب لم يعد بالإمكان الحديث عن حدود واضحة المعالم لكردستان. فمن خلال عمليات تهجير الأكراد إلى بلدان وأقاليم أخرى، وعمليات الإبادة وسياسة استقبال المهاجرين من بلغاريا وأفغانستان، ومن خلال جهودها لتتريك الأكراد وتعريبهم وتفريسهم استطاعت الدول التي تقتسم كردستان باعتبارها مستعمرة مشتركة تحقيق تحول عميق في الهيكل السكاني. كما استطاعت بإتباع هذه الوسائل نفسها إحداث تغييرات ملموسة في الحدود الطبيعية لكردستان.

وعندما يطرد الكرد من ديارهم، وتتخذ قراهم موطنا لفئات من الأتراك والعرب والفرس، وعندما تتولى المؤسسات الزراعية التابعة للدولة استغلال الأراضي الكردية الخصبة أو تنشئ فيها ثكنات عسكرية، فإن الأمر يتعلق دون شك بانتهاج سياسة معينة بتبصر وإصرار.

كما لا ينبغي أن ننسى ذلك الجزء الصغير من كردستان الملحق داخل حدود أرمينيا والاتحاد السوفييتي. فقد مورست في هذه الحالة أيضا سياسات للتهجير القسري. ففي عام 1944 نظمت عملية تهجير قسري جماعي للأكراد نحو آسيا الصغرى.

مزايا سياسة "فرق - تسد"

تحقق سياسة "فرق - تسد" سلسلة من المزايا لمن يطبقها. إذ متى ما كانت عدة بلدان تسعى لضمان مصالحها المشتركة في بلد آخر، فإن مثل هذه السياسة تساهم إلى حد كبير في الدفاع عن تلك المصالح، وتجعل من ممارسة مثل هذه السياسة أمرا ضروريا. وقد لا تؤدي الأطماع الإقليمية لتلك البلدان بالضرورة إلى صراعات في ما بينها. ولكي تتمكن تلك البلدان من تحقيق الحد الأقصى من مصالحها المشتركة تتجه لتنمية علاقات وثيقة في ما بينها، وتسعى قدر المستطاع للبحث عن الوسائل الكفيلة بتسوية خلافاتها. كما تستلزم مصالحها المشتركة بالضرورة استمرار العلاقات المتبادلة في ما بينها طيبة.

وفي سنوات 1915 - 1925 وقع صراع إمبريالي على كردستان. فقد اشتبك في معركة حامية ومفتوحة أولئك الذين يدعون لأنفسهم حقوقا في كردستان، ويسعون للحفاظ عليها. واتسمت هذه المرحلة بصدامات ونزاعات مسلحة، لكن الأطراف المتنازعة سرعان ما اختارت طريق التواطؤ على أطماعها ومصالحها في كردستان، الأمر الذي أدى إلى تجزئة كردستان وتقسيمها. أما المرحلة اللاحقة فقد اتسمت بالتعاون في ما بين تلك الأطراف. وكانت الدول التي قسمت كردستان واقتسمتها تدرك أن ضمان الحفاظ على مصالحها لا يتحقق إلا من خلال تكثيف التعاون في ما بينها.

وبإمكاننا استخلاص مؤشرات مهمة بهذا الصدد من خلال إجراء مقارنة بين السياسة الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين، وسياسة كل من إيران والعراق وتركيا وسورية إزاء الأكراد. فمنذ بداية عام 1988، أخذت الصحافة التركية وشبكات التلفزيون التركي تنقل

تقارير تتعلق، على سبيل المثال، بجميع تفاصيل الصراع بين الفلسطينيين وقوات الأمن الإسرائيلي، واستفاضت في نقل الصور وعرض الأفلام المتعلقة بتلك الأحداث. كما جرى تنظيم مظاهرات وعقد ندوات واجتماعات وجهت خلالها انتقادات للسياسة الإسرائيلية إزاء الفلسطينيين. ووجدت كل هذه الأنشطة صداها في الصحافة والإذاعة والتلفزيون التركي. وساهمت القوى السياسية التركية من اليمين واليسار على السواء في تلك المظاهرات، ووجدت في ذلك واجبا ينبغي القيام به مهما كلف الأمر. ومن المؤكد أن سلوك الصحافة اليومية والإذاعة والتلفزيون التركي سلوك عادي باستجابتها لهذه الأحداث. غير أن المشكلة ليست هنا، إنما تنعكس في الموقف التركي من الأحداث التي تقع في منطقة أخرى من إقليم الشرق الأدنى.

وفي منتصف مارس/آذار احتل المقاتلون الأكراد (البيشمركه) المتعاونون مع إيران مدينة حلبجة بجنوب كردستان. إلا أن الحكومة العراقية الاستعمارية هاجمت المدينة بعد أن أجبرت المقاتلين الأكراد على الخروج منها، ثم هاجمتها بالأسلحة الكيماوية. ووفقا للمعلومات التي أوردتها وكالات الأنباء أدى هذا الهجوم إلى قتل نحو 5 000 كردي وإلى جرح ما يزيد على 10 000. وتؤكد مصادر الإعلام الكردية أن الخسائر البشرية التي نجمت عن هذا الهجوم تفوق هذه الأرقام بكثير. والعملية تتعلق دون ريب بعملية إبادة ضخمة ذهب ضحيتها الآلاف من الأطفال والنساء والشيوخ. ولنتتبع عن قرب الموقف الذي اتخذته الحكومة التركية والأحزاب السياسية والجامعات والكتاب والصحافة اليومية والتلفزيون والإذاعة التركية إزاء هذا العمل البربري. لقد التزمت كل هذه المؤسسات الصمت إزاء مذبحة ذهب ضحيتها نحو 5 000

قتيل و10 000 جريح من الأكراد وهي التي احتجت أثناء نشوب الصراع بين إسرائيل والفلسطينيين علنا وبصوت عال على مقتل فلسطيني واحد.

لم تجرأ الولايات المتحدة في حرب فيتنام على استخدام الغازات السامة ضد السكان. ولم يستخدم الاتحاد السوفييتي أثناء حربه في أفغانستان مثل هذه الأسلحة ضد المجاهدين. وليس بإمكان إسرائيل استخدام هذا السلاح ضد الفلسطينيين. وأيا كانت درجة الغضب الذي تستشعره إسرائيل ضد الفلسطينيين وضد منظمة التحرير الفلسطينية، فإنها لا تستطيع استخدام هذا السلاح. وحتى لو أرادت إسرائيل استعمال هذا السلاح في ظروف معينة، فإنها لن تستطيع موضوعيا أن تفعل ذلك، إذ لا تتوافر لدى إسرائيل الشجاعة على استخدام الأسلحة الكيماوية خوفا من ردود فعل البلدان الإسلامية والعربية والبلدان المجاورة والرأي العام العالمي. كما أن إسرائيل لا تستطيع استعمال الأسلحة الكيماوية خوفا من ردود فعل الرأي العام الإسرائيلي نفسه، ذلك لأننا يجب ألا ننسى أن المجتمع الإسرائيلي مجتمع ديمقراطي. أما صدام حسين فإن بإمكانه استخدام السلاح الكيماوي بقدر كبير من السهولة، ذلك لأنه يعلم أن استعمال هذا السلاح ضد الأكراد سوف لن يثير انتقاد البلدان المجاورة ولا البلدان العربية ولا تركيا ولا البلدان الإسلامية. كما أن بإمكانه أن يصم آذانه كي لا يسمع ردود فعل الرأي العام العالمي الديمقراطي. إن من الأسباب الرئيسية التي سمحت لصدام حسين أن يرتكب مثل هذه الجريمة الشنعاء تقديره لضعف ردود الفعل. والأمر يتعلق دون شك بإحدى المزايا التي تتيحها سياسة "فرق – تسد". ونلاحظ أن الأسلحة الكيماوية قد استخدمت خلال الحرب العراقية – الإيرانية من قبل الطرفين

المتصارعين ضد الأكراد، الذين يواصلون بمفردهم كفاحهم من أجل استقلالهم الوطني.

قصف النظام الفاشستي الاستعماري العراقي مدينة حلبجة في كردستان الجنوبية بالأسلحة الكيماوية يوم 1988/3/17. وانعقد مؤتمر القمة الإسلامي في الكويت يوم 1988/3/20. وناقشت هذه القمة كافة الموضوعات، من المسألة الأفغانية إلى قضية الفلسطينيين ومن الحرب العراقية - الإيرانية إلى مسألة وجود الأتراك في بلغاريا المضطهدين بسبب انتمائهم العرقي. واتخذت القمة قرارات تتعلق بهذه المسائل. لكن المجزرة التي ارتكبت بحق الأكراد لم تكن على جدول أعمال المؤتمر. ولم يتداول المؤتمر بشأن هذه المسألة. ووجه المؤتمر احتجاجا إلى الاتحاد السوفييتي بسبب وجوده في أفغانستان، وإلى إسرائيل بسبب سياستها الإرهابية ضد الفلسطينيين وإلى بلغاريا بسبب عزمها على تغيير أسماء الأتراك لتحويلهم إلى بلغاريين. ولم يطرأ على بال أحد من المؤتمرين أن يحتج على نظام صدام حسين أو مجرد الحديث عن الإبادة التي ذهب ضحيتها أكثر من 5 000 طفل وامرأة وشيخ من الأكراد وأكثر من 10 000 جريح في حالة خطيرة. هذا هو السبب الأساسي الذي سمح لنظام صدام حسين أن يقوم بمثل هذه المجزرة دونما خوف أو وازع من ضمير. وعلى الرغم من شناعة هذا العمل لم تحتج المنظمات الدولية العربية والإسلامية، ولم تجرأ على مساءلته بشأن المجزرة. ولم يتسن طرح هذه المسألة أمام المؤسسات الدولية كما يقتضي الحال. وعلى كل حال، فقد بذلت كل الجهود الممكنة للحيلولة دون تمثيل الأكراد في مثل تلك المؤسسات. تلك هي المزايا التي تتيحها سياسة المستعمرين "فرق - تسد".

ولما كنا نعتبر كردستان "مستعمرة دولية" فإن بودنا الحديث عن جوانب أخرى تخص هذا الصنف من العلاقات.

الوضع السياسي لكردستان وللشعب الكردي

لا يماثل الوضع السياسي في كردستان وضع المستعمرات، كما لا يماثل الوضع في أشباه المستعمرات، فهو أدنى حتى من مستوى المستعمرة. وللشعب الكردي وضع لا يماثل وضع الشعب المستعمر. فالوضع السياسي لكردستان وللشعب الكردي أدنى بفارق كبير من وضع المستعمرات. وليس لكردستان وضع سياسي محدد، كما لا تتمتع بأية هوية سياسية. والأكراد شعب يريدون له أن ينحط إلى مستوى العبودية وتدمر هويته. وبكلمة أوضح يراد له أن يختفي من سطح الأرض بحضارته ولغته. والهدف النهائي أن يفنى هذا الشعب ويختفي من الوجود. غير أن الشعب الكردي لا يقبل بهذا الوضع أو بالأصح يرفض هذا الوضع الذي أقحمته فيه منذ الربع الأول من القرن العشرين الدول الإمبريالية والمتعاونون معها في الشرق الأدنى. ولكي يكتسب الشعب الكردي حريته يلجأ إلى استخدام جميع الوسائل المتاحة بما في ذلك الكفاح المسلح.

وهنا يتوجب علينا أن نفسر المقصود بمفهوم "الدول الإمبريالية والمتعاونون معها". إن للدول التي تتعاون مع الدول الإمبريالية على تدمير كردستان واستعباد الشعب الكردي صفة الدولة المحتلة. وعلى خلاف التعاون بين مختلف البلدان والدول الإمبريالية في مجالات معينة، بما في ذلك، إبرام أحلاف عسكرية معها، شأن ما فعل العديد من البلدان بعد الحرب العالمية الثانية، ومن ذلك، على سبيل المثال، تعاون مصر مع الولايات المتحدة. لكن تعاون بلدان

مثل تركيا والعراق وإيران وسورية يرتبط بصفة دائمة مع الدول الإمبريالية من خلال احتلالها لأراضي كردستان. فهذه الدول إنما احتلت وألحقت أراضي كردستان بأراضيها.

ومما لا شك فيه أن الوقائع التالية تنطبق بدورها على وضع كردستان: يستفاد من الأقاليم المستعمرة كاحتياطات للمواد الأولية، حيث تستغل ثرواتها في باطن الأرض مثل النفط والنحاس والفحم والفوسفات وثرواتها الطبيعية الأخرى مثل الغابات والمياه؛ كما تشكل هذه الأقاليم المستعمرة سوقا للمنتجات النهائية. لكن في كردستان خصائص أخرى لا يمكن العثور عليها في المستعمرات التقليدية، وهذه الخصائص هي التي لعبت دورا أساسيا في تدهور مستوى الوضع في كردستان إلى ما دون وضع المستعمرة. ولا يمكن ملاحظة هذه الخصوصيات في المستعمرات التقليدية إلا أنها بادية للعيان في كردستان. ولنلقي نظرة على العلاقات بين بريطانيا وأوغندا. ثمة بلد يسمى أوغندا. وهو بلد مستعمر، وحدود هذا البلد معروفة ومحددة. وثمة شعب يعيش في هذا البلد، وهو شعب غير بريطاني. ولا تشكل أوغندا جزءا من بريطانيا، كما لا توجد محاولات لتحويل هذا الشعب إلى شعب بريطاني. وهذا أمر يدركه البريطانيون والأوغنديون على السواء. وعندما حصلت أوغندا على استقلالها من خلال المفاوضات الدستورية في نهاية الستينات لم تتغير حدودها. لقد دشنت أوغندا حياة الاستقلال بحدودها المعروفة. وينطبق ذات الشيء على العلاقات فيما بين بريطانيا وكل من الهند ونيوزيلندا وكينيا والصومال وبوتسوانا. كما وأن بإمكاننا أن نعثر على هذا الخط الأحمر في علاقات فرنسا مع كل من تونس والجزائر والمغرب. لقد وجدت بلدان مستعمرة هي المغرب والجزائر وتونس وشعوب هذه المستعمرات ليسوا من الفرنسيين، ولا تبذل

محاولات لجعلهم فرنسيين وهذه حقيقة يدركها الفرنسيون، ومواطنو هذه المستعمرات على السواء، وينطبق ذات الشيء على علاقات البرتغال مع كل من أنغولا وموزامبيق وغينيا – بيساو.

ثمة فوارق كبيرة في تقسيم أفريقيا بين البلدان الإمبريالية الأوروبية مثل بريطانيا وفرنسا وبلجيكا وهولندا والبرتغال وأسبانيا وألمانيا وتقسيم كردستان وتجزئتها في الربع الأول من القرن العشرين من قبل الدول الإمبريالية مثل فرنسا وبريطانيا بالتعاون مع الكماليين وإيران.

ويوجد حاليا في أفريقيا زهاء 50 بلدا مستقلا. وقد حصلت هذه البلدان التي رسمت الدول الإمبريالية حدودها عام 1885 على استقلالها في إطار تلك الحدود. لكن الأمة الكردية التي يبلغ تعدادها في الشرق الأوسط زهاء 30 مليون نسمة، لم تحصل على الرغم من ذلك على وضع سياسي لائق. وقد توجب عليها أن تلجأ إلى الكفاح المسلح في محاولة للحفاظ على هويتها ورفض الصيغ الإمبريالية والاستعمارية والعنصرية التي فرضت عليها.

كذلك قسم الإمبرياليون في بداية القرن العشرين الأمة العربية. إلا أنهم حرصوا على إنشاء دول عربية خاضعة للانتداب أي مستعمرات تابعة لهم، وفي ما بعد الحرب العالمية الثانية نجحت كل هذه الدول العربية في إحراز استقلالها. وعند هذا المستوى توجد فوارق كبيرة بين تقسيم العرب وتقسيم الأكراد وتشتيتهم. ومن الممكن النظر إلى تقسيم ألمانيا وكوريا وفيتنام بنفس هذه الطريقة. وقد وجدت باستمرار أمم خضعت للتقسيم. أما فيما يخص كردستان فقد قسمت بعد انحلال الإمبراطورية العثمانية بين الدول التي أنشئت حديثا وإيران حتى يتسنى القضاء على هوية الكرد وكردستان بطريقة أسهل.

كردستان مستعمرة مشتركة

توجد في الشرق الأدنى فوارق كبيرة جدا بين حالة فلسطين وحالة كردستان. فالأكراد محاطون بدول معادية. ويتوجب على الأكراد الدفاع عن وجودهم وكأنهم في جحيم، أما الفلسطينيون فهم محاطون بدول صديقة أو تدعي ذلك على الأقل. ولا يوجد لفلسطين سوى عدو واحد هو إسرائيل. أما إسرائيل فأعداؤها ليسوا الفلسطينيين وحدهم بل 42 بلدا إسلاميا منها 22 دولة عربية. وعلى أية حال لا يمكن الادعاء بأن هذه الدول ذات موقف ودي من إسرائيل. وفي حين أدى تقسيم كردستان وتقاسمها إلى زيادة عدد أعداء الكرد وتركهم دون أصدقاء، لكننا أصبحنا نشهد منذ بضعة سنوات أن للأكراد أيضا أصدقاء، يتزايد عددهم باستمرار ألا أنهم أصدقاء هنا وهناك وكلهم بعيدون عن كردستان.

إن بإمكان الفلسطينيين وهم يخوضون كفاحهم ضد إسرائيل أن يعتمدوا باستمرار على الدعم المادي والمعنوي للبلدان العربية. وفي جميع الحالات الصعبة يمكنهم أن يجدوا عونا في هذه البلدان ومواصلة كفاحهم السياسي والعسكري انطلاقا منها. وهم يستطيعون اللجوء إلى مصر والأردن وسورية ولبنان والعراق وتونس والكويت والملكة العربية السعودية والجزائر واليمن وفي مناطق أخرى. وأيا كانت طبيعة العلاقات بين الفلسطينيين وهذه الدول العربية، وأيا كان مستوى تلك العلاقات فهم يجدون أنفسهم من حيث المبدأ، في مكان أمين. ولكي ترضي الرأي العام في بلدانها، تجد تلك الدول نفسها مجبرة على توفير الدعم المادي والسياسي والمعنوي للفلسطينيين ولمنظمة التحرير الفلسطينية وعند ذلك تنسحب إلى

المرتبة الثانية حقيقة ما إذا كان موقف الفلسطينيين إزاء إسرائيل أو إزاء البلدان الأخرى يرضي أو لا يرضي تلك الدول.

ونعلم بأن الأكراد الذين اضطروا لترك كردستان الجنوبية خوفا من القصف بالغازات السامة لجئوا إلى شمال كردستان الخاضع لسيطرة الأتراك. وحينما وصلوا احتجزتهم السلطات التركية في معسكرات مسيجة بالأسلاك الشائكة، ولا حاجة للحديث عن المشكلات الصعبة التي واجهها أولئك لدى عبورهم المنطقة الحدودية إلى تركيا، فهو أمر معروف على نطاق واسع. وفي الواقع، فقد استخدمت تركيا جميع الوسائل الممكنة والمتصورة لتدمير الحركة الكردية. وعلى ذلك، فمن الطبيعي أن تتعاون مع العراق. وهذه وجهة نظر موضوعية تعكس موقف الأتراك وسلوكهم إزاء الأكراد.

وتظهر، من جهة أخرى، نتائج التجزئة والتقسيم بوضوح على صعيد السياسة الدولية إذ تعتبر المشكلة الفلسطينية مشكلة عربية والدول الراغبة في إقامة أو إدامة علاقات طيبة مع الدول العربية تجد نفسها مجبرة بهذا القدر أو ذاك لتقديم دعم ملموس للفلسطينيين ولمنظمة التحرير الفلسطينية. أما المسألة الكردية فتبدو كأنها مسألة معادية للعرب. ولهذا السبب فإن الدول الراغبة في إقامة وتطوير علاقات جيدة مع العرب تفكر في أن عليها دعم السياسة العربية باتخاذ موقف معادي للكرد أي في صالح كل من العراق وسورية. كما أنها لا توجه اهتماما لا لحركة التحرير الوطنية للأكراد ولا لكفاحهم من أجل البقاء. ولأن البلدان العربية غنية بثرواتها النفطية، فقد أصبح تكثيف التجارة مع العرب وزيادة حجم الصادرات الموجهة إلى البلدان العربية، والفوز بالمناقصات التي تعلنها واستثمار رؤوس الأموال وتصديرها إلى البلدان العربية

نشاطا اقتصاديا وسياسيا رئيسيا. يضاف إلى ذلك، أن كفاح الأكراد لا يبدو وكأنه موجه ضد العرب فحسب وإنما أصبح في ذات الوقت كفاحا موجها ضد الأتراك والإيرانيين. ولهذا السبب فإن البلدان التي تتفاوض مع تركيا ومع إيران والتي تريد تطوير علاقاتها معهما لا تبدي تفهما إزاء الكفاح المشروع للأكراد، وتقبل بالسياسة العنصرية والاستعمارية التي يتبعها كل من الأتراك والإيرانيين. ان لتطوير العلاقات الاقتصادية الأولوية على مفاهيم عامة مثل المفاهيم ذات الصلة بحقوق الإنسان والمساواة بين جميع الأمم. وأن بلدانا مثل تركيا وإيران والعراق وسورية تعرف كيف تستخدم حجم التجارة والاستثمارات والمناقصات التي تطرحها في الخارج كوسائل للضغط "إنكم لن تحصلوا على عروضنا إذا ما اتخذتم قرارات بشأن هذا الموضوع أو ذاك، أو إذا ما شاركتم في اتخاذ قرارات ضد مصلحتنا أثناء التصويت في المؤسسات الدولية ... وإذا ما امتنعتم عن اتخاذ موقف معاد لتركيا سنشتري منكم سربين من الطائرات".. الخ.

فعلى صعيد السياسة، وفي المؤسسات الدولية يجري بحرارة دعم قضية الفلسطينيين. وعلى العكس من ذلك، يرفضون كل عون للأكراد، في حين أن كفاح الأكراد مشروع شأن كفاح الفلسطينيين. كما يجري باستمرار تجاهل مشاكل الأكراد. لقد بدأ كفاح منظمة التحرير الفلسطينية ضد إسرائيل في منتصف الستينات. لكنها استطاعت بسرعة الحصول على صفة مراقب في المؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة والمؤتمر الإسلامي. فقد أتيحت لهم فرصة تمثيل أنفسهم. وكل ذلك يعزى إلى أن للفلسطينيين الكثير من الأصدقاء المؤثرين على صعيد السياسة وفي المؤسسات الدولية. أما الأكراد فلديهم الكثير من الأعداء. ويتردد أصدقاء الكرد في دعم كفاحهم

المشروع ذلك لأنهم يضعون اعتبارات لأعداء الكرد. وهذا هو الموقف بالنسبة للدول ولبعض المؤسسات الدولية. لكن الرأي العام العالمي الديمقراطي يبدي اهتماما متزايدا بالمسألة الكردية.

ولبلدان مثل الاتحاد السوفييتي، والولايات المتحدة الأمريكية ومنظمات مثل الاتحاد الأوروبي اتجاه نحو تطوير سياساتهم في الإطار المذكور. فهم يوازنون المسألة الكردية من زاوية الإمكانيات الاقتصادية والصناعية لما يزيد عن 100 مليون عربي، ويطبقون نفس هذا المبدأ على سكان تركيا وإيران. وتتطور سياسات البلدان الاشتراكية والشيوعية في نفس هذا الإطار تقريبا. ذلك أن النظرة إلى المسألة الكردية من وجهة نظر المبادئ الأساسية للاشتراكية مثل حق الشعوب في تقرير مصيرها تعتبر محيرة إلى حد ما، ذلك لعدم وجود اختلاف كبير في الواقع، بين سياسة البلدان الاشتراكية والشيوعية وموقف البلدان الرأسمالية. فقد بات من المعروف أن الاشتراكيين والشيوعيين يمارسون بقدر متزايد من النجاح سياسة الإغفال والأذن الطرشاء. وبعد أن استخدم العراق السلاح الكيماوي ضد الأكراد في كردستان الجنوبية ظهرت بعض ردود فعل ضعيفة إلى حد كبير من جانب الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ومن بعض الدول الأخرى. ولم تتخذ بلدان الكتلة الشرقية وعلى رأسها الاتحاد السوفييتي، أي موقف مهما كان بسيطا للاحتجاج على العراق. أما في ما يخص منظمة التحرير الفلسطينية، فقد سكتت بدورها ولم تقدم أي نقد أو احتجاج. وهو سلوك يؤسف له. فقد تولد لدينا شعور بأنها تدعم المجازر وأعمال القتل الجماعي بدعمها للممارسات الاستعمارية والفاشية لصدام حسين. وتساهم هذه المواقف في تسهيل ممارسة صدام حسين لأعمال الإبادة. وتشجع الاتجاهات الفاشية والاستعمارية على الاستمرار. إن في قلب هذه

المشكلة يكمن النظام الاستعماري العالمي المطبق في كردستان واستغلالها كمستعمرة مشتركة.

قلنا سابقا أن ليس بمقدور إسرائيل استخدام الأسلحة الكيماوية ضد الفلسطينيين، ولن تجرأ على مثل ذلك. والآن لنتصور افتراضا مهما كان ضعيفا بوقوع مثل هذا الحدث: سيضطرب المسرح السياسي برمته وستنظم مظاهرات في البلدان العربية والإسلامية وبلدان العالم الأخرى أمام مقرات المنظمات الدولية تستمر أياما وأسابيع وأشهرا بكاملها، وستصدر تصريحات وتعقد ندوات ومؤتمرات واجتماعات توجه خلالها انتقادات واحتجاجات ضد إسرائيل تستنكر سياستها هذه. وستصدر عن البرلمانات في العالم قرارات، وستدرج هذه الجريمة في جداول أعمال المؤسسات الدولية، وسيصدر مشروع قرار تلو الآخر. وستعزل إسرائيل على الصعيد العالمي. وستناقش موضوعات فرض حصار اقتصادي ومالي ودبلوماسي على إسرائيل. لكن عندما استخدمت الأسلحة الكيماوية ضد الأكراد لم يحدث أي شيء من هذا القبيل. إن صدور احتجاج أو احتجاجين ضعيفين لن يخيف أولئك الذين يغامرون بفكرة الإبادة الجماعية للجنس ويطبقونها.

هذه هي الحالة الفعلية التي نجمت عن تجزئة كردستان وتقاسمها. إن سياسة "فرق – تسد" تحمل مزايا كبيرة للذين يمارسونها. وإن استغلال ثروات كردستان بصفتها مستعمرة مشتركة إنما يشجع التعاون فيما بين الدول التي تقتسمها.

ليست المسألة الكردية مسألة أقليات

يجدر بالتذكير في هذا المقام بأن الأكراد ليسوا أقلية، فهم يعيشون في وطنهم وعلى أرضهم. وهم السكان الأصليون لهذه البلاد. ولم يأتوا إلى كردستان من إقليم أو منطقة أخرى. وعلى العكس من ذلك، لم يصل الأتراك، على سبيل المثال، إلى الأنضول إلا في القرن الحادي عشر الميلادي. فالأكراد ينتمون، شأن العرب والفرس، إلى السكان الأصليين في الشرق الأدنى. وينفرد الأكراد من بين هذه الشعوب في أنهم قسموا وشتتوا ووزعوا بمشيئة سياسة إمبريالية واستعمارية. وقد أدى هذا التقسيم وهذا التوزيع للأراضي الكردية بين مختلف البلدان إلى خفض نسبة السكان الأكراد داخل حدود كل دولة. ويجدر التأكيد على أن من الصعوبة بمكان الحديث عن أقلية يتراوح عددها بحدود 30 مليون نسمة.

وظهر في الآونة الأخيرة من يقول من بين السياسيين العنصريين والاستعماريين الأتراك مثل Bulent Ecevit أن الأكراد ليسوا أقلية، فهم ينتمون، شأن جميع الأتراك، لأغلبية أسست الجمهورية التركية. ولهذا السبب لا يحق للأكراد المطالبة بحقوق لغوية وثقافية وقومية وديمقراطية. وإذ هم يطالبون بمثل هذه الحقوق إنما يدعون إلى إيجاد وضع خاص بهم وعلى ذلك، فهم انفصاليون، في حين هم شأن الأتراك شعب أسس الجمهورية التركية. ومن جهة أخرى، لا يعتبر Bulent Ecevit نعت "التركي" دلالة على مجموعة عرقية، وإنما اسم لأمة نشأت بعد تأسيس الجمهورية التركية داخل حدود الميثاق الوطني من خلال دمج وتذويب الأتراك والأكراد والعرب والقوقاس وغيرهم."

ولابد من تكذيب هذا التعريف الخاطئ ومعارضته، فأين يا ترى توجد أغلبية لا تتمتع حتى بحقوق الأقلية شأن الأرمن واليونانيين واليهود؟ ناهيك عن الاعتراف بالحقوق الديمقراطية والقومية للأكراد. تستخدم تركيا المقولة التالية: **"لا توجد أمة كردية، إنهم جميعا من الأتراك"**، وتنكر كل ما يخالف ذلك. وهذا يعني أنها تنكر وجود الأكراد. وبإعلانها أن جميع الأكراد أتراك تريد أن تقول أن من غير الممكن المطالبة بحقوق لأمة لا وجود لها. وثمة بعض من السياسيين العنصريين والاستعماريين الأتراك من أمثال Bulent Ecevit إلى جانب عدد كبير من المثقفين ممن يقولون "**إن الأكراد هم على كل حال جزء من الأغلبية**". لكنهم مع ذلك، يتخذون مواقف لا تحترم الحقوق القومية والديمقراطية للأكراد. ولا فرق كبير بين هاتين الصيغتين للإيديولوجية الرسمية للدولة. فهذه الأفكار ليست سوى نتاجا لمفهوم في الديمقراطية يقتصر على الأتراك وحدهم، وقد أنشئ من أجلهم بطريقة تركية محضة. ولا يمكن للديمقراطية التي تتخذ مثل هذا الموقف العنصري والاستعماري أن تظهر إلا بهذا الوجه. إلا أن هؤلاء الأشخاص أنفسهم سرعان ما يغضبون وتتسم ردود أفعالهم بالسخط إذا ما يكتب صحفي بلغاري عن الأقلية التركية في بلغاريا ويشرح أن الذنب لا يقع على الأتراك إن هم لا يتكلمون اللغة البلغارية ذلك لأن الدولة لم تعلمهم إياها. وهذه النظرة تبرز حقيقة أن التكلم باللغة التركية وتعلمها حق من الحقوق الأساسية، وعندما يطالب المرء بشيء للأقلية الثقافية التي ينتمي إليها كأن تتحدث بلغتها وتمارس ثقافتها، ويرفض نفس هذا الحق لأمة أخرى أو لشعب آخر، فهذا هو عين العنصرية.

إن هذا الموقف هو بكل بساطة موقف عنصري خالص. وهذا الموقف العنصري والاستعماري يجعل الأفراد والمؤسسات تتصرف وتفكر وفقا لمبدأ الكيل بمكيالين.

وينتقد سياسيون ومثقفون أتراك من أمثال Bulent Ecevit البلدان الغربية والرأي العام فيها على أخلاقياتهم ذات الوجه المزدوج، ذلك لأنهم لا يحتجون بما فيه الكفاية ضد الظلم الذي يعاني منه الأتراك في بلغاريا. لكن هؤلاء لا يستطيعون حتى من خلال مثل هذه الاتهامات إخفاء أخلاقياتهم المزدوجة، ذلك لأن الاضطهاد والظلم الذي يعاني منهما الأكراد في تركيا لا نظير لهما في أي مكان وهما أشد خطورة مما يعانيه الأتراك في بلغاريا. وطالما لا يحتج السياسيون والمثقفون الأتراك على الظلم والاضطهاد الذي تمارسه الدولة التركية ضد الأكراد، وطالما تخلفوا عن النضال ضد هذه الممارسات العنصرية الاستعمارية المستخدمة ضدهم، وطالما انحازوا إلى سياسة الاضطهاد والظلم هذه، وطالما استمروا على تقديم البراهين على أخلاقياتهم المزدوجة، فلن تؤخذ على محمل الجد مطالباتهم بشأن وضع الأتراك في بلغاريا من قبل الدول الغربية. لقد بدأ الغرب في السنوات الأخيرة يتفهم المسألة الكردية على نحو أفضل. ويتزايد الاهتمام الذي توليه المؤسسات الديمقراطية ويمنحه الرأي العام الديمقراطي في البلدان الغربية للمسألة الكردية ويقوى يوما بعد يوم.

إن المسألة الكردية ليست مسألة أقليات، والأمر لا يتعلق بحقوق أقليات. إن جوهر المسألة الكردية يكمن في حقيقة أن الأمة الكردية وبلادها كردستان قد قسمت ووزعت من قبل الدول الإمبريالية وأعوانها في الشرق الأدنى. لقد سلبوا حق الأمة الكردية في تأسيس دولة مستقلة.

وبصدد هذا الموضوع يتوجب استرعاء الانتباه نحو مفهوم أخذ يتردد كثيرا في الأيام الأخيرة، منذ بدأ الممثلون النموذجيون للسياسة الاستعمارية والعنصرية التركية المطبقة في كردستان من أمثال Erdal Inonu وKirca Coskun بترويج مفهوم Pan Kurdisme أي "جامعة البلاد الكردية"، وقال Erdal Inonu إنهم لا يرغبون في طرح المسالة الكردية في برنامج حزبهم لأنهم سيدعون للانفصالية في هذه الحالة. وإنه لأمر يثير السخط بوجه خاص أن يدعو هؤلاء السياسيون والكتاب الأتراك العنصريون والاستعماريون إلى التوحيد ولم الشمل وإلى اختراع مفهوم "جامعة البلاد الكردية"، في حين يلوذون بالصمت إزاء حقيقة تقسيم كردستان وتقاسمها بالتعاون مع الإمبرياليين الفرنسيين والبريطانيين. إن ما يقترحه هؤلاء على الأكراد ليس سوى وضع العبيد. ولهذا السبب استبعدوا من حزبهم سبعة برلمانيين من أصل كردي لأنهم شاركوا بباريس في أكتوبر/ تشرين الأول 1989 في مؤتمر "الأكراد: حقوق الإنسان والهوية الثقافية". وقبل ذلك، كانت تركيا قد نزعت عن أحد البرلمانيين الحصانة لأنه ألقى كلمة بخصوص الشعب الكردي أمام الهيئة البرلمانية للمجموعة الأوروبية. إن سلوك الحزب الشعبي الديمقراطي الاجتماعي وهو الحزب الذي بعث العنصرية والنزعة الاستعمارية التركية ليس غريبا البتة، ذلك لأن سياسة الحزب المذكور هذه لا تأخذ بالاعتبار إرادة الشعب واحتياجاته. فهي تنسج على نهج الايديولوجية الرسمية و"الدوائر الحساسة". والجملة التالية تعكس بوضوح هذا الاتجاه "وحتى لو كان الأمر يتعلق بسبعة وخمسين برلمانيا وليس بسبعة برلمانيين ينبغي أن يستبعدوا من الحزب، وحتى لو رفض المشاركة كل البرلمانيين بعد ذلك فسنكون حتى في هذه الحالة مضطرون لاستبعادهم من الحزب".

إلا أن ما هو شنيع حقا، أن يشارك بعض من الأكراد في تنفيذ هذه السياسة الاستعمارية والعنصرية ويدعمونها. وهذا سلوك مهين يدنس الطبيعة البشرية. ومن الأمثلة الصارخة على مثل هذا السلوك موقف أعضاء الحزب الشعبي الديمقراطي الاجتماعي الذين شاركوا في ديسمبر/ كانون الأول 1989 بصفة مراقبين في اجتماعات البرلمان الأوروبي ببروكسيل. فقد صدر عن البرلمان الأوروبي القرار التالي "ينبغي أن يتمتع الأكراد في كل بلد يعيشون فيه بالحكم الذاتي الإداري والثقافي" وهنا عارض أعضاء الحزب المذكور هذا القرار وحاولوا عرقلة الموافقة عليه، مؤكدين على أنهم يشعرون بالرضا في تركيا وأنهم لا يريدون الحكم الذاتي. وخالج شعورا بالازدراء البرلمانيون الأوروبيون إزاء أعضاء الحزب الشعبي الديمقراطي – الاجتماعي هؤلاء الذين كرروا بإلحاح أنهم ليسوا بحاجة إلى الحكم الذاتي وأنهم يفضلون البقاء عبيدا. وعلقت صحيفة Cumhuriyet التركية عدد يوم 1989/12/6 بالقول "وإنهم لم يتأخروا في تقديم درس إلى الأكراد في الديمقراطية والحريبة" إن إيفاد برلمانيين من أصل كردي إلى مثل هذه الاجتماعات هو من إحدى السياسات الاستراتيجية للحزب الشعبي الديمقراطي – الاجتماعي، وهو مظهر مقزز للسياسة العنصرية والاستعمارية التركية. فالذين يطالبون بالحكم الذاتي للأكراد ويرغبون في الاشتراك في اجتماعات تلقى خلالها كلمات مثل اجتماعات بروكسيل يطردون من الحزب. ويوفد أولئك الذين يصرحون بأنهم ليسوا بحاجة إلى الحكم الذاتي وأنهم يفضلون البقاء عبيدا إلى تلك الاجتماعات! وبحجة أنهم ديمقراطيون – اجتماعيون تفضل الحكومة أن تعهد بمثل هذه المهمات إلى الحزب المذكور.

ولابد من التعليق ببضع كلمات على مسألة العنصرية، فالعنصرية التركية لا تشبه العنصرية التي وجدت في الولايات المتحدة والتي كانت موجودة في جنوب أفريقيا، بأن يجري الفصل بين الأجناس على مستوى المحلة السكنية والمدارس والمقاهي أو على سواحل البحر، إذ أن للعنصرية التركية وجه آخر، فهي تستهدف تدمير الثقافة الكردية باستخدام عنف الدولة، وبأن تفرض على الأكراد الثقافة التركية ولغتها. انهم يريدون إنكار وجود اللغة والأمة الكردية، وهم يعتبرون جميع السكان أتراكا. إن العالم برمته لم يشهد نظيرا لهذا النوع من العنصرية، إنها أكثر تدميرا ورجعية من السياسة الرجعية في جنوب أفريقيا، إنها عنصر ملازم للاستعمار التركي في كردستان.

انحلال المستعمرات التقليدية وكردستان

يوجد فرق مهم آخر بين المستعمرات التقليدية وكردستان، فعندما أنشئت في أعقاب الحرب العالمية الأولى وفي إطار عصبة الأمم المستعمرات الجديدة أو بالأحرى لدى تحديد الوضع الجديد للمستعمرات، لم يكن من المعتقد أن ذلك سيكون بمثابة حل دائم، إذ بعد أن تتقوى الهياكل الاقتصادية والسياسية والإدارية للمستعمرة، ينسحب البلد الإمبريالي المستعمر ويمنح الاستقلال للمستعمرات. وحتى يتحقق ذلك، يكون المستعمر قد أنهى مهمته في "تمدين" الشعب. ففي أفريقيا، لا يوجد سوى عدد قليل جدا من البلدان التي أحرزت استقلالها عن طريق الكفاح المسلح. بل إن معظم البلدان الأفريقية نالت استقلالها عبر الإجراءات الدستورية. أما بالنسبة إلى الأكراد فإن الحل الذي فرض عليهم حل نهائي،

إذ يـراد للأمـة الكرديـة أن تبقـى إلى الأبـد دون هويـة وفي وضـع العبيد مقسمة ومجزأة ومشتتة. ومع ذلك، فـإن الوضـع السياسـي لكردستان لا يرقى حتى إلى مستوى المستعمرة فكردستان ليست ولا حتى مستعمرة، ولا توجد هوية كردية إذ لا هوية لكردستان.

إن الأحـداث الـتي آلـت إلى ولادة المسـتعمرات التقليديـة تتعلـق بكردستان أيضـا. بيـد أن المسـألة الكرديـة لم تطـرح آنـذاك، فقـد ووجـهت كردسـتان بمشـكلات أخطـر بكثـير مـن المشـكلات الـتي ووجـهت بـها المستعمرات التقليدية. ولنتطلـع إلى القرن التاسـع عشـر. فقد تجمعـت عوامـل كثـيرة أدت إلى ظـهور عصـر الاسـتعمار. فمـن جهـة، كـانت البلـدان الصناعيـة بحاجـة إلى مـواد أوليـة، مثـل النفـط والحديـد والكـروم والمطـاط وغـير ذلـك، وهـي متاحـة في الشـرق الأدنـى والأقصـى وفي أمريكـا الوسـطى وأمريكـا الجنوبيـة وأفريقيـا. ومـن الطبيعـي أن يـزداد الاهتمـام بـهذه الأقـاليم. ومـن جهـة أخـرى، كـان لابـد مـن إيجـاد أسـواق جديـدة لتسـويق منتجـات البلـدان الصناعيـة، بحيـث تصبـح البلـدان الـتي تجـهز المـواد الأوليـة في ذات الوقـت أسـواقا جديـدة.

ونظـرا لأن كـل بلـد صنـاعي كـان يرغـب في الوصـول إلى تلـك الأقـاليم قبـل غـيره، فقـد احتـدم الصـراع علـى أشـده بـين المتنافسـين، وكـان المبـدأ التـالي هـو المبـدأ الـذي يوجـه سـلوك تلـك البلـدان: "مـا لم أضمـن هـذا الإقليـم لصـالحي فـإن الآخريـن سيسـتحوذون عليـه"، وهكـذا حـاولوا العمـل لكـي يلحقـوا تلـك الأقـاليم بأسـرع مـا يمكـن باقتصـادهم. وبـدأوا أولا بإرسـال الفنيـين والموظفـين الإداريـين والأسـاتذة ورجـال الديـن ورجـال الأمـن ..الخ. وظـهر آنـذاك محفـز مـهم آخـر سـاهم في ظـهور النظـام الاسـتعماري. فقـد ارتـأت تلـك الـدول حمايـة مواطنيـها مـن السـكان "الأصليـين" ومـن آكلـي اللحـوم البشـرية،

وتبع ذلك تزايد عدد رجال الأمن المقيمين في تلك البلدان بسرعة ملحوظة.

ومن بين الأسباب التي أدت إلى استعمار إقليم ما أو إلحاقه بمنطقة التأثير الإمبريالي نذكر الأسباب الإستراتيجية أيضا. من ذلك، على سبيل المثال، أن المصلحة الرئيسية وراء العلاقات بين الولايات المتحدة وفيتنام خلال الستينات لم تكن قائمة على استغلال الموارد الطبيعية، أو خلق أسواق إقليمية جديدة، وإنما المصالح الاستراتيجية الأمريكية. إن أي دولة تسيطر على فيتنام تتاح لها فرصة السيطرة على إقليم الشرق الأقصى برمته. وما لم تتمكن من السيطرة على فيتنام فإن تأثيرها سيضعف في كامل هذا الإقليم. وهو مبدأ يدعى في السياسة الخارجية للولايات المتحدة "بنظرية الدومينو". ويعني هذا المبدأ أيضا أن في حالة ظهور حركة ثورية في أي بلد من بلدان جنوب شرقي آسيا، وإذا ما سيطر الثوريون أو الشيوعيون على فيتنام فإن حكومات البلدان الأخرى في الإقليم ستسقط الواحدة تلو الأخرى في أيدي أولئك الثوريين. وبذلك تصاب السياسة الخارجية للولايات المتحدة بالشلل التام.

لقد أثرت هذه العوامل نفسها في عملية استعمار كردستان، وكان الاحتياطي النفطي في كردستان ومياهها ونحاسها وحديدها وفوسفاتها ومناجم الفحم فيها إلى جانب موارد أخرى، ومبدأ "ما لم أمتلك أنا هذه الثروات فسيستحوذ عليها غيري"، وفكرة توفير الحماية للرعايا، من بين الدوافع المهمة جدا لاستعمار كردستان. ولكن أليست هذه العوامل والدوافع هي نفسها التي مازالت تقف اليوم وراء المسألة الكردية؟. تتضح الإجابة على هذا السؤال من خلال تقسيم كردستان وتجزئتها، أي أن هناك سياسة استعمارية

تنفذ بصفة مشتركة من قبل مختلف الدول التي تطمع في الحصول على منافع استراتيجية.

وعندما يمارس عدد من الدول بصفة مشتركة سياسة استعمارية وليس بلدا واحدا، فلا ينبغي الاعتقاد بأن الأمر يتعلق فقط بمشكلة كمية، فتطبيق السياسة الاستعمارية من قبل عدد من الدول - في حالة كردستان أربع دول - بصفة مشتركة يؤدي إلى تغيير نوعي في خصائص العلاقات ما بين الشعب المستعمر ومستعمريه. وهذا هو ما نريد التعبير عنه لدى قولنا أن "كردستان بلد لم يرق حتى إلى مستوى المستعمرة".

كما لا ينبغي الخلط بين "سياسة البلقنة"، وتقسيم كردستان وتجزئتها، ذلك أن "البلقنة" هي بديل لسياسة "فرق - تسد": أن تثار أعمال عدوانية بين شعوب متجاورة بحيث تصبح المنطقة التي تعيش فيها تلك الشعوب غير مستقرة سياسيا. ففي الوقت الذي تعيش فيه هذه الشعوب بأمان وحسن جوار في نفس المنطقة، تثار الخلافات فيما بينها وتغذى حتى تشتد حدة. وبذلك يسود العداء بين الشعوب، وهذا دليل على أن التناقض قد تفاقم بين مصالح الدول الإمبريالية في تلك المنطقة.

أما ما حدث في كردستان لدى تجزئتها وتقسيمها فكان على العكس تماما من ذلك. فقد أخطرت الدول التي تستغل كردستان بصفتها مستعمرة مشتركة إلى التعاون فيما بينها حتى تحمي مصالحها. وإنما ما حدث تناقض بين القوى الوطنية الكردية وهذه البلدان المستعمرة، تتخذ حالة عدم الاستقرار سمة مختلفة تماما. فهذه الحالة تنشأ بغض النظر وعلى الرغم من رغبات الدول المستعمرة الأربع وإجراءاتها.

الصراع الإمبريالي على تقسيم كردستان

(1925-1915)

ذكرنا أن سياسة "فرق - تسد" سياسة إمبريالية، وكانت كردستان قد قسمت، وكذلك الأمة الكردية، في الربع الأول من القرن العشرين بموجب معاهدة لوزان. ولعل أهم جانب في معاهدة لوزان لعام 1923 ينعكس في كونها تمثل تعاقدا إمبرياليا على تقسيم كردستان والأمة الكردية. ولهذا السبب فهي تكتسي أهمية مختلفة جدا لكل من الكرد والأتراك. ففي ما يخص الأتراك تعني هذه المعاهدة إنشاء دولة تركية مستقلة، فهي معاهدة دولية وفرت للدولة التركية المستقلة مختلف الضمانات. أما بالنسبة إلى الأكراد فقد تضمنت هذه المعاهدة ترسيخ الاضطهاد والعبودية واستعمار كردستان بل وإخضاعها لنظام استعماري دولي. إننا لا نستطيع دائما استقراء الأحداث على نحو صحيح لدى النظر إلى التاريخ من وجهة نظر الصراع الطبقي فحسب، بل إن من الضروري أيضا أن ننظر إلى التاريخ من وجهة نظر الجماعات العرقية، ومن زاوية مطالبهم وإرادتهم. وعلى ذلك، فإن لكل من الأتراك واليونانيين نظرة مختلفة تماما عن الحرب التركية - اليونانية. ويختلف رأي العرب والأتراك اختلافا كبيرا في تحديد موقف الإمبراطورية العثمانية خلال الحرب العالمية الأولى. ونعلم جيدا بوجود اختلافات مهمة في وجهات نظر كل من الأتراك والأرمن بخصوص المسألة الأرمنية. كذلك يختلف تفسير المؤرخين البلغار والرومانيين لتاريخ الأتراك عن تفسير المؤرخين الأتراك. ومن المعروف أن نظرة الإيرانيين والعرب ليست متماثلة فيما يخص حرب الخليج. ولهذا

السبب لابد للأكراد من أن يبحثوا بأنفسهم ويضعوا دراسات عن تاريخهم. إن من المستحيل قطعا كتابة تاريخ للأكراد باستخدام المعلومات التي بحوزة الجامعات التركية والصحافة والمؤسسات الثقافية والمثقفين. إذا يستفاد من المعلومات المتاحة في مكتبات الجامعات ولدى المؤلفين الأتراك في إضفاء الشرعية على الاستعمار التركي وإدامته. لقد اعتمدوا بصفة دائمة على هذه المعلومات في اعتبار الأكراد أتراكا.

ونجد من واجبنا أن نكرر هذه الفكرة ونعيدها: إن من الأهمية بمكان دراسة الأحداث من وجهة نظر المجموعات العرقية. ويلاحظ الأشخاص الأذكياء أن هذا المبدأ مطبق في جميع أرجاء العالم. ويصر الماركسيون الأتراك على أنهم يدربون الأحداث من زاوية الطبقات الاجتماعية. وهم يفعلون ذلك لمجرد كونهم ماركسيين. وإذا ما درسنا الأحداث آخذين بالاعتبار الطبقات الاجتماعية فلا يمكننا والحالة هذه أن نتجاهل القضية المتصلة بالهوية الكردية.

كما يتوجب إضافة فكرة أخرى إلى موضوع سياسة "فرق - تسد". إن أكبر مصيبة يمكن أن تحل في تاريخ أمة ما أن تصبح هدفا لسياسة "فرق – تسد"، ذلك لأن هذه السياسة تدمر كيان الأمة وتقطع أوصالها. فالشعب الذي يتلقى مثل هذه الضربة القاصمة لن يكون في معظم الحالات في وضع يسمح له بإعادة تكوين ذاته. لقد تعرض المجتمع الكردي لمثل هذه الكارثة أثناء النصف الأول من القرن السابع عشر. وفي العقود الأولى من القرن العشرين تفاقم مفعول هذه الكارثة مرة أخرى. وها قد مر ما يزيد على 70 عاما والكرد يحاولون التغلب على الأضرار التي سببتها سياسة "فرق – تسد"، وهم يحاولون إفهام الرأي العام الديمقراطي الظلم

الذي تنطوي عليه مثل هذه السياسة. ونجد مشكلة التجزئة والتقسيم هذه في المسألة الأرمنية. فقد قسم الشعب الأرمني بدوره في عهدي حكم الإمبراطوريتين الفارسية والعثمانية ثم قسم مرة أخرى بين روسيا القيصرية وإيران.

وعندما حارب الكماليون البريطانيين في العشرينات أثناء الحربين التركية – اليونانية، والتركية – الأرمنية، كانوا يطمعون، من حيث المبدأ، في الحصول على جزء كبير من كردستان. وكانت تلك الحرب إمبريالية واستعمارية. ولم تكتس تلك الحرب التي خاضها الكماليون ضد البريطانيين سمة معادية للإمبريالية مطلقا.

فما الذي يمكن أن يحدث أسوأ من أن يصبح شعبا ما هدفا لسياسة "فرق – تسد"؟ لربما زلزال يهلك 20 أو 30 مليون نسمة من أبنائه. وقد يختفي شعب بكامله من الوجود تحت تأثير ضغط مكثف يأتي من الخارج. وهذا ما وقع في القرن السادس عشر في أمريكا الوسطى وفي أمريكا الجنوبية، كما وقع في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر في أمريكا الشمالية. فقد استطاع المستعمرون الأسبان والبرتغاليون وغيرهم من الأوروبيين الذين وصلوا بحرا إلى أمريكا حاملين أسلحتهم النارية القضاء على ثقافات وحضارات الهنود الأمريكيين من شعوب المايا والانكا، ودمروا تلك الشعوب. وهذه كوارث كبرى حلت في تاريخ تلك الشعوب. لكن العواقب التي يتحملها شعب يقع ضحية لسياسة "فرق – تسد" لا تقل خطورة عن ذلك ولربما تكون أسوأ.

لقد شهد تاريخ كردستان تحولا حاسما في الأحداث، وعلى ذلك، فإن من الأهمية بمكان دراسة العلاقات الجوتية – الآشورية، والعلاقات الفارسية – الميدية، إضافة إلى دراسة الدور الذي لعبه الأوراتو في هذه العلاقات. وتتوافر معلومات عن شعب الجوتي

ابتداء من عام 3100 قبل الميلاد، وهو شعب عاش فيما بين النهرين.

كما كان غزو الآشوريين لبلاد الكرد حادثا مهما، وقد عثر على لوح طيني كتب عليه "لقد أغرقت في بحر من الدماء كل بلاد شعب الجوتي من جبال آرارات وحتى حران". وفي عام 600 قبل الميلاد استطاع الميديون القضاء على مملكة الآشوريين.

كذلك شهد القرن السابع الميلادي منعطفا مهما في تاريخ الأكراد. فمن المعروف أن الأكراد اشتبكوا مع جيوش المسلمين على أيام الخليفة عمر بن الخطاب حوالي عام 640 ميلادية. ونعلم أيضا بأن تلك الاشتباكات كانت دامية. وفي هذه الحالة، يتوجب بكل تأكيد دراسة المسائل التالية: ما هي طبيعة النظام الاجتماعي والسياسي الذي عاش الأكراد بظله حتى القرن السابع الميلادي؟، وما هي طبيعة نظمهم الاقتصادية؟، ماذا كانوا يزرعون ويحصدون؟، وكيف كانوا يمارسون الزراعة؟، وما هي وسائل الإنتاج التي كانت لديهم؟، وما هي التقنيات التي اعتمدوا عليها؟، وماذا كانت معتقداتهم الدينية قبل دخولهم الإسلام؟، وما هي المؤسسات السياسية والاجتماعية التي كانت سائدة في كردستان قبل الفتح الإسلامي؟، وكيف عمل الإسلام على تغيير تلك المؤسسات؟. إن كل هذه الموضوعات ذات الصلة بالتاريخ على غاية من الأهمية ولابد من دراستها بالتفصيل.

و شهد القرن الحادي عشر الميلادي منعطفا هاما في تاريخ الأكراد، ذلك لأن الأكراد واجهوا ابتداء من النصف الثاني لذلك القرن الأتراك الأوغوز القادمين من آسيا الوسطى. ومن الضروري إجراء بحوث عن تلك المواجهة ونتائجها. والبحث في طبيعة النظام الاقتصادي والاجتماعي للأكراد قبل تلك المواجهة مع الأتراك

الأوفوز. وما طبيعة المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية الكردية التي كانت قائمة حتى آنذاك؟ وماذا كانت مظاهر حياتهم الروحية؟ وما هي التأثيرات التي نجمت عن تلك المواجهة؟ وغير ذلك.

وحمل القرنان الثالث عشر والرابع عشر للأكراد منعطفات حاسمة في تاريخهم، ففي هذه المرة تصدى الأكراد لغزو المغول والتيموريين. ولابد من تحليل المعارك التي دارت بين الطرفين وما ترتب على ذلك بالنسبة للكرد وكردستان.

وتكتسي أحداث الربع الأول من القرن السادس عشر أهمية بالغة. ففي تلك الفترة استحوذت الإمبراطورية العثمانية على جزء كبير من كردستان. وجاء ذلك بعد معركة جالديران التي وقعت عام 1514 بين الإمبراطورية العثمانية والإمبراطورية الفارسية والتي بفضل أداء وأعمال إدريس البدليسي اعترفت غالبية الأكراد بسيادة السلطان العثماني.

ثم هناك القرن السابع عشر الميلادي التي قسمت كردستان خلاله لأول مرة ما بين الإمبراطوريتين العثمانية والفارسية. فما هي أسباب ذلك التقسيم؟ ومن هم المسؤولون عنه؟ وبأي طريقة تحقق؟ وما هي المزايا التي حققها ذلك التقسيم بالنسبة لسياسات الإمبراطوريتين؟ وإلى ماذا كان يعزى ضعف الأكراد في تلك الفترة؟ وما هي نقاط الضعف لدى الأكراد والتي استفاد منها أعداؤهم والتي سمحت لهم بتطبيق سياسة "فرق – تسد"؟ ثمة أسئلة كثيرة، هذه وغيرها تطرحها أحداث تلك الفترة.

وفي الربع الأول من القرن التاسع عشر، قسم الجزء الواقع من كردستان داخل الحدود الفارسية إلى جزئين. ففي أعقاب الحروب التي دارت بين بلاد فارس وروسيا القيصرية استحوذت الأخيرة على جزء مهم من شمال غربي كردستان. وعلى امتداد القرن التاسع

عشر كافح الأكراد ضد الإمبراطورية العثمانية. ومن وجهة النظر هذه، تكتسي أحداث ذلك القرن أهمية خاصة بالنسبة لتاريخ الأكراد.

وهذه الفترات التي تناولت خصائصها الأساسية بإيجاز مهمة للغاية، لكن الأحداث الحاسمة التي أرست دعائم الوضع الحالي في كردستان إنما وقعت بعد الحرب العالمية الأولى، وإلا لما كانت هناك اليوم مسألة كردية. ويعزى بقاء هذه المسألة قائمة حتى يومنا هذا إلى الأحداث التي وقعت بين عامي 1915 و1925. ففي هذه الفترة نشب صراع إمبريالي على تقسيم كردستان نجم عنه تقسيم بلاد الأكراد. أما مسألة ما إذا كان لكردستان آنذاك دولة مستقلة أم لا، فهذا لا يلعب أي دور. وعلى ذلك، فإن القول من قبيل أنه "لم يكن لكردستان آنذاك دولة مستقلة" أو أنه "لم يكن لكردستان دولة مستقلة على امتداد تاريخها" كلام لا معنى له. لقد قسم الإمبرياليون الأوروبيون أفريقيا عام 1885. وبعد ذلك أنشأوا فيها نظاما استعماريا. ولم يتحقق ذلك من خلال تفكك دول مستقلة. ففي أفريقيا، وثب الاستعمار على مجتمعات تقليدية لم تبلغ الأوضاع فيها بعد مرحلة تأسيس دول مستقلة، راسما حدودها باستخدام القلم والمسطرة. وهكذا اقتسم المستعمرون أفريقيا شبرا بعد شبر.

وإزاء مثل هذه الحالة لابد من الإجابة على الأسئلة التالية: ما هي أسباب وقوع الأكراد ضحية في بداية القرن العشرين لسياسة تقسيم إمبريالية على هذه الدرجة من العنف؟ وأية دول هي التي ارتأت تطبيق تلك السياسة؟ وكيف أمكن تطبيقها وتنفيذها؟ ما هي المصالح التي خدمتها سياسة "فرق – تسد" المطبقة في كردستان؟ لماذا لم تؤسس مستعمرة في كردستان على نسق المستعمرات التي

أقيمت في العراق والأردن وسورية؟ لماذا قسمت كردستان بين المستعمرات التي أنشئت مثل العراق وسورية وبين دول قديمة مثل تركيا التي انسلخت من الإمبراطورية العثمانية وإيران؟ ما هي جوانب الضعف التي أظهرها الأكراد حتى يقعوا فريسة لسياسة "فرق - تسد"؟. لقد ذكرنا أعلاه أن العرب بدورهم قد قسموا وفقا لمنطق هذه لسياسة، لكن ذلك التقسيم اتخذ شكلا آخر، ولا علاقة للأسباب الرئيسية التي جعلت الأكراد ضحية للتجزئة والتقسيم بجوانب "الضعف" تلك، وإنما كانت كامنة في البناء الاجتماعي لتلك الفترة وفي عنصر التوازن الداخلي والخارجي.

ولا ينبغي أن ننسى أن العرب إنما واصلوا وجودهم بتأسيس دول ودول خاضعة للانتداب (مستعمرات). وإذا درسنا فترة الربع الأول من القرن العشرين، لرأينا أن الإمبراطورية العثمانية كانت على وشك الانهيار. فالشعوب داخل حدود تلك الإمبراطورية مثل العرب والألبانيين والبلغار والأرمن والأكراد، كانت متأهبة لإحراز استقلالها الوطني، وإن الإمبرياليين البريطانيين والفرنسيين كانوا يسعون لحماية مصالحهم في الإقليم. وحاول الألمان والإيطاليون بدورهم ضمان حصة لهم. ولعبت روسيا القيصرية دورا راجحا في صراع المصالح هذا. وبنجاح ثورة أكتوبر عام 1917 طرأ عامل جديد ذو أهمية عالمية. وهكذا تتوجب دراسة مسألة كردستان في إطار التوازن في الشرق الأدنى وعلى الصعيد العالمي: لقد انهارت الإمبراطورية العثمانية، وبرزت مشكلات اليونانيين والأرمن واليهود والبلغار والعرب ثم الصراع بين الإمبريالية البريطانية والفرنسية والألمانية وروسيا القيصرية وثورة أكتوبر و حزب الاتحاد والترقي ومصطفى كمال ... وغير ذلك، ترى أين إذن موقع المسألة الكردية في إطار كل هذه الفئات والعلاقات الداخلية في ما بينها؟ والمطلوب

تفسير هذه العلاقات الداخلية على أوسع نطاق ممكن اعتمادا على أكبر عدد ممكن من الوقائع الفعلية. ولا يكفي استعراض يقتصر على علاقات الحركة الكمالية بالإنجليز والفرنسيين أو مع البلشفيك. إن من الضروري أن نكشف في ذات الوقت علاقات البلشفيك بالإنجليز والتأثيرات التي تمخضت عن تلك العلاقات.

وفي تركيا لا تذكر البيانات الرسمية وما تكتبه الصحافة وما يحرره الكتاب وما تنشره الأحزاب السياسية وغيرها ... قط كلمة (الأكراد). وإنما يتحدثون بالأحرى عن الانفصاليين. إن هذا الموقف وهذا السلوك موجهان لإخفاء سياسة "فرق - تسد" المطبقة في كردستان منذ الربع الأول للقرن العشرين، وضد الشعب الكردي كي لا يعي هذه السياسة ونتائجها. إن كردستان هي التي قسمت والشعب الكردي هو الذي وزع وشتت. وعلى ذلك، فإن الانفصاليين هم الإمبرياليون الإنجليز والفرنسيون والكماليون وشاه إيران. وهم أولئك العرب الذين يتعاونون ويتحالفون على نحو وثيق مع الإمبرياليين الإنجليز والفرنسيين. ولقد ذكرنا فيما سبق أن جزءا من شمال غربي كردستان قد استحوذت عليه روسيا القيصرية بعد الحروب التي قامت بينها وبين الفرس في القرن التاسع عشر.

ويحبذ رؤساء الدولة والحكومات والأحزاب التركية أثناء إلقاء خطاباتهم في الاحتفالات التي تقام بمختلف المناسبات تكرار كلمات من قبيل "... أنهم يريدون تقسيم تركيا وتجزئتها، ويريدون إلغاء وجود الأمة التركية من الخارطة الجغرافية ومن التاريخ، وأنهم يريدون استعباد الأمة التركية، ويريدون اضطهاد الأمة التركية التي تنعم بحريتها منذ قرون"، لكن هذه الخطب لا تستهدف سوى التستر على سياسة "فرق - تسد ودمر" المستخدمة ضد الشعب الكردي. وقد انكشف بوضوح أن أحد الأهداف

الرئيسية هو منع الشعب الكردي من إدراك هذه السياسة وأهدافها والتمعن بنتائجها.

وينطبق ذات الشيء على شعار (الوحدة غير القابلة للانفصام للدولة بحدودها الوطنية وأمتها التركية) الذي تردده تلك الأوساط ويعكس هذا الشعار العزم على ترسيخ التقسيم والانفصال المفروضين على الأمة الكردية. وهذا هو الهدف النهائي من وراء التكرار المتواصل للمناداة بهذا الشعار. إنهم يريدون إخفاء ممارستهم لسياسة "فرق - تسد ودمر" ونتائجها. لقد كانت الإمبراطورية العثمانية تسمى "الإمبراطورية العالمية" ذلك لأنها كانت تضم أمما مختلفة مثل الأتراك والعرب واليونانيين والأرمن والصرب والكروات والرومان والبلغار والأكراد والقوقاس واللاز وغير ذلك، فكيف يتسنى وصف الجمهورية التركية بصفة الجمهورية "القومية" في حين أنها تتكون من قوميتين على الأقل تعيشان ضمن إطار حدودها؟ وكيف يتسنى القول أن تركيا زائد كرديا يساوي تركيين؟، أليس تركيا وكرديا يساويان تركيا وكرديا؟.

لقد قسمت كردستان وجزئت بعد الحرب العالمية الأولى، أي بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية وخلال الحرب التركية - اليونانية والحرب التركية - الأرمنية وخلال الحرب التركية - الكردية في كوكجري وخلال الحرب الكردية - الإنجليزية في كردستان الجنوبية. وهكذا أصبحت كل من تركيا وإيران وبريطانيا، نيابة عن العراق، وفرنسا نيابة عن سورية مالكا لجزء من كردستان. وقد ذكرنا أعلاه أن بعض هذه الدول كانت تحت الانتداب أي كانت مستعمرات.

لماذا قسموا كردستان وجزأوها؟ ولماذا يطبقون هذه السياسة الإمبريالية في كردستان وماذا كانت نتائج تلك السياسة؟ تلك هي

أحداث تاريخية ذات أهمية رئيسية بحاجة هي الأخرى إلى تحليل ودراسة. ولابد من تطوير هذا الموضوع حتى يغطي كل أبعاده ويشمل كل تفاصيله. لكن هذا التحليل وتلك الدراسة ليسا من أغراض هذا الكتاب. ولقد شرحت في المقدمة أن الهدف يتعلق باسترعاء الاهتمام نحو بعض جوانب المسألة وطرح بعض الأسئلة.

جوهر المسألة الكردية: تجزئة كردستان وتقاسمها وتطبيق سياسة *"فرق - تسد ودمر"* ضد شعبها

تقع كردستان في قلب الشرق الأدنى. وعندما يشتت شعب في قلب الشرق الأدنى ويقسم فإن لذلك معنى مهما. ولا يعتبر تقسيم كردستان وتقاسمها ولماذا تطبق على الأمة الكردية سياسة "فرق - تسد" سرا من الأسرار. فنحن نعرف جيدا أسباب ذلك، وهي في المقام الأول الموارد النفطية لكردستان، كما ندرك عملية "فرق - تسد ودمر". وبهذا الصدد ننوه بأن سياسة "فرق - تسد" الاستعمارية التقليدية قد تحولت في كردستان إلى سياسة "فرق - تسد ودمر". أما ما يدمر فقد طال أولا الخصائص القومية للأكراد: أي حقهم في أن يكون لهم مجتمعا كرديا، أي أن الذي سيدمر هو الهوية الكردية وهوية كردستان. وهما اللذان يمثلان الخصائص والقيم القومية للأكراد. وعندما لا ينال الخوف والجزع من قلوب الأكراد ولا يقبلون بالعبودية أو ينسون مطالبهم القومية على الرغم من كافة أنواع الاضطهاد الذي تمارسه الدولة وكل أنواع الإرهاب الذي تمارسه الحكومات ضدهم، فلابد من إبادتهم وهذا يعني

نهاية وجودهم. أي نهاية الوجود المادي للذين يكافحون من أجل هذه المطاليب بإتباع مختلف الوسائل بما في ذلك إرهاب الدولة.

ومع أن سياسة "فرق - تسد" سياسة إمبريالية، إلا أن سياسة "فرق - تسد ودمر" ليست سياسة إمبريالية وإنما تمثل سياسة المتعاونين الإقليميين. فالإمبريالية لا تدمر شعوب وثقافات البلدان التي تحتلها. وحتى عندما لا تشجع الإمبريالية النمو الاجتماعي والثقافي بهدف توسيع نطاق المناطق التي تستغلها استجابة لسياسة خلق أسواق جديدة لمنتجاتها في البلدان الواقعة تحت سيطرتها فهي لا تعرقل تنمية تلك البلدان، بل تشجعها في أحيان كثيرة. وبإمكاننا ملاحظة مساهمتها جزئيا في الأنشطة الثقافية. من ذلك، على سبيل المثال، أن الإنجليز أسسوا في العراق مدارس لتعليم اللغة الكردية. ولم يمانع الفرنسيون في سورية نشر الأبجدية الكردية وإصدار كتب ومجلات باللغة الكردية، ولم يعرقلوا الجهود الرامية لتطوير اللغة الكردية وآدابها. يضاف إلى ذلك، أن محاولة إبادة السكان باستخدام الأسلحة الكيماوية والبايولوجية ليست جزءا من السياسة الإمبريالية وإنما هي من سياسات المتعاونين الإقليميين مع الإمبريالية.

ألقى مصطفى كمال في الثلاثينات خطابا أمام أعضاء جمعية تاريخ تركيا شرح فيه وجهات نظره حول حروب التحرير التي خاضتها أمم البلقان ضد الإمبراطورية العثمانية. وتساءل: "لماذا خسرنا شعوب البلقان" وقدم الإجابة على هذا السؤال بنفسه مؤكدا على أن شعوب البلقان كانوا قد أسسوا معاهد للبحوث السلافية وأعدوا دراسات مفصلة عن لغاتهم وآدابها وتاريخهم وثقافتهم. وذكر بوضوح أن هذه الأعمال والمناقشات التي دارت بصددها إنما

أدت إلى ولادة وعي قومي بين هذه الشعوب كان وراء ثوراتها ضد الإمبراطورية العثمانية.

(Utkan Kocaturk: Ataturk un fikir ve dusunceleri, Turhan .Kitapevi, Ankara, 1984, p. 149)

إن علينا أن نأخذ جديا بنظر الاعتبار أفكار مصطفى كمال أتاتورك هذه حول اللغة والثقافة والوعي القومي والتاريخ وغير ذلك. ومن الأفكار المذكورة باختصار أعلاه يمكن استخلاص نتيجتين: الأولى تتعلق بالإمكانيات المتاحة لأولئك الذين لا يرغبون في العيش بظل سلطة أجنبية وإنما العيش أحرارا وبكرامة متمتعين بنفس الحقوق التي تتمتع بها الشعوب الأخرى، وعلى هذه الشعوب أن تمتلك ناصية تاريخها ولغتها وحضارتها وآدابها وفنها، بدأ مصطفى كمال بعد تأسيس الجمهورية بعملية مماثلة تخص الأمة التركية وضعت أبجدية تركية جديدة، وأنشئت معاهد علمية مثل جمعية اللغة التركية وجمعية تاريخ تركيا. ودب النشاط في الجامعات والمعاهد والأقسام المعنية ببحوث اللغة التركية والتاريخ والفن والحضارة التركية. وبفضل سياسة تربوية وللتكوين الثقافي أمكن البدء بإعداد الأجيال الصاعدة وفقا لهذا الاتجاه. ولوضع دراسات وبحوث في هذه المجالات، منحت الدولة زمالات للطلاب للدراسة في الخارج. وزودت الصحافة والإدارات الحكومية بتعليمات للعمل بنشاط في هذه الميادين.

ومن الممكن استخلاص نتيجة ثانية من تلك الأفكار هي: إذا ما أردنا إخضاع أمة ما وتحويل شعبها إلى عبيد وسلب هويتها، وإذا ما أردنا أن يبقى الاستعمار طاغيا في منطقة ما، علينا أن نقضي على أبجدية تلك الأمة. وعلينا أن نمنع على تلك الأمة أو ذلك الشعب أن يتحدث بلغته ونحول بينه وبين ثقافته. وهذا ما يعني

باختصار أن نمنع هذا الشعب من بلوغ وعيه القومي. إذ متى ما وعى الشعب بوجوده القومي فإنه سيتطلع لأن يعيش حياته ويصنع تاريخه، وبالتالي سيثور على مضطهديه. فالشعب الذي تمنع لغته ولا يعي ذلك هو شعب مفزوع وبليد الإحساس وعبد رقيق. وفي أي بلد فيه مثل هذا الشعب يتعذر تحقيق أي نوع من الاستقلال الاقتصادي والسياسي.

وتترتب على منع شعب ما من استخدام لغته القومية نتائج نفسية تنعكس على مستوى الفرد بما يعادل التأثيرات الناجمة عن عملية انتزاع لسانه بالقوة. كما يؤدي هذا المنع لاستخدام اللغة القومية إلى تدمير الوحدة الاجتماعية والنفسية للأفراد. وينجم عن ذلك، وجود أشخاص غير أسوياء ومرضى يعانون من اختلال توازنهم الطبيعي والنفسي وفاقدي الثقة بأنفسهم، ممن يحتقرون ذواتهم ويبالغون بطريقة مفرطة بقدرات موظفي الدولة وقياداتها. والمجتمع الذي يضم مثل هؤلاء مجتمع فاسد ومريض. ومن الصعوبة بمكان توجيه مثل هؤلاء الناس وقيادتهم. وسينفذ هذا المجتمع كل ما يطلب منه بإصدار الأوامر وبطريقة تتسم بمشاعر العنف والقسوة والتهديد. ومن الممكن توجيهه بسهولة للتحرك في جميع الاتجاهات. والطريقة الوحيدة لشفاء مثل هذا المجتمع مساعدته لكي يعي أسباب هذا المنع والبدء بطرح أسئلة عليه تتعلق بهويته وأصالته. وكلما تكشف له المزيد من الحقائق كلما اهتز النظام الاستعماري من جذوره.

فمن داخل هذا الإطار ينبغي النظر إلى أسباب تحريم استخدام اللغة الكردية، ومنع إجراء بحوث عنها وعن آدابها وعن الثقافة الكردية، وكذلك أسباب منع إجراء بحوث عن تاريخ الأكراد ومنعهم من ممارسة عاداتهم الحضارية وتقاليدهم.

وكل ما يتخذ من إجراءات إنما يستهدف منع الأكراد من بلوغ وعيهم القومي. ولتحقيق ذلك تتخذ كل الاستعدادات وتستخدم كافة الوسائل حتى لا يبقى أي أثر للغة الكردية وآدابها وللثقافة الكردية ونمط حياة الأكراد.

ولا شك في أن سياسة "فرق - تسد" سياسة إمبريالية ذات نفع. فهذه السياسة تخدم مصالح الإمبريالية، وتؤدي إلى نشوء مناخ تنمو بظله على نحو أفضل تلك المصالح. ولدى تقسيم كردستان تعاونت الحكومات العربية والتركية والإيرانية مع الإمبرياليين الإنجليز والفرنسيين. وقد نجم عن ذلك التعاون أن أدخلت على الهياكل الاقتصادية والسياسية والعسكرية داخل أربع بلدان على الأقل من بلدان الشرق الأدنى تعديلات تتوافق ومصالح الإمبريالية. وهو ما يعني أيضا أن الأفكار الجديدة التي جاءت بها ثورة أكتوبر 1917 لم تستطع تخطي حدود روسيا القيصرية. وكل ذلك مرتبط بضمان الحماية للمستعمرة البريطانية المهمة في الهند والطرق المؤدية إليها.

وفي تلك الفترة التي أثار فيها مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها شعورا عاما بالحماس في الشرق الأدنى، وقعت كردستان ضحية لتقسيم إمبريالي. وبفعل السياسة المشتركة المستخدمة من قبل مختلف الدول، أجبرت كردستان لأن تخضع للنفوذ الأجنبي. وهذا ما كان يعكس جوانب الضعف الخطير في البولشفية التي لم تتفهم تلك الأوضاع أو أنها لم تتخذ أي إجراء لمواجهتها لو أنها أدركت آنذاك نتائجها المنتظرة. وهو ما يكشف الفرق بين نظرية حق الشعوب في تقرير مصيرها وممارسات الاشتراكية "الحقيقية". وأدت محاولات الايديولوجية الرسمية السوفيتية لتطبيق هذه النظرية في الواقع العملي إلى حمل النظام الاشتراكي إلى طريق مسدود وإلى

جعله يفقد جزءا من مصداقيته. وكان من الضروري تفسير سبب قيام مثل هذا التناقض بين النظرية والتطبيق، وما هي الطريقة التي ستساعدنا في التغلب على ذلك التناقض. وكان من الواجب انتقاد ذلك التطبيق.

ولهذا السبب لا يكفي بالنسبة للفترة التي أعقبت الحرب العالمية الأولى، وأثناء الحرب التركية – اليونانية والتركية – الأرمنية وأثناء الصراعات الكردية – الإنجليزية والكردية – التركية الاقتصار على دراسة علاقات الكماليين بالإنجليز أو الكماليين بالبولشفيك فحسب. وإنما ينبغي إلى جانب ذلك دراسة تطور العلاقات بين البولشفيك والإنجليز والفرنسيين أيضا.

كردستان مستعمرة دولية

تكمن إحدى أكبر الوقائع المأساوية في تاريخ الشرق الأدنى والعالم خلال الربع الأول من القرن العشرين في النظام السياسي الاستعماري الدولي الذي طبق في كردستان، وهي واقعة مأساوية بكل ما في الكلمة من معنى، فقد نجمت عن يأس شعب لم يتقبل المصير الذي فرض عليه ومازال يرفض القبول بذلك المصير ويقاومه. ومنذ الربع الأول من القرن العشرين والأكراد يكافحون بعناد المصير الذي فرضته عليهم الدول الإمبريالية الكبرى والمتعاونون الإقليميون معهم. ونحن لا نجد في الواقع سوى كلمة "مأساة" لوصف الكفاح العنيد الذي يواصله الأكراد بلا كلل ضد الأسلحة الكيماوية والبيولوجية. وندرك أن مثل هذا النضال الحازم والمتواصل سيؤدي بطبيعة الحال إلى حل يوما ما.

وفي هذا الصدد، يتكشف حافز مهم آخر لاستعمار كردستان، ويتعلق ذلك بالجوانب الاستراتيجية. إن من المنطقي أن تؤدي عملية تجزئة كردستان وتقسيمها إلى توثيق الصلات التي تربط البلدان الأربعة المذكورة أعلاه بمصالح الإمبريالية، إذ كان من المعروف أن الأكراد سيواصلون كفاحهم من أجل الحرية والاستقلال، وسيحاولون بصفة مستمرة الثورة كلما أتيحت لهم الفرصة. فالشعب، أي شعب، لا يقبل مطلقا باستعباده ويقاوم محاولات إبادته، ولكي يتسنى إخماد تلك الثورات ستأمل الحكومات الإقليمية باستمرار في الحصول على مساعدة من الإمبرياليين وتطلبها، وهذا ما يربطهم بقوة بالإمبريالية ويبقيهم ضمن منطقة نفوذهم. وهكذا قمعت جميع الانتفاضات في كردستان الجنوبية والشرقية بمساعدة بريطانيا منذ الربع الأول للقرن العشرين. ومن الخطأ الاعتقاد بأن الإنجليز ساعدوا الأكراد منذ ثورة الشيخ سعيد في كردستان الشمالية، ذلك لأن الإنجليز كانوا خلال تلك السنوات يخوضون حربا دموية في جنوب كردستان. يضاف إلى ذلك، أن نقل الجيش التركي بواسطة السكك الحديدية من أنقرة إلى ديار بكر عبر سورية لم يكن ممكنا لولا مساعدة الفرنسيين. وعلينا ألا ننسى أن سورية كانت آنذاك مستعمرة فرنسية، ولو كانت فرنسا قد منعت الجيش التركي من المرور عبر سورية لربما نجحت ثورة الشيخ سعيد، أو لربما أتيحت لها فرصة تسجيل نصر ما على الأقل.

كانت كردستان من جهة السبب الرئيسي للصراع بين القوى الإمبريالية والخلافات بينها وبين حلفائها الإقليميين في الشرق الأدنى. فقد تصارعوا فيما بينهم وكان الحافز لكل طرف الحصول على أكبر جزء ممكن من كردستان. وأدى إرساء دعائم نظام

استعماري دولي في كردستان إلى حسم الصراع عن طريق الاتفاق أولا ثم التعاون لاحقا. ومن جهة أخرى، أدى هذا التعاون إلى ترسيخ النظام الاستعماري الدولي في كردستان وتدعيمه.

شعارات الكمالية

على الرغم من التعاون الوثيق بين الكماليين والإمبرياليين خلال عملية تجزئة كردستان وتقسيمها، إلا أنهم لم يتخلوا أبدا عن الترديد بأنهم هم أول من قاوم الإمبريالية والاستعمار، وهم الذين شقوا الطريق أمام الشعوب المضطهدة والمستعمرة وحرضوها على شن حروب التحرير. لكنهم كانوا يرفضون، ولاسيما أي حديث عن الأكراد، وكانوا يتجنبون مع سبق الإصرار أية مناقشات حول موضوع الأكراد، بل كانوا يسلمون المناضلين ضد الاستعمار إلى رجال الشرطة. وعلى الرغم من كل ذلك، كانوا يكررون على نحو ممل القول بأنهم كانوا أول من حارب الإمبريالية والاستعمار. لقد كانوا يتجسسون لحساب الشرطة ويخبرونهم عن نشاط المناضلين الأكراد حتى يسجنونهم وبذلك يكتموا أصواتهم. وكانوا منتشرين في كل مكان، في الصحافة والتلفزيون والإذاعة وفي مؤسسات التعليم وفي الثكنات العسكرية وفي المساجد. وإذا ما أجرينا مقارنة بين ما كتبه مصطفى كمال وما صرح به في العشرينات لخرجنا بنتائج فاضحة.

وثمة وسيلة أخرى استخدمها الكماليون لكي يحجبوا ما يفعلونه بالأكراد، هي نعت الأكراد بالعنصرية. أما الأساليب التي يمارسونها في تحريم اللغة والثقافة الكردية، وإجبار الأكراد على تعلم اللغة التركية وإخضاعهم لعملية الصهر والتتريك بطريقة مكثفة

وتغيير أسماء الأكراد وأسماء المواقع الكردية وتتريكها، وفرض غرامات على من يتكلم باللغة الكردية والقضاء على الأكراد وعلى ثقافتهم القومية فكل ذلك، من وجهة نظر الكماليين، أساليب ثورية وديمقراطية. وعندما يطالب الأكراد بحقوقهم القومية، وينظمون أنفسهم لتحقيق ذلك، فإنهم يسلكون مسلك الشوفينيين. وعندما يفعل أتراك بلغاريا ذات الشيء يعتبرونهم تقدميين يكافحون ضد العنصرية والاستعمار والفاشية ويستنكرون الممارسات غير الإنسانية لبلغاريا.

كيف يتسنى لمؤسسة حقوق الإنسان أن تعمل في مجتمع مجزأ ومقسم مثل كردستان، حيث تخضع أقاليمها لسيطرة عدد من البلدان ولها وضع المستعمرة الدولية؟ وكيف يمكن استيعاب حقوق الإنسان في مجتمع مورست ضده سياسة "فرق - تسد ودمر" والتي من خلالها يعزل الناس بعضهم عن بعض باستخدام حقول الألغام والأسلاك الشائكة وأبراج المراقبة؟

حقوق الإنسان والأكراد

يستطيع الأكراد في تركيا التمتع بالحريات العامة وبالمساواة شريطة إنكارهم لهويتهم القومية. إذ لا يطبق على الأكراد في هذا البلد مبدأ المساواة، وهو مبدأ أساسي من مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان والحرية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية إلا إذا أنكروا هويتهم الكردية. ويتم ذلك، دون شك، عن طريق الإكراه. ويمارس هذا الإكراه في مراكز الدرك والشرطة ومراكز الحرس والسجون باستخدام الضغط والتعذيب. كما يتضح هذا الإكراه أيضا في وثائق الاتهام وفي قرارات الحكم الصادرة عن المحاكم. وتسخر الصحافة والإذاعة

والتلفزيون التركي إلى جانب الإدارات الحكومية لكي تساهم في عمليات الإكراه هذه. وينطبق ذات الشيء على المؤسسات التعليمية والدينية.

وبإمكان الكردي الذي ينكر انتمائه القومي والذي يصبح تركيا، ويعلن أنه تركي وهو سعيد بذلك، أن يحصل على كل ما يريد. أي أن يصبح عاملا وحارسا وبرلمانيا وطالبا ورياضيا ونائبا وحاكما ورجل أعمال وجنديا ومعلما ووزيرا أو أستاذا في الجامعة. أما إذا أصر هذا الشخص على أنه كردي ويطالب بحقوقه القومية فلا يمكنه أن يصبح شيئا. وليست أمامه سوى فرصة واحدة يستطيع الحصول عليها في تركيا: أن يصبح ملاحقا أو سجينا.

ويعني تنكر هذا الشخص لهويته القومية قبوله بالعبودية والاستلاب. والعبد ومن استلبت شخصيته كائن فزع وعدواني. فعلى من سيعتدي هذا الخانع للاضطهاد والإكراه الذي تمارسه السلطة الاستعمارية؟ إنه سيوجه عدوانه دون أدنى شك نحو أصدقائه وأسرته. ولكي يفعل ذلك سيستغل أي مبرر مهما كان تافها لكي يبالغ بغضبه ويبرر عدوانيته.

الازدواجية الأخلاقية في تفسير مبدأ "المساواة"

إنه سلوك عنصري عندما يكون تطبيق مبدأ العدالة وحقوق الإنسان والحرية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية مرتبط بإكراه المرء على التنكر لهويته القومية، وسلوك رجعي ويستهدف إبادة الجنس. ومثل هذا الإكراه هو الذي يجعل كردستان في وضع أدنى حتى من

مستوى المستعمرة. وهذا السلوك يعكس سياسة تتعارض مع القيم والمفاهيم التي تستند إليها القوانين الدولية في توسيع نطاق حقوق الإنسان والدفاع عنها ومع مبدأي القانون والعدالة ومع الإعلان الصادر عن الأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان ومع الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان وأخيرا مع المحضر الختامي لمؤتمر هلسنكي. ولا يتأخر القادة الأتراك والصحافة والجامعات التركية الذين يمارسون بحق الشعب الكردي سياسة الصهر العنصري والإبادة في استخدام تلك القيم والمفاهيم. فالسياسيون الأتراك ورجال الدولة والصحافة والجامعات التركية لا يترددون جميعا في استخدام هذه القيم والمفاهيم لاستنكار الاضطهاد العنصري الذي تتعرض له الأقلية التركية في بلغاريا. بل إن السياسيين الأتراك ورجال الصحافة وأساتذة الجامعات يرفعون شكاوى ضد اضطهاد الأتراك إلى المنظمات الدولية مستخدمين هذه القيم وتلك المفاهيم التي تدافع عن حقوق الإنسان.

إن الأمر إذن يتعلق بأخلاقية ذات وجهين في الأقوال والأفعال: أن يحتجوا من جهة ويستنكروا سياسة الصهر العنصري والإبادة في بلغاريا، ويمارسون من جهة أخرى سياسة أخطر شأنا وأكثر انتظاما وبأسلحة أكثر فتكا ضد الأكراد منذ سنوات، وهم في عقر دارهم ووطنهم. إنهم يحتجون على سياسة الصهر العنصري للأتراك في بلغاريا، ويؤيدون ويصفقون لنفس هذه السياسة وللإرهاب الذي تمارسه الدولة والحكومات التركية ضد الشعب الكردي.

"كل الناس متساوون في تركيا، وكلهم يعاملون بنفس الطريقة دون تمييز في اللغة والعنصر"، تلك هي الأقوال التي غالبا ما يرددها رجال الدولة والسياسيون ويكررها أساتذة

الجامعات والصحفيون والكتاب الأتراك. لكن تفسير هذه الأقوال يكشف عن أخلاقية ذات وجهين. فمقولة "أن الناس في تركيا أحرار في ممارسة شعائرهم الدينية ولا فرق بينهم" تفسر على الوجه التالي: المسيحيون في تركيا أحرار في ممارسة شعائرهم الدينية شأن المسلمين، ولليونانيين والأرمن كنائسهم ولليهود كنسيهم. وكل شخص حر في إقامة صلاته. ويفترض السماح بحرية العبادة أن نحصي أولا عدد الأديان ثم نتحدث عن المساواة فيما بينها. لكن التأكيد على أن كل الناس متساوون في تركيا، وألا فرق حسب اللغة والعنصر، لا يفسر بهذا المعنى، إذ أن جميع الناس في تركيا أتراك وجميع الأتراك متساوون، ويصرون على عدم وجود فوارق بين الأتراك في اللغة، متجاهلين الفوارق بين اللغات، وتعددها في تركيا. وهذا ما لا يمكن أن يعني سوى أن المساواة لا تكون إلا بشرط الخضوع لعملية التتريك. وعندما يقال بأن لجميع الناس حقوقا متساوية في لغتهم يقصدون بذلك اللغة التركية. وبهذه الطريقة وحدها تكون العدالة مضمونة للجميع.

كما يقال بأن كل الذين يقبلون بالتتريك يكونون أتراكا. وقد تبدو هذه الفكرة لأول مرة تعبيرا عن التسامح. وبإمكاننا أن نفترض بأن الذين لا يشعرون بكونهم أتراكا، أي أولئك الذين يقولون بأنهم أكراد، سيعاملون بطريقة تنطوي على المسامحة. لكن هذا الافتراض خطأ محض، إذ لا يوجد في تركيا مثل هذا التسامح. إذ جميع الناس مجبرون وفقا للإيديولوجية الرسمية على أن يكونوا أتراكا. ومن الممنوع أن يكون المرء كرديا. وعلى ذلك مات في الفترة ما بين 1981 و1984 في سجن ديار بكر وحده ما يزيد على 40 ثوريا كرديا تحت التعذيب لأنهم أصروا على إعلان هويتهم الكردية ورفضوا التلفظ بصوت عال: "أنا تركي وأنا سعيد لأن أكون تركيا"

لقد ضحى هؤلاء الثوريون بحياتهم لكي ينقلوا رسالتهم إلى الرأي العام. وبكلمة أخرى، إن هؤلاء الثوريين إنما قدموا حياتهم ثمنا مقابل التعبير عن رفضهم لإرهاب الدولة. ونعلم أن عدد الذين ضحوا بحياتهم حتى لا ينكروا هويتهم الكردية يتجاوز الأربعين بكثير.

شعار "الوحدة والتضامن"

تتمحور الشعارات التي تتردد أكثر من غيرها في تركيا حول مفهوم غامض للوحدة والتضامن. ويكرر رؤساء الدول والحكومات والأحزاب السياسية: أن الأتراك والأكراد إخوان، وهم طرفان في وحدة غير قابلة للانفصام، مثلما يشكل اللحم والعظم وحدة غير قابلة للانفصال. والأتراك والأكراد شعبان متحدان، عاشا منذ ألف عام في بلد واحد. وهم يدينون بدين واحد، ولم يكن بينهما فرق في المعاملة أو تفضيل. وكلا الشعبان يحكمان هذا البلد. إن من المؤكد قطعا أن الدولة التركية لا تدعم رسميا هذه الشعارات والأقاويل لكنها تسمح للسياسيين الجهويين وللصحافة بترديدها كلما دعت الحاجة إلى ذلك. وتتحدث جميع التشكيلات السياسية بما في ذلك حزب الحركة الوطنية (فاشستي) وباستثناء الحزب الجمهوري الشعبي والحزب الديمقراطي الاجتماعي الشعبي عن الأخوة التركية – الكردية. وفي هذه الحالة علينا طرح الأسئلة التالية: كيف إذن أمكن فصم هذه الوحدة غير القابلة للانفصام في العشرينات؟ وكيف أمكن فصل وتجزئة هذه الوحدة في القرن السابع عشر؟ ولماذا تستحوذ إيران اليوم على جزء من كردستان؟ وكيف أصبح العراق سيدا على جزء من كردستان؟ ولماذا تستحوذ

تركيا اليوم على جزء من كردستان؟ وماذا يعني وجود كردستان السورية؟ ولماذا تعاون الكماليون مع الإمبريالية الإنجليزية والفرنسية على تقسيم كردستان وتقاسمها ومن أجل تطبيق مبدأ "فرق – تسد" على الضد من رغبة السكان الأكراد؟ وإذا ما تأملنا مليا في هذه الأسئلة سنلاحظ أن تلك الشعارات لا تمت إلى الحقيقة بصلة، وأن الهدف من ترديدها يقتصر على إخفاء طابع الاحتلال والإرهاب والبربرية والعنف وإرهاب الدولة الذي تتعرض له الأمة الكردية.

يقال إننا نشعر سوية بالحزن والكدر والفرح والفخر، وما شعورنا المشترك هذا إلا دليلا على كوننا شركاء. ويقال إننا قاتلنا سوية في قبرص ضد اليونانيين ولم يكن بيننا أي فرق. إن الحقيقة وحدها كفيلة بتعرية زيف هذه الشعارات. ولنتذكر حوادث منتصف مارس/آذار 1988 في حلبجة. لقد قتلت الحكومة العراقية العنصرية الاستعمارية ما يزيد على 5 000 كردي من الرجال والنساء والأطفال والشيوخ باستخدام الأسلحة الكيماوية. إنها عملية إبادة حقيقية. فهل حركت الحكومة التركية والسياسيون الأتراك ساكنا على الأقل إزاء هذه المجزرة؟ وحين كان رئيس الدولة التركية أثناء ارتكاب تلك الجريمة في الكويت للمشاركة في مؤتمر القمة الإسلامي، هل أثار أمام القمة الإسلامية الجريمة التي ارتكبت بحق الأكراد؟ أهكذا يكون سلوكنا إذا كنا متحدين ونشعر سوية بالحزن والكدر؟ لقد حدث العكس تماما، إذ بعد أسبوعين من وقوع هذه الجريمة، وفي بداية شهر أبريل/ نيسان زار رئيس الوزراء التركي توغورت أوزال بغداد. وتصرف أثناء الزيارة وكأنه يهنئ المستعمرين العراقيين. ومن جهة أخرى، نعلم جيدا كيف يتحدث المسؤولون الحكوميون في الدولة التركية عن أحزان الشعب الفلسطيني على سبيل المثال. أما

فيما يخص الأكراد في كردستان الجنوبية فلم تفصح تركيا بشيء ولو ما يعادل مليمترا واحدا من الاهتمام الذي تبديه إزاء أحزان الشعب الفلسطيني. وإنما عمدت إلى التضييق على تدفق الأكراد نحو الحدود بشنها غارات جوية من حين إلى آخر. ولا يمكننا البتة المقارنة بين الاهتمام الذي تبديه تركيا بالشعب التركي في قبرص وفي بلغاريا وفي إقليم تراقيا الغربي في اليونان والاهتمام الذي تخص به المسألة الكردية. تحاول تركيا توطين اللاجئين الأفغان في أكثر المناطق خصوبة من كردستان وتسعى بكل الوسائل من جهة أخرى، إلى طرد الأكراد من تلك المناطق. ومع ذلك، يؤكدون على أننا شركاء في الحزن والكدر والفرح والفخر. إنه لأمر واضح أن هذه الشعارات خالية من كل معنى. وفي كل مرة يحرز الأكراد في كردستان الجنوبية انتصارا على المستعمرين العراقيين يتردد صدى ذلك بملء الفرح والفخر في أوساط أكراد كردستان الشمالية. في حين تسبب تلك الانتصارات لرؤساء الدولة والحكومات التركية المزيد من الهموم. ولكي لا تدوم انتصارات الأكراد في كردستان الجنوبية ولا تؤول إلى خلق ظروف مناسبة لانتصارات دائمة، تشن تركيا غارات جوية على كردستان الجنوبية بدعوى ملاحقة "العصابات". إنهم يحاولون شطب انتصارات الأكراد من خلال التعاون الوثيق والمكثف مع حكومة العراق الاستعمارية.

ولا يختلف موقف الصحافة اليومية والأحزاب السياسية، ونقابات العمال والجامعات والكتاب وغيرهم كثيرون، من نمط السلوك هذا. وهكذا، لم تحرك كل هذه الجهات ساكنا أثناء مجزرة حلبجة، ولم تظهر أي اهتمام. لكننا نعلم كيف تصرفت هذه الجهات نفسها إزاء مسألة الأتراك في بلغاريا على سبيل المثال. وكل ذلك يبين كم هي باطلة تلك الشعارات عن الشركاء في الحزن

والكدر والفرح والفخر. أما شعار "لقد قاتلنا سوية في قبرص ضد اليونانيين، ولم يكن بيننا أي فرق" فليس سوى تعبير يحمل صفتي النفاق والكذب. فقد أقحم الأكراد في حرب لا ناقة لهم فيها ولا جمل لكي يخدموا أهداف العنصريين والمستعمرين الأتراك. إذ ليس للأكراد عداوة مع اليونانيين. ولا يوجد أي صراع بين الطرفين. وكردستان لم تحتل وتستعمر من قبل اليونانيين. ونشير بهذا الخصوص إلى أن التشدق والتباهي بالقتال المشترك ضد اليونانيين لم يكن سوى وجه آخر من وجوه العنصرية والاستعمار. فلو كان اليونانيون قد تعاونوا مع الإمبرياليين الإنجليز على تقسيم كردستان وأخذ حصة منها لكان لمشاركة الأكراد في القتال معنى في هذه الحالة فقط. أما ما هو مهم فهو التالي: هل يستطيع الأتراك أن يشاركوا الأكراد في كردستان الجنوبية في حربهم ضد المستعمرين العراقيين؟ إنهم لن يفعلوا ذلك. فهم يتعاونون مع العراقيين في حربهم ضد الأكراد. من هذا نستنتج، أن ليس لشعار "شركاء في الحزن والكدر والفرح والفخر" غرض سوى التستر على سياسة الوعود المبهمة والخداعة والمطبوعة بالأخلاقية ذات الوجهين والنفاق.

نعلم جديا كيف استقبلوا الأتراك المطرودين من بلغاريا في تركيا: "لقد وصل 103 من مواطنينا" و"نحن مستعدون لاستقبال مواطنينا" و"لقد تجاوز عدد مواطنينا الواصلين 000 35 نسمة". استقبالات حارة مليئة باللطف والرأفة ... ولا يمكننا أن ننسى مطلقا كيف استقبلت السلطات التركية الأكراد الهاربين من القصف الكيماوي والبيولوجي لصدام حسين حينما كانوا يبحثون عن ملجأ لهم في منطقة هكاري. لقد أغلقوا الحدود لفترة طويلة، وأعادوا تسليم اليائسين الذين استطاعوا عبور الحدود إلى الحكومة العراقية،

حيث أعدموا فور وصولهم إلى العراق. ثم يعلنون إثر ذلك، "أن الذين جاءوا من شمال العراق يرهقون ميزانية الدولة"، و"أولئك الذين جاءوا من شمال العراق يتسببون أيضا في حدوث مشكلات"، و"البيشمركة يسببون لنا متاعب"، و"يجب إخراج البيشمركة بأسرع ما يمكن". ولم تتوقف الصحافة التركية عن ترديد مثل هذه التصريحات. وقد بدأ هذا النواح بعد وصول الأكراد. لقد احتجزوا الأطفال والنساء والرجال شبابا وشيوخا وراء الأسلاك الشائكة. واتخذوا إجراءات خاصة حتى لا تتوافر لهؤلاء أبسط احتياجاتهم الأساسية. ومنع إبداء أي اهتمام بالأكراد ومحاولة مساعدتهم. لقد عاملوا الأكراد القادمين من جنوب كردستان معاملة السجناء والمحتجزين وأقاموا عند مدخل اللاجئ مراكز للشرطة. وأخذت التدابير التي تهدأ بتسييج اللاجئ بالأسلاك الشائكة تكتسي أهمية متزايدة.

ودأب موظفو الدولة ومسؤولو الحكومة التركية عن هذه التدابير، على التصريح يوميا وأسبوعيا وعلى امتداد أشهر طويلة إلى ضرورة أن تتحمل البلدان الغربية جزءا كبيرا من تكاليف إيواء 000 40 إلى 000 50 من اللاجئين من جنوب كردستان. ولم يضيعوا فرصة إلا وكرروا هذا القول أمام ممثلي الدول الغربية. أما عندما يتعلق الأمر بالأتراك المطرودين من بلغاريا فهم يقولون "حتى لو وصل مليونا مواطن تركي من بلغاريا فإن بإمكاننا تحمل تكاليف إيوائهم" وأن "تركيا بلد كبير وغني".

وتسعى الحكومة التركية التي تحتجز أكراد الجنوب وراء الأسلاك الشائكة، وتمنع اتصالهم بأقاربهم في الشمال، لإرسال الأتراك القادمين من بلغاريا إلى أسرهم إذا وجد لهم أقرباء في تركيا. وعندما يكون الفرق بهذا الوضوح كيف يمكننا التحدث عن الشراكة

في الحزن والكدر والفرح والفخر؟ ومن يا ترى يصدق هذا الإدعاء؟ إن الايديولوجية الرسمية تريد أن نصدق بذلك. ومن لا يصدق أو ينتقد يعتبر مذنبا يستحق العقاب.

ومن واجب الأكراد، بهذا الصدد، ألا ينسوا هذه الحقائق. عليهم ألا ينسوا مطلقا ما حدث والذي اختصرناه أعلاه. إن الأكراد اضطروا للجوء إلى تركيا ابتداء من سبتمبر/ أيلول 1988. أما البلغار فقد سلموا جوازات السفر إلى الأتراك وأرسلوهم إلى تركيا ابتداء من يونيو/ حزيران 1989.

ويقولون أن الأكراد حاربوا إلى جانب الأتراك بعد الحرب العالمية الأولى غربا ضد اليونانيين وفي الشرق والجنوب ضد الأرمن. ويقولون: لقد حاربنا سوية ضد العدو المشترك للدفاع عن الوطن والبلاد، فمن هم أولئك الأعداء المشتركون بيننا؟ ولماذا يكون اليونانيون والأرمن أعداء للأكراد؟ ولنترك الإجابة جانبا، ونسأل أنفسنا ببساطة ياترى ما الذي كسبه الأكراد بعد كل هذه الحروب "ضد العدو المشترك".

عندما نفكر في قولهم "لا يوجد في بلادنا أي نوع من أنواع اللامساواة، وأن تركيا هي بلاد كل الذين يشعرون بأنهم أتراك" سنصل إلى النتيجة التي ذكرناها أعلاه: من الممكن المشاركة في كافة الأنشطة السياسية والاقتصادية والإدارية والثقافية إذا نكر المرء هويته، الخاصة، أي هويته الكردية، ولم يتمسك بها وإذا ما قال علنا إنه تركي وهو سعيد بذلك.

وبإمكان مثل هذا الشخص بلا شك أن يحصل على عمل في الإدارة وفي أي مكان آخر. ولكنه لن يحصل مطلقا على وظيفة ما إذا تمسك بهويته الكردية ودافع عنها وطالب بالحقوق القومية والديمقراطية للأكراد. فمثل هذا الشخص لا يمكن أن يصبح سوى

ملاحقا وسجينا في تركيا. وبإمكان أي كردي المشاركة في أنشطة دراسة اللغة التركية وتحليلها. وستحظى أعماله بكل تشجيع وترحيب ما دامت تساهم في حماية الثقافة التركية من الإمبريالية الثقافية القادمة من الولايات المتحدة على سبيل المثال. أما إذا حاول هذا الكردي نفسه وضع قاموس كردي، واقتراحات تدعو إلى حماية الثقافة الكردية من الإمبريالية الثقافية القادمة من بلدان مثل العراق وإيران وسورية وتركيا فسيعرض نفسه للمتابعة القضائية. وبإمكان أي كردي بطبيعة الحال المشاركة في الأنشطة السياسية والدبلوماسية الموجهة ضد الإجراءات المتخذة في بلغاريا وفي منطقة تراقيا الغربية باليونان ضد الأشخاص الذين ينتمون إلى المجموعة العرقية التركية. وستحظى مشاركته هذه بكل تشجيع. أما إذا انتقد أو استنكر الحصار المفروض على اللغة والثقافة الكردية في تركيا فسيتعرض للمتابعة القضائية. وهذا هو السبب الذي من أجله نقول إن تحول الكردي إلى تركي هو الشرط الضروري لكي يتمكن من المشاركة في الحياة السياسية والدبلوماسية والثقافية في تركيا.

إن من الواجب على الأكراد أن يحبوا اللغة والثقافة والوطن وتاريخ المستعمرين الأتراك والعرب والإيرانيين شأن حبهم لأمهم التي ولدتهم. ومتى كان الأكراد مقيمين على هذا الحب فهم "مواطنون صالحون وعناصر مخلصة". وعندما يحب الكردي لغته الأم – الكردية – ويحب كردستان وهويته الكردية يعامل معاملة "قطاع الطرق" و"اللصوص" و"الخونة" و"الحقراء" ....الخ ...الخ.

وعلى الرغم من إجراءات المتابعة القضائية، برزت في الآونة الأخيرة ظاهرة تعكس تزايد مشاركة أكراد يدافعون عن الحقوق

القومية والثقافية للشعب الكردي أكثر فأكثر في الحياة السياسية والثقافية في تركيا.

ثمة أشخاص من أبوين كرديين لكنهم تخلوا عن هويتهم القومية وعن كرديتهم ويشعرون بكونهم أتراكا. وإذا ما حدث وأن نزف أنف تركي دما في بلغاريا يهرع هؤلاء حاملين مشروعات باتخاذ قرارات تندد بذلك إلى البرلمان الأوروبي. ويحاولون "زعزعة" البرلمان الأوروبي. وتثير المسائل ذات الصلة بالأتراك في تراقيا الغربية وفي قبرص وفي المناطق المحيطة بكركوك لديهم حماسا ملتهبا. إلا أن هؤلاء يلتزمون الصمت أمام حالة وفاة 40 شابا كرديا تحت التعذيب في سجن ديار بكر لأنهم رفضوا التصريح بأنهم أتراك وأنهم سعيدون بذلك، إنهم يغمضون عيونهم ويصمون آذانهم إزاء حدث من هذا النوع، وعندما يواجهون بهذه الحقيقة يقولون إن هذا الأمر غير مهم.

وينشغل بال هؤلاء الأشخاص كثيرا إذا ما احتلت إيران مناطق من الأراضي الكردية خلال حرب الخليج الأولى، ويطير لبهم إذا ما حقق المقاتلون الأكراد انتصارات تذكر. وإزاء سؤال عن "ماذا ينوي الأتراك فعله بالنسبة لكركوك؟" يعبرون عن قلقهم وعن حزنهم ويطالبون بأن تقوم الدولة التركية بواجباتها. أما عندما تنظم مجزرة لأكثر من 5 000 كردي باستخدام الأسلحة الكيماوية فهذا أمر لا يثير لديهم أي رد فعل مهما كان. ويستغل الاستعماريون الأتراك ضعف هؤلاء الأشخاص بطريقة منطقية. إذ يوفدونهم في مهمات إلى المنظمات الدولية، ويترك لهم الاهتمام بمعالجة أوضاع الأتراك في بلغاريا وفي تراقيا الغربية. فهذه الأوضاع تمثل مآسي عصرنا الراهن!!

ومن الطبيعي أن يستفيد المستعمرون من هؤلاء الأشخاص. وعندما لا تشجب شخصيات ومثقفون من ذوي الاتجاهات الديمقراطية والثورية هذه الأحداث ولا يستغلون ضعف أولئك الأشخاص فالأمر يرقى بكل بساطة إلى مستوى الفضيحة. وتكمن الفضيحة في أن بإمكانهم القول: "على الرغم من أن هذا الشخص "كردي" لكنه لا يطالب بحقوقه ولا يتمسك بهويته القومية، وهو ملتزم بالدفاع عن حقوق الأتراك شأن الأتراك أنفسهم" فهل سيقولون ذات الشيء بالنسبة للفلسطينيين المدافعين على سبيل المثال عن سياسة الدولة الإسرائيلية؟ وهل يمكنهم أن يقولوا ذات الشيء بالنسبة للأتراك الذين تحولوا إلى بلغاريين والذين يخدمون أهداف الدولة البلغارية أو بالنسبة للأتراك الذين أصبحوا يونانيين في تراقيا الغربية؟

تنعت الصحافة التركية ومسؤولو الدولة والحكومات بالخيانة أولئك الأشخاص وزعماء الجماعات الدينية من الذين تخلوا عن تركيتهم وتحولوا إلى بلغاريين في بلغاريا، والذين يبررون أهداف الدولة والحكومة البلغارية والذين لا يعبأون بهويتهم التركية. أما الأتراك الذين أصبحوا يونانيين في تراقيا الغربية والذين لا يكشفون عن هويتهم التركية فينعتوهم "بالعملاء" و"بخونة الأمة". كما ينعت الفلسطينيون بالخيانة أبناء جلدتهم الذين يتعاونون مع الدولة الإسرائيلية، لكن الأتراك وكذلك مسؤولو الدولة ووسائل الإعلام الرسمية يمجدون الأشخاص الذين ينكرون هويتهم القومية ويدافعون عن الايديولوجية الرسمية والذين تتركوا وهم في الحقيقة أكراد. ولا نهاية للمديح والثناء على هؤلاء. إن العالم كله قد أصبح على علم بهذه الأخلاق ذات الوجهين، وهي الآن موضع تساؤل.

مسألة الهوية عند "المثقفين الأكراد"

وفي هذا المقام، علينا أن نقول شيئا بصدد "المثقفين الأكراد". يصر المثقفون الأتراك في المحافل القطرية والدولية بصفة دائمة على كونهم مثقفين أتراك ويعبرون عن افتخارهم بذلك. فهل بإمكاننا تأكيد ذات الشيء بالنسبة للمثقفين الأكراد؟ لماذا لا يستطيع المثقفون الأكراد إبراز هويتهم القومية، في حين يقف إلى جانبهم زملاؤهم المثقفون الأتراك معلنين أنهم أتراك وأنهم فخورون بتركيتهم؟ ألا ينطبق ذات الشيء على كافة المهن الأخرى مثل الصحفيين والمغنيين والممثلين المسرحيين والسينمائيين وغيرها؟ وأليس لهذا الوضع جانب مأساوي؟

الأمم المتحدة والأكراد

المسألة الكردية واحدة من أكثر المسائل المطروحة على الأمم المتحدة أهمية. لقد لعبت الأمم المتحدة دورا أساسيا بعد الحرب العالمية الثانية في إزالة الاستعمار. كما احتلت مكانة أساسية في كفاح المستعمرات ضد القوى الإمبريالية والاستعمارية مثل إنجلترا وفرنسا وبلجيكا والأراضي الواطئة (هولندا) وأسبانيا والبرتغال. بيد أنه بسبب تجزئة كردستان وتقسيمها لم يكن بالإمكان عرض القضية الكردية لا على عصبة الأمم ولا على الأمم المتحدة. لقد استطاعت القوى التي جزأت كردستان ثم قسمتها أي الإمبريالية الإنجليزية (ومن بعدها العراق) والإمبريالية الفرنسية (ومن بعدها سورية) وتركيا وإيران، بفضل جهودها المشتركة وعملها المثابر والمتواصل أن تحول دون معالجة المسألة الكردية أمام عصبة الأمم ومن بعدها

الأمم المتحدة. وحينما حصل كل من العراق وسورية على استقلالهما من الإمبرياليين الإنجليز والفرنسيين واصلا مساعيهما المشتركة في هذا الاتجاه. ولم تؤد مساعي العراق في الستينات لتنمية علاقاته مع الاتحاد السوفييتي وتطويرها إلى أي تغيير يذكر في مصير كردستان الجنوبية. وعلى العكس من ذلك، أخذت سياسة القمع والمجازر والإبادة والتهجير التي يطبقها حزب البعث بقيادة صدام حسين تزداد حدة أكثر فأكثر. ولم يتمكن الأكراد الذين تعرضوا لمئات من المجازر وعمليات التهجير والخيانات والمؤامرات من اقتحام الستار الحديدي المفروض عليهم عن نقل صرخاتهم وأصواتهم إلى إسماع المنظمات الدولية.

وفي فبراير/ شباط 1963، نظم حزب البعث انقلابا في العراق أطاح بحكم عبد الكريم قاسم. وبدأت إثر الانقلاب حملة قمعية واسعة النطاق طالت قيادات الحزب الشيوعي العراقي حيث عذب وقتل الألاف منهم. ولم يسلم سوى أولئك الذين هربوا إلى كردستان. وتكثفت الإجراءات القمعية ضد الأكراد. وفي مثل هذه الظروف طلب الاتحاد السوفييتي عرض المسألة الكردية على الأمم المتحدة بواسطة منغوليا بهدف توجيه إنذار للعراق. وفي نهاية عام 1963، وقع انقلاب عسكري جديد في العراق، أدى إلى إبعاد البعثيين عن السلطة، وإلى تحسن العلاقات مع الشيوعيين وتدريجيا مع الاتحاد السوفييتي. وبناء على ذلك، سحب الاتحاد السوفييتي طلبه بعرض المسألة الكردية على الأمم المتحدة. وهكذا أغلق هذا الملف.

جرى البحث بعد الحرب العالمية الأولى في إطار عصبة الأمم لإيجاد وطن لليهود. وبعد الحرب الثانية أنشئت دولة لليهود في فلسطين بفضل الجهود المكثفة للأمم المتحدة، في حين لم تجر أية محاولة لا في إطار عصبة الأمم ولا في الأمم المتحدة مهما كانت

لإيجاد حل للمسألة الكردية. بل إن العكس صحيح، فقد أيدتا تجزئة كردستان وتقسيمها ودعمتا تطبيق سياسة "فرق - تسد".

إنها لفضيحة حقا أن تتخذ الأمم المتحدة قرارات ضد سياسة التمييز العنصري في جنوب أفريقيا، وتغض النظر إزاء السياسة العنصرية والاستعمارية المطبقة في كردستان. ومن الطبيعي أن تختلف العنصرية المطبقة في كلا البلدين. ففي جنوب أفريقيا، تقسم الخدمات العامة حسب العنصر حيث يخصص جزء ضئيل منها للسود. أما في تركيا على سبيل المثال، فيتعذر على الأكراد الراغبين في الاستفادة من الخدمات العامة الحصول عليها إلا إذا أنكروا هويتهم الكردية وادعوا بأنهم أتراك. إن إكراه الأكراد على إنكار هويتهم القومية وتبني الهوية القومية للأمة السائدة يمثل شكلا أخطر من أشكال العنصرية. إنها العنصرية على الطريقة التركية.

تدعم الدولة التركية الأتراك في بلغاريا وفي قبرص وفي تراقيا الغربية باليونان. وقد تدخل في حرب، إذا اقتضى الأمر، لكي تمنع اضطهاد الأتراك وللدفاع عن حقوقهم مثلما حدث في قبرص، على سبيل المثال. وتسعى الدولة التركية لأن تطلع المؤسسات الدولية على الاضطهاد الذي يتعرض له الأتراك في بلغاريا. وتتخذ الجمهورية التركية في علاقاتها الثنائية والدولية من هذه المسائل أساسا لسياستها الخارجية. بيد أن الاضطهاد الذي يخضع لوطأته الأكراد لا يعرض أمام المؤسسات الدولية. فمن بإمكانه أن يفعل ذلك؟ إن الأكراد أمة بلا دولة. والهدف الرئيسي للنظام الاستعماري الدولي في كردستان أن يحول دون تأسيس دولة كردية، الأمر الذي يسهل الاستغلال المستدام للموارد الطبيعية ولآبار النفط والمياه والمعادن الأخرى من ثروات كردستان. والهدف من وراء عدم السماح للأكراد بتشكيل دولة ألا يتمكنوا من رفع أصواتهم

وإسماعها. وعلى ذلك، لا يهتم أحد بالأكراد، باستثناء الحركات. والمؤسسات الديمقراطية في عدد من بلدان العالم التي أخذت تهتم خلال السنوات الأخيرة بالمسألة الكردية.

ونتذكر أن بداية شهر سبتمبر/ أيلول 1988، اضطر الآلاف من الأكراد إلى الهروب من كردستان الجنوبية واللجوء إلى الشمال خوفا من الأسلحة الكيماوية. لقد تأكد استخدام هذه الأسلحة، وقررت الأمم المتحدة إيفاد مجموعة من الخبراء إلى المنطقة لدراسة شكاوى المصابين. ورفض العراق السماح بدخول الخبراء، مما جعلهم يحاولون فحص المصابين من بين اللاجئين الأكراد في تركيا. ورفضت تركيا بدورها السماح لمجموعة الخبراء بإجراء التحقيق في أراضيها. وتركيا هذه هي التي أعلنت في منتصف يونيو/ حزيران 1989، عندما زودت السلطات البلغارية بالقوة جوازات السفر إلى الأتراك المقيمين لديها وأرسلتهم إلى تركيا، أن عمليات التلقيح الطبي للأتراك الذين بقوا في بلغاريا قد نفذت بالإكراه ولديها شكوك فيما يتعلق بطبيعة تلك اللقاحات. وطلبت تركيا من الأمم المتحدة إرسال وفد إلى بلغاريا لفحص الأشخاص الملقحين ولاسيما الأطفال منهم. تركيا هذه هي التي منعت مجموعة من خبراء الأمم المتحدة من التحقيق في استخدام الأسلحة الكيماوية ضد الأكراد، تطلب من الأمم المتحدة إرسال فريق من الخبراء لإجراء تحقيق مماثل في بلغاريا. وفي كلتا الحالتين تطالب تركيا بحقوقها وامتيازاتها باعتبارها دولة مستقلة. ولهذا السبب فإن على الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية الأخرى أن تهتم أكثر فأكثر بدور النظام الاستعماري العالمي المطبق حاليا في كردستان.

ولننظر الآن في الوقائع التالية: لقد بينا كيف احتجزت تركيا في مخيمات محاطة بالأسلاك الشائكة الأكراد الفارين خوفا من

الأسلحة الكيماوية في جنوب كردستان، وكيف عاملت هؤلاء اللاجئين معاملة السجناء. وندرك أيضا الصعوبات البالغة التي واجهها الصحفيون والدبلوماسيون الأجانب وممثلو المؤسسات الديمقراطية وكل من رغب في إجراء تحقيق في تلك المخيمات. والعديد من هؤلاء الأشخاص وممثلي المؤسسات لم يحصل على تصريح للسماح بالدخول. وهذه تركيا هي التي نقلت الدبلوماسيين الأجانب وممثلي وكالات الأنباء والصحافة من أنقرة إلى الحدود البلغارية حتى يتمكنوا من تكوين فكرة على الطبيعة حول إدخال اللاجئين الأتراك في بلغاريا. وهذه تركيا هي التي لم توافق على إجراء تحقيق عن ظروف إيواء الأكراد في مخيمات اللجوء.

ويود مندوبو الحكومة والدولة التركية التأكيد على أن الأتراك العائدين من بلغاريا تلقوا معاملة طيبة ويتعين تلبية احتياجاتهم الأساسية بأفضل طريقة ممكنة. ومرد ذلك خوف تركيا من أن تشن بلغاريا حملة دعائية ضدها بسبب طريقة معاملتها للأكراد. ولكن لماذا لا يعير أحد في العالم شيئا من الاهتمام لمصير أكراد الجنوب الذين يلقون معاملة سيئة جدا؟ من الواضح أن تركيا لن تتلقى أي استنكار من أية دولة بهذا الخصوص. ولكن لماذا لا تتوقع تركيا وهي تسيء معاملة الأكراد أن تتلقى احتجاجا من الأمم المتحدة والمنظمات الدولية؟

ومن بين حالات المعاملة السيئة للأكراد محاولة تسميمهم. ففي منتصف يونيو/ حزيران 1989 تسمم ما يزيد على 500 كردي من الخبز الذي أكلوه في مخيم Kiziltepe التركي. لقد وقع ذلك فعلا على الرغم نفي المسؤولين الأتراك والصحافة التركية. فقد ثبت اشتراك المخابرات التركية والعراقية في دس السم في الخبز الذي أعد للأكراد (2000 e Dogru, 18/6/1989, P. 24).

وفي هذه الآونة بالذات حيث رأت تركيا أن من واجبها تعريف العالم بالقمع الذي يتعرض له الأتراك في بلغاريا، رأت من واجبها أيضا قمع الأكراد.

لا جدال في أن النفي والتهجير من بلد إلى بلد آخر من الأحداث ذات الدلالة السلبية جدا. ولكن ماذا يمكن للمرء أن يقول إذا تعرض للنفي داخل وطنه. عندما يصل الأتراك المنفيون من بلغاريا يستقبلهم أصدقاؤهم. ويجد المنفيون على الأقل الطمأنينة حيث سيقيمون. فهل يمكن مقارنة هذه الحالة بالحالة التي شهدها الأكراد؟ كيف يمكننا، على سبيل المثال، وصف حالة أولئك الذين طردوا بالقوة من جنوب كردستان ونقلوا إلى الصحارى في جنوب العراق. إن العراق مستمر في تطبيق سياسته العنصرية والاستعمارية بطريقة محددة وواضحة، ولابد للأمم المتحدة من أن تعالج هذه المسألة.

كردستان اليوم ليست كما كانت

تغيرت أشياء كثيرة في أيامنا هذه، إذ تشهد كردستان عملية تحول متسارع. كما تشهد باطراد توسع نطاق العمل السياسي. بدأ الأكراد، ولاسيما منذ الثمانينات، يطرحون أسئلة محددة تتعلق بهويتهم القومية وتاريخهم، ويسألون ترى لماذا تستحوذ تركيا على جزء من كردستان؟ ولماذا تستحوذ إيران والعراق وسورية على أجزاء أخرى؟ ومتى قسمت كردستان وتقاسمتها تلك البلدان؟ وكيف أمكن تطبيق سياسة "فرق - تسد"؟ وما هي جوانب الضعف في الموقف الكردي التي سهلت استخدام مثل هذه السياسة ضدهم؟ وما هي الحروب التي خاضها الأكراد لمقاومة سياسة "فرق - تسد ودمر"؟

ولماذا لم يحقق كفاح الأكراد أهدافه المرجوة؟ إن من المستحيل قيادة مجتمع في حالة تغير بمثل هذه السرعة، ويطرح أبناؤه أسئلة تتعلق بماضيهم وحاضرهم، باستخدام أيديولوجية رسمية متحجرة لم تتغير ولا تتسم بأية مرونة ولا تخدم سوى إرهاب الدولة. ويمكننا اختصار الوضع الكردستاني بالصيغة التالية: لم تعد كردستان كما كانت سابقا. وإن الأمة الكردية لم تعد تلك الطاقة الخامدة التي يسهل تسخيرها بمزاعم أساطير عظمة الأتراك وبأن قيمة التركي الفرد تعادل قيمة العالم برمته، وبدعاوى جبروت الجيش والشرطة والدرك الأتراك.

ولم يعد الأكراد ضعفاء كما كانوا، ويشهد عصرنا الحاضر يقظة فكرهم ووعيهم القومي. وتستلزم ولادة الوعي القومي ولادة الوعي السياسي والاجتماعي والاقتصادي. لقد تخلص وعي الشعب الكردي من ملامح السذاجة والجهل والتواني.

تؤثر هذه التغيرات في كردستان على اليسار التركي وعلى المثقفين الأتراك. فقد أخذوا يغيرون آرائهم بصدد المسألة الكردية. ويتراوح تأثير الايديولوجية الرسمية ببطء لدى بعض الأشخاص وفي بعض المؤسسات. ولا شك في أن هذه التحولات لم تطرأ بصورة مفاجئة ولم تنضج خلال وقت قصير. وعلينا ألا نقلل من أهمية تراكم تجارب الماضي وتأثيرها على الحاضر، بما في ذلك، الأحداث التي وقعت إبان حكم الإمبراطورية العثمانية، وتقسيم كردستان وتقاسمها والحركات والثورات العديدة التي وقعت في كل جزء من أجزاء كردستان، وحركة التحرر الوطني في جنوب كردستان بقيادة الشيخ محمود البرزنجي أولا ثم بقيادة الملا مصطفى البارزاني بعد ذلك، والانتفاضة في شرق كردستان بقيادة سمكو وتأسيس الجمهورية الكردية في مهاباد ثم سقوطها إلى جانب ثورات

دوجيري والشيخ سعيد وأغري ودرسيم وغير ذلك في شمال كردستان. إن كل هذه الثورات تشكل جزءا من التجارب المتراكمة على امتداد السنين. وإذا ما درسنا العقود الثلاثة الأخيرة في شمال كردستان، سنلاحظ مرة أخرى وقوع أحداث مهمة، من ذلك، الاعتقالات التي طالت 49 مناضلا كرديا في 1959 و23 آخرين في 1963. ولا ينبغي أن ننسى أحداث 1943 حيث أعدم رميا بالرصاص 33 مناضلا بظل الأحكام العرفية، أو ما يعرف باسم "جيش الجنرال مصطفى موغلالي".

كما يشكل تأسيس الحزب الديمقراطي الكردستاني والرابطات الثقافية الثورية للشرق عام 1968 أحداثا تاريخية مهمة ومنعطفا بارزا في تاريخ كردستان الشمالية.

ومما لعب دورا مهما في تطوير الوعي الوطني الكردي صدور مجلات مثل مجلة (تقدم الوطن) Ileri Yurt عام 1958 في ديار بكر ومجلة (صوت سيلفان) Silvanin Sosi عام 1962 في سيلفان ومجلة (دجلة – الفرات) Dicle-Firat عام 1962 في اسطنبول ومجلة (النداء واليوم الجديد) Deng et Roja Newe عام 1963 ومجلة Yeni Akis عام 1964 في أنقرة، إلى جانب النشرات التي كانت تصدرها الرابطات الثقافية الثورية للشرق، ناهيك عن التحقيقات والاعتقالات والدعاوى التي كانت تقيمها الشرطة التركية ضد هذه المجلات.

وعلينا ألا ننسى ذكر مجلة أخرى كانت تصدر باسم Sersiyar عام 1970 في دوغو بايازيت. ويذكر أن اسم هذه المجلة أتاح ذريعة استخدمها البروفيسور الدكتور Veli Dedeoglu لنشر سلسلة من المقالات في صحيفة الجمهورية هاجم فيها محرري المجلة. وكتب أن اسم المجلة بحد ذاته ينطوي على الانفصالية.

ذلك لأن، مجرد استخدام اسم غير تركي للمجلة المذكورة هو بمثابة خيانة للوطن. انظر (Turkiye Halklari, Yakin Tarihimizden Ihanetler , Cumhuriyet, 3-5/2/ 1970).

وينعت البروفيسور آنف الذكر كفاح الثوريين والديمقراطيين ضد كبار ملاكي الأراضي لتحقيق الديمقراطية والاشتراكية بالخيانة. ويرى أن الاسم الكردي الذي تحمله المجلة لوحده كافيا لمثل هذا الاتهام. وظل أمرا غير مفهوم كيف تمكن شخص مثل البروفيسور المذكور، وهو ديمقراطي وثوري معروف، من خيانة قضية الثوريين والديمقراطيين الأتراك، بيد أن وعي الأكراد تبلور من خلال الدعوى الجنائية التي أقيمت ضد المجلة ومحرريها أكثر مما بفضل محتوى المقالات التي كانت تنشرها. لقد كشفت المسألة الكردية حدود الديمقراطية التركية وجوهر المفهوم الديمقراطي لدى المثقفين الأتراك. إن كل هذه التناقضات تعمل على توسيع آفاق وجهات نظر الأكراد وأفكارهم.

وبودي في هذا المقام التأكيد مرة أخرى على أن دراسة هذه القضايا تكون ناقصة إذا أخذت من زاوية الطبقات الاجتماعية فحسب. وإنما ينبغي دراستها من زاوية الجماعات العرقية. فشخص مثل البروفيسور Veli Dedeoglu، وهو مناضل من أجل الديمقراطية خان قضيته لأنه ينكر وجود الشعب الكردي ولا يتقبل المسألة الوطنية. ولاشك في أن البروفيسور المذكور شخص يحتل مكانة مهمة بالنسبة للأتراك. فهو وطني وشخصية ديمقراطية. لكنه يظل بالنسبة للأكراد خائنا على الرغم من ذلك. فهو عدو للشعب الكردي وعنصري تركي. وهو عدو للحقوق الوطنية والديمقراطية للأكراد. وهو واحد من أبرز ممثلي الايديولوجية الرسمية التركية الذي يعتمد في تحليلاته على الأكاذيب.

في تركيا، سرعان ما تظهر بوضوح شخصية المرء وسماته حالما تدرس القضايا من زاوية الجماعات العرقية. فالمسألة العرقية تشبه ورقة عباد الشمس الكشافة. وأشخاص مثل البروفيسور موضوع بحثنا ينبغي أن يكونوا قادرين على تصور الأكراد أيضا وطنيين يحبون بلادهم.

وفي الماضي القريب، وقعت أحداث أكثر أهمية ساعدت في بلورة الوعي القومي للأكراد، وتعني بذلك محاكمات الشرق التي شرع بها النظام اعتبارا من 1971/3/12. ففي هذه المحاكمات دافع الأكراد لأول مرة بطريقة منسقة وبحزم ووعي عن هويتهم الكردية أمام الدولة التركية. وقد أثر موقفهم هذا تأثيرا كبيرا على المجتمع الكردي. واعتبارا من منتصف عقد السبعينات بدأت تظهر منظمات تمتد جذورها إلى الرابطات الثقافية الثورية للشرق من خلال إصدارها لمختلف المطبوعات منها: رزكاري (الرابطات الثورية للثقافة الشعبية) وDevrimci Demokrat (الرابطات الثقافية الثورية والديمقراطية)، وتيكوشين وكاوا ومنظمات أخرى، إضافة إلى مطبوعات صحفية تصدرها تلك المنظمات. وبرزت من بين المجلات مجلتا (يوم الوطن) Roja Welat، و(اليوم الجديد) Roja Nu. وتولت دوز للنشر مثل Komal و(طريق الحرية) Ozgurluk Yolu و Koral وغيرها نشر مؤلفات مهمة تناولت تاريخ الأكراد ولغتهم وآدابها والهياكل الاجتماعية للمجتمع الكردي.

ولا ينبغي أن ننسى أيضا الحزب الديمقراطي الكردستاني ومنظمة (محررو كردستان الوطنيون). فقد لعبت هاتان المنظمتان وصحافتهما دورا مهما في شرح الحقائق الجديدة ذات الصلة بكردستان ووضع تحليل جديد لتاريخ الأكراد. واعتبارا من منتصف عقد السبعينات جرى تطوير أطروحة استعمار كردستان وأقرتها

جميع المنظمات الكردية استنادا إلى ذات الأفكار المفاهيمية وفي إطار نفس المصطلحات اللغوية. بيد أن منظمات اليسار التركي - باستثناء عدد منها مثل منظمة Kurtulus - عارضت هذه الأطروحة جملة وتفصيلا. بل أن بعض التيارات السياسية المعارضة حاولت استخدام نفس الأفكار المفاهيمية والمصطلحات اللغوية لرفض أطروحة استعمار كردستان. وقد لعب كل ذلك دورا مهما في تطوير الوعي الوطني لدى الأكراد.

وبتأسيس حزب العمال الكردستاني نجم في نهاية السبعينات تأثير على قدر كبير من الأهمية على بلورة الوعي القومي لدى الأكراد، وكذلك الضجة التي أثارتها الوجبة الثانية من محاكمات الشرق التي بدأت بعد انقلاب 12 سبتمبر/ أيلول 1980 والحوادث التي وقعت في سجون ديار بكر. كما شكل الصراع المسلح الذي بدأ في إيرو و سيمدينلي في 1984/8/15 حدثا مهما في بلورة الوعي القومي، وإدراك مفهوم كردستان المستعمرة. ولذلك يمكننا القول، مستعيرين تعبير فرانس فانون: إن هذه الأحداث كانت بمثابة "الشرارة الأولى".

وبالإضافة إلى ذلك، لابد من ذكر القرار الذي اتخذه حزب العمال التركي في بداية عقد السبعينات بشأن الأكراد، فقد اتخذ هذا الحزب في مؤتمره الاستثنائي الثاني القرار التالي: "إن في شرق تركيا يعيش الأكراد" وبسبب هذا القرار صدر قرار المحكمة الدستورية بمنع الحزب المذكور من ممارسة نشاطه. بيد أن قادة هذا الحزب لم يكونوا قادرين على أن يدافعوا عن قرارات مؤتمرهم الثاني بطريقة تتسم بقدر كاف من الإقناع أمام المحكمة الدستورية. لقد قدموا تنازلات كبيرة للإيديولوجية الرسمية. وهذا ما عكس بكل وضوح ضرورة تأسيس منظمة مستقلة للعمال. بيد أن علينا ألا ننسى

دور حزب العمال التركي في "مظاهرات الشرق" التي نظمت في شرقي تركيا عام 1967.

وفي أعقاب انقلاب 1980/9/12 نزح جماعيا إلى أوروبا المثقفون والثوريون والشخصيات الديمقراطية الكردية. ولعبوا دورا أساسيا في عرض المسألة الكردية في أوروبا وأمام المؤسسات الديمقراطية. وكان هؤلاء يتحلون بسمات طيبة نوعيا وكميا. كما نجمت عن تدخلات القوات المسلحة التركية في جنوب كردستان اعتبارا من 1983/5/25 أحداث مهمة كشفت عن البعد الدولي للمسألة الكردية.

لم يمنح الغرب على امتداد السنوات من 1925 إلى 1938 أي اهتمام على الإطلاق للممارسات الاستعمارية التي تقوم بها تركيا في كردستان. مثل العمليات العسكرية والمذابح وتهجير السكان. فقد جرى تنفيذ كل ذلك بهدوء ودونما يشعر أحد بها ودون أي رد فعل تجاهها. ولم تحرك كل هذه الأحداث الرأي العام الأوروبي قيد أنملة. ولكن إغارة الجيش التركي على القوات الكردية في جنوب كردستان يوم 1983/5/25 كشفت حقيقة أن الوضع في كردستان لم يعد مماثلا لما كان عليه سابقا. لقد تغيرت كردستان. وبدأ قطاع يتوسع باستمرار من الرأي العام العالمي يبدي اهتماما متزايدا بالوضع في كردستان. ومع أن هذا القطاع المتزايد يعتبر صغيرا إذا ما قورن بالاهتمام الذي يبديه الرأي العام بالمسألتين الفلسطينية والأرمينية، إلا أنه لعب دورا مهما في كشف الممارسات الاستعمارية التركية في كردستان.

وتأثر الوضع في كردستان الشمالية على نحو مباشر بالكفاح من أجل التحرر في جنوب كردستان ضد العراق وفي كردستان الشرقية ضد إيران، كما تأثر بسلوك تلك الدول وبموقف سورية إزاء منظمات كردية معينة. وفي عقد الستينات كان الأكراد يبدون

اهتماما قليلا بالكفاح من أجل التحرر الوطني في جنوب كردستان. ولم تكن انتصارات الحركة الكردية أو هزائمها تهز مشاعرهم كما هو الحال في يومنا هذا. فقد كان اهتمام الشباب الأكراد آنذاك ينصب على سبيل المثال على متابعة حركات التحرر الوطني في فيتنام وأمريكا اللاتينية وفي أفريقيا أو في فلسطين. أما اليوم فإن أعدادا كبيرة من المزارعين والعمال والحرفيين ومن الشباب أصبحت في طليعة من يبدون اهتماما بالكفاح من أجل التحرر الوطني الكردي.

لقد اختلف الوضع في يومنا هذا. فأي حدث يتعلق بأي جزء من كردستان أصبح موضع اهتمام جميع الأكراد وفي جميع أجزاء كردستان. وكل الناس يبدون رغبتهم في الإطلاع على الحدث وفهم مغزاه وأبعاده وهم يبتهجون لتلقي أنباء الانتصارات العسكرية والسياسية التي يحققها الأكراد أينما كانوا ويحزنون إذا ما لحقت بهم هزائم أو أحبطت مساعيهم.

ومما يعكس بوضوح هذا الوضع الجديد ذلك الاهتمام العميق والإحساس الحار الذي أبداه أكراد الشمال إزاء الأكراد الذين لجئوا إلى تركيا بعد قصف جنوب كردستان بالغازات السامة. بل إن الاهتمام المتزايد والرغبة في تقديم المساعدة والتضحية رغم الصعوبات المعاشية وإرهاب الدولة التركية أصبحت مؤشرات مهمة لقياس "الشراكة في الأحزان والأفراح والشعور بالفخر".

إننا ننعت عمل الغني الذي يدعم أصدقاءه ماديا بالمساعدة أما الفقير الذي يبادر لمساعدة أصدقائه ماديا فيسمى عمله بالتضحية. إن أكراد الشمال إنما يضحون لمساعدة أولئك القادمين من جنوب كردستان وسيستمرون في مساعدتهم.

وأدى نمو الرأسمالية في كردستان، وانهيار الهياكل القبلية واختفاء تأثير مؤسسة الشيوخ إلى انحلال العلاقات الاجتماعية التقليدية وحلت محلها في المرتبة الأولى الاعتبارات الوطنية والديمقراطية. لقد أخذ الشعب الكردي يفكر مليا وتعززت تلك الاعتبارات بفعل الزيادة السكانية والإنتاجية الاقتصادية إلى جانب بناء المدارس في القرى، وشق الطرق وتطور نظم الاتصالات. وتعززت تلك الاعتبارات بفضل وسائل الإعلام. وأصبحت أنباء الكفاح من أجل الحرية والديمقراطية من جميع أرجاء العالم أيا كانت أهميتها تهم الكردي أكثر فأكثر. ويتزايد بلا انقطاع عدد أولئك الشباب الذين يسألون أسرهم وأصدقاءهم وغيرهم عن موضوع هويتهم الوطنية.

ولكي توقف وتحول دون أو تعرقل على الأقل عملية التغير المذهل هذا، أبرمت الدولة حلفا وثيقا مع القوى التقليدية. لقد بذلوا كل ما بوسعهم لتدعيم مؤسسة رؤساء العشائر والشيوخ أو كبار ملاك الأراضي. وتعتمد الدولة في الوقت الحاضر هذا التكتيك على نطاق واسع. وما بقاء هذه المؤسسات الرجعية حتى الآن إلا لأن الكماليين يريدون ذلك، لأن هذه المؤسسات التقليدية تتخذ إزا حركة اليقظة الوطنية للشعب الكردي موقفا يستهدف عرقلة هذ الحركة ودعم الدولة في آن واحد. وعندما تنجح مخابرات الدولة في كسب أحد الشيوخ أو أحد رؤساء العشائر إلى جانب الدولة، يتحررون من حاجتهم إلى رصد حركة الآلاف أو عشرات الآلاف من الأشخاص. وبتأثيرهم على مثل هذه الشخصيات يضمنون السيطرة على جماهير واسعة من الناس.

وتستهدف الدولة من كسب ولاء الجماعات غير الكردية في الإقليم، مثل العرب على سبيل المثال، السيطرة على الحركة الكردية. طرحت الدولة، بعد ثورة درسيم في 1937–1938، أي

بعد أن قضت على كافة مراكز الثورة في كردستان، على "الطبقات الكردية المتنفذة" خيارين: إما أن تقف إلى جانب الدولة أو تشنقهم كما فعلت مع الشيخ سعيد أو السيد رضا. وإزاء هذين الخيارين وافقت الطبقات الكردية المتنفذة، أي الشيوخ وكبار ملاك الأراضي ورؤساء العشائر، على الاصطفاف إلى جانب الدولة والتحول إلى عملاء في خدمتها. ويوجد حاليا عدد كبير من هؤلاء ممن يتعاونون على نحو وثيق مع الشرطة السرية للدولة. وأبرمت الدولة مع هؤلاء تحالفات سرية تتضمن دعمهم ماديا ومعنويا. وبهذه الطريقة تحاول الدولة تعطيل حركة اليقظة الوطنية. وتسعى الدولة إلى زيادة نفوذها على الأشخاص من خلال البنوك الائتمانية والقروض التي تقدمها لشراء الجرارات والبذور، ومن خلال منح إجازات الترخيص ببيع بعض السلع الاستهلاكية أو من خلال السماح بفتح محطات بيع المحروقات.

وبدلا من الاعتماد على الشعب واستخدام وسائل ديمقراطية، تمنح الأحزاب بدورها سلطات كاملة لبعض الأشخاص من ذوي النفوذ، وتضعهم على رأس منظمات الحزب، محاولة بهذه الطريقة كسب الشعب إلى جانبها. وهكذا يتسنى تقييد الحقوق الديمقراطية للشعب وتشويهها.

وتمتد جذور المنازعات التي تنشب داخل الحزب الاجتماعي – الديمقراطي الشعبي، والتي بسببها عقد الحزب المذكور في بداية يونيو/ حزيران 1989 مؤتمرا استثنائيا، إلى هذا النوع من المشكلات. فقد أرادوا أن يستبعدوا من الحزب أشخاصا – ولاسيما من النواب البرلمانيين – استطاعوا إقامة علاقات قوية مع الشعب، وأيدوا مطالبه الثورية والديمقراطية. وأرادوا استبدالهم بأشخاص استوعبوا الايديولوجية الرسمية، فمع مثل هؤلاء يريدون تطوير

علاقاتهم وتدعيمها. ولكي يوطدوا نفوذهم يمنحونهم سلطات كاملة لإيقاف نشاط المنظمات المحلية، كما يمنحونهم حق الاستحواذ على حقوق الأفراد ومصادرتها.

وتستهدف أطروحة التركي - المسلم تحقيق ذات الأهداف. فهي تستهدف تذويب الحركة الوطنية الكردية في إطار الأممية الإسلامية. يقول الشيوخ لطلابهم في المساجد: المهم أن يكون المرء مسلما وإنسانيا وأخا. أما ترجيح انتمائه الوطني فهو يتعارض مع الإسلام. وهنا ينطق الشيخ بلسان الايديولوجية الرسمية. ويستخدم الدين لعرقلة الوعي الوطني الكردي. ولبلوغ هذه الأهداف تتخذ مواقف معادية للعلمانية. يضاف إلى ذلك، أنهم يزيدون عدد قوى الأمن يوميا. ويبنون سجونا جديدة. وتتزايد بلا انقطاع نوعية وكمية الرقابة البوليسية. واستطاعت أجهزة مخابرات الدولة بلوغ مرحلة مكثفة من التنظيم. وعلى الرغم من كل ذلك، تتغير كردستان بفضل الديناميكية الداخلية آلتي استعرضنا على عجل خصائصها العامة. إن كردستان لم تعد كما كانت سابقا.

المسألة الكردية ومشروع جنوب شرقي الأنضول (GAP)

ترى الدولة في تنفيذ مشروع جنوب شرقي الأنضول تحولا سيؤدي إلى صهر سكان هذا الإقليم وإدماجهم ببقية البلاد. وتتجه الجهود نحو تركيز عملية التحول في الشرق من خلال اجتذاب المقاولين الأوروبيين وخفض الضرائب ومنح تسهيلات لاستيراد المكائن والمعدات. وتأمل الدولة في إدماج هذا الإقليم من خلال التنمية الاقتصادية واعتمادا على الفكرة القائلة: إنه متى ما تحققت التنمية

التجارية والصناعية في هذا الإقليم فسيرتبط عضويا بغرب البلاد. وسيلعب توسيع نطاق التجارة وتنمية الصناعة دورا مهما في نشر اللغة التركية. إذ متى استطاع سكان هذا الإقليم إقامة علاقات تجارية وصناعية مع غرب البلاد سيضطرون آنذاك إلى تعلم ومن ثم استخدام اللغة التركية. فاللغة التركية لغة متطورة، أما اللغة الكردية فهي على العكس من ذلك، لغة بدائية تفتقر إلى هياكل تسمح لها بالتعبير عن الأنشطة ذات الصلة بالاقتصاد والتجارة والصناعة والشؤون المصرفية. ولهذا السبب سينسى الأكراد لغتهم تدريجيا. ونظرا لأن الكردية لغة بدائية سيؤدي ذلك إلى نسيانها بسهولة.

ومما لاشك فيه، أن آمال الدولة والحكومة التركية هذه لن تتحقق. فالتنمية الاقتصادية ستعمل على تعزيز مستلزمات إشاعة الديمقراطية وتدعيم الحركة الوطنية. ذلك لأن التنمية الاقتصادية ستؤدي إلى انحلال متسارع للمؤسسات التقليدية. ويعني هذا الانحلال ظهور إنسان حر يكافح من أجل حريته. ونذكر بهذا الخصوص وجود علاقة وثيقة بين تطور الرأسمالية وانتعاش الحركة الوطنية في عقد الستينات. والافتراض القائل بأن اللغة الكردية بدائية وعاجزة عن التعبير عن العلاقات الاقتصادية والتجارية خاطئ تماما. وهو بالإضافة إلى ذلك، يعكس وجهة نظر عنصرية. إذ يبرهن الخبراء الذين درسوا اللغات الشرقية مثل العربية والفارسية والتركية والذين يعرفون اللغة الكردية أيضا من خلال الاستعانة بالأمثلة أن اللغة الكردية غنية جدا. وما تحريم الكلام والكتابة بلغة ما، والتأكيد على أنها لغة بدائية والتساؤل عن الأدبيات التي نشرت بها سوى نوع من النفاق والعنصرية.

يضاف إلى ذلك، أن عملية الصهر هذه كانت قد توقفت في نهاية عقد الستينات بإنشاء الرابطات الثقافية الثورية للشرق. ومن الممكن تفسير ذلك على الوجه التالي: أن يعي المضطهدون في مرحلة معينة من حياتهم هويتهم القومية. ويحاولون معرفة لماذا لا يتحدثون بلغتهم الأم وكيف تتصرف الدولة والحكومة إزاء هذه المشكلة. ويبحثون في أسباب تحريم اللغة الكردية ولماذا يتعرض من يتحدى هذا التحريم إلى متابعة قضائية. إنه لمن غير المعقول القول أن أناسا قد بلغوا هذا المستوى من الوعي وعاشوا مثل هذا التجربة سوف يذوبون في بوتقة الصهر. ثمة عوامل كثيرة تحفز الناس وتدفعهم إلى التساؤل: منها تناقص نسبة الأمية والتأثير المتزايد لوسائل الإعلام مثل الإذاعة والتلفزيون والصحف والكتب والسينما، وتحسين البنية الأساسية للنقل نوعيا وكميا وتوسع نطاق لقاءات الناس في الأسواق والمقاهي والطرق والساحات العامة. ومن المؤكد أن المناهج الدراسية وبرامج الإذاعة والتلفزيون والسينما تساعد في التعجيل بعملية الصهر وتسهيلها، لكن وسائل الإعلام تلك تنقل ولو بطريقة مشوهة أخبار الكفاح من أجل التحرر والعدالة والديمقراطية. وتظهر على الشاشة وفي الصحافة أفلاما وصورا تتعلق بمختلف جوانب أنشطة حركات التحرير في فيتنام وفي بلدان أمريكا الوسطى والجنوبية وفي جنوب أفريقيا وفي مختلف بلدان آسيا وأفريقيا وفي فلسطين وأفغانستان. وتتناقل وسائل الإعلام أنباء الأتراك في قبرص وبلغاريا وفي تراقيا الغربية. وهذه الأنباء لا تتحدث مطلقا عن الأكراد لكنها مع ذلك تحمل معان كثيرة بالنسبة لهم. إن كل ما يراه الأكراد ويسمعونه ويقرؤونه يفهمونه في إطار الأوضاع التي يعيشونها هم. إنهم يتلمسون أخلاقية الحكومية ذات الوجهين ويدركون الظلم

الذي يعاملون به. وهذا التطور في الوعي فيما يخص أصل الأكراد ومكانتهم في إطار العلاقات الدولية إنما يتسارع بلا توقف.

وفي ذات الوقت تتطور الحركة الوطنية ويتوسع نطاقها من خلال مجابهة مزاعم الايديولوجية الرسمية مثل "إنكم أتراك وأبناء أتراك، إنكم أتراك أقحاح" و"سعيدون أولئك الذين يستطيعون تسمية أنفسهم أتراكا" و"إن قيمة التركي الواحد عالية تساوي قيمة العالم برمته" و"أيها التركي كن فخورا واعمل وثق بنفسك".

وما لم يدرك المرء عملية صهره ولا يتحدث بطلاقة لغته الوطنية ويستخدم لغة الأمة السائدة، تتخذ عملية الصهر صفة القضاء والقدر. وتحقق الإدارة الاستعمارية أكبر النجاحات حينما لا يعي الشعب حقيقة أنه سائر في طريقه لنسيان لغته القومية. أما عندما يعي الناس رغم جميع تدابير الدولة، سياسة الصهر، ويرصدونها ويطرحون أسئلة بصدد تطورات معينة، فذلك يعني أنهم استطاعوا إيقاف عملية الصهر. وفي نهاية عقد الستينات، كان معظم مؤسسي الرابطات الثقافية الثورية للشرق يجهلون اللغة الأم ويتحدثون اللغة التركية. ووفقا لمعايير الدولة فإن هؤلاء كانوا من بين من نجحوا في صهرهم. لكن هؤلاء سرعان ما تحققوا أن اللغة الكردية تشكل جوهر الهوية الوطنية وشعروا بالحاجة إلى البدء بحوار ديمقراطي بشأن ذلك. وتعلم قسم من هؤلاء اللغة الكردية التي نساها أو اضطر إلى نسيانها. كما تعلموا القراءة والكتابة باللغة الكردية. كما كان جزء من أولئك الذين نشروا مقالات صحفية وأسسوا دورا للنشر عامي 1974 – 1975، والذين أشرنا إليهم أعلاه، يجهلون اللغة الكردية، لكنهم كانوا مدركين أسباب ذلك ويعون هويتهم الوطنية.

وفي الوقت الحاضر، يستخدم الأكراد لغتهم الوطنية أمام المحاكم رغم أنهم يلمون إلماما جيدا باللغة التركية. وماذا ستكون نتائج عملية الصهر التي أشرنا إليها باختصار في ما سبق بالنسبة إلى نوايا الدولة والحكومة التركية بخصوص الصهر وتذويب الأكراد. إن من وجهة نظري ألا نأخذ بالاعتبار مشروع جنوب شرقي الأنضول (GAP) في إطار هذه العلاقات الداخلية على الإطلاق.

نظرية "الرصاصة الأولى"

شارك فرانس فانون في الكفاح الوطني لتحرير الجزائر. وقد ولد في مستعمرة مارتنيك الفرنسية وترعرع فيها. ودرس في باريس، وتخرج طبيبا في بداية عقد الخمسينات، وفي تلك السنوات أبدى اهتماما بحركة التحرير الجزائرية، وأوفد آنذاك إلى الجزائر بصفته طبيبا حكوميا فرنسيا. وتمكن أثناء وجوده في الجزائر من إقامة صلات سرية مع جبهة التحرير الوطني الجزائرية.

وضع فرانس فانون أطروحة جديرة بالملاحظة حول البلدان المستعمرة مفادها: أن من الصعب جدا تنظيم الشعب في البلدان المستعمرة وحثه على الكفاح المسلح، ذلك لأن الشعب فزع في هذه البلدان، إنه يخاف وقد فقد كل أمل. وأن السلطة الاستعمارية تتوقع من الشعب أن يخافها ولا يعصي أوامرها. فالإرهاب والعنف والمضايقات والإذلال تؤدي إلى شرخ أخلاقي عميق في المجتمع، إذ يفقد الشعب ثقته بنفسه وبأسرته وعشيرته وقريته وبأقربائه. ويفقد ثقته بمستقبله. ويتولد لدى الشعب شعور بأنه وأسرته وأقربائه وأمته يمثلون مخلوقات منحطة. وتبدو السلطة الاستعمارية في نظره خارقة القوة. ويعتقد الشعب أن هذه القوة سرمدية. وعلى الناس أن

يخضعوا للقدر المفروض عليهم، وما عليهم إلا أن يستسلموا ويتركوا أمرهم بيد الله.

وفي البلدان الخاضعة للحكم الاستعماري تطلب السلطات من الشعب أمرين: أولا: عليكم أن تعلموا بأننا نحكمكم، وما لم نكن نحن في بلدكم، وما لم نكن نحن حكامكم فستحل بكم الكارثة، ذلك لأنكم شعب بلا حضارة وعاجز ويعيش تحت وطأة الفقر، وأنكم تجهلون معنى العدالة والمساواة، ولا تفرقون بين ما هو إداري وما هو اقتصادي وأنكم تجهلون استخدام التكنولوجيا؛ ثانيا: عليكم أن تخافوا منا وتطيعوا أوامرنا. وبظل هذا المناخ الاجتماعي والأخلاقي يريد الإنسان المستعمر تطمين رغباته النفسية كما يتجه نحو مقاومة الظلم. ولهذا السبب يضع الإنسان المستعمر نفسه دائما بمستوى المستعمر. والإنسان المستعمر الذي يخنع ويخضع أمام مضايقات السلطة الاستعمارية وإذلالها يتصرف بطريقة حساسة إزاء أقل انتقاد أو تهديد يتلقاه من أصدقائه، ومن أسرته ومواطنيه، ويجعل من ذلك قضية تتعلق بالشرف.

وينشأ بظل مثل هذه البيئة الاجتماعية والمناخ النفسي أطفال ذوي نزعة عدوانية يملأ الفزع قلوبهم. وبفعل اضطرارهم للاستسلام والخضوع إزاء كافة تدابير القمع التي تمارسها السلطات الاستعمارية يوجهون عدوانيتهم ضد أسرهم ومواطنيهم.

وتستغل السلطات الاستعمارية هذا الوضع النفسي وتستثمره إلى أبعد الحدود، كما يعملون على تفاقم التناقضات الملازمة للمجتمع التقليدي، ويكثفون ممارسة سياستهم "فرق - تسد" على مستوى البلد نفسه. وبدعاوى "الأخذ بالثأر" يعملون على إثارة صراعات وتناقضات جديدة، كما يمدون المؤسسات التقليدية بأسباب البقاء. ففي المناطق الزراعية يغتصب رجال الأمن النساء أمام أزواجهن، أو

يحاولون ذلك على الأقل، ولا يسمحون لأي شخص أن يرفع صوته احتجاجا. ولكنهم يشجعون بدعوى صيانة الشرف مشاعر الغضب لدى السكان ويحولون أية حادثة مهما كانت تافهة إلى مسألة تستوجب الأخذ بالثأر. وتستخدم الدولة الاستعمارية في مركز الشرطة أشخاص متخصصين بشؤون التعذيب ممن يستجيبون لهذه العقلية، ويملأون بهم إدارات السجون أيضا.

يبرهن كل ذلك على أن المجتمعات المستعمرة هي في الواقع مجتمعات مغلوبة على أمرها. فالمجتمعات، التي لا تثور على الظالم وتخضع لإرادته هي مجتمعات مقهورة في أعماقها، وذات الشيء ينطبق على الأكراد.

لقد كشف فرانس فانون بوضوح أن من الصعوبة بمكان تنظيم شعب في مثل هذا الوضع وتهيئته لخوض كفاح مسلح ضد القوى الاستعمارية، وأبرز ضرورة التغلب على هذه الصعوبة، وأشار بوضوح إلى ضرورة العمل المكثف والنشيط لتحقيق ذلك. ومضى إلى القول: لكن بالإمكان تجاوز كل هذه الظروف غير المواتية وكسب الناس للتنظيم. وعندما يطلق مناضلا أول رصاصة على الدولة الاستعمارية أو الإمبريالية فهو يولد من جديد. إن الطلقة الأولى، عند فرانس فانون، تقتل الشخصية المستعبدة والمضطهدة لهذا المناضل الذي عاش قبل ذلك بظل الخوف، حيث يتحول إلى شخص يثق بنفسه وبأسرته وبمواطنيه وبأمته. ويزول عنه شعور الازدراء بنفسه وبشعبه. ولن يبالغ بعد ذلك كما كان يفعل بهيمنة القوى الاستعمارية. ويضع كل شيء في مكانه المناسب، ويقيم قوته كما يقيم قوة العدو، ويتخذ وفقا لذلك مواقف ويسلك سلوكا مناسبا.

وعلينا ألا نقصر فهمنا لعبارة "الرصاصة الأولى" على السلاح، بل علينا أن نحلل هذه الظاهرة في إطار منظور أوسع من ذلك

بكثير. فقد تتغير طبيعة "الرصاصة الأولى" من حالة إلى أخرى، ذلك لأن مطبوعا موجها ضد الاستعمار يستطيع أداء نفس المهمة حسب الزمان والمكان.

إرهاب الدولة في كردستان

اليوم يكبر جيل جديد في كردستان، رأى بأم عينيه كيف كان رجال الجيش والشرطة والدرك يرفسون بأحذيتهم آباءهم وأجدادهم ويضربونهم بالعصي ويسيئون معاملتهم. ورأى أبناء هذا الجيل إخوانهم وأعمامهم يعذبون ويقتلون. ورأوا كيف ألقوا بإخوانهم وأخواتهم في غياهب السجون وماتوا تحت التعذيب. لقد عاصر هذا الجيل ورأى بعينيه كيف كانوا يعتقلون أمهاتهم وعماتهم وجداتهم وزوجات إخوانهم ساحبين كل امرأة من خصلة شعرها، وكيف كانوا يرفسوهن و يغتصبوهن. لقد شاهد أو سمع الجيل الذي يكبر اليوم في كردستان كيف ينعتون إخوانهم وأخواتهم وسكان قراهم "بالخونة" و"قطاع الطرق" و"اللصوص" وبأنهم "بلا مشاعر وطنية". لقد شاهدوا وسمعوا ذلك كل يوم. وليس من المعقول ألا يتساءل هؤلاء الأطفال عن كل ذلك. ومن المستحيل أن ينسوا ما حدث أو أن نجعلهم ينسون ما حدث. وهذا أمر لا يعني إلا شيئا واحدا: فلنكافح من أجل تحطيم سلاسل العبودية حتى نتحرر من جديد، فلنكافح من أجل حياة جديرة بأن تعاش، فلنكافح من أجل هويتنا القومية.

إن المجتمعات المستعمرة مجتمعات جريحة. وهذا الجرح يتعمق ويتفاقم يوما بعد يوم بظل الحكم الاستعماري، حتى تنشل الأبدان. والدواء اللازم لشفاء هذا الجرح يكمن في مواصلة الكفاح من

أجل الحرية، ومن أجل حياة كريمة بظل المساواة في الحقوق، وحتى وإن لم يحقق هذا الكفاح على المدى القصير الهدف المرتجى فهو يمثل مع ذلك تقدما كبيرا في نضال الشعب ضد العبودية ولكيما يسترجع الإنسان هويته من جديد.

ألم يكن أولئك الذين أسسوا في 1968 الرابطات الثقافية الثورية للشرق والذين وقفوا في قفص الاتهام عام 1971 في محاكمات الشرق أطفال الخمسينات ذوي البطون المتورمة والرؤوس الحليقة والملابس المتهرئة والعيون التي يغطيها الدمص والأنوف التي يتدلى المخاط من فتحتيها، وألم يكن أولئك الذين يكافحون اليوم في جبال كردستان هم الأطفال الذين شبوا في الستينات وبطونهم متورمة ورؤوسهم حليقة وعيونهم مليئة بالدمص والذين كانت أساطير "الأتراك العظام" تملأ أسماعهم. والكريلا الأكراد الذين يقاتلون اليم بعزم وإصرار في جبال كردستان وفي القرى والمدن، ألم يكونوا أطفالا في نهاية الستينات وعانوا من رعب "الوحدات الخاصة" وألم ير هؤلاء الكريلا في طفولتهم كيف كانوا يشدون الواحدة من أمهاتهم وأخواتهم وعماتهم من شعرها ويعتقلونها؟ وألم ير هؤلاء كيف كانوا يسحبون أجدادهم وآباءهم عبر القرية وأمام زوجاتهم وبناتهم بحبل يربطونهم بأعضائهم التناسلية؟

والصحفيون والمثقفون الأتراك مولعون بمشاهدة مناظر الأطفال الفقراء الحفاة من ذوي البطون المتورمة والرؤوس الحليقة والأنوف التي يسيل منها المخاط فهم لا يكفون لحظة عن التقاط صور هؤلاء الأطفال. وتتبارى الصحف ويتنافس الصحفيون فيما بينهم على إعداد تحقيقات صحفية عن الفقر في كردستان. إنهم يتاجرون بمظاهر البؤس والفقر في كل مكان وزمان، بل يحصل الصحفيون على جوائز مقابل تحقيقاتهم هذه. ولكن عندما يشب هؤلاء الأطفال

بعد 10 أو 15 عاما، ويتساءلون عن هويتهم وحرمانهم من الحرية وعن عبوديتهم، وعندما يطرحون على أنفسهم أسئلة عن ظروف معيشتهم ومعيشة أسرهم وعندما يبدأون الكفاح من أجل حريتهم ومن أجل حياة كريمة، تعقب الصحف على كل ذلك بالقول: "عاد قطاع الطرق إلى وحشيتهم" و"لقد زاد عدد اللصوص" ويتحدثون عن "الخطط السرية للخونة" ويتحدون "إننا نعرف أسماء القوى المعادية التي تدعم الخونة والصعاليك المشردين" و"لقد قدمنا أسماءهم إلى قوى الأمن والبوليس السري للدولة". ومع ذلك فإن هؤلاء الكريلا هم نفسهم أولئك الأطفال الذين لم يزد عمرهم عن 10 أو 15 عاما عندما صوروهم وأجروا تحقيقاتهم الصحفية عن البؤس والفقر في كردستان.

وتشعر الصحافة التركية ويحس المثقفون الأتراك بقلق شديد إزاء فقر هؤلاء الأطفال وبؤسهم، لكنهم يتصرفون على نحو معاد إزاء مطالبهم وإزاء كفاحهم من أجل الحرية، وينتهون بخيانة قضيتهم.

وماذا كان يقال أثناء محاكمات الشرق في عام 1971؟: "اليوم لن يستطيعوا إدخالنا جميعا في صالة المحكمة، وفي المستقبل سيزيد عددنا إلى درجة لن تكفي الصالات والساحات الرياضية لاستيعابنا". وقد ضاقت فعلا الصالات والساحات الرياضية بالمعتقلين فيما بعد، حيث امتد الكفاح إلى المناطق الريفية وتردد صداه في الجبال والسهول.

عندما كانون يسيئون معاملة الأكراد ويقتلونهم، يحاول الشعب نسيان جلاديه. أما اليوم فهم يتفكرون تلك الأحداث، ويكافحون من أجل الحياة ومن أجل ألا يقتلوا. فلم تعد كردستان كما كانت

سابقا. وأصبح من المستحيل حكم مجتمع يتغير بهذه السرعة، اعتمادا على إيديولوجية رسمية متحجرة.

الأسس المادية والمعنوية لعنف الكريلا

تحدثنا أعلاه عن الأجيال الكردية الجديدة ومفاهيمها، لكن لا ينبغي الاعتقاد بأن حركة الكريلا ما هي إلا رد فعل انتقامي، بل إنني على قناعة من أن الصواب يحالف الرأي القائل بأن الكريلا حركة ستقضي على الهيمنة الاستعمارية. وعلينا إدراك حقيقة أن الهيمنة الاستعمارية هي السبب في المضايقات والإذلال التي يعاني منها الشعب وعلينا أن نتغلب على ذلك، وأن كفاح الكريلا إنما يبدأ استجابة لتحقيق هذا الهدف. ويصاحب نمو الوعي السياسي بحقيقة الاستعمار وممارساته بالضرورة ظهور حركة الكريلا. ويشكل الظلم الذي نعاني منه بطبيعة الحال الأسس المادية والمعنوية لمثل هذا التنظيم ولا يقتصر الهدف على مجرد ردود فعل على الهيمنة الاستعمارية وإنما قهر الظلم الاستعماري مرة وإلى الأبد. لكن كردستان، كما سبق وأوضحت في البداية، ليست ولا حتى مستعمرة وأن الأمة الكردية ليست ولا حتى أمة مستعمرة.

قال ماو إن الفكرة التي تقبلها الجماهير والتي تلتحم عضويا بمصلحتها تمثل قوة عظمى. وعندما تتقبل جماهير الشعب فكرة ما، فإن تلك الفكرة تتحول إلى أكبر قوة مادية. وأضاف، ولا يمكننا القضاء عليها بقوة السلاح. وعلى ذلك، فإن من الأهمية بمكان أن تفكر الأمة ونبدأ بطرح أسئلة عن تاريخها وحاضرها. فهذه الاستفهامية توقظ الوعي القومي والسياسي والاجتماعي. ولا يولد الوعي التاريخي والاجتماعي إلا في مجتمع يطرح على نفسه سؤال

"مـن نحـن؟" وبـؤول الظلـم والاضطـهاد وصنـوف الإذلال والاحتقـار الـذي يعانيه الشعب في مرحلة مـا إلى طـرح سـؤال "مـن نحـن؟" في مرحلة معينـة مـن مراحـل تطـوره الاجتمـاعي والسياسـي، والشـعب الـذي يطـرح مثـل هـذا السـؤال يمعن التفكير بهويته يكـون قـد قطـع شوطا كبيرا مـن مسيرة تحـرره الوطـني.

التأثيرات السلبية للايديولوجية الرسمية

وثمـة موضـوع آخـر لابـد مـن معالجتـه يتعلـق بالإيديولوجيـات. إذ تـترتب علـى الايديولوجيـة الرسميـة تأثيرات سلبية لـدى الأشـخاص الذيـن تسـتهدفهم، إذ أنـها غالبا ما تتحـدث عـن أسـطورة "الأتـراك العظمـاء"، والـتي تدعـي أن قيمـة الـتركي تعـادل قيمـة العـالم برمتـه، وأنـه لشـرف عظيم أن يكـون المـرء تركيـا، وأن الأكـراد كـانوا دائمـا عبيـدا تـابعين للآخريـن، وأنـهم قطـاع طرق وخونـة ولصـوص ومشـردين وبدائيـين. يضـاف إلى ذلـك، أننـا عندمـا نحـاول فـرض هـذه الايديولوجيـة الرسميـة بـالقوة والعنـف والضـرب بـالعصي والتعذيـب .. يصبـح التأثير السـلبي لهـذه الايديولوجيـة عـاملا إضافيـا يسـاعد في التخلص مـن حالـة العبوديـة وتجاوزهـا.

وكـل ذلـك يوضـح أن كردسـتان لم تعـد كمـا كـانت في السـابق. وعلـى الـدول الـتي تسـتخدم كردسـتان مسـتعمرة مشـتركة، ومستعمرة دوليـة أن تـدرك هـذه الحقيقـة. كمـا ينبغـي أن تدركـها المؤسسـات الدوليـة مثـل منظمـات الأمـم المتحـدة والمجلـس الأوروبـي ومؤتمـر الأمـن والتعـاون لأوروبـا، وهـي الـتي وضعـت لنفسـها هـدف صيانـة حقـوق الإنسـان وتطويرهـا. وفي هـذا الإطـار، تلعـب منظمـات الأمـم للتحـدة دون أدنـى شـك دورا مـهما.

لكن الأمم المتحدة، وهي التي تهمل عن قصد هذه المسألة، تجد نفسها في واقع الحال، في وضع يحتم عليها أن تعالج وضعا يقل كثيرا عن وضع المستعمرة. وينجم عن ذلك أن تفقد الأمم المتحدة مصداقيتها وبالتالي تعجز عن القيام بوظائفها. وتجد منظمة المؤتمر الإسلامي نفسها في نفس هذا الوضع فهي توجه انتقادات شديدة اللهجة ضد إسرائيل، وتنتقدها على ما تتخذه من تدابير قمعية بحق الفلسطينيين. وتفرض عقوبات عليها، لكن منظمة المؤتمر الإسلامي تصم آذانها عندما يتعلق الأمر بممارسة البلدان الإسلامية مثل تركيا والعراق وسورية وإيران لتدابير قمعية بحق الأكراد أشد خطورة مما تتخذه إسرائيل بحق الفلسطينيين. إن من غير المعقول لأخلاقية ذات وجهين مثل هذه أن تحقق الهدف المنشود، ولا يمكن لأحد أن يحمل هذا الموقف محمل الجد ناهيك عن إسرائيل نفسها. فإذا ما قالت إسرائيل إن الأكراد في تركيا والعراق وسورية وإيران لا يملكون حتى الحقوق التي يملكها الفلسطينيون في إسرائيل، كأن تنكر تركيا على سبيل المثال حتى الوجود القومي للأكراد، وأن مختلف الدول أقامت مجازر للأكراد وقد استعملوا ضد الأكراد الأسلحة الكيماوية .. الخ فما هي الإجابة التي يمكن أن تحررها الدول الإسلامية آنذاك؟ إنها ستتخذ موقفا مماثلا للأمم المتحدة مطبوعا بأخلاقية ذات وجهين بما يجعل المنظمات الدولية غير فعالة وعاجزة عن أداء وظائفها.

غير أنه، لا ينبغي أن ننسى أن المجتمع الكردي مجتمع مسلم، ولابد أن تكون المنظمات المعنية مثل منظمة المؤتمر الإسلامي قد بذلت جهودا كبيرة لكي تتجاهل المسألة الكردية. وقد تغير الوضع بدوره بالنسبة لهذه المنظمات، فقد أصبح من الصعوبة عليها أن تتخذ موقفا لا مباليا من الهيمنة الاستعمارية التي تمارسها

بلدان إسلامية بحق الأمة الكردية. ذلك لأن التناقضات الأخلاقية ذات الوجهين التي تتميز بها طريقتهم في التفكير والعمل أصبحت واضحة بجلاء، كما أصبحت موضع حديث الناس وتساؤلاتهم.

كذلك، يعتبر التخريب الذي تلحقه تركيا بشمال كردستان أكثر أهمية من التخريب الذي ألحقته بريطانيا بالهند على سبيل المثال، أو أي من مستعمراتها الأخرى. إذ بإمكان النظم الاقتصادية المتطورة، كما هو الحال في بريطانيا، أن تتحكم بمستعمراتها من خلال النظام المالي والمصرفي ومن خلال العلاقات التجارية والصناعية التي تربط بينهما. وتستطيع البرجوازية المتقدمة أن تتحكم وتديم سيطرتها على البلدان المستعمرة بسهولة. أما دول مثل تركيا وإيران والعراق وسورية فلا تستطيع التحكم بكردستان إلا من خلال الإرهاب الذي تمارسه الدولة وبمساعدة الجيش والشرطة ورجال الدرك. وبإمكان هذه الدول مثل العراق وإيران أن تستخدم بطريقة بدائية جدا الأسلحة الكيماوية ضد الشعب الكردي. إنهم يبيدون الشعب الكردي ويخربون بيئة كردستان. إنهم يحرقون الغابات ويدمرون خصوبة التربة ويهدمون القرى.

وهدف هذه السياسة تدمير معنويات الأكراد وإيمانهم بقوة الأفكار، وحرمانهم من هويتهم القومية وتحويلهم إلى عبيد. ويريدون أن تسيطر على عقولهم وأحاسيسهم باستمرار مشاعر الخوف والرعب. إنهم يريدون بقاء معنويات الأكراد منحطة بحيث يفقدون الثقة بأنفسهم وبأمتهم وبمستقبلهم. وهدف هذه السياسة تدمير المؤسسات الاجتماعية والثقافية للمجتمع الكردي. إنهم يريدون تحويل الأكراد إلى عبيد بكل معنى الكلمة. كما يريدون القضاء على قيم الأكراد وعاداتهم ويطوي النسيان اللغة الكردية. ويريدون من الأكراد أن يستسلموا ولا يبدون أية مقاومة على الإطلاق. ذلك لأن

الأشخاص الذين فقدوا الأمل والذين انحطوا إلى مستوى العبيد يتوقفون عن المطالبة بحقوقهم القومية والمدنية. فهم لا يفعلون سوى الخضوع لإرادة سادتهم.

يريد المستعمرون من الشعوب المستعمرة أن تحيا بحيث تخالجها باستمرار المشاعر التالية: "إننا نحن الذين نحكمكم، لا تنسوا ذلك، وعليكم أن تخافونا". تلك هي المعايير العامة التي تتحكم بالعلاقات بين المستعمرين والشعوب المستعمرة. وإذا ما أجرينا بحوثا عن طبيعة هذه العلاقات فلابد من أن نراعي بصفة خاصة هذه العوامل الشعورية والفكرية. وعلينا ألا نهمل معالجتها بأي ثمن. وتحليل هذه العوامل لا يقل أهمية عن تحليل العوامل الاقتصادية. ذلك لأن الاستغلال الاقتصادي لا يتحقق إلا بظل مثل بيئة الخضوع والاستسلام هذه.

تعتمد تركيا، إزاء الكفاح المتزايد والحازم للكريلا على نظا "حماة القرى"، وتبذل جهودا حثيثة لتكثيف سياسة "فرق - تسد ودمر". وبمساعدة "حماة القرى" هؤلاء، يمارسون مختلف أساليب العنف التي طورتها المجتمعات الاستعمارية ويوجهونها ضد الكريلا وأسرهم وأقربائهم وقراهم. وباستخدام تلك الأساليب يرصدون من جهة كفاح الكريلا الذي يعرض الدولة الاستعمارية للخطر، ويستمرون في تطبيق سياسة "فرق - تسد ودمر" ويكثفونها تدريجيا.

هذا هو الوضع الذي تحاول الأمم المتحدة الدفاع عنه والحفاظ عليه على الرغم من شرعية تمتع الأكراد بحقوقهم القومية والديمقراطية، وللتلبية رغبات الحكومات الاستعمارية التركية والإيرانية والعراقية. وموقف مثل هذا إنما يلحق الضرر بمصداقية الأمم المتحدة ويحول دون أداء هذه المؤسسة لوظائفها. وينطبق ذات

الشيء على مؤسسات أخرى مثل منظمة المؤتمر الإسلامي. ولهذا السبب ينبغي استرعاء الاهتمام نحو خصوصية أشرنا إليها في بداية هذه الدراسة: هي أن سياسة "فرق - تسد" التي نستطيع ملاحظتها في المستعمرات الكلاسيكية تتحول في كردستان إلى سياسة "فرق - تسد ودمر". والمقصود بذلك بطبيعة الحال، تدمير الهوية الكردية وهوية كردستان وسحقهما، أي تدمير وسحق القيم والخصوصيات القومية للأكراد. وإذا ما ظل هناك أكراد يكافحون من أجل هويتهم القومية على الرغم من إرهاب الدولة وكل أصناف الظلم والتعذيب والاضطهاد ينبغي استئصالهم من آخرهم، وإزالة وجودهم المادي.

وتزداد قساوة وعدوانية الجيوش الاستعمارية لهذه البلدان يوما بعد يوم، وهذه الدول تتصور في مخيلتها كل أنواع الإرهاب ولا تتردد في ممارستها. إنها تفرض الحصار على قرى بكاملها وتخضعها للتفتيش، وتمارس التعذيب الجماعي لسكانها وتلهو بقتل الناس وتنشئ معسكرات للاعتقال، وتقصف المناطق الآهلة بالسكان بالغازات السامة، وتسمم مياه الشرب وتهجر الأكراد بالقوة من قراهم. ويحدث في الغالب، أنهم يلجأون إلى ممارسة هذه الإجراءات كلها أو جزء منها في آن واحد حسب الظروف. وقد يحدث وأن يوجد بين المعتقلين من المزارعين أو من النساء عدد من الموالين للسلطة والانهزاميين والجواسيس، وفي هذه الحالة يطلق سراح هؤلاء بكل بساطة.

وبإمكان هذه الدول مصادرة سلع المزارعين ومنتجاتهم وحيواناتهم وأعلافها في كل لحظة وبأية ذريعة. وبإمكان الجنود المدججين بالسلاح دخول القرى والإقامة في أي بيت يشاءون ويستحوذون على أراضي المزارعين الأكراد، ويجبرونهم على زراعة

الأراضي وجمع المحاصيل لحسابهم. ويأمرون المزارعين بالسهر على أمن القرية وحراستها. وبإمكانهم أن يطلبوا من الأسرة التي التحق أحد أبنائها بالكريلا تسليمه. ولهم صلاحية وضع الأسرة بكاملها رهن الاعتقال الاحترازي ما لم يفعلوا ذلك. إنهم يفعلون كل شيء من أجل أن يتخلصوا من دفع نفقات حماية القرية وتحميلها على المزارعين .. الخ. وإزاء مثل هذه الإجراءات أمامنا خياران لا غير: إما أن ندافع عن نفسنا، وفي هذه الحالة يفتح العسكريون النار وتذهب ضحايا من بيننا أو أن نقبل بهذه الإجراءات، وفي هذه الحالة ما علينا إلا أن نستجدي ونستعطف الآخرين. وهكذا يجري إذلال الكردي وانتزاع كرامته. وهكذا يدمر شعور المرء بالعار وخجله من خوفه شخصيته ويميت قلبه. وفي كل الحالات تصل قوات الجيش والشرطة إلى هدفها. ولهذا السبب نقول إن المجتمعات المستعمرة مجتمعات جريحة، لكن وضع كردستان أدنى حتى من مستوى المستعمرة.

تلك هي الممارسات التي يدرسها خبراء من أهل البلاد وحتى خبراء أجانب لدعم الدولة وهي ممارسات موجهة ضد الكريلا بالدرجة الأولى.

إفلاس الايديولوجية الرسمية

السياسة التي تلجأ تركيا بصفة عادية إلى استخدامها في كردستان هي سياسة الدولة الإرهابية. وهذه السياسة هي في آخر المطاف الوحيدة التي تمتلكها تركيا إزاء المسألة الكردية. وتقول تركيا إنها ستستمر في ممارسة سياسة القمع حتى لا يبقى شخص يجرأ على لفظ كلمة "كردي" أو يجرأ على المطالبة بحقوق قومية وديمقراطية

للأكراد. وهي تعتمد على منطق النظام العقابي والتخويفي الذي لا يطال كل من يتحدث عن المسألة الكردية شخصيا فحسب بل ويمتد إلى أسرهم وقراهم والعشائر التي ينتمون إليها. وبناء على ذلك، سيجبرونهم على التخلي عن الاهتمام بهذه المسألة. ولكن على الرغم من جميع أنواع التعذيب والمجازر والتشريد والعقوبات والفقر، يزداد عدد الدراسات ذات الصلة بكردستان يوما بعد يوم، كما يزداد عدد الدراسات التي تتناول اللغة الكردية والثقافة الكردية. ويتوسع نطاق المطالبة بالحقوق القومية والديمقراطية ويتكثف باستمرار. كما تطرح هذه المطالب بأشكال مختلفة. ففي ما يتعلق بالصهر استطاعت حركة الرابطات الثقافية الثورية للشرق إيقاف هذه العملية. ويؤدي التطور التدريجي للرأسمالية والديمقراطية إلى المزيد من تطوير مفهوم القومية الكردية والتعجيل بحركتها وتوسيع قاعدتها. وعلى الرغم من كثافة الإرهاب الذي تمارسه الدولة وشموليته، يصر الأكراد على نيل حقوقهم القومية والديمقراطية. وهم يقاومون إرهاب الدولة وكل أنواع المخاطر ويكافحون من أجل تلك الحقوق. وهذا يعني فشل الإرهاب الذي تمارسه الدولة، بمعنى فشل سياسة الإرهاب، ذلك لأن إرهاب الدولة في هذه الحالة يفقد وظيفته. إن الدولة في تركيا لا تمتلك غير هذه السياسة.

وإذا ما رصدنا التطورات السياسية والاجتماعية التي حدثت خلال السنوات الأخيرة في الشرق الأدنى سنلاحظ أن لكل دولة سياستها الخاصة إزاء الأكراد. كما أن لكل من الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة ودول مثل فرنسا وألمانيا وبريطانيا سياسة كردية خاصة. وينطبق ذات الشيء على إيران وسورية والبلدان العربية الأخرى - والسبب في ذلك يعزى إلى أن الأكراد أصبحوا يمثلون

عاملا مهما لابد من أخذه بنظر الاعتبار لأنه يؤثر على مجمل التطورات السياسية والعسكرية في الشرق الأدنى.

ومن الموضوعات التي يجب دراستها هو ما إذا كانت هذه السياسة أو تلك منسجمة أو غير منسجمة مع مصلحة الشعب الكردي، وعما إذا كانت تستجيب لمطاليب الأكراد أم لا. غير أن من الأهمية بمكان أن يصبح الأكراد عاملا مؤثرا في الشرق الأدنى على العلاقات الدولية.

إن دولا مثل تركيا والعراق هي التي تعتقد بإمكانية إيجاد حل للمسألة الكردية من خلال إرهاب الدولة. وهاتان الدولتان هما اللتان تطبقان في كردستان نظام المستعمرة الدولية.

النتائج الملموسة لعنف الكريلا

مع بدء كفاح الكريلا يومي 14 و15 أغسطس/ آب 1984 في إيرو وسيمدينلي بقيادة حزب العمال الكردستاني، تغير على نحو جذري شيئان في شمال كردستان: فمن جهة، تغيرت الكريلا نفسها إذ تغلبت على الخوف والشعور بالتشاؤم، وتحولت إلى وحدات مقاتلة حازمة ومصممة وواعية، أي إلى وحدات مناضلة، جعل موقفها الثابت والحازم والواعي من حزب العمال الكردستاني حزبا راشدا في الكفاح، فقد استطاع تحويل الكريلا ونضال الشعب إلى مؤسسة قائمة بذاتها. وتشكل الكريلا في يومنا هذا بالنسبة للكفاح قوة يحسب لها حسابا. وترى الجماهير الشعبية الكردية في حزب العمال الكردستاني قوة قادرة على التصدي للقوات التركية من الأمن والجيش والدرك.

وتبين الأمثلة التالية كيف استطاعت قوات الكريلا التغلب على الخوف والشعور بالتشاؤم، وكيف ينعكس ذلك في حياتهم اليومية. نستمع من جهاز المذياع أو التلفزيون أحيانا كثيرة إلى معلومات من النوع التالي: "رصد رجال الأمن هنا أو هناك مجموعة من الإرهابيين. وقد أعلموهم بأنهم محاطون من جميع الجهات وطلبوا إليهم تسليم أنفسهم، وقد أجاب الإرهابيون على ذلك بفتح نيرانهم على قوات الأمن وتبع ذلك نشوب معركة بين الطرفين". أعتقد أن في هذا المثال دليل يبرهن على قهر الخوف والشعور بالتشاؤم كما يبرهن على تصميم الكريلا على الكفاح، وعلى كونها قوة طليعية في النضال.

في ما بعد 1980/9/12، شرع المعتقلون والسجناء السياسيون المحتجزون في السجون الخاصة بإضراب عن الطعام احتجاجا على الظلم والقمع، والمطالبة بحقهم في حياة كريمة، ولكي يطلعوا العالم أجمع على المعاملة السيئة التي يتلقونها. أما الضباط المسؤولون عن الأمن الداخلي للسجون فكانوا يقولون للمضربين عن الطعام: "الجيش هو الذي يعطيكم الخبز وأنتم ترفضونه وتقولون بأنكم ستستمرون في رفضه، ألا تقولون لنا من أين لكم هذه الشجاعة؟ وكانوا يقولون ذلك بمنتهى القيظ والغطرسة. "إن الجيش التركي والدولة التركية تمنحكم الخبر والطعام، وأنتم ترفضونه. خذوه، عليكم أن تقبلونه، أما إذا كنتم تأكلونه أم لا فهذا أمر لا يهمنا البتة. ان التمرد على أوامر الجيش والدولة أمر لا يغتفر". وفي الواقع، لم يكن القلق يساور هؤلاء الضباط على صحة المضربين عن الطعام من المعتقلين والمحكومين على الإطلاق. وما توزيع الخبز والطعام بالنسبة لهم سوى مسألة أوامر وتعليمات. والذي كانوا يريدونه لا يتعدى الامتثال للأوامر الصادرة عن الجيش والدولة.

فإذا ما كانت الدولة أو الجيش يوزع الخبز والطعام على المعتقلين فلابد من ضمان قبوله من جانب السجناء وامتثالهم للأوامر بأكله. وبكلمة أخرى، ينبغي تنفيذ الأمر بالقوة. وما يهمهم يقتصر على معرفة ما إذا كان المعتقلون قبلوا الطعام أم لا. أما إذا ما أكلوه أم لا فهذا أمر لا أهمية له البتة. وعندما ينادى "خذوا الطعام، خذوا الخبز" من قبل الحراس الدنيين للسجن أو من قبل المدير أو المدعي العام لا يترتب على رفض استلام الطعام في هذه الحالات نتائج خطرة. أما إذا صدرت أوامر استلام الطعام من قبل الضباط أو ضباط الصف أو من قبل أشخاص يمتون بصلة إلى الجيش فإن الوضع في هذه الحالة يختلف تماما. إذ كيف يحدث وألا يتمكن فرد من الجيش فرض إطاعة أوامره؟ إنه أمر غير مقبول بتاتا. ولهذا السبب فإن المضربين عن الطعام "يخالفون قوانين السجن واللوائح الإدارية برفضهم قبول استلام الطعام فحسب وإنما يتهمون أيضا بجريمة الاعتداء على هيبة القوات المسلحة".

والدليل الأكثر وضوحا على التحول النوعي للكريلا إنما يتمثل في إجابتهم على أوامر تسليم أسلحتهم بفتح النار على العدو، إنهم لا يخشون المنازلة في المعارك، وهم قادرون على خوضها أياما وأسابيع متواصلة بحزم وعزم شديدين.

وساهم نشاط الكريلا من جهة أخرى في إحداث تحول نوعي للسكان المحليين. فقد تغيرت معنويات هؤلاء السكان. فالشعب الذي كان مشلولا بسبب الخوف والرعب والتشاؤم، والذي كان خائفا وجلا والذي فقد ثقته بنفسه، استعاد ثقته بالحياة من جديد ونهض وبدأ يطالب بحقوقه. ومن الممكن ألا يؤول كفاح الكريلا إلى تحقيق النصر على المدى القصير، ولكن عندما يطرأ تغير على الموقف الايديولوجي للشعب وتتغير بنية أفكاره فإن الأمر يتعلق

بتحول ذي أهمية كبيرة. وعلينا ألا نقلل من أهمية مثل هذه التحولات. فالشعب في هذه الحالة لن يرتضي بما تعطيه وإنما سيطلب المزيد باستمرار. وقد بدأت جماهير الشعب في بعض المناطق الكردية تطالب بالمساواة والديمقراطية. لقد بدأوا يشترطون بإلحاح "الديمقراطية أولا". لقد أخذ الشعب الكردي يقارن وضعه بوضع الشعوب الأخرى، في تركيا، وفي الشرق الأدنى والعالم. إن الأكراد يقارنون وضعهم بوضع الأتراك والعرب والإيرانيين، على جميع المستويات، السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية والاجتماعية وغير ذلك. ومن خلال هذه المقارنات، تحقق الأكراد من مدى تعاسة الظروف التي يعيشونها وبؤسها. إن جميع هذه التغيرات هي حصيلة لكفاح الكريلا الذي ينجزونه بحزم وعزم وجلاء. كما علينا ألا نقلل من أهمية الأنشطة السياسية والايديولوجية التي تصاحب كفاح الكريلا والتي تنفذ خارج تركيا وفي داخلها. كما تساهم الدراسات ذات الصلة بالمسألة الكردية على نحو ملموس في تغيير الوضع في كردستان.

لو كنا قد حدثنا فلاحا كرديا من تبليس أو ديار بكر أو أي منطقة مماثلة قبل عشرين أو ثلاثين عاما عن الحقوق القومية للأكراد، لأجاب آنذاك بما يلي: "أيها السادة، إننا جميعا مسلمون وكلنا إخوان في الدين، وليس من المهم أن نتحدث عن الأكراد. إن الدولة لا تريد أن تعطي الأكراد هذه الحقوق، ولن تفعل ذلك مطلقا، ذلك لأن الأكراد ضعفاء والدولة قوية جدا. وإذا ما شغلنا أنفسنا بهذه القضية فإنها ستنهكنا وتقضي علينا. إذا ما اكتفت الدولة بشق الطرق وبناء المدارس وزودتنا بمياه الشرب فهذا يكفينا". وإذا ما أصرينا قائلين: "ولأن الدولة لا تعطي الأكراد الحقوق التي يطالبون بها سلما، فما علينا إلا الكفاح

لانتزاعها. وإن حق استعمال لغتنا والكتابة بها من بين الحقوق التي لا يمكن المساس بها. وتلك الحقوق إنما تستحق النضال من أجلها" فسيكون رد فعل الفلاح في هذه المرة أكثر حدة، وسيقول "اسمع أيها السيد، إن الكفاح ضد الدولة يشترط مسبقا أن تكون لديك دولة. ونحن شعب فقير وجاهل. وإن الدولة التركية كبيرة وقوية، إنها تملك جيشا وطائرات ودبابات ومدافع وبنادق، ولديها شرطة وسجون ومدارس وصحف وإذاعة، إنها تملك كل شيء، وما الذي نملكه نحن؟ لا شيء على الإطلاق. إن الكفاح الذي تتحدث عنه لن يحقق أي شيء، وأفضل ما يمكننا عمله هو ألا نحرك ساكنا". وإذا أصررنا مرة ثالثة على مسألة الحقوق القومية والديمقراطية فسيجيبنا هذا الفلاح: "إن ما تقوله صحيح، لكننا شعب بلا سلطة، وليس لدينا من يستطيع مساعدتنا، وليس لدينا أصدقاء". لقد دمر أو بدأ كفاح الكريلا في تدمير هذه الهياكل العقلية والمعنوية التي غالبا ما يرافقها الشعور بالدونية.

إن أفراد الكريلا الذين لم يخضعوا لأوامر قوات الأمن والذين استشهدوا خلال المعركة أو قتلوا في ما بعد لعبوا دورا مهما جدا في ولادة ثقة الشعب بنفسه وأمته وبقريته وأقربائه. وتحقق الشعب من أن أفراد الكريلا يكافحون وهم على استعداد عظيم للتضحية. وهم يشكلون قوة مهمة جدا تتصدى لقوى الأمن، وزادت ثقة الشعب بأبنائه الذين يكبرون يوما بعد يوم.

وماذا يعني اهتمام الناس بجثث أفراد الكريلا الذين تغتالهم قوى الأمن، والمآتم التي يقيمونها لهؤلاء المكافحين، والتعازي التي يبعثونها إلى أسرهم والتضامن الذي يبدونه بزيارة أسر الشهداء وإقامتهم عندهم فترة قد تمتد في بعض الحالات أسابيع بكاملها. ألا يعني ذلك دليلا إضافيا يعكس تغير عقلية الناس؟

لم يكن الشعب، في السنوات الأولى التي أعقبت بدء كفاح الكريلا، يجسر على المطالبة باستعادة جثث أبنائه، كان يخاف ذلك، كان يستسلم للأمر الواقع، كان يخاف من انتقام رجال الأمن ومن التعذيب، يخاف من أن يقولون له: "كيف تكون أبا لخائن وفوضوي، إنك إذن متواطيء معه". يخاف من أن يعذبوه ويعاملوه معاملة قاسية متذرعين بألف حجة وحجة. ولهذا السبب تحجم الأسر عن السؤال عن أبنائها و أقربائها. لقد كانت جثث الكريلا تترك في العراء على قمم الجبال وفي الوديان، حتى تجمعها قوات الأمن وترميها في الأنهار.

لم تكن قوات الأمن والجيش في الواقع تريد أن تهتم الأسر بجثث الكريلا، لكي يستطيعوا بهذه الطريقة الترويج لحملة دعائية مفادها أن هؤلاء "حفنة من العصاة" لا تربطهم أية رابطة بالشعب، وهم مطرودون حتى من أسرهم، ويقولون: "لا يتمتع العصاة بأي تأييد من جانب الشعب. وإن الشعب يقف إلى جانب الدولة، بل إن أسر قتلاهم لا تطالب حتى بجثثهم".

لكن الأوضاع تغيرت في السنوات الأخيرة. فقد أخذ الشعب الآن يطالب قوى الأمن والجيش بتسليمه جثث الضحايا. وإذا كانوا ينعتون الكريلا بصفات مثل "قطاع الطرق" أو "الخونة" فإن الأهالي يردون على ذلك بنعت أبنائهم بالوطنيين. وعندما يتسلمون جثة القتيل ينقلونها إلى القرية حيث يوارونها التراب بكل إجلال.

وغالبا ما يمكننا اليوم ملاحظة حوادث من قبيل ما يلي: عندما يقتل في إحدى القرى أحد "حراس القرية" على سبيل المثال يندر العثور على من يحمل نعشه، ولا يعزي أسرته أحد. في حين يبدي الناس اهتماما كبيرا بتشييع جنازة الكريلا ودفنه ويشاركون

في ذلك مشاركة واسعة. وتستمر التعزية بوفاته فترة طويلة. ويصف الناس الكريلا القتيل أثناء الحديث عنه بالشهيد.

وثمة مشهد مؤثر في فيلم يلمازغوناي (يول) أو الطريق، حيث بعد أن يصطدم رجال الدرك بالمهربين ويقتلون معظمهم، ينقلون جثثهم على عربة إلى القرية. ويجمع آمر قوة الدرك الفلاحين حول العربة ويطلب إليهم واحدا واحدا ما إذا يعرفون أحدا من بين القتلى. ويجيب الفلاحون أنهم لا يعرفون أحدا منهم ولم يروا هذه الوجوه مطلقا. في حين كان جميع القتلى من أبناء القرية وكل الشهود من أقربائهم. إن الدافع لتصرف أهالي القرية هؤلاء يكمن في خوفهم من أن تربط قوات الأمن بينهم وبين الجريمة التي ارتكبها المقتولون إذا ما تعرفوا عليهم، فنتصور إلى أي مدى يستطيع الاستعمار تجريد الشخص من هويته وشخصيته.

أما أن يهتم الأهالي بجثث الكريلا، وينعتونهم بالشهداء ويقيمون له نصبا تذكاريا في القرى والمدن، فهذه ظواهر تشكل جزءا مهما من التطورات السياسية والاجتماعية في السنوات الأخيرة.

ومن الواضح أن هذا التأييد الذي تلقاه الكريلا من السكان يزعج الدولة أيما إزعاج. ولهذا السبب تغير الدولة اليوم تكتيكها، إذ لم تعد تحاول رصد حركة أعضاء حزب العمال الكردستاني فحسب بل وترصد ولاسيما الجماهير التي تدعم الحزب وتوفر لأعضائه الملجأ الآمن وتزودهم بالطعام. وعلى هذا الأساس تسعى الدولة إلى عزل الكريلا عن الجماهير. ومن خلال محاولاتهم لدس عملاء المخابرات بين الكريلا، وباختلاقهم لوظيفة الشهود الأساسيين، يستطيعون استخدام اعترافات كل هؤلاء في اعتقال المئات وفي بعض الحالات الألوف من الأشخاص ووصفهم رهن الانتقال الاحترازي، أنهم بهذه الطريقة يحاولون الانتقاص من

مكانة الكريلا لدى الفلاحين وصغار التجار. وبالإضافة إلى ذلك، يعذبونهم لمجرد تخويفهم. كما أنهم يحاولون تدمير شعور الإنسان بعزة نفسه من خلال استخدام أساليب معينة في التعذيب، تشمل على سبيل المثال إجبار المعتقل على أكل الغائط. وما هدف عمليات التعذيب هذه سوى تدمير نفسية الكردي وجعله في حالة رعب مستمر وكسر شوكة مقاومة الشعب الكردي.

وتعتمد السلطات التركية على "حراس القرى" في القيام بأعمال التعذيب. ويمنحونهم امتيازات استثنائية في حالة قيامهم بتعذيب أعضاء حزب العمال الكردستاني، وتعذيب المشكوك في تعاطفهم معه من الفلاحين وصغار التجار. ويتلقى حراس القرى هؤلاء إلى جانب مرتباتهم الشهرية جوائز نقدية مقابل الأشخاص الذين يقتلونهم. ويعتمد مبلغ هذه الجائزة على موقع القتيل في هرم التنظيم. ويمتلك هؤلاء أيضا تصريحا مكشوفا بموافقة السلطات على أي عمل يقومون به مثل حرق منازل أسر الكريلا أو الأسر المتعاطفة معهم وتدمير ممتلكاتهم وقتل حيواناتهم وحرق أعلافهم ومحاصيلهم من القمح إلى جانب خطف صغار البنات. والعديد من "حراس القرى" هم من قدامى المجرمين الهاربين أو الذين كانوا يقضون محكومياتهم في السجون. وبعد أن كشفت الدولة استعداد هؤلاء المجرمين لمحاربة حزب العمال الكردستاني، سمحت لهم بحمل السلاح، وألغت محكوميات الهاربين منهم، وأغلقت ملفاتهم. وعلى الرغم من جميع هذه المخالفات، استمر نشاطات الكريلا واتخذت أبعادا أوسع نطاقا شيئا فشيئا.

أشرنا في ما سبق إلى أن كفاح الكريلا أدى إلى إحداث تحول كبير في نمط تفكير الأكراد، وتزايد باستمرار اهتمامهم بمقارنة أوضاعهم بأوضاع الشعوب الأخرى. من ذلك على سبيل المثال، أن

الأكراد الذين كانوا يتابعون مشاهدة سلسلة حلقات Belene على التلفزيون التركي في يونيو/ حزيران 1989، كانوا يقارنون أنفسهم بوضع الأتراك في بلغاريا. وكانت وقائع تلك السلسلة تثير لدى الأكراد تلك الأحداث التي وقعت في سجن ديار بكر قبل 12 سبتمبر/ أيلول. ففي إحدى الحلقات الأولى من هذه السلسلة يصادر رجال الشرطة البلغار وثيقة الهوية الشخصية لأحد المعلمين الريفيين الأتراك ثم يعيدونها إليه. إن مصادرة الوثيقة الشخصية لأحد الأشخاص، ولربما لجميع سكان قرية بكاملها حدث غالبا ما يتكرر في كردستان. ومن مشاهد تلك الحلقة التلفزيونية نرى أحد السجناء الأتراك وهو جالس في زنزانته، وحين يقع نظره على مجموعة من الفئران المتدافعة من فتحة البالوعة يصيبه مس من الجنون ثم يموت. وفي سجون ديار بكر يجبرون السجناء على أكل الفئران. مازلنا نتذكر أن عددا من السجناء انتزعوا بسبب ذلك أسنانهم بعد انقضاء فترة محكومياتهم وخروجهم من السجن. وفي الحلقة التلفزيونية المذكورة غالبا ما نشاهد الضباط ورجال المخابرات البلغار يصرخون بأعلى صوتهم "الوحدة، الوحدة، الوحدة". ومن المفارقات أن يكون شعار: "الوحدة والتضامن" هو من أهم شعارات 12 سبتمبر/ أيلول، وهو إلى جانب ذلك، أحد الشعارات الرئيسية للدولة وللحكومة منذ بداية تأسيس الجمهورية التركية. وتتناول تلك الحلقات موضوع ختان أولاد الأتراك في بلغاريا، وكيف يتم ذلك بطريقة سرية خوفا من السلطات البلغارية وفي ما بعد 12 سبتمبر/ أيلول أخذت السلطات التركية تجبر السجناء الأرمن في السجون الخاصة على الختان.

ومن مشاهد تلك الحلقات تكرار مناظر هجوم الجنود والشرطة البغار على القرى التركية. وفي كردستان غالبا ما يتكرر هجوم

السلطات التركية على القرى الكردية وحصارها ومصادرة كامل ممتلكاتها. وفي حالات فرض الحصار على القرى الكردية تمارس السلطات التركية أبشع الإجراءات بحنق السكان، وتجبرهم في بعض الحالات حتى على أكل الغائط من المرحاض. وتتناول الحلقات أيضا موضوع مصادرة ممتلكات ونقود الأتراك في بلغاريا. ولا يكف الجنود وأفراد القوات الخاصة التركية وحماة القرى عن سرقة ممتلكات الفلاحين الأكراد. وتشدد تلك الحلقات التلفزيونية التركية على أن السلطات البلغارية تجبر الأتراك على تغيير أسمائهم إلى أسماء بلغارية، وفي تركيا، يشكل منع تسمية الأطفال الأكراد بأسماء كردية، وتتريك أسماء القرى الكردية جزءا أساسيا من سياسة الدولة التركية. ونشاهد في الحلقات التلفزيونية المذكورة أن الأتراك يؤدون فرائض الصلاة سرا. ألم يكن نظام 12 سبتمبر/أيلول مجبولا على اضطرار مواطنينا العلويين من أتباع المذهب الشيعي إلى أداء فرائض الصلاة في جوامع أهل السنة.

وتبين الحلقات المذكورة بوضوح شيئا آخر: أن جميع الأبواب تفتح لأولئك الأتراك الذين قبلوا بتغيير أسمائهم إلى أسماء بلغارية. وهذا يعني أن المساواة بين الأتراك والبلغاريين إنما ربطت بتخلي الأتراك عن هويتهم القومية والخضوع لعملية البلغرة. وهذه هي النقطة الساخنة وجوهر مفهوم الديمقراطية والمساواة لدى السلطات التركية. لقد أخذ الكردي يدرك شيئا فشيئا الحقيقة التالية: إن رجال الدولة ورؤساء الحكومات التركية، والصحافة والأحزاب السياسية ونقابات العمال مثل منظمة تركسي والمؤسسات القضائية مثل رابطة المحامين في تركيا.. وغيرها، يبدون أشد الاهتمام بهذا النوع من المشكلات إذا تعلق الأمر بالأتراك المقيمين في بلغاريا. أما إذا تعلق الأمر بالأكراد فإنهم يغضون نظرهم ويصمون آذانهم.

وهكذا يتضح أن كفاح الكريلا لم يؤد فقط إلى تغيير نمط تفكير الكردي وإنما غير أيضا هيكل عقليته. يضاف إلى ذلك، أن ميل الكردي إلى إجراء مقارنة بين الحوادث التي وقعت في فترات ومواقع مختلفة أخذ يزداد ويتسع نطاقا. وتؤثر هذه اليقظة الفكرية للسكان الأكراد دون شك على أفكار ومواقف ممثليهم في أنقرة، إذ يحاول البرلمانيون من أصل كردي الوقوف إلى جانب المطاليب الديمقراطية والقومية للجماهير الكردية. وإن أحزابا سياسية مثل حزب الشعب الاجتماعي الديمقراطي الشعبي، وحزب الطريق القويم وحزب الوطن الأم، التي تعتمد على مؤسسة الجيش والبوليس السري تبذل كل ما بوسعها لإخماد مطالبة قواعدها بالديمقراطية والحقوق القومية. أما الأساليب التي تتبعها هذه الأحزاب في الوصول إلى أهدافها فهي معروفة تماما.

الممارسات الاستعمارية والمثقفون الأتراك

لنتناول الآن موقف المثقفين ونشاطاتهم. كانت حرب التحرير الوطني في الجزائر من بين أكبر حروب التحرير دموية في التاريخ. فقد كلفت حياة ما يزيد على مليون نسمة. وخلال حرب التحرير هذه، ساهم المثقفون الفرنسيون بآرائهم وأنشطتهم وقدموا مثالا عظيما يشرف الإنسانية جمعاء.

استمرت حرب تحرير الجزائر من عام 1954 إلى عام 1960. ووقف خلال فترة الحرب هذه إلى جانب جبهة التحرير الجزائرية معظم المثقفين الفرنسيين، ووجهوا انتقادات جماعية للسياسة الاستعمارية لحكومة بلادهم وأفكارها وأعمالها في الجزائر. وبعد أن تعرف الفرنسيون على أفكار فرانس فانون وأنشطته ازدادت تلك

الانتقادات نطاقا. وساهمت المقدمة التي كتبها جان بول سارتر لكتاب فرانس فانون "المعذبون في الأرض" على نحو حاسم في تغيير موقف الفرنسيين من مسألة الجزائر.

ولم يشمل ذلك التغيير، بطبيعة الحال، أفكار جميع الفرنسيين ومواقفهم. لكن المعارضة الفرنسية كانت ذات تأثير قوي رغم أنها كانت تمثل أقلية، وساهمت على نحو ملموس في تعجيل عملية إيجاد حل للمسألة الجزائرية. فقد أنشأت المعارضة الفرنسية روابط لدعم نشاط جبهة التحرير الجزائرية في الجامعات الفرنسية. وعلى الرغم من تعرض مؤسسي هذه الروابط لإجراءات قمعية جماعية، وطرد بعض أعضائها من الجامعات فإن الأمر المهم إنما يتمثل في إنشاء تلك الروابط وفي انخراط عدد كبير من أعضاء هيئات التدريس في عضويتها. وثمة من بين عمداء الجامعات من كان يصرح: "إنني أشعر بالخجل إذ أكون عميدا لجامعة في بلد يحتفظ بمستعمرة في الجزائر، واحتجاجا على هذا الوضع ها أنا أخلع رداء العميد وأعلن استقالتي من هذه الوظيفة"، وغالبا ما كانت الصحف الفرنسية تنشر مقالات تتخذ موقفا إيجابيا من جبهة التحرير الجزائرية. كما كانت توجه انتقادات للدولة الفرنسية وحكومتها، وتؤكد على عدم شرعية الوجود الفرنسي في الجزائر. وقد لاحظنا ردود فعل إيجابية من جانب الأحزاب السياسية.

وتجري معالجة السياسة الاستعمارية والإمبريالية للحكومة الفرنسية وممارساتها في الجزائر من خلال تكرار تنظيم المظاهرات وإصدار البيانات وعقد المؤتمرات والندوات والاجتماعات. وقد التحق عدد كبير من الفرنسيين بجبهة التحرير الجزائرية وكافحوا في صفوفها.

كما كان موقف الكنيسة في فرنسا مشرفا إزاء كفاح الجزائر من أجل الاستقلال. فقد دعم عدد كبير من الرهبان والكهنة سرا وعلنا كفاح الشعب الجزائري من أجل التحرر الوطني.

ولم يقتصر اتخاذ مثل هذا الموقف الإيجابي من الكفاح التحرري للشعوب على الفرنسيين فحسب، إذ وقف المثقفون الأمريكان في الستينات إلى جانب حركة التحرر الوطني في فيتنام، وانتقدوا سياسة الحكومة الأمريكية في فيتنام وأيدوا كفاح الفيتكونج.

ويقدم الشعب الإسرائيلي في هذا المجال مثالا آخر. فقد آثار هجوم إسرائيل في صيف 1982 على لبنان وعلى منظمة التحرير الفلسطينية موجة قوية من الاحتجاجات من جانب بعض فئات اليهود. ففي مدينة مثل تل أبيب أو القدس، جرى تنظيم مظاهرات شاركت فيها أعداد كبيرة من السكان ضد سياسة الغزو الإسرائيلي. إن وجود يهود ينتقدون سياسة حكومتهم، ويقفون إلى جانب منظمة التحرير الفلسطينية مدافعين عن أفكارها وعن مشروعية كفاحها إنما يمثل شرفا كبيرا للإنسانية.

إنه لأمر يحسم لصالح إسرائيل حينما لا تتعرض الدولة العبرية لهؤلاء اليهود المؤيدين للقضية الفلسطينية وعدم اعتبارهم خونة ووضعهم في السجون أو تعذيبهم.

وتقع حاليا مصادمات خطيرة بين قوى الأمن الإسرائيلي والفلسطينيين في الأراضي المحتلة. وينتقد بعض الإسرائيليين سياسة حكومتهم إزاء الفلسطينيين. ومن خلال سلوكهم هذا يعربون علنا عن وقوفهم إلى جانب الفلسطينيين وتعبيرا عن ذلك، يشاركون في مظاهرات الاحتجاج وفي تنظيمها.

ومن الواضح أن هذا النموذج من السلوك والعمل هو أبعد ما يكون عما يجري من ممارسات في الجامعات التركية. فهذه

الجامعات تقف في مقدمة المؤسسات التي تنتج وتنشر الايديولوجية الرسمية والتي لا تستند إلا على الأكاذيب. ففي ما يتعلق بالمسألة الكردية لا تستخدم الجامعة التركية مناهج علمية، وإنما تعمل بدلا عن ذلك كأي شعبة تابعة للمخابرات التركية. ومن المؤكد أن مهمات الجامعات التركية وواجباتها لا تشتمل على إجراء بحوث عن المسألة الكردية. أما إذا قرر أحدهم إجراء مثل هذه البحوث فإن صلاته ستقطع فورا. وعلى العكس من ذلك، تنظم الجامعات التركية باستمرار "بحوث" عن الأصل التركي للأكراد ولإثبات عدم وجود لغة كردية، وتعمل على ترويج نشر مثل تلك "البحوث".

وينطبق الشيء ذاته على الصحافة والأحزاب السياسية التركية. إذ متى ما تعلق الأمر بالمسألة الكردية، تتحول وظائف هذه المؤسسات إلى وظيفة شعبة تابعة للمخابرات التركية. ففي حالة تحويل مباني مدارس القرى إلى مراكز للتعذيب، لا تنشر الصحافة التركية شيئا عن ذلك. كما لا تكتب شيئا إذا ما حشر جميع سكان قرية ما رجالا ونساء وأطفالا وشبابا وشيوخا في مبنى إحدى المدارس لتعذيبهم. أما إذا هوجم أحد مراكز التعذيب تلك وأحرق فإن الصحافة تقيم الدنيا وتقعدها بذريعة أن حزب العمال الكردستاني أعاد الكرة وهاجم إحدى المدارس وحرقها.

وفي تركيا جمعيات لحقوق الإنسان أنشئ مقرها داخل المؤسسات الرسمية مثل جمعية حقوق الإنسان في كلية العلوم السياسية بجامعة أنقرة، أو جمعية حقوق الإنسان في مؤسسة الإدارة العامة لتركيا وللشرق الأدنى. ولا تتخذ كل هذه الجمعيات مواقف تختلف عن مواقف الجامعات والأحزاب السياسية والصحافة التركية حيال حقوق الإنسان الكردي. أما في ما يتعلق بجمعية حقوق الإنسان المستقلة التي أنشأها عدد من المثقفين فهي

لم تتخذ بعد قرارا بشأن موقفها من حقوق الشعب الكردي. إذ أنها تتجاهل بكل بساطة هذه المسألة. وعلى أية حال، لا يمكننا القول أن المثقفين الأتراك يقفون إلى جانب الأكراد في كفاحهم من أجل التحرر الوطني، والعكس من ذلك صحيح، إذ تجد السياسة العنصرية والاستعمارية للدولة التركية في أوساطهم مؤيدين بارزين.

ترى جمعيات حقوق الإنسان في تركيا أن من بين الفضائل الإخلاص للقيم المقدسة للدولة التركية. وتتصرف هذه الجمعيات وكأنها في بلد لا يعرف مسألة كردية، ويشهد على ذلك سلوكها ومجمل أعمالها. وهم لا يبدون إزاء الأكراد حتى ما لا يعادل عشر الاهتمام الذي يبدونه إزاء الفلسطينيين ونحو الأتراك في بلغاريا. غير أن اهتمامهم بالفلسطينيين وتعاطفهم مع الأتراك في بلغاريا لا يثمر عن أية نتيجة محددة ذات أهمية تذكر. وهو ما يعزى إلى أن تفكيرهم وأعمالهم مطبوعة بأخلاقية ذات وجهين لا تحقق رد الفعل المطلوب لدى الناس، وتجعلهم على العكس من ذلك، عرضة لاتهامات خصومهم وهدفا للبيانات التي يحررونها ضدهم.

يعلم المثقفون الفرنسيون أن لفرنسا مستعمرة، وهم لهذا ينتقدون حكومتهم، وهم يسعون إلى تحرير تلك المستعمرة لأنهم يدركون أن ذلك يعني أيضا تحريرا لفرنسا نفسها. أما "المثقفون الأتراك" ذوو الحس الإنساني المرهف وشديدوا التعلق بالحرية والمغرمون المتيمون بالثقافة فكان عليهم أن يفهموا بعد مرور كل هذا الوقت الطويل أن لتركيا أيضا مستعمرة أو منطقة ذات وضع أدنى حتى من وضع المستعمرة، حيث ترتكب الدولة كل يوم جرائم وتقتل الأكراد لكي يتمكن المثقفون الأتراك والشعب التركي والأمة التركية من أن يعيشوا بحرية أكبر وأن تتعزز أكثر فأكثر اللغة والثقافة التركيتين.

أهمية البحوث العلمية

البحث العلمي هو المنهج الأكثر انتشارا وضمانة للحصول على معلومات عن الطبيعة والمجتمع والتاريخ. وهو من أكثر المناهج التي طورها عقل الإنسان أهمية لكي يفهم العالم ويغيره. والموضوعية هي السمة الأساسية للبحوث العلمية. والعلم لا يستند إلا إلى وقائع فعلية. فالعلماء يلاحظون باستمرار الطبيعة والتاريخ والمجتمع الإنساني. إنهم يرصدون الوقائع الفعلية والعلاقات القائمة في ما بينها. كذلك يحاولون ملاحظة الطبيعة والتاريخ والمجتمع وإدراك جوهرها ولاسيما ملاحظة سلوك الناس وإدراك منطوياته. ثم يبدأون عملية التأمل والتفكير واضعين في البداية فرضيات عما يتوصلون إليه من أفكار. وتفسر الفرضيات الوقائع والعلاقات ما بين الأحداث، ثم يحددون العلاقة بين الأسباب والنتائج. وبعد ذلك، يعيدون النظر في فرضياتهم في ضوء الوقائع، للتأكد من صحة أو خطأ تلك الفرضيات. ومن خلال هذه العملية يحصلون على معلومات أكثر قيمة وثباتا.

إننا إزاء منهج في التفكير يبدأ من الملاحظة، ويضع فرضيات استنادا إلى عملية التأمل والتفكير ثم محاولة استخراج النتائج من خلال رصد الوقائع. والخاصية الأساسية لهذا المنهج كونه يستند إلى الوقائع الفعلية. وليس من الممكن تصور نشاط علمي معزول عن الوقائع الفعلية. وعلى ذلك، يضطر الباحث العلمي لأن يراعي بالدرجة الأولى تلك الوقائع. ولابد من إنجاز عملية الملاحظة وتفسير الوقائع الفعلية بأكبر قدر ممكن من الدقة، إذ لا يمكن أن يسمح البحث العلمي لنفسه بإنكار وجود الأحداث الفعلية أو تجاهلها أو الادعاء بعدم وقوعها. ومهمة الباحث العلمي رصد الوقائع الفعلية

وليس ما يتخيله أو يتمنى حدوثه من أحداث، وعليه أن يدرس الحقائق المجسدة وليس الحقائق التي يصنعها في مخيلته. والعلماء لا يستندون إلى تحليلات دعائية مطلقا، ولا يأخذون بنظر الاعتبار الآراء التي لا تستند إلى دليل مثبت ما لم يتحققوا من ذلك مسبقا. والباحث العلمي لا يتصرف بالمعلومات التي تعطى إليه ما لم يغربلها ويتأكد من سلامتها موضوعيا ويحللها بحس نقدي.

ويذكر بصدد هذه النقطة أن بعض الأفكار في تركيا تكون موضوعا لملاحقة جنائية. فهم يريدون إلغاء وجود موضوعات أساسية تشكل جزءا من الحياة الاجتماعية والسياسية لتركيا وتجاهلها واعتبارها من بين الموضوعات غير المهمة وإهمالها. ونذكر على وجه التحديد أن الدولة والايديولوجية الرسمية تحرمان البحث في موضوعات معينة، وأن على جميع الناس أن يلتزموا بهذه المحرمات، حتى وإن كان بعضها يعكس حقائق ووقائع موضوعية، ففي هذه الحالة تصدر الأوامر بعدم الكتابة أو البحث في موضوع على صلة بتلك الحقائق.

إن الأمر يتعلق بمنع التأمل والتفكير بخصوص وقائع فعلية معينة ودراسة العلاقات القائمة في ما بينها، وعلى ذلك، لا يتسرب من المعلومات إلا تلك التي تتيحها الدولة. ولا ينبغي انتقاد تلك المعلومات أو مناقشتها، أو التشكيك بمصداقيتها بأي شكل من الأشكال.

وتؤكد الدولة بإصرار عدم توافر معلومات جديدة تتعلق بهذا الموضوع. ويفهم علنا أن أي شخص سينتقد هذه الطريقة في عرض الأشياء. والذي يجسر على تأكيد نقيضها سيحال إلى القضاء وينال جزاءه.

ويعتبر الحديث عن هذه الموضوعات، وفقا للايديولوجية الرسمية التركية، جريمة، ويقصدون بذلك المسألة الكردية ومشكلة كردستان. بل إن ذلك يعد من بين الجرائم الخطيرة. وتمثل هذه الضغوط عملا منافيا للمناهج العلمية. وهي إلى جانب غيرها من التدخلات تظهر بوضوح عدم وجود مناخ يمكن أن تتطور بظله العلوم في تركيا.

ومتى كان بالإمكان الإعراب عن وجهات النظر وإتاحة الفرصة لنقدها دونما مشكلة أو خوف من التعرض للسجن فذلك يعني أن في ذلك المجتمع يسود مناخ موات لتطور العلوم، والعكس صحيح. وعندما تستخدم الدولة جميع إمكانياتها لتمرير وجهات نظر معينة إلى الجمهور، وعندما تعاقب حاملي الآراء التي تنتقد وجهات نظرها، تفقد الدولة في هذه الحالة مصداقيتها. وبظل مثل هذه الظروف لا يمكن أن تتصارع الأفكار في ما بينها. وما الحالة في تركيا سوى ممارسة إرهاب الدولة ضد الأفكار. وهذا الأمر يذكرني بصورة حارس المرمى وهو مربوط على أحد الوتدين في لعبة حامية لكرة القدم. لقد اتخذت الايديولوجية الرسمية موقفها وسلوكها في تركيا إزاء الأفكار المناهضة على هذه الصورة باستمرار. يضاف إلى ذلك،أنهم يفرضون أن تلتزم طريقة التفكير والعمل باستمرار هذا الإطار.

وإذا ما أكدنا على أن الأرض تدور، فذلك لأن بالإمكان البرهنة على ذلك باستخدام معايير قابلة للتحقق. فما العمل إذا ما وجدت ايديولوجية رسمية تمنع التأكيد على أن الأرض تدور قائلة "أن التأكيد على أن الأرض تدور عمل خياني خطير وتعاون مع العدو الأجنبي، وأن الإصرار على أن الأرض تدور عمل يعارض مصلحة الشعب، وأن من يقولون بأن الأرض تدور يقلقون سعادة الشعب وآماله في الرفاه، وسوف يعاقب هؤلاء الأشخاص والمؤسسات بطريقة قاسية جدا. وسوف تقطع رؤوس أولئك الذين يتجرأون قائلين "ان الأرض تدور".

وفي مثل هذه الظروف كيف يتوجب على الباحثين في ميداني المجتمع والتاريخ أن يفكروا وما الموقف الذي عليهم اتخاذه وكيف يتوجب عليهم أن يتصرفوا؟ ليس ثمة خيارات كثيرة، وإنما اثنان: إما أن نخضع لقواعد الايديولوجية الرسمية ونتظاهر باعتقادنا أن الأرض لا تدور؛ أو أن نؤكد على اعتقادنا بأن الأرض تدور ونتحمل النتائج. ذلك لأن في إصرارنا على حقيقة أن الأرض تدور لا نكرر وهما وإنما ندافع عن أطروحة من الممكن إثباتها دائما من خلال الاستعانة بالوقائع الفعلية. ففي حالة الخيار الأول، يتعذر تقدم العلوم، في حين ينبغي أن يتمكن العلم من انتقاد الايديولوجية الرسمية. وما لم تتمكن العلوم الاجتماعية من انتقاد الايديولوجية الرسمية فلن تحظى بالاحترام المطلوب.

وإن لمن خلال انتقاد الايديولوجية الرسمية يمكن أن تتطور المعارف. أما الارتكاز على الايديولوجية الرسمية أو البقاء تحت تأثيرها فيجعل من التقدم العلمي أمرا مستحيلا. أنها تشبه معركة محسومة النتائج سلفا. ومثل هذه الجهود لن تؤول إلا إلى إعادة إنتاج الايديولوجية الرسمية دون انقطاع.

والاستسلام للايديولوجية الرسمية والاصطفاف إلى جانبها يعارض كل فكرة عن الحياة المتمدنة. فالمدنية لا تتحقق إلا من خلال انتقاد الايديولوجية الرسمية. وتعني فكرة المدنية إتاحة الفرصة للتعبير عن كل أشكال الانتقاد ضد سياسة الدولة، دونما خوف من خطر المتابعة القضائية. وهذا هو ما يشكل أساس "المدنية الغربية". وليس من الممكن إلا من خلال هذا النمط في الحياة ضمان حقوق الإنسان والحريات. وليس من الممكن أن تتطور العلوم إلا في مثل هذا المناخ. وهذا ما يستلزم قيام نظام سياسي واجتماعي وسياسي لا تتخذ بظله الايديولوجية الرسمية صفة المؤسسة.

الجزء الثاني

تأملات حول "الطبقات الكردية السائدة"

يطبق العلم من يحتاج إليه. والأكراد بحاجة لكميات ضخمة من المعلومات العلمية. لقد عملت الدول التي تتحكم بالأكراد كل ما بوسعها، كي تحول دون أن نقول شيئا محددا بخصوصهم. فهي إما أتلفت الوثائق أو احتفظت بها في أماكن يصعب الوصول إليها. أما الوثائق التي سمحت بنشرها فهي كما هو واضح قد زورت بهذا القدر أو ذاك. ولا يتجاوز، جزء كبير من الدراسات التي أعدت الحدود التي تسمح بها الايديولوجية الرسمية للدولة. وهذا ما ينطبق بصفة عامة على الدراسات التي أجراها الأتراك. ولهذا السبب، يبدو من الطبيعي أن يتولى الأكراد أنفسهم إجراء مثل تلك الدراسات.

وينبغي أن يكون ماضي أي مجتمع وحاضره موضوعا لدراسة شاملة. وأن تكون التغيرات التي طرأت على المؤسسات الاجتماعية والسياسية والثقافية موضوعات لدراسات معمقة تأخذ بنظر الاعتبار الظروف التاريخية والبيئة لنشأة وتطور تلك المؤسسات. كما ينبغي دراسة الديناميكية الداخلية والتأثيرات الخارجية التي تؤثر على تطور المجتمع. وفي هذه الدراسة نعتزم صياغة بعض التأملات والأفكار ذات الصلة بالطبقات الكردية السائدة.

نستمع في تركيا إلى وجهة نظر، يتردد صداها ولاسيما لدى اليسار التركي، مفادها: أن الطبقات السائدة التركية والكردية تحكمان تركيا. ففي برنامج كل من حزب العمال التركي، وحزب الثورة الوطنية الديمقراطية في الستينات، وبرامج الأحزاب الاشتراكية والحركات السياسية أثناء السبعينات، تصنف فئات اجتماعية كردية معينة مثل كبار ملاكي الأراضي والشيوخ ورؤساء القبائل من بين الطبقات السائدة. وهذا التصنيف من وجهة نظري خاطئ. إذ أعتقد أن من غير الممكن نعت هذه الفئات الكردية بالطبقات السائدة رغم مكانتها بين تلك الطبقات، فمن خلال تحليل أفكارها وأدوارها ومجمل أنشطتها، يتجلى وضعها باعتبارها فئات عميلة ليس إلا. وينطبق ذات الشيء على ممثلي القطاعين التجاري والصناعي. فهؤلاء يتنكرون بكل بساطة لهويتهم القومية، وقد نجحوا في حياتهم المهنية بفضل تحولهم إلى عملاء. وليس لكل هذه الفئات سلطات محددة لتقرير السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تنفذها الدولة في كردستان. وتنحصر مهماتهم في تنفيذ قرارات الدولة التركية التي تعبر عن مصالحها، واتخاذ التدابير الضرورية لتسهيل عملية التنفيذ. وفي مقابل ذلك، تحصل هذه الفئات الكردية مكافآت مادية ومعنوية إذا ما أدت واجباتها دونما تأخير. وهكذا يتضح أن أفكار وأدوار هذه الفئات الكردية ومجمل أنشطتها لا يندرج بأي شكل من الأشكال في تعريف الطبقة السائدة، وإنما ينسجم مع ما يمكن تسميته "طبقة العملاء".

وفي ما يلي سندرس كيف تحولت "الطبقة الكردية السائدة" إلى طبقة من العملاء، وكيف تطور دورها هذا، وما النتائج التي ترتبت

عن ذلك. إن هذا الموضوع هو من بين أكثر الموضوعات أهمية في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لكردستان.

يشكل تقسيم كردستان وتقاسمها أحد الأبعاد الأساسية للتاريخ الكردي. وقد نجحت الدول التي تتحكم بكردستان، بصفة دائمة، في القضاء على الفئات التي تحدت سلطتها، وسعت باستمرار إلى خلق فئة من العملاء الأكراد. ويمكننا القول أن الفئات الأقوى والأكثر ديناميكية في المجتمع الكردي هي التي حملت عموما لواء الثورة. وقد أدى إخماد ثوراتها المتوالية إلى إضعاف القوى الاجتماعية. ولأسباب عديدة أصبحت الفئات العميلة أشد قوة وشكلت مراكز جديدة للمقاومة. لكن الدول التي تحكم كردستان لم تسمح لمراكز المقاومة هذه أن تصبح قوية جدا من خلال العمل على تقسيمها وتفتيتها ومن ثم ضربها. وبذلك استمرت عملية إضعاف المجتمع ونشأ أساس ملائم لظاهرة العملاء.

وهنا ينبغي تفسير المقصود بمصطلح "الطبقة". إن مصطلح "الطبقة" مفهوم يتصل مباشرة بالإنتاج وبامتلاك وسائل الإنتاج. وفي عصرنا هذا توجد طبقتان رئيسيتان هما طبقة البرجوازية وطبقة العمال. وفي مقابل ذلك، لا تشكل مجموعات مثل البيروقراطيين والمثقفين والفلاحين وغيرهم طبقات اجتماعية، بل تسمى "شرائح" أو "فئات اجتماعية". وبهذا المعنى لا تشكل فئة العملاء في كردستان طبقة اجتماعية، فهي على عكس الطبقات الاجتماعية الحقيقية، لا تمتلك قيما أخلاقية دائمة وثابتة. والذي يحدث في أغلب الحالات هو أن يرفض أبناء الجيل الجديد القيام بدور العميل مثلما كان يفعل من قبلهم آباؤهم وأجدادهم. بل إنهم يخجلون من أداء هذه المهمة. في تركيا، يتحدثون في اللغة اليومية عن "طبقة التكنوقراط" ويعنون بذلك شريحة اجتماعية معينة. ولكن

نظرا لأن "طبقة العملاء" تشمل أشخاصا من مختلف الشرائح والفئات الاجتماعية مثل كبار ملاكي الأراضي والشيوخ رؤساء القبائل والتجار والمهندسين وكبار البيروقراطيين والموظفين والطلاب والكتاب والصحفيين وغير ذلك، فإنني لا أستطيع جمع كل هذه الشرائح والفئات ضمن شريحة اجتماعية واحدة، وعلى ذلك، لم يكن أمامي مخرج سوى أن أسميهم "طبقة العملاء". وتشمل هذه الطبقة كل من يوافق على القيام بدور العميل.

ومن جهة أخرى، مازال يوجد في كردستان أنماط إنتاجية سابقة على الرأسمالية. وإذا كان النمو الديناميكي للرأسمالية في كردستان لم يعد يسمح بالحديث عن وجود طبقة إقطاعية، إلا أن من الممكن الحديث عن "بقايا الإقطاعيين". وينبغي أيضا التأكيد على ما يلي: لا يرتبط نشوء ظاهرة العملاء بانحلال العلاقات الإقطاعية أو نمو العلاقات الرأسمالية، ولكنها نمت وتطورت خلال مرحلة تبلور العلاقات الرأسمالية. إن الحديث عن نمو الرأسمالية في كردستان لا يرتبط بأية ظاهرة أخرى سوى ظهور "طبقة العملاء".

وثمة جانب أساسي آخر للتاريخ الكردي، يتعلق بالموقع الجغرافي لكردستان في منطقة مهمة تقاطعت عندها الطرق الرئيسية التي سلكها الغزاة. وأدى التدفق المتتابع للغزوات عبر كردستان وتقسيمها وتجزئتها إلى عرقلة قيام سلطة مركزية قوية واستقرارها. يضاف إلى ذلك، عامل مؤثر آخر حدد معالم التاريخ الحديث لكردستان يتعلق بمواردها الطبيعية ولاسيما من النفط.

في القرن التاسع عشر، بدأت الدولة العثمانية توجه اهتمامها نحو الثروات الطبيعية في كردستان. وزاد اهتمامها هذا وتكثف على نحو محدد ولاسيما خلال فترة ظهور حركة تركيا الفتاة. وعند

نهاية القرن التاسع عشر أدركت الإمبراطورية العثمانية بصفة نهائية أنها لن تستطيع الاحتفاظ بمواقعها في البلقان، ووضعت في جدول أعمالها مسألة الانسحاب التدريجي من المنطقة. وعجلت أفكار الثورة الفرنسية (1789) وتأثيراتها على الشعوب الأوروبية في انسحاب العثمانيين من البلقان. لكن الإمبراطورية لم تبد مرونة مماثلة بالنسبة لتخليها عن كردستان وأرمينيا والبلاد العربية. فقد وضعت خططا وبرامج ترمي إلى إدماج هذه البلدان في كيان الدولة. وبذلك كانت الإمبراطورية العثمانية آنذاك في مرحلة تنفيذ تلك الخطط والبرامج.

وقد رأينا كيف اشتد الصراع الإمبريالي في ما بعد الحرب العالمية الأولى على كردستان. وانتهى هذا الصراع بتقسيمها وتقاسمها من جديد. وبرز من بين أهم المتصارعين على تقسيم كردستان الإمبرياليون البريطانيون والكماليون الأتراك. ثم دار الصراع على من يكسب حصة أكبر من بلاد الأكراد. وفي هذه المرة شارك في الصراع المسلح ثلاثة أطراف هم الإمبرياليون البريطانيون والكماليون من جهة والأكراد من جهة أخرى. وكان التحالف الإمبريالي البريطاني مع الكماليين هو الأقوى بطبيعة الحال. وأخفت الدعاية السياسية والايديولوجية طبيعة العلاقات الحقيقية داخل ذلك التحالف. وجرى الخلط بين بعض الحوادث المصطنعة وبين الدوافع الحقيقية التي تحكمت في العلاقة ما بين تلك الأطراف. أما مطاليب الأكراد بالاستقلال والحرية فقد أغرقت في بحر من الدماء، ونعتوا الصراع بين الكماليين والبريطانيين على الحصة الأكبر من كردستان بكونه صراعا ضد الإمبريالية.

ولعبت الإمبريالية الفرنسية إلى جانب دول إمبريالية أخرى والمستعمرين العرب والفرس دورا ثانويا في الصراع الإمبريالي على

تقسيم كردستان. ولقد قسمت كردستان وجزأت في فترة فرض خلالها شعار حق الشعوب في تقرير مصيرها نفسه على نحو متزايد في آسيا والشرق الأدنى وشمال أفريقيا. أما بولشفيك روسيا السوفيتية فقد وقفوا موقف المتفرج من عملية تقسيم كردستان، بل ودعموا من جانب آخر الكماليين الأتراك.

كان الصراع على كردستان من بين الظواهر الأكثر أهمية في الشرق الأدنى خلال الفترة 1915–1925. وفي هذه الفترة اضطر الكماليون إلى تقديم تنازلات للأكراد حتى يضمنوا دعمهم في حربهم التي شنوها ضد الأرمن واليونانيين في الفترة 1919 إلى 1992. فقد وعدوا الأكراد بمنحهم حقوقهم القومية بعد أن يحرزوا النصر المرتجى على الكفار. ولم تكن تلك الوعود من وجهة نظري سوى إجراء تكتيكيا. فقد تناسوا التزاماتهم وذهبت وعودهم أدراج الرياح حالما انتصروا في تلك الحرب.

إن بحث الأسباب الكامنة وراء تطبيق سياسة "فرق – تسد" على الشعب الكردي يخرج عن إطار هذا البحث. لكن بودي محاولة بيان أن الجوانب ذات الصلة بعلاقات معينة هي التي أدت إلى تطبيق تلك السياسة وذلك من وجهة نظر الطبقات السائدة وفي إطار ظهور الأفكار القومية والأساس الطبقي للحركة القومية الكردية.

حددت الجمهورية التركية التي كانت قد أنشئت للتو أهدافا أساسية من بينها الاستحواذ الكامل على كردستان الشمالية وإدماجها كليا. وهذا يعني أن الجمهورية الجديدة وضعت على رأس قائمة أولوياتها تحقيق أفكار وممارسات منظمة تركيا الفتاة وحركة الاتحاد والترقي. ولهذا بدأوا منذ منتصف العشرينات بإغراق المطاليب القومية للأكراد في بحر من الدماء. وإذا ما بدأنا

بأحداث كوجيري يمكننا تحديد هذا التاريخ بنهاية عام 1920. وفي ما بعد الحرب مارست السلطات التركية عمليات الإعدام والتهجير الداخلي والخارجي وتنظيم المجازر واقتراف جرائم الإبادة بهدف إضعاف وتدمير قوة الثائرين الأكراد الذين نهضوا للمطالبة بحقوقهم القومية. ومن المعلوم أن انتفاضات الشعب الكردي لم تتزامن في مواعيد نشوبها. فقد اندلعت ثورة الشيخ سعيد عام 1925 حيث سجلت بداية المقاومة الكردية. تبع ذلك انتفاضات عديدة أخرى في مواقع مختلفة في أعوام 1927 ومن 1930 إلى 1932 وفي 1932 و1935. وكانت ثورة درسيم هي الأخيرة في هذه السلسلة من الانتفاضات. ولإخماد ثورة درسيم ارتكبت السلطات التركية عملية إبادة شاملة بكل معنى الكلمة. كما مارست إجراءات مماثلة في 1929 ومن 1930 إلى 1932 في زيلان دريسي.

وفي ذات الفترة اندلعت مقاومة الأكراد في شرق كردستان وجنوبها ضد المستعمرين البريطانيين والعرب والفرس.

الأكراد والإجراءات القمعية للدولة

في عامي 1937 و1938 أخمدوا ثورة درسيم باستخدام أساليب حرب الإبادة، حيث تمكنوا من القضاء على كافة مراكز المقاومة في كردستان الشمالية، كما قضوا على كافة المراكز المحتملة للثورة. وشرعوا، بعد ذلك، بعملية إدماج كردستان في كيان الدولة. والطريقة التي اختاروها لتحقيق هذا الهدف تمثلت دون شك في دعوة الأكراد إلى الخدمة العسكرية وجباية الضرائب وتطبيق هذه الإجراءين بطريقة منتظمة. وهكذا بدأ الشعب الكردي يشعر بوجود الدولة التركية في جميع أرجاء كردستان الشمالية. كما بدأوا بتطبيق

نظام التعليم التركي مستخدمين جميع الوسائل لنشر الثقافة التركية. وكان الهدف من ذلك انتزاع الهوية الكردية من الجماهير تمهيدا لتتريكها. ومنذ بدء تنفيذ هذه العملية، وضعت الدولة التركية الطبقات الكردية السائدة، أي الشيوخ ورؤساء القبائل وكبار ملاكي الأراضي أمام خيارين هما: إما أن تتخلوا تماما عن عاداتكم وتقاليدكم وهويتكم الكردية، وأن تنكروا كونكم أكرادا وتصبحون أتراكا أو سيكون مصيركم مثل مصير الشيخ سعيد وسيد رضا وغيرهم معلقين بحبل المشنقة. وليس أمامكم خيار ثالث. وعليكم أن تعلموا أنه لم يبق لديكم خيارا سوى أن تصبحوا أتراكا إذا أردتم أن تبقوا على قيد الحياة.

ولم تكتف الدولة بالتنكر للوجود الكردي وتدمير الهوية الكردية بطريقة سلبية وكفى، وإنما اشترطت أن يكون ذلك من خلال شرط التعاون مع أجهزة الاستخبارات التركية والتحول إلى عملاء لدى الدولة. ولا يكفي الكردي أن يتحول إلى تركي ويرتد عن قوميته الكردية، وإنما ينبغي أن يتحول في ذات الوقت إلى مخبر لدى الدولة عن كل من يطالب بالحقوق القومية للأكراد ومن يرفض التحول إلى تركي. وقد توجب على الأكراد في بعض الحالات المشاركة في قتال "العصاة" بمختلف الوسائل.

ومن الضروري عند هذه النقطة التأكيد على أن المواجهة بين الطبقات الكردية السائدة ومطاليب الدولة إنما حدثت في فترة تدمير كافة مراكز المقاومة الكردية وصيرورة الأمة الكردية تحت رحمة الدولة التركية بالكامل. وبطبيعة الحال، كانت التهديدات تقدم شفاها، ومن المستحيل العثور على وثائق حول هذا الموضوع. فقد كان التهديد من بين المهام التي تقوم بها قوى الأمن حيث ينجزونها باستخدام التهديد من جهة، وبعرض محفزات مادية

ومعنوية ولاسيما من خلال شراء ذممهم نقدا. وهذا الأسلوب مستخدم حتى يومنا هذا.

وفي الأربعينات تحول معظم كبار ملاكي الأراضي والشيوخ ورؤساء العشائر إلى عملاء وإلى أعداء لحركة التحرر الوطني الكردية.

ولعل من المفيد التفريق بين فئتين من الشيوخ ومن رؤساء العشائر وكبار ملاكي الأراضي. الفئة الأولى وتشمل أولئك الذين يهمهم أمر كردستان ويصرحون بذلك علنا ويحاولون عمل شيء ما لأجلها، وقد انتهوا جميعا على أعواد المشانق. أما الفئة الثانية فتشمل أولئك الذين ينكرون جملة وتفصيلا وجود قضية كردية وتحولوا إلى أتراك ويشاركوا في ترويج الادعاءات التركية. وهؤلاء هم الذين أصبحوا في نهاية الأمر عملاء للدولة. ومما لاشك فيه أن عملية التحول هذه إنما بدأت منذ العشرينات وربما منذ أواخر سنوات الإمبراطورية العثمانية. وكان هؤلاء يحصلون على منح من الدولة لقاء ولائهم وموقفهم الغادر من الأكراد أي عمالتهم. فقد منحهم، على سبيل المثال، مصطفى كمال الذي كان رئيسا للدولة ولحزب جمهورية خلق فرقسي (وهو ما كان اسم الحزب الجمهوري الشعبي الحالي خلال الفترة 1923–1935) منصب نواب في البرلمان التركي.

وعلى ذلك لا يمكننا مقارنة الشيخ سعيد مثلا بالشيخ إبراهيم آرفاسي. فالشيخ سعيد دفع حياته شنقا ثمنا لالتزامه بالقضية الكردية، ولم يتوقف عن الإعراب عن تطلعه لأن يرى كردستان مستقلة حتى أمام المشنقة. وبعد إعدامه، نفوا أسرته وصادروا جميع أملاكه. أما الشيخ آرفاسي الذي تنكر لهويته القومية واستجاب للايديولوجية الرسمية وروج لمضامينها فقد حصل على ثمن عمالته من مصطفى كمال أولا ومن خلفه عصمت أنينو ثانيا. فقد عين نائبا

في البرلمان التركي في 1920 و1923 و1927 و1931 و1935 و1939 و1943 و1946. وتلقى بالإضافة إلى ذلك، مختلف أشكال المنح المالية. وكانت الدولة تسمح لأمثال هؤلاء الشيوخ بالاستحواذ على الممتلكات العقارية التي تركها المهجرون من الأرمن والأكراد، بل كانوا يشجعونهم على ذلك.

أشرنا منذ قليل إلى أن أفراد الطبقات الكردية السائدة الذين تنكروا في فترة حكومة الحزب الواحد التركية لهويتهم القومية والذين تحولوا إلى الهوية التركية وساندوا دعايات الدولة وقاوموا الحركة القومية الكردية كانوا يعينون نوابا في البرلمان التركي وهذه الوظيفة تعزز نفوذهم في مناطقهم الأصلية. وحيثما يزداد نفوذ مثل هؤلاء ويتعزز تجد الايديولوجية الرسمية ودعايات التتريك فرصا أفضل لتحقيق أهدافها. وكلما زاد الدعم المادي والمعنوي الذي تتلقاه هذه الأنشطة من جانب أجهزة المخابرات كلما تكثفت أكثر فأكثر عملية التنكر لوجود الشعب الكردي وخصوصياته القومية.

ومن المهم للدولة أن تبدأ بتنفيذ هذه العملية وإنجاحها. إذ حينما تنجح الدولة، على سبيل المثال، في كسب أحد الشيوخ إلى جانبها وتحوله إلى عنصر في منظمتها السرية فإنها لا تكون بحاجة للاهتمام بعشرات الآلاف من الأشخاص، ذلك لأن أوامر الشيخ في منطقته هي القانون. وبنفس الطريقة هذه لا تكون الدولة بحاجة إلى تلقين الناس مبادئ الايديولوجية الرسمية. إذ نظرا للعلاقات التقليدية بين الشيخ وأتباعه سيكون الشيخ نفسه رقيبا على سلوكهم. وهو الذي سيتولى من خلال الخطب الدينية تلقينهم مبادئ الايديولوجية الرسمية. فهو يضمن للدولة أن تكون مواقف أتباعه وأنماط سلوكهم منسجمة مع تلك المبادئ. وهذا ما ينطبق أيضا على مؤسستي رؤساء العشائر وكبار ملاك الأراضي. وهذه

الظواهر التي يمكننا ملاحظتها على أيام كمال أتاتورك قد طبقت بمزيد من الوعي اعتبارا من الأربعينات وبطريقة تتسم بقدر أكبر من الحزم والانتظام.

ترى لماذا استطاعت المؤسسات التقليدية مثل مؤسسات كبار ملاك الأراضي ورؤساء العشائر والشيوخ البقاء حتى الآن؟ وكيف استطاعت هذه المؤسسات الإقطاعية والرجعية والمتخلفة مقاومة عوامل انحلالها حتى اليوم؟ إنني مقتنع بأن السبب الرئيسي لاستمرارها إنما يكمن في المسألة الكردية. لقد أراد الكماليون أو لربما الايديولوجية الرسمية بقاء هذه المؤسسات واستمراريتها. وقد بذلوا كافة الجهود اللازمة من أجل ألا يزول تأثير هذه المؤسسات. ومن خلال إمكانياتها التي تختلف بحسب الزمان والمكان، ضمنت الدولة استمرارية تلك المؤسسات. فهي ترى أن مع انحلال هذه المؤسسات، وتوسع عملية إشاعة الديمقراطية، ستعي الجماهير الكردية بسرعة أكبر هويتها القومية وتطالب بحقوقها الوطنية. وستقارن أوضاعها بأوضاع الشعوب الأخرى، وتكتشف أنها تعيش في ظروف سياسية واجتماعية على درجة عالية من التخلف. ولكي لا يتشجع هذا الاتجاه، تسعى الايديولوجية الرسمية إلى الحفاظ على تأثيرات تلك المؤسسات الرجعية واستمراريتها. وبإمكاننا ملاحظة أن مؤسسة حماة القرى مازالت من أقوى المؤسسات في منطقة هكاري وذلك لأن النظام العشائري فيها مازال قويا. ومن السهولة بمكان لرئيس العشيرة إقناع جميع أعضاء عشيرته بأهمية حمل السلاح والتحول إلى حماة للقرى. وعلى ذلك، يكفي الدولة أن تكتسب إلى جانبها رئيس العشيرة وتحويله إلى عميل لديها.

ولنتصور الآن الوجه المعاكس لهذه الظاهرة: أن يكون النظام العشائري قد تفسخ وعملية الديمقراطية في حالة توسع متسارع وقد

ضعفت العلاقات التقليدية بين الشيوخ وأتباعهم، وتقطعت العلاقات بين كبار ملاكي الأراضي وعبيدهم، واختفت تدريجيا تأثيرات تلك المؤسسات. ففي هذه الحالة يبدأ الناس في التفكير وفقا لمصالحهم وليس لمصالح رؤساء العشائر والشيوخ وكبار ملاك الأراضي. ويتخذون بناء على ذلك، موقفا جديدا ويسلكون سلوكا جديدا. ومن المؤكد في هذه الحالة ألا يكون إنشاء مؤسسة حماة القرى بهذه السهولة.

لقد طرحت أعلاه سؤالا يتعلق بلماذا تمكنت تلك المؤسسات الإقطاعية من الاستمرار؟ وبينت أيضا أن الإجابة ترتبط على نحو وثيق بالمسألة الكردية. كذلك يمكننا أن نشخص في تحريم استخدام اللغة الكردية سببا من الأسباب الرئيسية لاستمرارية تلك المؤسسات. كيف يتسنى للكردي الذي حرمت عليه لغته أن يجري اتصالات رسمية مع السلطات الإدارية ومع مراكز الدرك والشرطة؟ سيكون ذلك فقط من خلال شخص ثالث يجيد اللغة التركية. ولكن من كان يجيد اللغة التركية في السنوات الأولى من إنشاء الجمهورية التركية وحتى في فترة دولة الحزب الواحد وفي سنوات الخمسينات؟ لم يكن يتكلم اللغة التركية أحد من بين الأكراد، ناهيك عن الأكراد البسطاء، سوى رؤساء العشائر والشيوخ إلى حد مقبول. وهكذا تحتم على كل شخص لديه معاملة رسمية مع إدارة تسجيل الأراضي، ومكاتب جباية الضرائب ومكاتب تسجيل الدعاوى والشرطة والدرك والمدعى العام والمحاكم أو مع المحامين أن يستعين بهؤلاء الأشخاص نظرا لجهله باللغة التركية.

وبالإضافة إلى وظائفهم الاجتماعية والاقتصادية لعب الشيوخ وكبار ملاك الأراضي بفضل معرفتهم باللغة التركية دور جهة الوصل بين الدولة والشعب. "لا تبالي، لقد تحدثت مع المدعي

العام وشرحت له مشكلتك". "سوف أعرض قضيتك على إدارة تسجيل الأراضي، وأتكلم مع المفتش وأجد حلا لمشكلتك". "إذا مررت يوما لأرى رئيس مكتب التسجيل فسوف أسوى المسألة في ثوان، واعتبرها محلولة من الآن". وتحقق مهمات كبار ملاك الأراضي والشيوخ ورؤساء العشائر نتائج متميزة. ففي ما يخص الشعب، يواصل هؤلاء عملية دمجه في مؤسسات الدولة ذلك لأنهم يوفرون له المتاعب التي تنجم عن كونه لا يتكلم اللغة التركية. كما أن التأثير المتزايد لهذه المؤسسات يلعب دورا أساسيا في نشر الايديولوجية الرسمية.

بيد أن هؤلاء الأشخاص لا ينقلون مشكلات الكردي الفقير إلى السلطات التركية بطريقة أمينة دائما، نظرا لأن معرفتهم باللغة التركية محدودة من جهة، ولأنهم قد يتصرفون عمدا بطريقة غير أمينة ولاسيما في الحالات التي يراعون فيها مصالحهم الخاصة. فمن خلال قيامهم بدور الوسيط في إدارة فرز الأراضي وتسجيلها يستطيعون، على سبيل المثال، توسيع رقعة مساحة أراضيهم وعقاراتهم. والدولة من جهتها لا تبالي بمثل هذه الأعمال المخالفة للقانون، ولا تعترض على مثل هذا التلاعب بأملاك الغير مادام القائمون بها ممن يحتلون مكانة عالية بإمكانهم مساعدتها في الترويج للايديولوجية الرسمية، وبذلك تكون الدولة قد تواطأت معهم.

الهدف العام للدولة هو إعاقة حركة التحرر الوطني الكردية. تلك هي سياسة الدولة. والحكومة تكرس جل جهودها لهذا الموضوع. وتكتسي هذه السياسة، بالنسبة للحكومة سمة إلزامية. ونظرا لأن مؤسسة الشيوخ تمتلك القدرة على امتصاص حركة التحرر الوطني الكردية في إطار مبدأ الأممية الإسلامية، فقد

اكتسبت هذه المؤسسة أهمية كبرى في إطار الايديولوجية الرسمية للدولة. ولهذا السبب تجد الدولة من الملائم الحفاظ على تلك المؤسسة قائمة. كما تضمن مؤسسة رؤساء العشائر في إطار نظام هرمي معين، تفعيل آلية إصدار الأوامر وإطاعتها. إن من الأيسر فرض اتجاه معين على الأشخاص إذا تم ذلك في إطار العلاقات الاجتماعية داخل العشيرة. فالعلاقات القائمة على روابط الدم التي تحكم نظام العشيرة هي التي تسهل تحقيق ذلك التوجه، في حين يحول الظلم الاقتصادي والاجتماعي الناجم عن طبيعة العلاقات بين كبار ملاك الأراضي ومرؤوسيهم دون أن يتمكن المرؤوس أو الفلاح من التفكير والعمل بحرية.

وفي ما يتعلق بحركة التحرر الوطني تكتسي مؤسستا الشيخ ورؤساء العشائر أهمية أساسية. ويقال أنه لكي يتسنى إحراز النصر لكفاح الأكراد من أجل التحرر الوطني ينبغي إما أن تكسب تلك المؤسستين إلى جانبك؛ أو أن تعمل على تدميرها. وفي ضوء طبيعة العلاقات التي شرحناها أعلاه، يمكننا اتخاذ مواقف متباينة إلى حد كبير بحسب الزمان والمكان. وهذا الموقف ينبغي أن يكون واضحا وقطعيا، وقد يحقق نتائج مرضية على المدى القصير، لكن العمل الجاد لتفكيك هذا النمط من المؤسسات الرجعية والمتخلفة بات ضرورة حتمية، لأن الدولة تستطيع بسهولة استمالة هذه المؤسسات إلى جانبها والتأثير عليها، ولأن الدولة تمتلك كافة الوسائل اللازمة لشراء الذمم وتحويل تلك المؤسسات إلى مؤسسات موالية لها. وسيحقق إضعاف هذه المؤسسات والقضاء عليها مزايا عديدة تضمن تطور علاقات اجتماعية سليمة على المدى البعيد، ونتائج مهمة لتوسيع نطاق عملية إشاعة الديمقراطية. ذلك لأن هذه المؤسسات تعيق دون شك عملية التنمية الاجتماعية والسياسية.

إن ظهور طبقة من العملاء تتنكر لهويتها القومية، وترى في الدعوة إلى التحرر القومي الكردي جريمة، والتي تخون قضيتها الوطنية، وتزداد ثراء يمثل ظاهرة ذات أهمية كبيرة. ولا تقتصر هذه الظاهرة على كردستان الشمالية، وإنما يمكن رصدها في جميع أرجاء كردستان. إنها ظاهرة تعكس تحولا تاريخيا أساسيا.

التحولات في هيكل الطبقات الاجتماعية في كردستان خلال القرن التاسع عشر

ينبغي تحليل التركيبة الاقتصادية والاجتماعية لكردستان في مختلف الفترات الزمنية، في المرحلة التي سبقت دخول كردستان إلى الإسلام والتغيرات التي ترتبت على ذلك، والهيكل الذي نشأ أثناء غزو الأتراك الأوغوز والذي تحور فيما بعد وغير ذلك، ثم في عصر السلاجقة والفترة التي سبقت عام 1514 أثناء حكم الإمبراطورية العثمانية، والفترة أثناء حكم الإمبراطورية الفارسية.. حيث بإمكاننا إجراء دراسات مستقلة عن الهيكل الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

وأثناء دراسة هذه الفترات، لا ينبغي إهمال أية سمة من السمات الخاصة للهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

توجد بين الإقطاعية التقليدية الأوروبية والإقطاعية الشرقية والإسلامية ولاسيما الإقطاعية ذات الأصل الكردي-الإسلامي، فوارق ملحوظة. ففي الحالة الأولى يوجد فرق بين وظيفة الكنيسة ووظائف الإقطاعيين أو المؤسسات الإقطاعية، ولا تجتمع الوظائف الناشئة عن علاقات الإنتاج والوظائف الدينية في يد شخص واحد.

أما في حالة الإقطاعية الكردية-الإسلامية، فيمكننا ملاحظة أن الوظائف الدينية والناجمة عن علاقات الإنتاج تنحصر في يد شخص واحد. ففي كردستان، يكون المير (السيد) مسؤولا عن الوظائف الدينية أيضا، وعلى ذلك، يمكننا ملاحظة اجتماع مؤسستي الشيوخ ورؤساء العشائر في يد شخص واحد.

وهؤلاء الأشخاص هم المسؤولون باسم الله عن الشؤون الدينية. وهم الذين يقيمون صلاة الجمعة في المساجد، ويعينون من ينوب عنهم في إقامتها. إنهم ممثلو الله على الأرض. ونظرا لوجود فرق بين وظيفة الكنيسة ووظيفة السادة الإقطاعيين، لا تكون الكنيسة في جميع الحالات المؤسسة التي تبرر علاقات الإنتاج. وفي فترة انحلال النظام الإقطاعي وزواله في الغرب، لم تتخذ الكنيسة موقفا من النظام الإقطاعي بتبرير استمراريته والدفاع عنه باعتباره الأفضل والمطالبة ببقائه إلى أبد الآبدين. ونظرا لأن المؤسسات الدينية تخضع بظل النظام الإقطاعي الشرقي والإسلامي لإشراف المير أو غيره من كبار الإقطاعيين، فقد لعب الدين بصفة مستمرة دورا محافظا في تنمية علاقات إنتاج أكثر تطورا. لقد حاول الدين تبرير النظام الإقطاعي بصفة مستمرة. أما في أوروبا، فقط ساعد الفصل بين الكنيسة والإقطاع في الإسراع بالانتقال من النظام الإقطاعي، في حين أدى دمجهما على العكس من ذلك إلى إطالة أمد الإقطاعية الكردية-الإسلامية.

تشكل العشائر في كردستان وحدات مستقلة. لكن هذه العشائر شهدت في تاريخها فترات كانت خلالها خاضعة لنفوذ هذا المير أو ذاك وتشكل جزءا من مناطق نفوذه (الميرليك). ويستمد المير نفوذه من وظيفته رئيسا للعشيرة أو من وظيفته زعيما دينيا. وقد يحمل المير تفويضا مكتوبا (من السلطات العباسية أو الفارسية أو العثمانية

مثلا) يخوله حق الانتفاع من منطقة ما. لكن هذا الانتفاع لا يعني امتلاك الأراضي بالمعنى الدقيق للكلمة، إنما يتمتع بحق الإشراف التام على الأراضي. ويورث هذا الحق من بعده إلى أبنائه. أما المير الذي لا يتمتع بحق الإشراف على الأراضي فيستمد نفوذه من خلال فرض الضرائب وضريبة العشر.

كان نفوذ المير في منطقته يماثل نفوذ الحكومة المستقلة. ونظرا لأن المير كان يقوم بوظائف سياسية ودينية واسعة، فلم يكن من الضروري بالنسبة له أن يزيد رقعة ممتلكاته العقارية.

تلك كانت، بصفة عامة، أوضاع كردستان حتى القرن التاسع عشر. وفي هذا القرن نفسه شهدت كردستان تغيرات مهمة في هياكل الطبقات الاجتماعية. إذ بإمكاننا أن نلاحظ ابتداء من بداية هذا القرن اندلاع صراع حاد بين الإمبراطورية العثمانية والأكراد.

فقد حاولت الدولة العثمانية، التي بدأت تنسحب تدريجيا من منطقة البلقان، بعد أن أدركت استحالة احتفاظها بمواقعها هناك، البحث عن الوسائل التي تساعدها في ترسيخ وجودها في أقاليم مثل كردستان وأرمينيا وبلاد العرب والأنضول. لقد كانوا يريدون تحقيق إدماج عضوي لكردستان بأراضي الإمبراطورية. وكانت الإمبراطورية تريد بلوغ هذا الهدف عن طريق جباية الضرائب وتجنيد الرجال. وقد جهزت الدولة حملات لا تحصى ووجهتها نحو كردستان. وقد أثارت تلك الحملات ردود فعل عنيفة لدى الأكراد. ونجم عن ذلك حروب عنيفة استمرت فترات طويلة بين الطرفين. وقد شن هذه الحروب وقادها الإقطاعيون الأكراد، ومعظمهم من رؤساء العشائر. وحظي الإقطاعيون بدعم الطبقة الأرستقراطية الكردية. ويذكر أن قيادة المؤسسة الإقطاعية الدينية يتوارثها الأبناء عن الآباء، وكانوا يتمتعون باستقلال ذاتي شبه كامل بين الدولتين العثمانية

والفارسية. وتقاس درجة استقلاليتهم بحسب طبيعة "الحكومة الكردية" ورقعة المنطقة التي يحكمونها والمناطق التابعة لها. وعموما كانت جميع هذه التشكيلات تتمتع في كردستان باستقلال ذاتي داخلي. وكان هدف الدولة العثمانية القضاء على تلك التشكيلات المستقلة وإدماجها في كيان الدولة. وأدت الحروب وعمليات النفي والإعدام شنقا التي استمرت فترات طويلة إلى زعزعة الطبقات الكردية السائدة، أي رؤساء العشائر والإقطاعيين عموما وأضعفت نفوذهم. ويصف الجنرال الألماني نولدكه، وكانت قد أعيرت خدماته إلى الجيش العثماني آنذاك، في كتابه بعنوان "رسائل حول الظروف والأحداث في تركيا من 1835 إلى 1839" جزءا من تلك الحروب، بما يسمح لنا بدراسة بعض الجوانب المهمة.

أدت السنوات الطويلة من النفي ومن نزع ملكيات الإقطاعيين إلى ظهور أشخاص جدد تولوا القيام بواجبات المير، وملأوا الفراغ الذي تركه الإقطاعيون. وهؤلاء الأشخاص هم الذين كانوا يعملون جزئيا لدى المير نفسه أو كانوا من الأشخاص المقربين لديه. بدأ هؤلاء أولا بالسيطرة على أراضي رؤساء العشائر الذين كانوا يعارضون الدولة العثمانية من الذين نفتهم الدولة أو قتلوا أثناء الحرب أو أعدموا. إن الذين استفادوا من الصراع بين الميران (جمع مير) والعثمانيين كسبوا نفوذا متزايدا. وهكذا ظهر الأغوات أولئك الذين كانوا على خلاف مع الميران. وإذا كان الميران يمثلون طبقة تعتمد على الأرستقراطية العقارية، فإن أصول الأغوات يمتد إلى قطاعات التجارة والزراعة وتربية الحيوانات. والشخص الذي يطلق عليه اليوم اسم آغا كان من بين المزارعين العاملين في أراضي المير أو كان تاجرا صغيرا يعمل في منطقة نفوذه.

كما كانوا يهتمون بتربية الحيوانات. ولفئة الأغوات هذه تاريخ لا يمتد إلى أكثر من 150 أو 160 عاما. إن من الضروري بالنسبة للتاريخ الاقتصادي والاجتماعي لكردستان تحليل فئتي الميران والأغوات، حتى سقوط الأولى وظهور الثانية.

ولم يكن الهدف من وراء إنشاء دولة كردية في إطار الدولة العثمانية عام 1848 سوى التمكن على نحو سهل من تدمير هياكل التشكيلات شبه المستقلة في كردستان، أي إنها لم تكن سوى خطوة إدارية غرضها الوصول إلى الهدف بطريقة أسهل. ويستدل من السجلات العثمانية أن تلك الدولة استمرت قرابة 20 عاما. كما كان هذا هو نفس الهدف الذي توخاه القانون العقاري العثماني لعام 1858. وعلى هذا الأساس كان من المفترض تطبيق النظام العثماني في كردستان وأن يلتحم الإقليم بكيان الدولة بعد أن يتسنى تدمير التشكيلات شبه المستقلة في كردستان.

واستمر نفوذ الإقطاعيين يتضاءل تدريجيا كلما كان يزداد نفوذ الأغوات قوة. وكانت الدولة العثمانية تدعم سلطة الأغوات ضد سلطة رؤساء العشائر وتتخذ في ذات الوقت إجراءات لإخضاع الأغوات لسيطرتها أكثر فأكثر. لقد بذل المستعمرون العثمانيون والفرس كل ما بوسعهم لتطبيق نفس السياسة في جميع أرجاء كردستان. لقد دمروا قوى المقاومة في كردستان من خلال الحروب والإعدامات والنفي، وحاولوا التحكم بالعناصر الجديدة التي حاولت الحلول محلها. وهكذا بدأوا مرة أخرى بتطبيق سياسة "فرق – تسد". وخلقوا تناقضا بين الأغوات ورؤساء العشائر. وبذلوا ما بوسعهم للقضاء على تأثير الزعماء الأقوياء في كردستان. ومن السمات البارزة لسياسة "فرق – تسد" إنشاء فرسان الحميدية عام 1891 حيث أدى ذلك إلى تعميق الخلافات بين الأكراد والأرمن من

جهة وبين الأكراد أنفسهم من جهة ثانية. وتكونت فرسان الحميدية بقيادة رؤساء العشائر الموالين للدولة العثمانية ومن الأسر الجديدة لكبار ملاك الأراضي الذين كانوا في سبيلهم لتثبيت نفوذهم من جديد.

تغير هيكل الطبقات في كردستان على نحو ملموس خلال تلك الفترة. واعتبارا من أربعينات هذا القرن بدأت تظهر دلائل الاختفاء الكامل لنفوذ الطبقات السائدة الكردية. وكانت أسر ملاك الأراضي قد بدأت تتطلع اعتبارا من نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين لاسترجاع نفوذها. ووجدت إلى جانبها أسر رؤساء العشائر التي واصلت مقاومتها ضد الدولة العثمانية. وقد عرفت هذه الأسر أيضا باسم "الأسر الحاكمة".

وكانت هذه الأسر هي التي انتفضت في بداية القرن وخلال الصراع من أجل التقسيم الإمبريالي لكردستان وبعد التوقيع على معاهدة لوزان مطالبة بالحقوق الوطنية للأكراد. وسجلت أحداث القمع الدموي لتلك الانتفاضات والقضاء على مراكز المقاومة بداية مرحلة المواجهة التي حاولت شرحها أعلاه والتي أحرزت خلالها الدولة التركية انتصارات مهمة. وأنشأت في ذات الوقت طبقة من العملاء. وقد أصبح من المتعذر في الوقت الحاضر إطلاق صفة "الطبقة الكردية السائدة" على فئة من العملاء لا يمكن أن تسود يوما ما. إن دورها الرئيسي ينحصر في الترويج للايديولوجية الرسمية، وفي الحيلولة دون تطور الحركة الوطنية الكردية. إنها تساعد الحكومة على القيام بالمجازر للأكراد ونفيهم وتعذيبهم وارتكاب جرائم الإبادة بحقهم.

الشيوخ في خدمة الايديولوجية الرسمية

كان يعيش في منطقة الجزيرة شخص يدعى شيخ صيدا، وكان هذا الشيخ يوعظ أتباعه بشيء واحد دائما: المهم أن يكون المرء مسلما ويتصرف بطريقة أخوية، أما الإصرار على انتمائه لمجموعة قومية فهو مما يتعارض مع الإسلام، والله لن يغفر لأولئك الذين يصرون على انتمائهم إلى مجموعة قومية، ومن أحاديث الرسول محمد ألا ندع أمثال هؤلاء يعيشون بيننا، وإنما نحن جميعا أبناء الرسول...".

وفي هذه الفترة بالذات، كان قد نشب صراع مسلح بين الأكراد والعراق، وترك كفاح الأكراد هذا من أجل التحرر القومي في كردستان الجنوبية أثرا عميقا ولاسيما لدى الشباب في مناطق مثل هكاري وسيرت وماردين وفان. وقد حاول بعض الشباب التحرك لدعم هذا الكفاح بكل ما يستطيعون. وكانت تلك باكورة مثل هذه الحركات في كردستان الشمالية. واكتسبت مواعظ الشيخ صيدا إلى أتباعه بهذا الخصوص أهمية بالغة، فقد استهدفت عرقلة نمو الوعي القومي وإيقافه عند حده. كان يصر على أن الشيء الوحيد المهم هو الانتماء إلى الإسلام وأن يكون المرء مسلما. وبتركيز الشيخ اهتمامه على الإسلام تفقد القضية الوطنية أهميتها. وبالتحذير من أن "الإصرار على الانتماء الوطني يتعارض مع الإسلام" يريد الشيخ إفهام أتباعه أن الله والرسول هما ضد القضية الكردية، وأن من الإثم أن يدافع المسلم عن القضية الكردية ويطالب للأكراد بحقوق قومية وديمقراطية. ومن الجدير بالملاحظة أن تعبير "الانتماء إلى مجموعة قومية" لا ينطبق إلا على الأكراد. فالشيخ صيدا والشيوخ الآخرون لا يعارضون أبدا إذا كان الأمر يتعلق بالأتراك أو الفرس أو

العرب. إنهم يتصرفون وفقا لمبادئ الايديولوجية الرسمية. ومادام الغرض عرقلة نمو حركة القومية الكردية فهم يقبلون بنشوء ظواهر سلبية أخرى. وإذا ما تعلق الأمر بتوجيه انتقادات مثل "إن مبادئ العلمانية أصبحت موضع شك، فهم صم بكم لا يفقهون.

ولابد من أخذ الجانب التالي بنظر الاعتبار: إننا إذا ما تعرفنا على الشيخ صيدا عن كثب سنلاحظ علاقاته الوثيقة مع المخابرات التركية. وهذه العلاقات لا تعني سوى شيئا واحدا: أن الدعوة إلى الأممية الإسلامية تعني في ذات الوقت الدعوة إلى الايديولوجية الرسمية. إنهم يحاولون عرقلة اليقظة الوطنية للشعب الكردي. وإن الذين يؤدون هذه المهمات هم من بين الشيوخ. ولقاء ذلك يحصلون من الدولة على دعم مادي ومعنوي. وترغب الدولة في أن يكون لهؤلاء الشيوخ تأثير اقتصادي أكبر، إذ أن تأثير الشيوخ على الجماهير يزيد بزيادة نفوذهم الاقتصادي. وهؤلاء وأتباعهم هم الذين يفضلون على غيرهم في حالات الحصول على قروض مصرفية، أو إجازة تشغيل محطة لبيع البنزين. كما تغض الدولة نظرها إذا ما استحوذ أمثال هؤلاء على أراضي الغير بطرق غير مشروعة وغير ذلك.

وبعد وفاة الشيخ صيدا، خلفه في منصبه ابنه نور الله، غير أن الابن لم يكن على سر أبيه، إذ لم يدخل في علاقات وثيقة مع الدولة، كما لم ينفذ ما كانت تأمره الدولة والحكومة بتنفيذه. وقد مات الشيخ نور الله منذ بضعة سنوات بحادث سيارة لم يكشف عن ملابساته حتى الآن.

في مقابلة مع نادر ماتر قال ألبيهان سلجوق في ما يتعلق بنواب البرلمان التركي المنتدبين عن شرق تركيا: "..... في فترة التعددية الحزبية كان هناك توازن بين الحكومة في أنقرة ورؤساء القبائل والشيوخ. وسرعان ما

كيف رؤساء القبائل والشيوخ المندوبون عن المناطق الشرقية والجنوبية الشرقية مواقفهم مع مستلزمات النظام الجديد. إلا أنهم لم يتحدثوا عن المشاعر الوطنية للشعب في المنطقة الشرقية، كما لم يتحدثوا عن مطالبهم الديمقراطية. ولو أن رئيسا واحدا لإحدى العشائر وقف قائلا "إن شعبنا مضطهد، ونحن نطالب بالحقوق الديمقراطية"، إلا أننا لم نسمع شيئا من هذا القبيل لا في الخمسينات ولا الستينات ولا حتى في النصف الثاني من عقد السبعينات ("Dunun ve bugunun defterleri" en Turkiye Sorunlari I, julio de 1988, Alan Yayinlari, p. 14)

ومن الطبيعي ألا تطالب عناصر مثل ملاك الأراضي والشيوخ ورؤساء العشائر الذين عينوا خلال فترة حكم الحزب الواحد، والذين انتخبوا خلال فترة التعددية الحزبية نوابا في البرلمان التركي بالحقوق الوطنية، ذلك لأنهم ينكرون أصلا هويتهم القومية، ولأنهم كانوا من العملاء الذين سهلوا سياسة التتريك في المناطق الكردية التي ينوبون عنها. وقد حدث ذلك خلال فترة حكم رئيس الحزب الجمهوري الشعبي مصطفى كمال أتاتورك مثلما حدث في فترة لاحقة أثناء حكم عصمت اينونو. ومع الانتقال إلى مرحلة التعددية الحزبية استمرت العلاقات السياسية والاجتماعية على نفس الوتيرة السابقة. ولم تغير التعددية الحزبية هذا الوضع قيد أنملة. فقد واصلت السلطة التركية دعم المرشحين لعضوية البرلمان الذين ينكرون تماما هويتهم القومية، ويدافعون عن سياسة التتريك.

أما الذين يدافعون عن هويتهم القومية فكان مصيرهم الدمار بمختلف الوسائل. تلك هي الحقيقة الخالصة. إننا هنا إزاء سياسة منهجية وضعت الكمالية أسسها لتطبيقها في كردستان. كما إنها سياسة الدولة. ففي تركيا، تعتبر كل سياسة ذات صلة بكردستان جزءا من سياسة الدولة. وهذه السياسة مقررة من قبل الدولة

بمستوى أعلى من أية سياسة حكومية أخرى. والحكومات لا تعمل شيئا سوى تطبيق تلك السياسة التي تمليها الدولة. ولهذا السبب لا يكفي العلم ببعض التفاصيل عن البرلمانيين من ذوي الأصل الكردي والذين لا يدافعون عن حقوقهم الوطنية والديمقراطية، وإنما ينبغي تفسير مواقفهم وتصرفاتهم والأسباب التي تجعلهم لا يدافعون عن هويتهم القومية.

إن من المتعذر الوصول إلى هذا التفسير دون أخذ السياسة التي رسمتها الكمالية لكردستان بنظر الاعتبار. ولا سبيل لوضع تفسير علمي، إذا أردنا من جهة الاستعانة بالمناهج العلمية لتفسير التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسة في المجتمع الكردي، وأردنا تمجيد الكمالية وتبريرها من جهة أخرى. أما بالنسبة إلى المثقفين الأتراك الذين ساهموا في الترويج للدعاية الكمالية فسيكون من الصعب عليهم جدا تصفية حساباتهم مع الكمالية. وإذا ما دققنا النظر في مواقفهم سنفهم آنذاك أن وجهات نظر أليهان سلجوق في ما يخص انتفاضات الأكراد إنما تتفق مع مواصفات الايديولوجية الرسمية. (1) انظر الهوامش في نهاية الكتاب.

خلال السنوات الأولى من تأسيس الجمهورية التركية، أي في فترة حكم الحزب الواحد دأب ممثلو الدولة والحزب والصحافة والكتاب الأتراك على وصف الشعب الكردي بالعشائر البدائية و"مجموعات ترفض قيم الإنسانية". ويصفون الشيوخ والخوجات بمستغلي تلك المجموعات البدائية. وكان أحد كتاب الدولة الرسميين هو بهجت كمال قد وصف هذه الحالة بالكلمات التالية: "مع إعلان الإصلاح السياسي (تنظيمات وحرية) بموجب الفرمان الذي أصدره السلطان عبد المجيد عام 1839، بدأت حملة دعائية كردية، لم تستطع أبدا إيجاد تربة خصبة للنمو في أوساط

الشعب. وكان من الممكن أن تؤدي التغيرات التي أنجزت أولا من خلال الإصلاح السياسي ومن ثم من خلال إصلاح دستور الدولة (المشروطية) إلى تغيير نمط حياة الأكراد وشل تأثير الأغوات والإقطاعيين والشيوخ والخوجات ونفوذهم على هذه القبائل البدائية. ولم يكن للتلميح بفكرة الكردية أي معنى بالنسبة لتلك المجموعات التي لم تكن قد أدركت بعد معنى الإنسانية، والتي ترى معنى وجودها في حصولها على حفنة من الذرة أو الشعير والتي لا تستطيع بل ولا تريد أن تعرف ما معنى الجمهورية، ولا ماذا هناك وراء الجبال التي تقطنها، والتي لا يمكن تحريك مشاعرها إلا من خلال الدعاية الدينية. وهذا هو عين ما حصل.

تبلور هذا الاتجاه في فترة الإصلاح السياسي (التنظيمات) حيث أملته الثورة على الحكومة وظهر قبل إعلان الجمهورية وفي أثناء حرب التحرير الوطني. وهيمن في ما بعد على الهيكل السياسي والاجتماعي في تركيا. ولما ظهر أن الحرية والاستقلال لم تكن قد تحققتا حتى ذلك الوقت، بما في ذلك، حرية واستقلال الأكراد، فقد شعر أولئك الذين استغلوا دماء الشعب الكردي وقواه العاملة بقلق كبير بعد أن أصبح خطر خسارتهم للشعب الكردي بارزا!

(Behcet Cemal, El jeque Said Isyani, Hisar Matbaasi 1955, p. 19; Turkiye Cumhuriyeti'nde Ayaklanmalar, 1924 1938, Hazirlayan: Em. Kur. Alb. Resat Halli, Genelkurmay Baskanligi Yay, Ankara, 1972, p. 79)

إنه لأمر واضح حقا، أنهم لا يسلمون للحركات الكردية بأي حق قومي. ويقولون أنه لم يكن للأكراد مطلقا أية روابط قومية. كما يقولون "إن هذه العشائر البدائية" التي "لم تدرك حتى معنى

الإنسانية" والتي "ترى معنى وجودها في حصولها على حفنة من الذرة أو الشعير" والتي "لا تعرف ما معنى الجمهورية" والتي تجهل ما وراء الجبال التي تقطنها، لم تبلغ بعد مرحلة من التطور التي تسمح لها بالمطالبة بحقوقها الوطنية. ويقولون أن الأغوات والشيوخ والإقطاعيين والخوجات يمتصون دماء هذه القبائل البدائية. ويضيفون إلى ذلك: يجب محاربتهم وإزالتهم من على سطح الأرض.

ومن الواضح أنهم يقصدون بذلك الأغوات والشيوخ ورؤساء العشائر الذين يحملون مشاعر وطنية ويحاولون التعبير عنها من خلال نضالهم. وهذا هو السبب الذي من أجله تعرضوا لهجوم قوي من جانب الدولة والكتاب والصحافة. بيد أن عددا كبيرا من الشيوخ يقفون اليوم إلى جانب الدولة وقد تنكروا لهويتهم القومية. لقد أصبحوا عملاء للدولة. لذلك ترى الدولة فيهم خير عون لها. إن إجراء مقارنة بين وجهات نظر الدولة والكتاب والصحافة في عقد العشرينات وفي عقد الثمانينات يتيح مؤشرات قيمة في ما يخص طبيعة النظام السياسي والاجتماعي في تركيا.

"محاكمات الشرق" في 1971

الأحداث التي وقعت عام 1971 في ديار بكر خلال محاكمات الشرق جديرة بأن يعاد ذكرها. فعلى امتداد سنوات، كانت الزيارة أسبوعية، وفي مكان مفتوح، لكن صفا من الأسلاك الشائكة يفصل المعتقلين عن زوارهم. وما لم يكن عدد الزائرين كثيرا فقد يطول وقت الزيارة إلى أكثر مما هو مقرر. وكانت الفرصة متاحة لكل معتقل لأن يتحدث مع زائري غيره. وكنت قد سمعت مرة أحد من

أصدقائي يقول: "إن والد هذا الشخص يعمل في جهاز الاستخبارات (البوليس السري التركي)، وإن لعم هذا أو ذاك علاقات مع جهاز المخابرات". و"إن خاله يعمل منذ وقت طويل مع جهاز المخابرات". وكان بعض الأصدقاء يقصون علينا أحاديث مماثلة مع بعض أفراد أسرهم الذين يزورونهم في سجن ديار بكر.

ولم تكن تلك العلاقات مدعاة الشعور بالفخر أو للشعور بالخجل، وإنما كان الحديث يتناولها كأمر عادي. غير أن لمثل هذه العلاقات فائدة كبيرة في دراسة التاريخ السياسي والاجتماعي لكردستان. وكان جزء كبير من أعضاء الحركة الثورية الديمقراطية التي تكونت في كردستان الشمالية خلال عقد الستينات ينتمون إلى طبقات إقطاعية. وكان هؤلاء يطعنون بشدة بمثل هذه العلاقات التي كان يقيمها آباؤهم وأجدادهم مع الدولة والحكومة التركية. وقد أثار سلوكهم هذا منازعات حادة داخل أسرهم.

وفي فترة إقامة الدعاوى الجنائية ضد منظمات الروابط الثقافية الثورية للشرق، حدث شيء مهم جدا، إذ أضحى بإمكاننا أن نقرأ في كافة قرارات الاتهام التي حررها المدعون العامون العسكريون ألا وجود لأمة كردية، وأن الأكراد عموما من أصل تركي، وما اللغة الكردية سوى لهجة من لهجات اللغة التركية. وكان المدعون العامون هؤلاء يصرون على أن المعتقلين ارتكبوا جريمة بقولهم إنهم أكراد. وعلى هذا الأساس أدانت المحاكم العسكرية المتهمين وعاقبتهم. وهكذا فقد اتخذ قرار قضائي بعدم وجود الأمة الكردية وبالأصل التركي للحكوميين وبعدم وجود لغة كردية وكونها لهجة من اللهجات التركية، واكتسب هذا القرار صفة شرعية بعد أن صادقت محاكم التمييز العسكرية على تلك الأحكام والتي بموجبها تحدد بصفة قاطعة أن الأكراد أتراك.

ويركز المدعون العامون العسكريون على هذا التجريم في كافة قرارات الاتهام مستخدمين نفس الكلمات والمصطلحات. كما ترد ذاتها في نص قرارات الحكم الصادرة عن المحاكم المدنية والعسكرية. ونجد وجهات النظر ذاتها في قرارات الاتهام الصادرة بحق الرابطات الثقافية الثورية للشرق ولكن بتفصيل أوسع.

وأراد بعض الشبان السجناء الاعتراض على منطوق قرار الاتهام. وعكفوا على إنجاز عمل موثق قدر ما تسمح به ظروفهم داخل السجن، لتفنيد ادعاءات السلطات التركية بعدم وجود الأمة الكردية، وأن هؤلاء الشبان الذين صدرت بحقهم أحكام بالسجن هم من أصل تركي. وفي الرسالة التي حرروها بعنوان "رد على قرار الاتهام" أصر هؤلاء الشبان على أن حقيقة أن لدى وصول الأتراك من مناطق آسيا الصغرى في القرن الحادي عشر الميلادي إلى الأنضول، كان الأكراد شعبا يعيش قبل ذلك بفترة طويلة في الشرق الأدنى وفي الأنضول أيضا. وأن لغة هذا الشعب وتاريخه وحضارته وعاداته تبين أن الأكراد ينتمون إلى أمة غير أمة الأتراك. وإذا كان الأتراك من أصل طوراني فإن الأكراد من أصل آري.

وحاولوا الرد على التخرصات القائلة بعدم وجود لغة كردية مستقلة، وإنما هي لهجة تركية، وأن نسبة 40٪ منها من أصل تركي و30٪ من أصل عربي و28٪ من أصل فارسي. أما النسبة المتبقية 2٪ فهي من أصول أرمنية وجورجية وسريانية قديمة. فقد أعلنوا أن هذه الادعاءات لا تستند إلى أسس علمية، ولا يمكن أخذها بنظر الاعتبار، وشرحوا كيف أن اللغة الكردية تختلف عن التركية من حيث قواعدها وطريقة نطقها وتركيبة جملها. وأشاروا إلى أن اللغة التركية تنتمي إلى مجموعة اللغات المعروفة بمجموعة

Ouralo - altaiques في حـين أن الكرديـة لغـة آريـة تنتمـي إلى مجموعة اللغات الهندية-الأوروبيـة.

لقد أعد هؤلاء الشبان ردهم هذا خلال صيف 1971 في السجن العسكري بمدينة ديار بكر، يحدوهم في ذلك شعور بالواجب والمسؤولية. وكان حماسهم وعاطفتهم الجياشة وهم يعدون هذا الرد بادية للجميع. واسترعت عملية إعداد الرد، وتقديمه إلى السلطات اهتمام السجناء الآخرين. وأنجز معظم هذا العمل في مطعم السجن. وكان هؤلاء الأصدقاء يعملون إلى ساعة متأخرة من الليل، حتى وشى بهم الجواسيس إلى إدارة السجن قائلين "إنهم يجلسون حتى ساعة متأخرة من الليل ويعملون. إنهم يقرأون ويكتبون ويتناقشون .." وحاولت إدارة السجن عرقلة عملهم. فقد منعت جلب الكتب والصحف للسجناء، وبدأت بتفتيش الزنزانات ومصادرة ما فيها من مراجع وما استطاع الشبان تحضيره من كتابات لتجهيز ردهم. بيد أن العمل لإعداد الرد استمر على الرغم من كل ذلك. لكن العرقلة الأساسية والتي ابتدعتها المخابرات جاءت من جانب أسر هؤلاء الشبان وأقربائهم، فقد أخذوا يطلبون منهم أثناء زياراتهم: "لقد علمنا أنكم تعدون ردا تعترضون فيه على قرار الاتهام ونطلب منكم أن تتراجعوا عن ذلك".

وإزاء هذه الضغوط أخذ الشبان يشرحون لذويهم ضرورة الدفاع عن الهوية الكردية وعن اللغة الكردية ضد ما ورد في قرارات الاتهام التي استند إليها المدعون العامون العسكريون، وفي القرارات الصادرة عن المحاكم. لكن ذويهم كانوا يشعرون بقلق كبير ويصرون على ضرورة التخلي عن هذا المشروع، إذ لم ترغب الأسر في أن يشارك أبناؤها في هذا العمل ونصحوهم بعدم التوقيع على الرد بأي حال من الأحوال. وأصبح موقف الأسر وسلوكها موضع نقاش

مستمر، لكن الشبان واصلوا عملهم بجد يحدوهم حس رفيع بالمسؤولية.

وفي الزيارة اللاحقة عاد الآباء والأقرباء، وأظهروا هذه المرة حزما وعزما: "لا تكتبوا رد الدفاع، ولا تتحدثوا عن الأكراد، ولا تقولوا لهم إن الأكراد يشكلون أمة، وأن اللغة الكردية تختلف عن اللغة التركية ولا تقولوا أن الأكراد مضطهدون..".

وعاد الشبان ليشرحوا وجهة نظرهم ويعللوا تصرفهم بما فيه الكفاية، بل وانتقدوا ذويهم قائلين لهم "إنكم لم تفعلوا شيئا من أجل قضية الأكراد وارتضيتم بحالة العبودية. ويرد الآباء: "عندكم حق، ونحن نفهمكم ولكن ما العمل؟ هناك أشياء ينبغي القبول بها، ليس لدينا أية سلطة..." ثم يعبرون مرة أخرى عن خوفهم وقلقهم على أبنائهم.

ومن حين لآخر كان يأتي لزيارة هؤلاء الشباب بعض الأشخاص ممن يحظون باحترام من جانب أسرهم ومنهم موظفون في الدولة التركية صغار وكبار. وقد حاول هؤلاء بدورهم إقناع الشبان قائلين لهم: "الحمد لله الذي جعلنا جميعا مسلمين وأتراك. إن الفوارق ليست مهمة. ولا تضيعوا وقتكم في مثل هذه الأشياء، وحاولوا أن تخرجوا من هذا الوضع دون مزيد من المعاناة، ولتستمتعوا بشبابكم. وقولوا للمدعي العام ما يرغب سماعه". وفي كل زيارة كان يزداد ضغط الأسر، بل إن بعض الأسر حاولت رشوة أبنائها: "إذا ما تخليت عن أفكارك هذه، سأشتري لك سيارة أو بيتا. لقد حان وقت زواجك وتأسيس أسرتك. وستصبح أبا وعليك أن تتمتع بحياتك" وكان جواب الشبان على ذلك بطريقة ملائمة "أن تلك ليست حلولا مرضية".

وفي زيارة أخرى طلب الآباء من أبنائهم: "لا تقدموا ردا مشتركا ولا تتحدثوا عن الأكراد. أما إذا جرأتم على تقديم دفاع سياسي وتحدثتم عن الأكراد فإنهم سوف يقصفون القرى الكردية بالقنابل. أنتم تقولون إنكم تناضلون من أجل سعادة الشعب الكردي بينما لم تؤد أعمالكم سوى إلى المزيد من الآلام. إنهم سيقصفون القرى بالقنابل بسبب مواقفكم وآرائكم. لا تقدموا ردا مشتركا.." ويهمس كل زائر في أذن ابنه أو قريبه قائلا ما دمت ستبقى في السجن فلا توقع هذا الرد، ولا يجب عليك أن تزج بنفسك في مثل هذه القضايا وإن فعل الآخرون ذلك. وكانوا يعبرون عن أفكارهم هذه بمشاعر ملحوظة من الخوف والقلق والشعور بالخطر.

وعلى الرغم من كل هذه الأخطار، وإصرار الأهل، أعد الشبان الرد المطلوب في 167 صفحة ووقعوه، ثم حذا حذوهم سجناء آخرون أثناء محاكمات أخرى للرابطات الثقافية الثورية للشرق، بتقديم رد إضافي على قرار الاتهام يقع في 26 صفحة ووقعوه. (Devrinci Dogu Kultur Ocaklari Dava Dosyasi I, Komal Yayinevi, Ankara, 1975, pp. 113-277, 305-317). (2) انظر الهوامش في نهاية الكتاب.

لم يكن هدفي استعراض عملية إعداد وتقديم هذا الرد على قرار الاتهام في 167 صفحة، وإنما أريد تناول العلاقات التي استطاعت إدارة السجن إقامتها مع بعض آباء السجناء وأقاربهم مستعينين في ذلك بأجهزة الأمن. وهكذا سخرت الإدارة أسر السجناء في تحقيق مآربها أو في الحيلولة دون وقوع أحداث معينة في السجن. ومنذ ذلك الحين بدأت الأسر تلعب دورا مهما.

وسيكون من الخطأ الادعاء بأن الضغط الذي مارسته الأسر وتأثيرهم لم يحقق أي نتيجة. ففي أثناء إعداد الردين على قرارات الاتهام امتنع عن التوقيع عليهما بعض من هؤلاء الشبان، وأعدوا

بدلا عن ذلك طلبات خاصة بهم، إلا إنهم لم يتمكنوا من تقديم تلك الطلبات ولم يفصحوا عن محتوياتها.

مجالان مهمان للعمل تختارهما الانقلابات العسكرية

تدور منذ عقد الثلاثينات مناقشات مهمة عن هل ينبغي أن نشق في الشرق طرقا ونبني مدارس؟ وهل ينبغي تزويد المنطقة بمياه الشرب؟ .. إلى غير ذلك. وهل أن شق الطرق وبناء المدارس وإنشاء المصانع وتأسيس شبكات للمياه وللقوة الكهربائية سيعجل من اليقظة الوطنية للأكراد؟ وهل ستصبح مثل هذه الأعمال من عوامل يقظة ضمير "الأكراد النائمون"؟ وبسبب من هذه الشكوك والمخاوف لم تنجز استثمارات مهمة في شرق تركيا خلال مرحلة حكم الحزب الواحد. وفي الخمسينات آلت تلك المناقشات جزئيا إلى نتيجة أخرى. فقد بدأوا بإنشاء بعض مرافق الخدمات العامة في الشرق. فقد شقوا على سبيل المثال، بعض الطرق وبنوا بعض المدارس، ولكي يحولوا دون يقظة الأكراد، وهو أمر يتوقعونه ويخافونه باستمرار، بدأوا إلى جانب ذلك، بتطبيق سياسة الصهر والتتريك. وهذه السياسة كانت قائمة كمفهوم وممارسة لكنها أصبحت أكثر كثافة وتنظيما وشمولية. وبعد وقوع أي انقلاب عسكري يعاد النظر من جديد في تلك السياسة لتعزيزها وتنفيذها بالقوة. وفي هذا الصدد ينبغي اعتبار مؤسسات الشيوخ وكبار ملاك الأراضي بمثابة مؤسسات مهمتها الصهر والتتريك.

وفي تركيا يثار بعد كل انقلاب عسكري موضوعان، فمن جهة، يفكرون بتطبيق إصلاح زراعي ويتناقشون حوله؛ ومن جهة ثانية،

يكثفون ويعجلون بتنفيذ سياسة الصهر والتتريك. وتستند المناقشات الخاصة بالإصلاح الزراعي من حيث المبدأ على سوء فهم معين. إذ يعتقدون أن الأغوات يدعمون الحركة الكردية، وأنهم هم الذين يثيرون الشعب الكردي. ويرون ضرورة محاربة كبار ملاك الأراضي والشيوخ ورؤساء العشائر ونفيهم من البلاد ومصادرة أراضيهم. ويعتقدون أن بعملهم هذا سيقضون على تأثير الجماعات الذين يريدون سحقها، ويتحقق لهم في ذات الوقت قمع الحركة الكردية. ففي أعقاب الانقلاب العسكري في 1960/5/27 جرت مداولات طويلة حول مسألة الإصلاح الزراعي في الجامعات التركية وعلى مستوى الأحزاب السياسية.

وفي هذه الفترة، شن الحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة الملا مصطفى البارزاني كفاحا من أجل التحرر الوطني في كردستان الجنوبية. وقد آثار هذا الحدث قلق أعضاء مجلس الأمن القومي التركي (يضم المجلس رئيس أركان الجيش وقادة الجيوش الأربعة ويحل محل البرلمان بعد كل انقلاب عسكري). وحظى الكفاح في جنوب كردستان بتعاطف كبير من جانب سكان فان وسيرت وماردين وديار بكر وغير ذلك، وبدأوا بجمع تبرعات لدعم الحركة. ولما كان الملا مصطفى البارزاني في نظر الانقلابيين شيخا ومن كبار ملاك الأراضي أو رئيسا لقبيلة بارزان، فقد خافوا من احتمال ظهور حركة مماثلة في كردستان الشمالية. ولهذا اعتقلوا 485 من كبار ملاك الأراضي والشيوخ ورؤساء العشائر ووضعوهم في معسكر سيواس. ونعلم أنهم عذبوا تعذيبا قاسيا جدا عددا من هؤلاء الأشخاص. فقد كسروا أسنان بعضهم ووضعوا غيرهم في حفر مليئة بالغائط حتى رقبتهم.. الخ. ونفوا 55 من الأغوات باعتبارهم من

الراديكاليين المتطرفين إلى مناطق تركية مثل أدرين وبالي قصر وآدين وشكريا وقوتاهيا وقروم.

وخضعت حياة وأنشطة وأفكار هؤلاء المهجرين وكذلك الذين سمحوا لهم بالعودة إلى قراهم إلى مراقبة وثيقة من جانب الدولة. غير أننا نلاحظ في هذه المناسبة الشيء التالي: لم يكن ملاك الأراضي والشيوخ ورؤساء القبائل من الناس الخطرين، ولم يكونوا هم الذين يثيرون الأكراد أو كانوا وراء حركتهم. وإنما العكس هو الصحيح، ففي ما يخص الترويج للأفكار التي تنشرها الدولة وإجراءاتها وخططها وبرامجها نلاحظ أنهم لعبوا في مناطقهم دورا مهما ومؤثرا. وعلى ذلك، لا ينبغي الوقوع في خطأ التصديق بنفيهم أو مصادرة ممتلكاتهم، ما داموا لا يشاركون في الحركة الكردية ولا يدعمونها وإنما يعرقلون نموها، بل كان قد تقرر آنذاك ضرورة دعم هذه المجموعات وتوسيع نطاق تأثيرها ماديا ومعنويا. وعلى ذلك، ترسخت بالتدريج علاقات الدولة بمجموعات الإقطاعيين والشيوخ ورؤساء القبائل. وأخيرا، يرغب الانقلابيون في عدم إزعاج هذه المجموعات بإجراء مناقشات حول الإصلاح الزراعي، بل ولا يتأخرون في تقديم الشكر والتعبير عن الامتنان لملاك الأراضي والشيوخ ورؤساء القبائل الذين عادوا إلى قراهم. وفي هذا الصدد يبدو أن العنوان "مجالان مهمان للعمل تختارهما الانقلابات العسكرية، غير صحيح".

ولكن ترى لماذا برز شعار الإصلاح الزراعي على جدول الأعمال في 1960/5/27؟ لقد حاولت في ما سبق إيضاح أن هذه المشكلة تربط خطأ بالقضية الكردية. ففي أثناء المناقشات حول الإصلاح الزراعي تلعب الأفكار الراديكالية للموظفين الكماليين دورها دون شك. فقد عزم هؤلاء على إدخال بعض التغييرات الاجتماعية لصالح الفلاحين

المعدمين. لكن هذا الشعار أسقط من جدول الأعمال بعد أن اكتشفوا دور الشيوخ وملاك الأراضي ورؤساء العشائر في المسألة الكردية، وعندما لاحظوا دورهم في دعم الدولة.

ولكن، ألا يوجد شيوخ وملاك أراضي ورؤساء عشائر وقفوا إلى جانب حركة التحرر القومي الكردية؟ نعم، يوجد بالتأكيد، ولكن عددهم قليل جدا. ولهذا السبب، تستطيع الدولة والحكومة تحييد دورهم في أية لحظة. والحد من توسيع دائرة نفوذهم ماديا ومعنويا. ولأن هؤلاء الأشخص معارضون للدولة باستمرار فإن أملاكهم معرضة لخطر دائم.

وهؤلاء الشيوخ وملاك الأراضي ورؤساء العشائر هم الذين وضعوا رهن الاعتقال الاحترازي بعد انقلاب 12-3-1971، والذين أحيلوا إلى المحاكم وسجنوا.

ومن بين ملاك الأراضي الذين نتحدث عنهم وعددهم 55 إقطاعيا، شخصيات قوية ونزيهة، من بينهم على سبيل المثال، السيد فائق بوكات. كما وجدت بين ممثلي المقاطعات والمناطق شخصيات كردية من حزب العمال التركي من الذين أسسوا ومارسوا نشاطاتهم خلال الستينات ومنهم عدد من الشيوخ وملاك الأراضي ورؤساء العشائر. وقد شارك بعضهم بنشاط في مظاهرات الشرق عام 1967. وتشهد لغتهم وأحاديثهم وأدائهم وملابسهم ونمط حياتهم على اعتزازهم بقوميتهم الكردية. وكانوا أكرادا أقحاح في مواقفهم وسلوكهم. كما وجد من هؤلاء من كان يدافع عن وعي عن قيمة الاجتماعية الكردية. لكن تطور العلاقات الرأسمالية ابتداء من نهاية الستينات أدى إلى أن يتخلى بعضهم عن قيمة القومية، فقد انصهر بعضهم واستترك وأصبح آخرون أداة لا ترحم من أدوات الصهر والتتريك. إذ متى ما وجدت العلاقات الرأسمالية فرصة

للنمو دون أن يقابلها نشاط سياسي وأيديولوجي تقوم به مراكز قوية للمقاومة ولحماية الحركة القومية الكردية، تتعرض القيم القومية لخطر الزوال. أما اليوم، فقد تغير الوضع، إذ يرافق تطور العلاقات الرأسمالية المتنامية وجود مراكز قوية للمقاومة قادرة على صيانة القيم القومية للأكراد. وعلى ذلك، فإن تطور العلاقات الرأسمالية لا يحتم بالضرورة تفعيل النتائج التخريبية التي رصدناها سابقا. وسوف نتناول هذا الموضوع بالتفصيل لاحقا.

وبعد انقلاب 1971/3/12، قفز موضوع الإصلاح الزراعي مرة أخرى إلى جدول الأعمال. وفي هذه المرة أيضا عرض الموضوع من حيث صلته بالمسألة الكردية. والأمر يتعلق للمرة الثانية بسوء فهم دون شك. غير أن المناقشات حول الإصلاح الزراعي لم تستمر فترة طويلة كما في المرة السابقة. فقد اكتشفوا بسرعة بالغة حقيقة موقف الشيوخ وكبار ملاك الأراضي ورؤساء العشائر. إنهم في نهاية المطاف حلفاء للدولة. وعلى هذا الأساس، لجأت الحكومة العسكرية إلى تطبيق استراتيجية مختلفة: إذ شكلت جبهة معادية لحركة التحرر الوطني الكردية مكونة من الشباب الثوري التركي والمثقفين الأتراك والصحافة التركية.

وعلى امتداد عقد الستينات، أجرى الشباب الثوري التركي مداولات مكثفة حول المسألة الكردية. ومن بين المشاركين في تلك المداولات، زاد على نحو متسارع عدد الذين اختاروا الحل الديمقراطي للمسألة الكردية. وفي هذه الحالة، وجد انقلابيو 12 مارس/آذار ضرورة إيقاف هذه العملية ووضع العراقيل أمامها وتخريب الأشكال التنظيمية التي نشأت عنها. وفي هذا الإطار اتخذ الشعار الذي يدعي أن الشيوخ والإقطاعيين ورؤساء العشائر والطبقات الرجعية الأخرى تقف وراء المسألة الكردية مغزى جديدا.

لقد أرادوا، بكل بساطة، الحيلولة دون أن تجد المسألة الكردية أنصارا بين الثوريين والديمقراطيين. وهذا أمر مهم إذا أردنا أن نعرف بأية طريقة شوهوا هذه المسألة وكيف استطاعوا فهمها بطريقة غير سليمة، ثم باتهامهم الشيوخ والإقطاعيين ورؤساء العشائر بالوقوف وراء المسألة الكردية، إنما يحاولون منع الشباب وهم القوى الحيوية في المستقبل وكذلك فقراء الفلاحين من إبداء تضامنهم مع المسألة الكردية، فهم الذين يتداولون بعمق في هذه المسألة ويوسعون نطاق الاهتمام بمعالجتها.

ولربما أضيف إلى موضوع الإصلاح الزراعي بعد انقلاب 1971/3/12 جانبا اقتصاديا. فقد كانت الرغبة متجهة لإنعاش التصنيع والقطاع المصرفي والتجارة في غرب تركيا، وفي هذه الحالة، لابد من إيجاد أسواق كبيرة لاستيعاب منتجاتها. وكانوا يرغبون في أن يصبح الشرق هو السوق المهمة المنتظرة. وهذا يستلزم زيادة القوة الشرائية لسكان الإقليم حتى يستطيعوا شراء السلع المنتجة في الغرب. وهذا هو السبب بعينه والذي من أجله فكروا بتطبيق الإصلاح الزراعي.

وبعد انقلاب 1980/9/12، استؤنفت المناقشات المتصلة بالإصلاح الزراعي، بيد أن التركيز لم يعد كثيرا على علاقته بمسألة كبار ملاك الأراضي والأكراد. وسرعان ما اختفى الموضوع من جدول الأعمال. لكن المناقشات، كما أشرنا أعلاه، تناولت خلال هذه الفترة الجوانب الاقتصادية للإصلاح الزراعي. .

الموضوع الثاني على جدول أعمال الانقلابات العسكرية، هو الصهر والتتريك. ما هي الأبجدية التي يتوجب اختيارها لكي تسهل على الأطفال تعلم اللغة التركية؟ ما هو نمط التعليم والسياسة التي يتوجب علينا تطبيقها حتى نتمكن من تعليم اللغة التركية

لجميع السكان وجعلهم ينسون الكردية؟ وما هو نمط السلوك الذي يتوجب علينا إتباعه حتى نتمكن من تدمير الهوية الكردية، ولكي نجعل كل كردي يقول بأعلى صوته "إنني تركي وأنا سعيد بذلك". لقد كان هذا الموضوع يشكل النقاط الحارة للمناقشات خلال فترات الانقلابات العسكرية. ولاشك في أن مناقشة هذا الموضوع اكتسبت في فترات معينة، ومن انقلاب إلى آخر، خصوصية معينة. ففي 1960، على سبيل المثال، نوقش هذا الموضوع بطريقة اتسمت بقدر أكبر من الحدة والحماس. إذ كانت تجري مناقشات طويلة وتتناول جميع جوانب الصهر والتتريك في الصحافة وفي الجامعات وفي اتحادات الطلاب.

وفي 1960، أعيد طبع كتاب محمد شريف فرات "المقاطعات الشرقية وتاريخ منطقة وارتو" ونشره على نطاق واسع. وهذا الكتاب من المؤلفات الرئيسية التي تدعي بعدم وجود الأكراد، وإنهم من أصل تركي، كما لا توجد لغة كردية، وإنما هي لهجة إقليمية من لهجات اللغة التركية.

وضع المؤلف هذا الكتاب عام 1948، ونشرته وزارة الثقافة عام 1960 مع مقدمة بقلم الجنرال كمال كورسيل، رئيس مجلس الأمن القومي ورئيس الدولة التركية آنذاك. وقد وزع الكتاب مجانا على نطاق واسع على الجمهور وعلى أساتذة الجامعات واتحادات الطلاب، وأرسل إلى الصحف والمجلات وأغرقت به مكتبات المدارس والثكنات العسكرية والبحوث الجامعية ... الخ.

وفي نفس هذه الفترة، كان بإمكاننا أن نقرأ عددا كبيرا من المقالات التي تنشرها الصحف ومفادها أن الأكراد من أصل تركي. وبذل اللغويون جهودا كبيرة للبرهنة على أن الكردية هي لهجة من لهجات اللغة التركية. وبذل موظفو الجامعات وأساتذتها جهودا

كبيرة لتنظيم مؤتمرات وندوات واجتماعات جماهيرية حول هذا الموضوع.

وينبغي أن يقال أن جميع هذه الجهود حظيت في بداية عقد الستينات، كما نتذكر بقبول واسع النطاق. فعندما تمت "البرهنة" على أن الأكراد هم أتراك ولا توجد لغة كردية، اعتبر الناس ذلك بمثابة أقصى تغير ثوري ممكن ومن أكثر الأفكار تقدمية على الإطلاق، في حين وصفت بالرجعية عقيدة الحركة التحررية الكردية وكذلك القول "إنني كردي" أو "أن الكردية لغة مستقلة". وعاد الاعتقاد في أن الشيوخ وملاك الأراضي ورؤساء العشائر هم الذين يقفون وراء هذه الأحداث. وقد استوجبت البرهنة على أن الأكراد أتراك أن يقوم الأتراك بواجبهم الوطني في إفهام الأكراد ذلك. وفي هذا الصدد، لعب معلمو المدارس ذوي الاتجاهات الديمقراطية والثورية الذين تم تعيينهم في مدارس الشرق ولاسيما معلمو اللغة التركية دورا رئيسيا.

ساد هذا الاتجاه ورافقه عمل مكثف مدة 3 سنوات (1960–1963). وفي نهاية عقد الستينات بدأ توجيه انتقادات بشأن اعتبار الأكراد أتراكا ولغتهم لهجة تركية. وهذه الانتقادات ظهرت في صفوف الأكراد أولا وامتدت بعد ذلك إلى أوساط الثوريين الأتراك ثم توسع نطاقها لتصبح ظاهرة شاملة. ومما زاد من كثافة هذه الظاهرة تلك المظاهرات التي نظمت في أشهر صيف 1967 في مختلف المقاطعات الكردية ومدنها الرئيسية، وكذلك المظاهرات التي نظمتها الرابطات الثقافية الثورية للشرق عام 1969. وشكل تأسيس الحزب الديمقراطي الكردستاني في تركيا في 1965 حدثا مهما ساهم في تعبئة المناطق الريفية. وهكذا توسع نطاق المناقشات أكثر فأكثر. وعلى العكس من مواقفهم في بداية عقد الستينات، لم تعد

الجماعات الثورية والديمقراطية التركية توافق على أن الأكراد أتراك، وأن الكردية لهجة إقليمية تركية، وأخذوا يطلقون شعارات النضال الأخوي بين الشعبين ضد الإمبريالية. أما اليمين التركي فلم يغير وجهات نظره، ويشمل ذلك الراديكاليين وذوي النزعات الدينية والعنصريين الأتراك والليبراليين.

كان المدعون العامون العسكريون قد توسعوا في عرض وجهات نظرهم الرسمية في قرارات الاتهام التي أصدروها بعد انقلاب 1980/9/12، من أن الأكراد أتراك وأن اللغة الكردية ليست لغة رسمية. كما أكدوا على أن رفض وجهة النظر هذه والقول بعكسها يشكل جريمة يعاقب عليها القانون. وصدرت فعلا عن المحاكم أحكاما تمتثل لأوامر المدعي العام العسكري. وأيدت محاكم التمييز بدورها تلك الأحكام. وعلى صعيد الصحافة، بدأ نشر مقالات حول الصهر والتتريك، كما نظمت مؤتمرات لهذا الغرض. بيد أن هذه الأنشطة لم تكن على درجة من الشمول والحماس كما كانت في عقد الستينات. فقد اقتصرت على الصحافة بالدرجة الأولى. وتركز التوزيع المجاني للكتب والمطبوعات الأخرى التي تصدر بدعم مالي من الدولة على المدارس والمكتبات العامة في المدن الكبيرة ومدن المقاطعات وقراها ولاسيما في الأقاليم الكردية. وبعد انقلاب 1971/3/12، كان بإمكاننا ملاحظة تطور مهم جدا يتعلق بهذا الموضوع ألا وهو إقدام المعتقلين على توجيه انتقادات بأسلوب منطقي لوجهات نظر المدعي العام العسكري. فقد دافعوا عن أنفسهم بطريقة حازمة ومنتظمة ضد ما اعتبره العسكريون جريمة يعاقب عليها القانون.

وشملت الوسائل الرئيسية التي استخدمت في الترويج لسياسة الصهر والتتريك الإذاعة والصحافة ومحطات التلفزيون والمراكز

التعليمية. بل هم استخدموا جميع الوسائل التي يمكن تصورها لزيادة تأثير المدارس التي تعلم باللغة التركية في كردستان. وكانوا قد شرعوا منذ بداية الستينات في إنشاء "المدارس الداخلية" في بعض مدن كردستان. ولم يكن الهدف الرئيسي من وراء إنشاء هذه المدارس سوى الصهر والتتريك. وتقضي هذه السياسة بأخذ الأطفال من أسرهم متى بلغوا سن الدراسة وإدخالهم في تلك المدارس وعزلهم عن أسرهم وقريتهم ومحيطهم. وكانت الدولة التركية تعتبر تلك المدارس الداخلية أداة ملائمة جدا لتحقيق عملية الصهر والتتريك. وكان هؤلاء الأطفال يتعرضون لتأثير الايديولوجية التركية أينما كانوا سواء خارج قاعات الدراسة وفي أماكن نومهم وفي فترات تناول طعامهم. كما كانت إدارة المدرسة تخضع هؤلاء الأطفال لرقابة شديدة وتلقنهم مبادئ الايديولوجية الرسمية طول فترة وجودهم في المدرسة. لقد اعتقدوا أن عزل الأطفال وانتزاعهم من أسرهم من ومحيطهم خير طريقة لتتريكهم.

ومن هذه الزاوية تماثل هذه المدارس نظيرتها التي أنشئت إبان العهد العثماني ومنها مدارس تخريج العسكريين والموظفين، ومراكز تكوين الانكشارية، حيث كانت السلطات تنتزع ولاسيما في إقليم البلقان، الأطفال المسيحيين من أسرهم، وتنقلهم إلى مدارس القصر. وبهذه الطريقة استطاعوا خلق مسلمين وأتراك. ولاشك في أن صلات هؤلاء الأطفال بأسرهم انقطعت في ما بعد بصفة نهائية.

وفي "المدارس الداخلية" يعتبر عزل الأطفال الأكراد عن أسرهم من بين أساليب العمل الرئيسية. إذ متى تم تسجيل أي طفل في هذه المدرسة، لا يعرف سوى مدير المدرسة نفسه اسم أبيه ومن أي قرية جاء إلى جانب معلومات أخرى عن أصله. ولا يتمكن الأطفال من الحصول على أية معلومات عن آباء رفاقهم في الصف. ويمنع

عليهم الحديث عن آبائهم وأسرهم وأصدقائهم. ولا يسمح إلا للأب بزيارة ابنه، ومن الممنوع عليه سؤال ابنه عن أصدقائه في المدرسة. وهكذا، قد لا يعلم تلميذ ما إلا بعد خمس سنوات أي بعد تركه الدراسة أن أحد الأطفال الذي ارتبط بصداقة حميمة معه كان من أقربائه أيضا. وهدف هذا العزل الحيلولة دون ارتباط أعضاء الأسرة الواحدة وأبناء القرية أو العشيرة بعضهم ببعض. وكانوا يعتقدون أن هذه العلاقات تؤدي إلى إبطاء عملية نسيان اللغة الكردية إن لم تجعلها مستحيلة. وقد أدركوا أن هذه العلاقات هي التي تحافظ على نمط الحياة الكردية، وتمثل عائقا بوجه تأثيرات الايديولوجية الرسمية.

وفي هذه "المدارس الداخلية" يخضع الأطفال لنظام صارم. وفي الفترتين التي أعقبتا انقلابي 1971/3/12 و1980/9/12، يمكننا ملاحظة أن العسكريين أو العسكريين المتقاعدين قد حلوا محل مدراء تلك المدارس. كما نلاحظ أن مناهج التعليم تماثل إلى حد كبير مناهج التعليم في المدارس العسكرية.

ومنذ انقلاب 1980/9/12، قفز موضوع الصهر والتتريك مرة أخرى إلى جدول أعمال الانقلابيين. لكن التنفيذ اقتصر على محاولات لإصدار كتب ومطبوعات لبلوغ هذا الهدف. فلماذا لم يناقشوا هذا الموضوع بحيوية كما كانوا يفعلون!!. ولماذا لم تعد الصحف تكتب عنه بكثرة كما كانت تفعل سابقا؟ ولماذا توقفت الجامعات عن تنظيم مؤتمرات وندوات عن هذا الموضوع؟ وما هي الأسباب التي دعت إلى عدم مناقشة موضوع الصهر والتتريك على نطاق واسع؟ إن الإجابة على كل هذه الأسئلة سهلة: لم يكن يريدوا أن تعود هذه المسألة إلى ذاكرة الرأي العام. وذلك يعزى إلى

أن عدد الذين تداولوا في المسألة الكردية وناقشوا مختلف جوانبها قد ارتفع.

وازداد عدد الذين نادوا بالحل الديمقراطي للمسألة الكردية يوما بعد يوم. وأصبحت الايديولوجية الرسمية الهدف الذي توجه نحوه جميع الانتقادات. فقد أخذ الناس يسخرون من الذين ينكرون وجود قضية كردية. وبظل مثل هذه الظروف، لم تعد تؤدي أية مناقشة عامة تجريها الصحافة، على سبيل المثال، حول موضوع أساليب الصهر والتتريك والمطالبة العلنية بضرورة تحقيق هذا الهدف إلا إلى زيادة وعي الرأي العام. وينتقد جزء مهم من الرأي العام طريقة تصرف الايديولوجية الرسمية وما تتخذه من إجراءات. وهذا هو السبب الذي من أجله لا تناقش مسألة الصهر والتتريك إلا في إطار مجموعات صغيرة من الخبراء الذين يقررون الوسائل الكفيلة بتحقيق هذا الهدف. وفي مقابل ذلك، تكتفي الدولة بزيادة عدد البرامج الإذاعية والتلفزيونية الموجهة لهذا الغرض إلى جانب زيادة تأثيرات "المدارس الداخلية".

وعلى الرغم من كل ذلك، فإن مؤسسات مثل "معهد بحوث الثقافة التركية" و"منظمة الصحافة الأنضولية" مازالت تمارس ضغوطا على الرأي العام بإصرارها على أن الأكراد هم في نهاية الأمر أتراك، وأن اللغة الكردية ليست لغة مستقلة، وإنما هي لهجة تركية. وتسعى هاتان المؤسستان بمساعدة السلطات المحلية وثكنات الجيش والجامعات ولاسيما في المدن الكردية إلى عقد اجتماعات "علمية"، وتبذل جهودا مكثفة على صعيد العلاقات العامة لتحقيق هذا الهدف.

والأمل معقود على أن تحقق حملات محو الأمية في الشرق التي بدأت في جميع أرجاء البلاد بعد انقلاب 1980/9/12 ذات النتيجة.

استخدام الايديولوجية الإسلامية ضد المسألة الكردية

يستخلص من عقد مقارنة بين الانتخابات العامة في تركيا عامي 1974، و1977 نتائج مثيرة للاهتمام. ففي انتخابات 1973 حصل حزب الخلاص الوطني (ذو اتجاهات دينية وهو اسم حزب الرفاه سابقا)، على 48 مقعدا في البرلمان. ونجح في الحصول على نسبة 11.8٪ من مجموع أصوات الناخبين. ويلاحظ أن النسبة التي حصل عليها في الأقاليم الكردية تزيد كثيرا عن المتوسط العام، حيث سجل ضعف هذه النسبة في مناطق مثل آديامان وأغري وبنجول وديار بكر وإيلازغ وملاطيا وقرهمانماراس وماردين وأورفه وأرضروم. وفي انتخابات 1977 يمكننا ملاحظة أن نسبة التصويت لهذا الحزب وعدد المقاعد التي حصل عليها في البرلمان قد انخفضتا. فقد حصل على 24 مقعدا في البرلمان وفقد نسبة 3.3٪ من أصوات الناخبين. أما في الأقاليم الكردية، فلم يخسر هذا الحزب شيئا يذكر، بل وأضاف نسبة مئوية مهمة إلى رصيده في 1973، حيث زاد عدد الناخبين الأكراد الذين صوتوا لمرشحيه في كل من بتليس وهكاري وماردين وسيرت وفان وقارس وموش وأورفة وملاطيا. وبقيت نسبة المصوتين لهذا الحزب على حالها في 1973 في كل من بنجول وديار بكر وآديامان. ولم يخسر سوى في أرضروم لصالح حزب الحركة الوطنية. حزب فاشستي (انظر Ismail)

Beskci, Bilim Yontemi, Turkiye' deki Uygulama 3 Cumhuriyet Halk Firkasi' nin Tuzugu (1927) ve Kurt .(sorunu, Komal Yayinevi, Istanbul, 1978, pp. 243-278)

أما الحزب الجمهوري الشعبي فقد نجح في زيادة رصيده من أصوات الناخبين عام 1977 بنسبة 8.1٪ مقارنة بانتخابات عام 1973 رغم تراجع نسبة التصويت لمرشحيه في بعض مناطق الشرق. وفي 1977 خسر حزب الخلاص الوطني نسبة 3.3٪ من أصوات الناخبين مقارنة برصيده في 1973. ومع ذلك نجح في تحقيق زيادة ملموسة في عدد المصوتين لمرشحيه في الأقاليم الكردية. ونات الشيء ينطبق على حزب الرفاه الذي خلف حزب الخلاص. ففي انتخابات 1987 حصل حزب الرفاه على نسبة تقارب 20٪ من مجموع الناخبين في مناطق مثل ديار بكر وبنجول وبتليس وإيلازج وسيرت وفان وموس وآديامان وأورفه وأغري. أما النسبة العامة التي حصل عليها فلم تتجاوز 7.8٪ من مجموع عدد الناخبين.

ومن الواضح أن حزبا مثل هذا يبدو ضروريا لدعم الايديولوجية الرسمية، وإن ادعى من حين لآخر بمعارضته للكمالية، لكن هذا الادعاء لا يمنع من أن يتلقى دعم أجهزة الأمن هو حزب يدعو للأممية الإسلامية. ونلاحظ عموما أن أنشطة حزب الخلاص والمنظمات المماثلة في كردستان لا تتعرض لأية ضغوط بهدف إضعافها مطلقا.

وفي أعقاب الانقلاب العسكري عام 1971، حكمت المحكمة الدستورية بمنع حزب العمال التركي من مزاولة نشاطه، كما سحبت إجازة حزب النظام الوطني (حزب ذو نزعة إسلامية تأسس عام 1969 وسبق حزب الخلاص الوطني). بيد أن بداية محاكمات الشرق سرعان ما استدعت ضرورة وجود مثل هذا

الحزب. ذلك أن أي تيار يضع الإسلام في المرتبة الأولى سيستحوذ على اهتمام الجمهور وسيكون أقدر على منع نمو الحركة الوطنية الكردية. وقد استتبع ذلك بالضرورة الحفاظ على مثل هذا التيار ودعمه.

لقد حظيت عودة أعضاء حزب النظام الوطني الذين اضطروا للهرب إلى خارج البلاد بتأييد صريح من جانب العسكريين. وعلى هذا الأساس سارعوا في العودة وتأسيس حزب جديد باسم حزب الخلاص الوطني وشاركوا في انتخابات 1973. ومن الطبيعي ألا تكون الدولة قد أعلنت عن تدخلها في هذه المسألة، فقد كان الاتفاق شفهيا بين الطرفين.

وفي عام 1962، أجرى البروفيسور الأمريكي Frey دراسة شملت تركيا بأكملها وذلك في إطار التعاون بين إدارة البحوث في وزارة الثقافة ومؤسسة AID الأمريكية. وقد نشرت هذه الدراسة في الولايات المتحدة فيما بعد. أما في تركيا، فقد سعت السلطات إلى إخفاء هذه الدراسة ونتائجها عن الجمهور. ومع ذلك، صدرت بعض المطبوعات ذات الصلة بتلك الدراسة (انظر إسماعيل بيشيكجي، المصدر السابق، ص 275 وما بعدها). لقد كشفت نتائج الدراسة بوضوح أن المسؤولين الحكوميين الأمريكيين يقدمون خدمات استشارية إلى الحكومة التركية، منها أن أفضل الوسائل لتسوية المشكلات الاجتماعية، ولاسيما المشكلة الكردية ستكون من خلال تأسيس حزب ترتكز سياسته على المبادئ الدينية وتدعيمه. ولهذه الخطوة أهمية رئيسية ولاسيما بالنسبة إلى كردستان. واختفى منذ ذلك الحين التناقض في ما بين الكماليين وكبار البيروقراطيين العسكريين والمدنيين من جهة وبين الشيوخ ومؤسساتهم من جهة أخرى. ومن الواضح أن مستشاري الحكومة الأمريكية قد تأثروا

بتقارير مجموعات السلام الأمريكية التي كانت تقوم بنشاطات واسعة النطاق في تركيا أثناء تلك الفترة.

ومن الضروري توضيح نقطتين في هذا السياق: فمن جهة لم يعد بإمكاننا القول في الوقت الحاضر بأن جميع الشيوخ أعداء للأكراد؛ كما لا يمكننا الادعاء بأن جميع الشيوخ يتعاونون مع أجهزة الأمن التركية. إذ يوجد في أوساط الشيوخ من يحافظ على مشاعره القومية أي على هويته الكردية. بيد أن تأثيرهم كشيوخ يضعف يوما بعد يوم. ويمكننا القول أن مدى تأثير الشيوخ على الشعب الكردي يتزايد على نحو مواز لقوة الشيوخ الاقتصادية، أي مع الدعم الذي تقدمه الدولة لهم ومع حصولهم على المعدات وآلات الزراعة بما يستلزم توسيع مساحة أراضيهم ومع توسع نطاق علاقاتهم التجارية، وزيادة قدرتهم في الحصول على إجازات لفتح محطات بيع المحروقات ووكالات بيع المكائن الزراعية وإمكانياتهم لتمويل إنشاء شركات لنقل صهاريج النفط.

وكلما زاد الشيوخ ثروة كلما زاد تأثيرهم، وكل هذه العلاقات مضمونة من خلال دعم الدولة والثراء الذي تغدقه عليهم. وعلى ذلك، فإن من الطبيعي أن يتناقص تأثير الشيوخ الذين يعتزون بهويتهم الكردية، بل إن الدولة تحول دون نجاحهم ماديا وتهاجمهم في السر والعلن. وتسعى دائما إلى تخويفهم وإزعاجهم.

ومن جهة أخرى، لا يقوم الشيوخ بحملاتهم الدعائية المعادية للأكراد إلى جنب الحملات الانتخابية فقط، إنما يفعلون ذلك كل الوقت حسب المكان والزمان. وهم لا يدعون فرصة واحدة تفلت منهم دونما يعلنون: أن الاهتمام بالمسألة الكردية يعني الإلحاد والشيوعية والخيانة العظمى. وفي الفترة التي سبقت 1980/9/12 لم يكن حزب الخلاص الوطني وحده الذي يروج لمثل هذه الدعايات.

لقد شاركه في ذلك أعضاء من أحزاب مثل حزب العدالة وحزب الحركة الوطنية والحزب الجمهوري الشعبي بالاتفاق مع أحزابهم مسبقا أو بصفة مستقلة عن أحزابهم. ويلاحظ أن الشيوخ المنتمين إلى أحزاب مختلفة غالبا ما يكونوا أقرباء فيما بينهم. من ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، أن الشيخين اللذين تصدرا في مدينة موش قائمة المرشحين عن حزبي الخلاص الوطني والعدالة في انتخابات 1977 كانا أولاد عم، كما كانا أقرباء المرشح الأول لحزب الخلاص الوطني في بتليس. وتقاسم شيخان إخوان في بتليس تمثيل حركة "الإرادة الوطنية"، أحدهما بصفة نائب في البرلمان والثاني بصفته من أعضاء مجلس الشيوخ. وما حركة "الإرادة الوطنية" سوى أداة لغرض الرقابة على جماهير الشعب الكردي وتعزيز هياكل معاداة الحركة الكردية من خلال تثبيت دعائم الاستعمار والإبقاء على كردستان مستعمرة دولية.

ومن الواضح أن الايديولوجية الكمالية ترغب في تحويل الشيوخ إلى رأسماليين، مستفيدة من سلطتها المركزية، أي من علاقاتها الاقتصادية مع المستعمرين الأتراك. لكنها ترغب في ذات الوقت في أن تبقى علاقات الشيوخ بجمهور الفلاحين في إطار العلاقات التقليدية، وهي تدعم هذه الآلية المزدوجة. وهذا ما يفسر سبب إحجامهم عن اتخاذ أي خطوة لصالح الفلاحين المعدمين أو الذين يملكون قطعا صغيرة من الأرض، بل ويستخدمون إرهاب الدولة في قمع مطاليبهم القومية والديمقراطية، في حين يعززون أكثر فأكثر الوضع الاقتصادي للشيوخ. إذ مادامت الجماهير الشعبية الكردية حبيسة العلاقات التقليدية، فإنها لن تقوى على المطالبة بحقوقها الديمقراطية والقومية، كما أنها لن ترقى إلى مستوى الوعي الضروري لفرض تلك المطاليب. ويسهل بكلمة أخرى، على

الايديولوجية الرسمية مراقبة تلك الجماهير وإدامة النظام الاستعماري في كردستان.

لكن تأثير الشيوخ لا يقتصر على المسألة الكردية وحدها، وإنما تؤثر هذه المؤسسة على كل العلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية. ويتمثل هدفها في الحفاظ على الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التقليدية التي تتحكم بحركة المجتمع وتقويتها. وتعرقل كل التطورات المستقبلية الواعدة. وهذه المؤسسة تسعى حثيثا لكي تقضي على كافة الإمكانيات الثورية والديمقراطية وتدمرها.

ويستفاد من اشتراك الأمة الكردية المستعمرة والدولة العنصرية والاستعمارية التركية في دين واحد في إخفاء التناقضات العرقية وحجبها. وأصبح الشيوخ يشكلون مؤسسة لا يستغني المستعمرون عنها. ويمكننا ملاحظة ذات الحالة في البلدان الأخرى التي تسعى لإبقاء كردستان بمستوى المستعمرة الدولية. لكن الأمة الكردية لم تحصل بعد حتى على وضع الأمة المستعمرة. إذ ليس لكردستان أي وضع سياسي محدد.

وعندما نتحدث عن الشيوخ يقفز إلى الذهن فورا اسم كامران اينان. وهو شخص لم يصرح قط أنه كردي ويروج بلا كلل لسياسة التتريك. وهو فخور بكونه يمثل هذه السياسة ويعمل من أجل تنفيذها بحماس. وإذا ما نزف أنف تركي اليوم دما في بلغاريا، فإن السيد اينان هذا سيقدم غدا إلى المجلس الأوروبي مشروع قرار يحمل النص التالي: "إن الأتراك مضطهدون في بلغاريا. إنهم يرفضون للأتراك الاعتراف بحقوق الإنسان. وعلى المجلس الأوروبي أن يتخذ تدابير ضد هذه الممارسات غير الإنسانية. وعلينا أن نضغط على بلغاريا كي تستجيب"، وسيحاول كل ما

بوسعه لتعبئة أعضاء المجلس في هذا الاتجاه. وفي أثناء الحرب العراقية-الإيرانية، أعرب السيد إينان عن مخاوفه من توغل القوات الإيرانية في العراق قائلا: ما الذي سيحدث لأتراك كركوك. وسأل الحكومة التركية عما تنوي عمله بالنسبة لمستقبل أتراك كركوك. وأعرب عن عميق قلقه إزاء هذه المشكلة. وعندما يتعرض أتراك تراقيا الغربية في اليونان وأتراك قبرص إلى أي ظلم، فإن السيد كامران اينان هو أول المتحدثين وأول المحتجين دائما. أما إذا تعرض الأكراد إلى ظلم أو اضطهاد فهو يلتزم الصمت تماما. وفي عقد الثمانينات، حدث على سبيل المثال، أن مات تحت التعذيب أربعون شابا كرديا في السجن العسكري بمدينة ديار بكر. فما الذي فعله السيد اينان، لقد التزم الصمت، وتجاهل هذه الجريمة جملة وتفصيلا. وهكذا يفعل إذا ما تعرضت القرى الكردية إلى ظلم أو إرهاب أو حدث فيها تعذيب أو فرضت عليها حالة حصار. وعندما أزهقت أرواح 5 000 كردي في حلبجة قصفا بالأسلحة الكيماوية، ومعظمهم من الأطفال والنساء والشيوخ ممن لا حول لهم ولا قوة، لم يبذل الشيخ اينان أي جهد للاحتجاج على النظام العنصري والفاشي والاستعماري لصدام حسين في العراق. لكنه مستعد لبذل كل ما بوسعه للتخفيف عن معاناة الأتراك في كركوك وفي تراقيا الغربية وفي بلغاريا، في حين لا يقدر حتى على التفوه بكلمة واحدة حينما يتعرض الشعب الكردي لمعاناة أشد خطورة وقسوة.

إن الدولة التركية بحاجة ماسة لهذا النوع من الشيوخ. وهذا النوع الذي يروج للايديولوجية الرسمية ويتنكر لهويته القومية ويدافع بلا قيد وشرط عن الهوية التركية ضروري للدولة التركية ولسياستها العنصرية الاستعمارية.

ولا جدوى من تحديد الحزب الذي ينتمي إليه كامران اينان. فهو دائما في صفوف الحزب الحاكم أو في صفوف الحزب الذي سيستلم السلطة عما قريب. إنه بيروقراطي رفيع المستوى.

لنعد بذاكرتنا إلى يونيو/حزيران 1989. ففي بداية الأسبوع الأول من هذا الشهر، شرعت الحكومة البلغارية بتسفير الأتراك إلى تركيا. وفي وقت قصير جدا قفز عدد المسفرين إلى 10 000 تركي، ووصل عددهم في بداية شهر أغسطس/آب إلى 230 000 تركي، وقفز هذا الرقم في النهاية إلى 300 000 مهجر تركي، الأمر الذي اضطر الحكومة التركية إلى غلق حدودها مع بلغاريا. ولا توجد بين الحكومتين التركية والبلغارية أية اتفاقية تنظم عمليات الهجرة. ولم يسمح للأتراك باصطحاب إلا القليل من المقتنيات والنقود. وقد أثارت هذه الحالة احتجاجات من جانب ممثلي الحكومة والدولة التركية. وإزاء تدابير التهجير القسري هذه، سعت تركيا للحصول على ردود فعل مناسبة من جانب المؤسسات الدولية لحقوق الإنسان ومن الرأي العام الغربي والدول الغربية. ولما لم تظهر هذه الجهات ردود الفعل المطلوبة، وجه رجال الدولة التركية والسياسيون والصحافة والإذاعة وشبكات التلفزيون والأحزاب السياسية ونقابات العمال مثل منظمة (تركيش) ومؤسسات حقوقية مثل نقابة المحامين والجامعات التركية وغير ذلك، نقدا قاسيا لمؤسسات الرأي العام الغربي وللحكومات الأوروبية وللبرلمان الأوروبي .. الخ.

وعقد وزير الدولة كامران اينان مؤتمرا صحفيا في باريس وجه خلاله انتقادات عنيفة للدول الغربية وللرأي العام ولمنظمات حقوق الإنسان الأوروبية نظرا لأنها لم تمارس أي ضغط على بلغاريا في ما يخص سياستها إزاء الأتراك، واتهمتهم بإتباع أساليب سياسية

ذات وجهين. وحذر بلغاريا ونصحها بعدم التمادي في استغلال صبر تركيا (صحيفة Milliyet عدد يوم 1989/6/27).

وفي الأسبوع الأول من شهر يونيو/حزيران 1989، ظهرت أعراض التسمم في مخيم للاجئين الأكراد في قزلتيب، على آلاف من الأشخاص بعد تناولهم الخبز. وقد أصيب عدد منهم بالشلل وظهرت أعراض خطيرة على الآخرين. ووفقا لشهادة عدد من اللاجئين الذين استطاعوا الفرار من المخيم كان الخبز يحتوي على مواد كيماوية سامة من بينها سم الفئران. ولكي يسهل الجناة تنفيذ هذه الجريمة حقنوا السم في عجينة الخبز. ولحسن الحظ، فقد أضعفت حرارة الفرن تأثيرات تلك السموم على حياة اللاجئين.

ويؤكد الأكراد أن رجال المخابرات التركية والعراقية هم الذين خططوا هذه العملية ونفذوها. واستعان رجال المخابرات العراقية بعدد من مزارعي قرية كابالا القريبة من ماردين من الذين تربطهم علاقات تجارية مع العراق، وينقلون سلعهم بشاحناتهم عبر الحدود (مجلة 2000 Dogru، عدد 1989/6/18، ومجلة Medya Gunesi، مايو-يونيو 1989، ص 25).

وبعد أن نشرت الصحف هذا النبأ، منعت السلطات التركية الدخول إلى المخيم، كما منعت اللاجئين من الخروج لشراء احتياجاتهم من قزلتيب وماردين. أنكر عدد من الناطقين باسم الحكومة حدوث حالات التسمم. وصدرت عنهم تصريحات من النوع التالي: "بعد إجراء التحقيق لم نجد أي أثر لحالات التسمم في صفوف البيشمركة" (صحيفة Tercuman، عدد يوم 1989/6/10). وصرح السفير العراقي في أنقرة عبد الجبار جواد قائلا أن قوات بارزاني هي التي سممت الأكراد اللاجئين في المخيم القريب من

قزلتيب، وهي التي ارتكبت مجزرة حلبجة أيضا (صحيفة Milliyet عدد يوم 1989/6/27).

وواصلت الحكومة العنصرية الفاشية والاستعمارية في العراق تطبيق سياستها ضد الأكراد في كردستان الجنوبية. فقد أحرقت عددا من المدن والقرى الكردية وإزالتها من الوجود. وسعت إلى إخراج الأكراد من موطنهم ونفيهم جماعيا إلى المناطق الصحراوية. واحتجزوهم في المخيمات والمعسكرات. لقد ارتكب نظام صدام حسين جرائم خطيرة بحق الأكراد في جنوب كردستان.

إن من المهم الانتباه إلى توقيت عملية تسميم الأكراد في مخيم قزلتيب، فقد رافقت عملية تهجير الأتراك جماعيا من بلغاريا. ولقد جرى استقبال المهاجرين الأتراك بحرارة وحفاوة بالغة في تركيا. ووجهت تركيا انتقادات حادة للرأي العام الغربي لأنه لم يبد اهتماما بالجور الذي أوقعه البلغار بالأتراك. في هذا الوقت بالذات بادر كامران اينان وهو الذي يتنكر قطعا لهويته القومية، ويحصل مقابل ذلك على وظائف مهمة في الدولة إلى عقد مؤتمر صحفي في باريس بصفته وزير دولة. وفي هذا المؤتمر الصحفي شرح السيد اينان للغرب مم يتكون "جور البلغار"، لكنه لم يذكر شيئا عن الجور الذي يتعرض له الأكراد في كردستان الجنوبية، ولم يشر إلى عملية التسميم في مخيم قزلتيب. فهذا النوع من المشكلات لا وجود لها عند كامران اينان. إنه يمثل مواطن الشرق الذي تشيد بجهوده الدولة التركية. فعلى مواطن الشرق هذا أن يهتم بمشكلات الأتراك في جميع أرجاء العالم أكثر من اهتمام الأتراك أنفسهم. أما في ما يتعلق بمشكلات الأكراد فعليه أن يتجاهلها. إذ ليس من حقه أن يعرف شيئا عنها. وعليه أن يتصرف وكأن لا وجود لتلك المشكلات. وإذا ما اضطر في حالة ما لأن يقول شيئا فعليه أن يكرر

مقولة: إننا جميعا أتراك ومسلمون نعيش منذ ألف عام سوية ويجمعنا دين واحد.

ومن المؤكد أن السياسة التي تتبعها بلغاريا إزاء الأتراك المقيمين داخل حدودها تستحق الإدانة. ولابد من انتقادها وشجبها بطريقة فعالة. بيد أن مما لا يمكن إنكاره حقيقة أن المهجرين الأتراك القادمين من بلغاريا يلقون حرارة الاستقبال ويحتفى بوصولهم من أوسع الجماهير، وتقدم لهم كل المساعدات الممكنة وتتاح لهم فرصة الاستفادة من جميع المرافق بما يمكنهم من التخلص فورا من جميع مشكلاتهم على نحو غير محدود. فهل يمكننا قول ذات الشيء بالنسبة للأكراد القادمين من كردستان الجنوبية، أولئك الذين انتزعوا من وطنهم بالقوة والذين ذاقوا مرارة النفي إلى الصحارى؟ فهؤلاء إنما طردوا من موطنهم بالقوة، وألقي بهم في وسط مجموعات سكانية لا تكن لهم الود. ولا نعلم من استقبلهم وكيف استقبلوا في منفاهم. وهذا النوع من النفي إلى داخل البلاد هو أكثر قساوة وأشد إيلاما. ولنتساءل كذلك عن ما الذي حل بأولئك الذين اضطروا إلى اللجوء إلى تركيا هربا من القصف بالأسلحة الكيماوية؟ لقد استقبل الأتراك من استطاع الهرب من بلغاريا استقبال المواطنين العائدين، فكيف استقبلوا الأكراد القادمين من كردستان الجنوبية؟ إننا نعلم جيدا كيف استقبلوهم. لقد احتجزوهم في مخيمات محاطة بالأسلاك الشائكة، ومنعوا سكان المناطق المجاورة من مساعدتهم. ولم يلبوا لهم أبسط احتياجاتهم الأساسية. ولم يسلمونهم المساعدات التي أرسلتها المنظمات الدولية لحقوق الإنسان باسم اللاجئين الأكراد. فقد احتجزوا تلك المساعدات على الحدود وأعادوها إلى مرسليها. لقد هلك الأطفال من شدة البرد لأن الأتراك تركوهم بلا لبن. إن كل ذلك يشير إلى استحالة إجراء مقارنة بين المشكلات التي تعرض لها

الأكراد والمشكلات التي تعرض لها الأتراك القادمين من بلغاريا. نعم: لم يستطع أتراك بلغاريا أن يحملوا معهم سوى النزر القليل من مقتنياتهم وأموالهم إلى تركيا. لكن الذين غادروا كردستان هربا من خط القصف الكيماوي لم يستطيعوا إنقاذ سوى حياتهم. أما ممتلكاتهم ومقتنياتهم فقد أحرقت ودمرت في عين المكان. وإزاء مثل هذه الوقائع، يبرهن "مواطنو الشرق" من أمثال السيد كامران اينان على مقدرة عظيمة عندما يستطيعون تجاهل مثل هذه المشكلات. وبفضل قدراتهم هذه يتمكنون من شغر أعلى الوظائف في البيروقراطية التركية.

أهمية التوليفة التركية-الإسلامية من وجهة نظر المسألة الكردية

التوليفة التركية-الإسلامية هي إحدى الصيغ الحالية للايديولوجية الرسمية. وتواجه دعايات التتريك في المناطق الكردية مقاومة في الوقت الحاضر. ولم يعد التركيز على عمليات التتريك سهلا كرد فعل إزاء ايديولوجية حزب الحركة الوطنية ونشاطاته. ولهذا السبب أصبحوا بحاجة إلى شعار جديد له نفس المضمون لكنه يركز في ذات الوقت على الإسلام. وظهر هذا الشعار على شكل توليفة بين التتريك والإسلام. ولا يروج لهذا الشعار، كما أعتقد، إلا في كردستان. ففي ما بعد 1984 أمكننا ملاحظة ما يلي: أنشئت في وزارة الشؤون الدينية مجموعة، أطلق عليها اسم "مجموعة الأرصاد" (التوجيه الروحي والأخلاقي) ونظمت في مدن ماردين وسيرت وهكاري وفان وإيلازك وبنجول وأغري وآديامان وخرمانماراس وأورفه وديار بكر وتونجلي كما نظمت في القرى والمدن الصغيرة وفي

المقاهي والمساجد والمدارس وفي معسكرات الجنود ندوات دينية. وكانت الجهود تبذل أثناء المناقشات للتقريب ما بين ايديولوجية أتاتورك والإسلام، وأعلنوا أن أعمال حزب العمال الكردستاني منافية للإسلام وللإنسانية، ودعوا الشعب إلى محاربته.

وعلينا أن نناقش التوليفة التركية-الإسلامية في هذا الإطار. لقد شكلوا في الجامعات لجانا مماثلة، وسعى الأساتذة للدفاع عن وجهات النظر هذه. (3) انظر الهوامش في نهاية الكتاب.

يؤدي واقع انتماء الأكراد والدول التي تستغل كردستان باعتبارها مستعمرة مشتركة إلى دين واحد إلى ارتكاب أخطاء جسيمة في التقدير. ويؤدي شعار "الإخاء في الدين" بدوره إلى تشويهات في طريقة عرض المشكلات التي يعاني منها الأكراد ومطاليبهم وأهدافهم. كما يحول هذا الشعار في بعض الأحيان دون تمكين الأكراد من الإعراب عن مشاعرهم القومية.

سعت الدول الاستعمارية إلى تعميق التناقضات التاريخية بين العلويين والسنة حسب الظروف السائدة السياسية والاجتماعية. فقد حفزوا الأكراد العلويين ضد أبناء السنة وحفزوا الأكراد السنة ضد العلويين، وبذلك حاولوا طمس المعالم القومية للمسألة الكردية. إنهم يبذلون كل ما بوسعهم من أجل أن تبدو المسألة بمظهر الصراع بين مذاهب دينية.

- وهم ينتظرون من الايديولوجية الدينية أن توقف نمو المشاعر القومية وتعرقل الحركة الوطنية. وهم لا يفعلون ذلك إلا في كردستان. وهذا يعني أن الايديولوجية الرسمية قد فوضت إلى الدين مهمة القيام بوظيفة خاصة، أن يمنع نمو الحركة القومية الكردية في كردستان. لكننا لو درسنا مختلف حركات التحرر الوطني في العالم، لرأينا أن الاتجاهات الوطنية تختلط بالمشاعر الدينية. وهكذا

بدت حركة المهدي في السودان في نهاية القرن التاسع عشر وكأنها تسعى وراء تحقيق هدف ديني فحسب. ولكننا لو درسنا هذه الحركة عن قرب لتجلى أمامنا أن وراء ايديولوجيتها الدينية عنصر وطني. فهذه الحركة، هي التي أدت في واقع الأمر إلى ثورة عرب السودان ضد الإمبريالية البريطانية. وذات الشيء ينطبق على حركة عمر المختار في ليبيا إبان عهد موسوليني. ففي هذه الحالة عبر العرب عن ثورتهم ضد الإيطاليين من منطلقات دينية.

ومن جهة أخرى، يمكننا ملاحظة أن جميع حركات التحرر الوطني في العالم إنما تتبنى في فترة معينة الايديولوجية الدينية. ومن بين أبرز الأمثلة على ذلك، حركة مصطفى كمال في الأنضول ضد اليونانيين والأرمن.

ولاشك في أن للتوليفة التركية الإسلامية صلة وثيقة بالكفاح المسلح الدائر في كردستان. فمع تنامي كفاح الكريلا، وزعت على المواطنين في كردستان منشورات تدعوهم إلى محاربة حزب العمال الكردستاني. وقد استخدمت الطائرات العمودية في توزيع تلك المنشورات التي لم تكن تحمل اسم الجهة التي أصدرتها. وورد في تلك المنشورات الموجهة للسكان، أن حزب العمال الكردستاني يستهدف نساءهم وبناتهم ويريد تدنيس شرفهم، وعليهم أن يوقفوه عند حده، إن الدولة تحمي الإسلام، ولهذا فهي بحاجة إلى مساعدتهم لمحاربة قطاع الطرق والأشرار هؤلاء... ترى من يستطيع إذن توزيع مثل هذه المنشورات باستخدام الطائرات العادية والعمودية؟ إنها الدولة دون شك، وهي من أعمال أجهزة المخابرات التابعة لها.

ومن أهم النتائج التي حققها كفاح الكريلا في المجتمع الكردي إطلاقه عملية تفكير ونقاش تزداد كثافة وعمقا يوما بعد يوم. وزادت هذه العملية

قوة بعد الغارات الجوية التي شنتها تركيا، بالاتفاق مع السلطات العراقية، على كردستان الجنوبية. "فمن نحن؟ ولماذا تتحكم كل من إيران والعراق وسورية وتركيا بجزء من كردستان؟ و"لماذا قسمت كردستان وجزئت؟" و"لماذا استخدموا سياسة "فرق – تسد" ضد الأمة الكردية؟" وما هي نقاط الضعف التي جعلت من الأمة الكردية هدفا لسياسة "فرق – تسد"؟ الخ.

إن هدف التوليفة التركية–الإسلامية هو الحيلولة دون اتساع نطاق مثل هذه المناقشات وتعميق محتواها. ولهذا السبب يطلقون على الكريلا نعوتا مثل "قطاع الطرق الشيوعيون" والخدم الكافرون "و" اللصوص"و" من لا وطن لهم" و"ضائع الأرمن" و"منظمة القتلة" و"المنظمة الدموية" ..الخ. والدولة تدعو السكان للمساهمة في الجهاد جنب قوات الحكومة لمحاربة الكريلا.(4) انظر الهوامش في نهاية الكتاب.

أما في منطقة الأنضول الأوسط والمناطق المحاذية لبحر ايجة فلا توجد قضايا تستلزم إرسال مجموعات الأرصاد، ولا تلقي هناك على السكان منشورات وأوراق من الطائرات العادية والعمودية.

رأينا في الجزء السابق، ومن خلال كتابات بهجت كمال كيف كانت الدولة تقيم كبار أصحاب الأراضي ورؤساء القبائل أثناء فترة حكم الحزب الواحد. كما أوضحنا كيف كانوا من بين الفئات التي كانت تطالب بالحقوق القومية ومستعدة للكفاح من أجل الحصول عليها.

الأسس الكلاسيكية لفكرة الوطنية: تدميرها والنتائج المترتبة على ذلك

يرتبط تحول الشيوخ وكبار ملاك الأراضي ورؤساء العشائر في كردستان إلى عملاء ارتباطا وثيقا بعرقلة تطور فكرة الوطنية وانتشارها. ويعني تحول الطبقة السائدة إلى عملاء تدميرا للطبقة التي كان يتوجب عليها الدفاع عن فكرة الوطنية ودعمها والترويج لها. ولو كان المجتمع الكردي قد صنع تاريخه واستطاع تطوير آليات نموه الداخلي، ولم تدمر التأثيرات الخارجية تلك الآليات، لحقق نموا رأسماليا واضح المعالم. إذ ستكون قد نشأت برجوازية كردية، وحققت لنفسها هوية قومية. أو تحولت القوى الإقطاعية إلى فئات برجوازية وتمسكت بهويتها القومية. وعندما نتحدث عن برجوازيات: ألمانية وإنجليزية وروسية وفرنسية وعربية وتركية وفارسية ..الخ، نلاحظ من خلال هذا التعداد أن للتحديد العرقي دورا مهما باستمرار. كما أن لجنسية البرجوازية مغزى على درجة عالية من الأهمية. وهم لا يتنكرون لهويتهم القومية الخاصة في العلاقات الدولية. وعندما يلتقي البرجوازيون العرب أو الأتراك على سبيل المثال، بممثلي القوى الإمبريالية لا يتنكرون لهويتهم القومية بتاتا.

لا وجود لطبقة سائدة وإنما لطبقة من العملاء

ثمة ثلاثة أبعاد رئيسية ينبغي دراستها لظاهرة أخذت تتبلور على نحو متسارع في كردستان منذ عام 1940. البعد الأول ويشمل تلك الجهود المبذولة لتحويل الشيوخ وكبار ملاك الأراضي ورؤساء العشائر إلى عملاء. ويتعلق البعد الثاني بالسياسات الموضوعة لإسناد استمرارية بقاء المؤسسات الإقطاعية. لقد شجعوا استمرارية بقاء المؤسسات والقيم الإقطاعية، واستهدفوا أن يكون نمو الرأسمالية مشوها بكل الوسائل الممكنة. واتخذوا جميع الاستعدادات الضرورية حتى يتمكنوا من نقل الأصول الرأسمالية المتراكمة التي يمكن استثمارها في الشرق إلى الغرب. ومما له أهمية بارزة جدا بالنسبة للدولة وللحكومة التركية، هو أن استثمار رؤوس الأموال، حتى ولو كانت بمستوى الحد الأدنى، في الغرب لا في الشرق. ولا تستثمر أي رؤوس للأموال في الشرق إلا من قبل الدولة. وقد تسمح الدولة بنقل رأس المال التركي من الغرب إلى الشرق، ولكن بشرط ألا يكون المستثمرون من أصل كردي. وهذا هو البعد الثالث للظاهرة موضوع البحث ويمثل جزءا مهما من سياسة الدولة.

ثمة مجموعات مختلفة داخل اليسار التركي تفسر هذا الموضوع باستعمال نفس الأفكار وذات المصطلحات، فهم يتحدثون عن تركيا التي تشترك في حكمها الطبقتان السائدتان التركية والكردية، ويقولون أن في يومنا هذا لم يعد هناك وجود لبرجوازية وطنية، وإنها تتعاون مع الإمبريالية. وهذه الأقوال تحجب وراءها سوء فهم كبير والكثير من المفاهيم المشوشة. ولاشك في عدم صحة الفكرة القائلة بأن الطبقتين السائدتين التركية والكردية تشتركان في حكم

تركيا، ذلك لأن كبار ملاك الأراضي والشيوخ ورؤساء العشائر الذين يحتلون مكانا في مثل هذا الاتحاد الحاكم لا يشاركون بصفتهم أكرادا، أو بصفتهم برجوازيون أكراد. إذ هم فئة تنكرت لقوميتها الكردية، وتخلت عن قيمها القومية الكردية، وهي تحارب كل من يدافع عن تلك القيم. وأن الدولة التركية والبرجوازية التركية لا تقبل شراكة هؤلاء إلا جزئيا وبشرط تبنيهم للايديولوجية الرسمية وذوبانهم التام في ايديولوجية الدولة التركية. كما لا تقبلهم شركاء إلا إذا كانوا مستعدين لأن يتحولوا إلى عملاء للدولة التركية في كردستان. ولهذا السبب لا يمكن اعتبارهم طبقة سائدة. بل إن تعريف طبقة العملاء هو الذي يناسبهم بدقة أكبر. فضلا عن أنه لا يمكن للعملاء أن يصبحوا طبقة سائدة.

ولعل من المفيد التعمق في هذا الموضوع. ما الذي تقوم به الطبقات التي نعرفها باسم الطبقات السائدة التركية أو البرجوازية التركية؟ وما هي العلاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية لرجال الصناعة وأصحاب البنوك وتجار الصادرات والواردات؟ وما الذي تفعله أبرز الأسر البرجوازية التركية مثل sabanci وKoc وEczacibasi وغيرها؟ وما هي وظائفهم في الحياة الاجتماعية والثقافية؟ إليكم بعض الأمثلة: عندما يؤلف أحدهم رواية رائعة أو شعرا تركيا رفيعا، أو عندما يبرز أحدهم في ميدان اللغة والأدب التركي يحصل على جائزة. وإلى جانب مختلف الجوائز التي تخصصها الدولة لهذا الغرض هناك جوائز أخرى تخصصها لعين الغرض البنوك والصناعيون ورجال الأعمال ... الخ. وفي ميادين المسرح والموسيقى والرسم والرياضة توجد كذلك جوائز مماثلة. وكافة مانحي هذه الجوائز يشعرون بضرورة تشجيع كل ما هو تركي في الشعر والأدب والرسم والموسيقى والمسرح والرياضة، كما يشعرون

بضرورة تشجيع البحوث العلمية في ميادين العلاقات الاجتماعية والسياسية في تركيا. ويرون ضرورة تشجيع عملية تطوير نظام التعليم في تركيا، وأن يحظى تطوير اللغة والثقافة التركية بأهمية متزايدة. وكل هذا واجب لا غنى عنه بالنسبة للبرجوازية التركية وحق من حقوقها أيضا. وما كل هذا الاهتمام إلا من أجل أن تصون تركيا هويتها المستقلة في إطار العلاقات التي تقيمها مع الدول الإمبريالية. ولتطوير العلاقات مع الدول الإمبريالية، لا يشترط أي نوع من التنازل في ما يخص الهوية القومية. إن أولئك الذين يعرفون العالم بالأدب والرسم والمسرح والثقافة التركية يحصلون في تركيا على مكافآت مادية ومعنوية.

أما في ما يتعلق بالأكراد فالأمر مختلف تماما. فهل رأينا قط أغنياء أكراد ومن كبار ملاك الأراضي والشيوخ يخصصون جوائز للكتاب ويدعمونهم أو يمنحون مساعدات مالية لأولئك الذين يجيدون اللغة الكردية إجادة رائعة؟ وهل هناك كردي واحد من التجار أو رجال الصناعة يعتز بقيمه القومية الكردية؟ وهل يدعم هؤلاء تطوير اللغة والثقافة الكردية وتوسيع نطاق استخدامها؟ وهل هناك برجوازية كردية تدعم وتشجع أنشطة مثل الموسيقى والرسم والمسرح الكردي وغير ذلك ..؟.

إن مثل هذه البرجوازية الكردية لا وجود لها. ولنترك جانبا مسألة دعم الآداب الكردية وتشجيعها، فنحن إزاء إجراءات قمعية يمارسونها ضد الشخصيات الثورية والديمقراطية التي تطالب بحق التكلم باللغة الكردية والكتابة بها. ونحن نعرف على وجه الدقة موقف كبار ملاك الأراضي والشيوخ ورؤساء العشائر إزاء مسألة تطوير اللغة والثقافة الكردية وتشجيعها. وسيكون من الخطأ

الاعتقاد بأن هؤلاء هم الذين يمنحون جوائز للذين يجيدون اللغة الكردية أو الذين يعملون على تطويرها. بل إنهم يحاربون كل من يطالب بمثل هذه الأشياء، ويوشون بهم لدى السلطات. وهذا هو السبب الرئيسي الذي من أجله يحظون بعطف تلك السلطات وعلى ذلك، لا يمكن اعتبار مثل هذه الطبقة بمنزلة الطبقة السائدة. إنها طبقة عملاء. ومع كل هذه الحقائق، تراهم يؤكدون على أن الطبقتين السائدتين التركية والكردية هما اللتان تشتركان في حكم تركيا. إن كبار ملاك الأراضي ورؤساء العشائر هم من أصل كردي ولكنهم يشعرون في قرارة أنفسهم بأنهم أتراك، صحيح أنهم أبناء لأبوين كرديين لكنهم يعتبرون أنفسهم أتراكا وفقا لمعايير الايديولوجية الرسمية. بيد أن علينا ألا ننسى أنهم يتنكرون لهويتهم القومية في إطار علاقاتهم بالدولة والطبقة السائدة التركية. وهذا هو الأساس الذي يستند إليه التعاون في ما بينهما.

إن بإمكان أي كاتب أو فنان تركي أن يؤكد بافتخار هويته التركية. فهل هناك كاتب أو فنان أو سياسي كردي يؤكد انتمائه القومي؟ أعتقد أن من المفيد أن نبحث عن كثب في مفهوم البرجوازية. إن المضمون الاقتصادي لهذا المفهوم غير ذي أهمية، مادام يكتسي في كل الحالات مضمونا عرقيا بالإشارة إلى: "البرجوازية التركية" و"البرجوازية الألمانية" و"البرجوازية العربية". وإنني لعلى قناعة من عدم إمكانية إطلاق صفة "البرجوازية الكردية" على كبار ملاك الأراضي والتجار ورجال الصناعة والشيوخ وكبار المقاولين ..الخ. أولئك الذين يتنكرون لهويتهم القومية ويتبنون دعايات الايديولوجية الرسمية، والذين يقومون بدور العملاء إزاء الحركة القومية. ولا يعني وجود برجوازية

كردية أكثر من الاستحواذ على الحقوق التي تترتب على وجود الأمة الكردية.

من الواضح أن الطبقة السائدة الكردية متحللة متفسخة بمعنى الكلمة. وهذا يعني بكل بساطة أن الطبقة التي تتولى تنمية المشاعر القومية وتضمن استمرارية هذا النمو، والذي يشكل وجودها أساسا لهذه العملية، قد تعرضت للتفسخ والتحلل. ومن الصعوبة بمكان تحقيق تنمية سليمة انطلاقا من عملية لا تستند على أساس طبقي. وهذا هو أحد أسباب التنمية المشوهة للعلاقات الاجتماعية والسياسية في كردستان.

ولنفترض أن البرجوازية فقدت في يومنا هذا خصائصها الوطنية وتحولت إلى برجوازية تجارية: إن هذا الفرضية عاجزة عن تفسير ظاهرة اندماج كبار ملاك الأراضي ورؤساء العشائر والشيوخ والتجار ورجال الصناعة وكبار المقاولين في مجالات البناء بالطبقة السائدة التركية. ولن يكفي القول أو تفسير هذا السلوك بمجرد الإشارة إلى أنهم متعاونون مع الدولة، وأن وصفهم هذا يحدد سمات طبقتهم. ففي كلتا الحالتين يكتسي مصطلح "الوطني" معنى آخر. فعندما نقول أن البرجوازية فقدت في يومنا هذا سماتها الوطنية، نعني بذلك أنها لم تعد تمثل مصالح الأمة، وإنما تساعد الإمبرياليين في استغلال البلاد. لكن البرجوازية التركية على سبيل المثال لا تتنكر لهويتها القومية في مثل هذه الحالات كما أنها لا تقدم أية تنازلات في ما يتعلق بهويتها القومية.

وهي تواصل علاقتها باعتبارها تركية شأن ما تفعل البرجوازية العربية والإيرانية واليونانية ..الخ. لكن الوضع في كردستان مختلف دون شك. إذ أن الأمر يتعلق في الحالة الكردية بنوع من العلاقات ذات طبيعة تتسم بقدر أكبر من الرجعية. ولا يبدي كبار ملاك

الأراضي ورؤساء العشائر والشيوخ الذين ذابوا في البرجوازية التركية أي اهتمام بمصالح الأمة الكردية. إنهم يفعلون كل ما بوسعهم لكي تستغل البرجوازية التركية ثروات كردستان، ولكي يسهلون عليها الإمعان في الاستغلال. بيد أن أطروحتي تذهب إلى ما هو أبعد من ذلك، فهذه العناصر تتنكر لهويتها الكردية عندما تنمي علاقاتها مع الطبقة السائدة التركية. إنهم يرفضون أن يكونوا أكرادا. وهم يتقمصون الهوية القومية للأمة السائدة - أي الأمة التركية. وهم يذوبون في بوتقتها ويتنكرون لهويتهم الخاصة طالما كانت هذه العملية مستمرة.

وعلينا ألا نقلل ولاسيما من أهمية هذه الظاهرة الاجتماعية والسياسية، فهذا التنصل يكسي المجتمع الكردي هيكلا مختلفا ويضفي عليه سمة خاصة. ولعلنا لن نعثر مرة أخرى في العالم برمته على مجتمع بهذه الخصوصية.

وعلى الرغم من ذلك، تضع قوى الأمن التركية من حين لآخر تقارير نجد فيها تعبيرات مثل "العشائر التي تدعم الدولة والعشائر المناهضة للدولة" أو "كبار أصحاب الأراضي المؤيدين للدولة وكبار ملاك الأراضي الذين لا يؤيدون الدولة". غير أن هذه التعبيرات تخلو من أي فحوى يمكن أن تناقض ما ذكرنا أعلاه. ومن كل هذا يتكشف بوضوح شيء واحد: مع أن هؤلاء مستعدون لأن يكونوا عملاء إلا أن الدولة تشعر إزاءهم بشيء من الريبة باستمرار. ففي أثناء محاكمات الشرق عام 1971، ورد في قرارات الاتهام الموجهة ضد الرابطات الثقافية الثورية للشرق مقتطفات من تقارير وضعتها وزارة الداخلية وقيادة الدرك التركية. واستخدموا تلك "التقارير السرية جدا" كمستمسكات ضد المتهمين. وقد نشرت

مجلة Dogru 2000e في عددهــا للفــترة 20–1987/12/26 أحــد تلــك التقارير الســرية عـن العشــائر الخائنــة والعشــائر الموالية للدولـة.

ومـن الممكــن وفقـا للتوضيحــات أعــلاه، تقســيم الوضــع بالنســبة للشـيوخ وكبـار مـلاك الأراضـي ورؤسـاء العشــائر الكرديــة إلى مرحلتــين مختلفتــين، المرحلــة الأولى وتمتــد مــن عــام 1925 إلى عــام 1938. وفي هــذه المرحلــة وقــف بعــض كبــار مــلاك الأراضــي والشــيوخ ورؤســاء العشــائر إلى جــانب الحركــات التحرريــة الكرديــة آنـــذاك. وجـــرت تصفيـة هـؤلاء بوسـائل مختلفـة. فقسم منـهم قتـل أثنـاء المعـارك، ومـات قسـم آخـر أثنـاء التحقيــق أو أثنــاء فــترة الاعتقــال تحــت التعذيــب، وأعـدم آخـرون شـنقا، وتوفـى بعضـهم في المـهجر داخـل تركيــا، ومــات بعضـهم الآخـر أثنـــاء محاولتــهم الهــروب إلى الخــارج ...الخ، وتمكــن قسـم مـن كبـار مـلاك الأراضـي والشــيوخ ورؤســاء العشــائر مــن الذيــن شـاركوا في الثـورات الكرديــة، إنقـاذ حياتـه بـاللجوء إلى الرشـوة أو بيــع نفسـه والإعـراب عـن اسـتعداده للوقـوف فـورا إلى جــانب الدولــة. لكــن هـؤلاء أبعـدوا مــع غــيرهم ممــن شــاركوا في الثــورات إلى المنــافي حالمــا تمكنت تركيـا مـن قمعـها.

وفي الفــترة الــتي ســبقت تأســـيس الجمهوريـــة التركيــة، كـــان المجتمــع الكــردي يتســم بخصوصيــة واضحــة المعــالم جــدا. إذ مـــن الممكـن اعتبـار المجتمـع الكـردي آنــذاك مجتمعــا إقطاعيــا مــن حيــث طبيعـة علاقـات ووسـائل الإنتـاج وأشـكاله. وكـانت العشــائر والقــرى في تلك الفـترة تعكـس صـورة المجتمـع المنغلـق والمكتفـي ذاتيــا. وهــذا هــو سـبب عـدم شـعور المجتمـع الكـردي بضـرورة انفتاحــه علــى الخــارج. ونظـرا لهـذا الهيكـل المنغلـق للمجتمـع الكــردي واكتفائــه الذاتــي لم يكــن بمقــدور الإمبريــاليين والمسـتعمرين السـيطرة عليــه ســيطرة تامـة. وهـذه الفـترة هـي الـتي شـهدت إحسـاس جـزء كبـير مـن كبــار

ملاك الأراضي والشيوخ ورؤساء العشائر بقربهم من المشاعر القومية. وكانوا يتحدثون باستمرار عن الأكراد ويؤسسون المدارس القرآنية، حيث كانت الدروس تلقى باللغة الكردية. وكانوا يعينون في بيوتهم "الحكواتية" الذين يجيدون الغناء ويحسنون إلقاء القصص. كما نجد في بعض البيوت عدد من الدراويش والمهرجين الذين يمول خدماتهم كبار ملاك الأراضي والشيوخ ورؤساء العشائر.

وفي هذا يكمن أحد الأسباب التي تفسر استمرارية اللغة الكردية وآدابها بهذا الشكل إلى يومنا هذا. وفي فترة الانتفاضات إبان العهد العثماني أو في خلال السنوات الأولى التي أعقبت تأسيس الجمهورية التركية يمكننا أن نلاحظ أن كبار ملاك الأراضي والشيوخ ورؤساء العشائر كانوا يستخدمون سلطاتهم لقيادة الانتفاضات، أو أنهم يبادرون إلى أخذ زمام القيادة. أما في 1984، فقد حدث تحول جذري في ميدان القيادة إثر المقاومة التي شنتها قوات الكريلا بقيادة حزب العمال الكردستاني في ايرو وشمدينلي.

وتبدأ المرحلة الثانية في الأربعينات. وهذه هي مرحلة ظهور البرجوازية وبداية الرأسمالية. وفي إطار هذه العملية تحول كبار ملاك الأراضي والشيوخ ورؤساء العشائر ماليا إلى عملاء.

لقد شرحنا أعلاه كيف ساعد تثبيت مؤسسة كبار ملاك الأراضي والشيوخ ورؤساء العشائر في دعم تحريم استعمال اللغة الكردية. وتكشف دراسة هذه الظاهرة من خلال ربطها بوجود "البرجوازية الكردية" نتائج مقيتة. فأين يا ترى توجد في أرجاء العالم برجوازية تتنكر لهويتها القومية وتسعى للترويج للقيم القومية للأمة السائدة؟

وبإمكاننا الآن طرح السؤال التالي: ألا يتوجب علينا أن ندافع أو نعبر عن الأفكار والمشاعر القومية بعد ما أخذت قواعد الطبقة الاجتماعية التي يتوجب عليها أن تمثل وتدافع وتروج للقيم القومية طريقها نحو التفسخ؟ ألا يتوجب علينا أن نثور ضد التدابير القمعية التي تتعرض لها اللغة والثقافة الكردية؟ نعم، إن علينا أن ندافع عن اللغة والثقافة الكردية، ونجابه التدابير القمعية الموجهة ضد اللغة والثقافة القومية الكردية. وعلينا أن نعد دراسات عن التاريخ والأدب واللغة الكردية. وأن نعمل بجد على تنمية المشاعر القومية الكردية. تلك هي مهمة الثوريين والديمقراطيين.

لكن هنا نواجه نوعا من التشويه. وهذا التشويه لا يعزى إلى أفكار الثوريين والديمقراطيين، إنما هو نتيجة لتشويه متعمد في هيكل المجتمع الكردي. إذ لا ينبغي إلى جانب كل هذه المظاهر السلبية أن يغيب عن ذهننا البعد التالي في عملية تطور المجتمع الكردي: إن الحركة التي لا يشارك فيها كبار ملاك الأراضي والشيوخ ورؤساء العشائر والتجار والصناعيون هي حركة ديمقراطية. والعنصر الديمقراطي هو الذي يسود في أي حركة تنشأ من خلال الصراع مع تلك القوى. وطالما قاوم كبار ملاك الأراضي والشيوخ ورؤساء العشائر والبيروقراطيين والتجار هذه الحركة فإن العنصر الديمقراطي سيبقى بالضرورة رائد حركة المقاومة الكردية.

ويترتب على ذلك بكل وضوح، أن على عاتق الثوريين الأكراد مهمة ينبغي إنجازها بكل موضوعية هي: صيانة اللغة والثقافة الكردية والدفاع عنها ضد تلك العناصر التي ابتعدت عن قيم الطبقة الاجتماعية الكردية التي ينتمون إليها. ويرى جزء كبير من التيارات داخل اليسار التركي في هذه الفكرة نوعا من التشويه. ويقولون إن على الثوريين أن يكونوا أمميين وألا يتصرفوا إلا وفقا

لايديولوجية الطبقة العاملة. وإن المسألة القومية ليست من بين مهام الثوريين. ومتى ما تحققت الثورة وأنشئ نظام اشتراكي فإن هذه المسألة ستنحل لوحدها. ولهذا السبب لا ينبغي على الثوريين أن يقدموا أي تنازلات. وهذا الموقف الذي دافع عنه اليسار التركي ولاسيما قبل 1980، ومازلنا نعثر على من يؤيده حتى الآن هو الذي ووجه به الأكراد وكأن صيرورة الإنسان ثوريا تتوقف على اعتقاده بهذه الفكرة. إن هذا الموقف الذي يبدو للوهلة الأولى وكأنه موقف سليم لا يعني أي شيء إذا ما اختبرناه في ضوء حقيقة الأوضاع في كردستان. فهو يعني أن نظل مكتوفي الأيدي إزاء التدابير القمعية التي تتعرض لها لغة وثقافة شعب مضطهد، وعلينا القبول بذلك. وهذا الموقف يناسب تماما أفكار الطبقة السائدة وإجراءاتها ويعزز معنوياتها. يضاف إلى ذلك، أن التكرار المستمر لمقولات لينين وستالين في ما يخص حق الشعوب في تقرير مصيرها لن يؤول بأي شكل إلى إيجاد حل ملموس لهذه المشكلة. وهذا يعني، من جهة أخرى القبول بظاهرة رجعية مثل ظاهرة التذويب وتتريك الشعب الكردي في جميع الحالات. (5) (انظر الهوامش في نهاية الكتاب).

الوضع في كردستان الجنوبية والشرقية

الوضع الذي بحثناه أعلاه يتعلق قبل كل شيء بكردستان الشمالية. أما الوضع في شرقي كردستان (إيران) وجنوبي كردستان (العراق) فيختلف إلى حد ما. إذ لم تحقق سياسات التعريب والتفريس هناك نجاحا كبيرا في أوساط الأكراد. أو لأن هاتين الدولتين لم تتصرفا بما فيه الكفاية من الإصرار على تنفيذ سياستيهما في التعريب

والتفريس. ففي إيران، يجد الفرس أنفسهم في وضع الأقلية العرقية إذا ما أخذنا بالاعتبار تشكيلة المجتمع الإيراني، متعدد القوميات مثل الإذريين والأكراد والتركمان والبلوش والعرب. وظل العراق تحت الانتداب البريطاني (مستعمرة) حتى عام 1932. ولم يمارس الإنجليز والفرنسيون ولا غيرهم من القوى الإمبريالية داخل مستعمراتهم أية سياسة ترمي إلى استئصال الهوية العرقية. وعندما كان العراق مازال مستعمرة بريطانية، أتيحت الفرصة للغة الكردية لأن تتطور، كما استطاعت الخصائص القومية للأمة الكردية أن تثبت وجودها وإن بحدود ضيقة. وحال هذا الوضع دون التمكن من إنكار وجود الأكراد.

وفي كل من العراق وإيران، لم تكن الدولة المركزية قوية جدا فقد كان العراق دولة فتية شكلت حديثا كجزء من الأمة العربية. وفي إيران، تشكل القوميات الأخرى الأغلبية مقارنة بالفرس. وفي مثل هذه الظروف، كان الأكراد يلجأون إلى السلاح في كل مناسبة للحصول على حقوقهم القومية والديمقراطية. وبذلك استطاعوا إحراز عددا معينا من حقوقهم. وهذا وضع نجمت عنه ظروف تجعل من إنكار وجود الأكراد القومي أمرا مستحيلا.

وفي الجزئين من كردستان تطورت العلاقات ما بين كبار ملاك الأراضي والشيوخ ورؤساء العشائر والدولة المعنية بطريقة مختلفة: ففي شرق كردستان كما في جنوبها نجد من بين كبار ملاك الأراضي والشيوخ ورؤساء العشائر من هم موالون للدولة. ويدعم كل من إيران والعراق هؤلاء بجميع الوسائل. فهم يحرضونهم لمحاربة الأكراد المناضلين من أجل تحررهم. وفي العراق، يطلق على هؤلاء اسم الجاش عموما. وغالبا ما تمنحهم الدولة مكافآت لقاء "خدماتهم المهمة جدا" أثناء الحرب. إنهم يحاربون في صفوف القوات

الحكومية ضد أبناء جلدتهم. والحكومة تدعمهم بالمال والسلاح. بل إن الحروب التي تدور في هذين الجزئين من كردستان هي في واقع الأمر حرب بين الأكراد الموالين للحكومة والأكراد المقاتلين من أجل التحرر الوطني.

وفي ما بين هذه العلاقات يوجد بعد ذو أهمية خاصة: إن هؤلاء الأشخاص الذين يحتفظون بعلاقات مع الدولة سواء في العراق أو إيران هم من كبار ملاك الأراضي الأكراد، ومن رؤساء العشائر الكردية. وهم من الشيوخ أو التجار، أو من البيروقراطيين الأكراد. والدولة من جهتها تتعامل معهم كأكراد وتراعي في علاقاتها معهم هذا الجانب. وهم بدورهم يدركون هذه الحقائق ويتصرفون كأكراد.

من ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أن جيها نكير آغا في إيران وبشير آغا في أربيل بالعراق يقيمان علاقات مع نظام خميني وصدام حسين على التوالي. بيد أن علينا ألا نسيء فهم هذه الظاهرة باعتبارها اتحاد للقوى السائدة بين كبار ملاك الأراضي والشيوخ ورؤساء العشائر والتجار الأكراد وبين البرجوازية العربية والإيرانية. وتستطيع هاتان الدولتان حتى من خلال قبولهما الهوية الكردية تكثيف سياسة "فرق - تسد". ذلك أن كلا من إيران والعراق تستخدمان "أكرادهما الشجعان" ضد "قطاع الطرق من الأكراد" بطريقة فعالة ومستمرة. ولهذا السبب يكافئون أكرادهما الشجعان ماديا ومعنويا.

وليس ثمة شك على الإطلاق في أن هذه الصورة لا تنطبق على جميع كبار ملاك الأراضي والشيوخ ورؤساء العشائر الكردية في كل من العراق وإيران، إذ أن بينهم من يحتل موقعه في الكفاح من أجل التحرر الوطني، بل وهم عديدون. أما دوافع أولئك الذين يشاركون في محاربة الحركة الوطنية الكردية فتتمثل في أن الدولة تحمي على نحو أفضل مصالحهم الطبقية.

اليسار التركي والمسألة الكردية

يبدو لنا من المفيد في هذه المرحلة استعراض موقف اليسار التركي إزاء المسألة الكردية. وبإمكاننا إجراء ذلك على مستوى بعدين. ففي الستينات أي بعد انقلاب 1960/5/27، وأثناء المرحلة التي تنامى خلالها اليسار التركي بدأوا بمناقشة جملة من المسائل من بينها المسألة الكردية. إذ شعرت مختلف تيارات اليسار التركي بضرورة معالجة هذه المسألة، وإن جرت معظم تلك المناقشات والمداولات على نطاق محدود في أكثر الأحيان بغية عدم إزعاج الكماليين. وعلينا أن نعتبر هذه الظاهرة بمثابة جهود إيجابية، غير أن علينا ألا نبالغ في تقديرها. لقد برزت هذه الظاهرة بفضل وجود أكراد – أي عناصر ثورية من أصل كردي – وفي مختلف الحركات السياسية. وكان اليسار التركي قد تبنى إزاء المسألة الكردية موقفا كماليا خالصا أثناء العشرينات والثلاثينات، بل ويمكننا القول أنه اتخذ آنذاك موقفا معاديا من الأكراد.

ويتعلق البعد الثاني لهذه المسألة بالتأثيرات السلبية لليسار التركي على الحركة الكردية. وهذه مشكلة ترتبط ولاسيما بالأهمية والقيمة التي تضفى على كلمة "النزعة القومية"، ذلك أن الأفكار ذات الصلة بالنزعتين القوميتين التركية والكردية إنما ترتبطان بتطورات اجتماعية وسياسية مختلفة جدا. الأتراك هم الأمة السائدة. وبطبيعة الحال، ليس ثمة، مشكلة تتعلق بالكتابة والتكلم باللغة التركية. وبالإضافة إلى عدم وجود أية مشكلة قائمة بهذا الخصوص يمكننا نيل جوائز أدبية تمنحها المؤسسات الحكومية أو القطاع الخاص. والدولة تسعى من خلال مؤسساتها التعليمية من المدرسة الابتدائية إلى الجامعة، ومن خلال الإدارة العامة والسجون

والجيش والشرطة والإذاعة والتلفزيون إلى تطوير اللغة والأدب التركي. ويشكل تطوير اللغة والأدب التركي بعدا ذا أهمية فائقة للايديولوجية الرسمية.

أما الأكراد فيمثلون الأمة المضطهدة، التي حرمت من حقوقها القومية والديمقراطية. وهي الأمة المقسمة والمجزأة في قلب الشرق الأدنى. وهي الأمة التي شاركت كافة الدول في قمع تطلعاتها القومية والديمقراطية. لقد اتخذوا كل التدابير الممكنة والمتصورة حتى تختفي لغة الأكراد وآدابها ويزولان من الوجود وتذوب الأمة الكردية في بوتقة الأمم المجاورة. ولكي يحققوا هذه الهدف، سخروا كافة مؤسسات الضغط الايديولوجي للدولة، أي المؤسسات التربوية والجامعات والأحزاب السياسية والدين والأسرة والصحافة والإذاعة والتلفزيون، لهذا الغرض.

وعندما لا تكفي كل هذه المؤسسات لتحقيق الهدف المطلوب، يلجأون إلى الاستعانة بمؤسسات القوة والعنف، أي الشرطة والسجون والمحاكم والقوات المسلحة والدرك.. الخ، كي يقهرو' الحركة الوطنية الكردية. وتتنكر الطبقة السائدة الكردية لهويتها القومية، وكأن كل تلك التدابير لا تكفي لتحقيق الهدف المطلوب وتحول نفسها إلى طبقة من العملاء وهي في طريقها لأن تذوب في الطبقة التركية السائدة. وفي مثل هذه الظروف يكون من المنطقي أن تبادر جماعات معينة للدفاع عن خصائصها القومية وتقاوم تدابير القمع المستخدمة ضدها. وهنا تتدخل، بطبيعة الحال، الرغبة في صيانة القيم الوطنية والخصائص القومية. ونعتقد أن الدفاع عن هذه القيم وصيانتها في الإطار الذي شرحناه بإيجاز أعلاه هو من بين أبرز مهمات الثوريين والديمقراطيين. بيد أن اليسار التركي يفرض حظرا على "النزعة القومية" وعلى الكفاح والالتزام بالدفاع عن القيم

القومية. ويتهم اليسار التركي الثوريين والديمقراطيين الأكراد بعدم ثوريتهم وبسلوكهم ذي النزعة القومية. وقد أثرت هذه الانتقادات إلى حد كبير على الثوريين الأكراد. ونتذكر أن في عقد الستينات، لم يكن الأكراد يتجرأون حتى على مجرد الكلام باللغة الكردية في ما بينهم خوفا من اتهامهم "بالنزعة القومية". ولم يكن بمقدورهم القول بصراحة أنهم أكراد، وكانوا يبذلون جهدا كبيرا حتى يظهروا بمظهر أكثر المؤيدين إخلاصا للماركسية اللينينية، وجهدا إضافيا حتى لا يعكسوا خصائصهم القومية الكردية.

ونتذكر أيضا أن في السنوات التي سبقت بداية عقد الثمانينات كان اتهام الثوري الكردي بكونه ليس ماركسيا-لينينيا يعتبر بمثابة إهانة شنيعة، وما عليه إلا أن يتظاهر بكونه أكثر ماركسية ولينينية من الآخرين. ويلم بأسس هذه النظرية بمستواهم على الأقل. وعلى هذا الأساس أصبح أي شخص توجه له تهمة "أنك قومي" يشعر بالإهانة. لقد كانوا يعتبرون مقاومة القمع الذي تتعرض له اللغة الكردية وآدابها، والمطالبة بحرية التكلم باللغة الكردية وبدولة مستقلة للأكراد ضربا من النزعة القومية. ومن جهة أخرى، كانت فكرة النزعة القومية تستخدم كاتهام مجرد تماما وخال من أي محتوى. فهم لا يفرقون بين قومية الأمة السائدة وقومية الأمة المضطهدة. وهكذا كانوا يصنفون البارسلان تركيش (زعيم حزب الحركة الوطنية الفاشستي) والملا مصطفى البارزاني في فئة واحدة. فما هو يا ترى السياق الاجتماعي - السياسي الذي يتطابق مع النزعة القومية؟ ومن هم أولئك الذين يمكن نعتهم "بالنزعة القومية"؟ وما نوع المطاليب التي يطرحونها؟

لقد اتهموا بعض الأشخاص بالنزعة القومية عندما قالوا، على سبيل المثال، ينبغي أن يزال الحظر المفروض على اللغة والثقافة

الكردية، وينبغي إتاحة الحرية للتكلم باللغة الكردية والكتابة بها. إن الدفاع عن اللغة الكردية بوجه السياسة العنصرية والاستعمارية وسياسات الصهر والتذويب التي تمارسها الدولة التركية هو واجب أساسي. وهذا ما يشترط على العكس، أن نضع حدا فاصلا بين قومية الأمة السائدة وقومية الأمة المضطهدة. وكان طرح شعار "تركيا مستقلة" دليلا على الروح الثورية. وكانوا يؤكدون على أن هذا الشعار يمثل فكرة وعملا ثوريا. أما الذين يتحدثون عن "كردستان المستقلة" فهم على العكس من ذلك، "قوميون". لكن ألا يعني رفع شعار "تركيا المستقلة" ضمنيا الموافقة على التقسيم الذي فرضته الإمبريالية على كردستان في العشرينات؟ لقد أمكن وضع سياسة "فرق تسد" وتطبيقها بفضل تعاون الإمبرياليين الإنجليز والكماليين، وهو ما تمخض عن وقوع جزء مهم من كردستان تحت سيطرة الدولة التركية. ولهذا السبب يعني رفع شعار "تركيا المستقلة" من بين ما يعنيه إقرار ودعم تلك السياسة الإمبريالية وممارساتها.

وإذا ما درسنا اراء اليسار التركي ومواقفه إزاء المسألة الكردية فعلينا التأكيد بوجه خاص على الموضوع التالي: إن قصر التفكير بمشاكل تركيا على منظور الطبقات الاجتماعية لا يؤدي بصفة دائمة إلى حلول صحيحة. إن علينا أيضا دراسة تلك المشكلات من زاوية الجماعات العرقية. والماركسيون الذين يصرون على أنهم يعالجون المشكلات من زاوية الصراع الطبقي إنما يتعاملون مع المسألة الكردية بصفتهم ماركسيين أتراك، في حين قد يكون للمؤسسات الاجتماعية والسياسية وللاتفاقيات وللأحداث التاريخية معان مختلفة إذا ما نظرنا إليها من زاوية الجماعات العرقية. ولهذا السبب نرى أن أفكار مهري بيلي نموذجا لذلك.

فالسيد مهري بيلي هو أحد القادة الماركسيين اللينينيين لليسار التركي، ويحتل مكانة مهمة في تاريخ هذه الحركة. كان شابا، عندما غادر تركيا في الثلاثينات إلى الولايات المتحدة، حيث درس العلوم الاقتصادية. وفي بداية الحرب العالمية الثانية عاد إلى تركيا وانخرط في الجيش. وكان بيلي يرى في الجيش آنذاك، أي قبل عام 1950، مؤسسة تقدمية وثورية. وكان يقول إن من واجب الاشتراكيين والشيوعيين الانخراط في الجيش والدفاع عن البلاد ضد الهجوم الوشيك للنازيين. و لم يكن الجيش التركي آنذاك قد شارك في حلف الناتو، ولم تكن تركيا عضوا في الحلف المذكور، وكان يؤكد على أن تركيا قد حافظت على استقلالها وعلى عدائها للإمبريالية. انظر (Mihri Belli, Anilai , ed. Por Koray Duzgoren, en Milliyet, 20/6-30/7/1989).

إن بإمكان أي تركي أو ماركسي تركي أن ينظر إلى الجيش بهذه الطريقة. ولكن هل يفعل ذلك شيوعي كردي أو يساري كردي أو حتى ماركسي كردي؟ إننا نعلم كيف سحق الجيش التركي انتفاضات الأكراد وثوراتهم أينما نشبت منذ تأسيس الجمهورية التركية وفي مختلف الفترات. لقد ارتكب الجيش التركي في زيلان ودرسيم جرائم إبادة بحق السكان الأكراد، وأحرقت طائراته ومدافعه كل قرى منطقة زيلان ديرسي وأزالتها من الوجود، واحتجز سكانها في مختلف مراكز الاعتقال وأعدموا رميا بالرصاص في ما بعد.

وفي درسيم، وقعت مثل هذه المذابح مرات عديدة. واستخدمت الدولة التركية كافة أصناف التعذيب لكي تقمع المطاليب الديمقراطية وتلغي الحقوق القومية للأكراد، ولكي لا تبقى تلك المطاليب على جدول أعمالها، ولكي تضطر الشعب الكردي للتخلي

عنها ولتخويفه من مغبة ذلك. ولكن لكي تكسب الدولة التركية تأييد الأكراد في حربها ضد اليونانيين والأرمن في ما بين عامي 1919 و1921، وعد الجيش التركي وكذلك الحركة الوطنية التركية بمنح الأكراد حقوقهم القومية، وبرسم الحدود في ما بين المناطق التي يسكنها الأتراك والمناطق التي يعيش فيها الأكراد في إطار من الوحدة والتضامن، وبأن هذه الحرب هي حرب مشتركة يخوضها الأتراك والأكراد جنبا إلى جنب. بيد أنهم أخذوا يتنكرون حتى لوجود الشعب الكردي حالما استطاعوا تأسيس الجمهورية التركية.

إن تاريخ العالم لا يتكون من الأحداث والوقائع المدونة في الكتب. وإنما هناك العديد من الأحداث التي وقعت فعلا لكنها لم تدون في الكتب، وعلى ذلك، فهي لا تسترعي اهتمام الأشخاص والباحثين الذين يدرسون التاريخ. إن مسألة إبراز أحداث منعزلة وإضفاء قيمة كبيرة عليها، ووضعها في صدارة الوقائع، وإخفاء أحداث أخرى وطمس معالمها، هي مسألة ترتبط بتأثير الأيديولوجيات عموما والأيديولوجية الرسمية للدولة بوجه خاص. وهذا أمر ينافي العلم.

إننا على علم بالجرائم التي ارتكبها هتلر ضد اليهود، لأنها دونت وجرى توثيقها. وفي خلال المحاكمات صدرت قرارات بالاتهام وهناك متهمون وشهود ومحامون وقرارات قضائية وبفضل كل ذلك، أمكن توثيق الأحداث. لكن المذابح وأعمال الإبادة المرتكبة بحق الأكراد لم تدون. وهناك احتمال كبير جدا في أن الوثائق الرسمية ذات الصلة بهذه الوقائع قد دمرت أو أخفيت أو وضعت في أماكن يصعب على الباحثين الوصول إليها.

لكن على الرغم من الإرهاب والقمع، أمكن تدوين أحداث حلبجة التي وقعت في منتصف مارس/آذار 1988 وتسجيلها. ولهذا فقد دخلت تلك الأحداث في التاريخ. ومع ذلك، لا ينبغي إهمال الوقائع التالية التي لها صلة بمذبحة حلبجة. ففي عام 1989، نظمت الحكومة الفرنسية مؤتمرا لمنع استخدام الأسلحة الكيماوية وتدميرها تدريجيا. وقد طلب الأكراد المشاركة في هذا المؤتمر بصفتهم الأمة التي غالبا ما استهدفت، وعلى نحو واسع النطاق، بالأسلحة الكيماوية.

غير أن الدول التي غالبا ما استخدمت هذه الأسلحة ضد الأكراد وارتكبت بحقهم جرائم إبادة عارضت بشدة مشاركة ممثلي الأكراد. وقد لبى المؤتمر رغبة تلك الدول واستبعد عن المؤتمر ممثلي ضحايا الإبادة بالأسلحة الكيماوية. إن هذه الحادثة وحدها تبين بطريقة فظيعة كم هي هشة ومحفوفة بالمخاطر حالة حقوق الإنسان والشعوب.

وفي مثل هذه الحالة، يتوجب على الأكراد أن يطوروا قدراتهم على رصد الأحداث التاريخية من وجهة نظر عرقية. وهذا هو ما يفعله في الواقع الأتراك والماركسيون الأتراك أيضا. ويقول الماركسيون الأتراك من حين لآخر إن لديهم الكثير مما يجب إنجازه وليس لديهم وقت كاف للاهتمام بموضوعات معينة. ومثل هذه التصريحات تعكس جانبا من طريقة تفكيرهم التي شرحناها أعلاه.

وهناك نموذج آخر هو السيد شفيق حسنو، الذي انخرط بدوره في سلك الجيش خلال الحرب العالمية الثانية، وأصبح بدوره رجلا مهما في اليسار التركي. ويعتمد اليسار التركي وكذلك الماركسيون على شفيق حسنو ويعتبرونه قائدا. لكن هذا الرجل بالنسبة للأكراد ليس سوى عدو من بين عشرات الألوف من الأعداء. فقد انحاز إبان

انتفاضات الأكراد بصفة دائمة إلى جانب الكماليين، وأيد دائما المذابح وأعمال الإبادة بحق الشعب الكردي ونعتها بالإجراءات "التقدمية والثورية". وهل يوجد ما هو أكثر تناقضا من أن يطلب اليسار التركي من الأكراد الاعتراف بشفيق حسنو زعيما تاريخيا؟

كذلك تكتسي أهمية خاصة تلك المناقشات التي دارت بين مجلتي Ozgur Gelecek و Medya Gunesi بمبادرة المجلة الأولى بعد ما نشرت الثانية في عددها رقم 3 المؤرخ في 1989/2/3 "نداء بمناسبة الذكرى الثلاثين لوفاة الدكتور شفيق حسنو ديمير" وكتب Sinan Dogru في المجلة الأولى أن شفيق حسنو أصبح عدوا علنيا للأكراد وعميلا للبرجوازية، وعلى ذلك، لن يشارك الأكراد في الحفل المقام بهذه المناسبة. انظر "Zorunlu Aciklama" si Uzerine", Medya Gunesi, No. 10, 1989)

وتعتبر معاهدة لوزان بدورها وثيقة تاريخية ولهذا مغزى مختلف تماما بالنسبة لكل من الأتراك والأكراد.

إن عبيد الله النهري وعليز (علي شير) وشيخ سعيد وإحسان نوري وسمكو وسيد رضا وقاضي محمد وملا مصطفى البارزاني وكثيرين غيرهم هم من الوطنيين البارزين بالنسبة للأكراد. أما الأتراك واليسار التركي فهم يحاولون الحط من شأنهم بنعتهم بالرجعيين وعملاء الإنجليز وقطاع الطرق واللصوص.. الخ.

مفهوم "عنصرية الأقلية"

يتهم بعض السياسيين وكتاب الافتتاحيات من أمثال: Turhan Feyzioglu و Rauf Tamer و Kirca Coskun و Ismail Cem و Turkes Alpaslan و Ugur Mumcu و Ergun Goze، الأكراد بممارسة "عنصرية

الأقلية". ففي مقابلة مع Halil Berktay من مجلة Sacak حدد الكاتب Ugur Mumcu الشروط الثلاثة للاشتراكية التركية على النحو التالي:

(1) لا ينبغي أن تتحول الاشتراكية التركية إلى أداة لعنصرية الأقلية، أي الفكرة الكردية، (2) على اليسار التركي أن يشدد في كل مناسبة معارضته لهذه الاتجاهات الخطرة، (3) على الاشتراكية التركية أن تصون إيديولوجيتها المستقلة (مجلة Sacak، عدد 25 فبراير/ شباط 1986، ص 30).

تدعو الضرورة إلى التعمق في دراسة مضامين هذه المقابلة بدقة فهي مثال نموذجي لمواقف وسلوك الكتاب ومحرري الافتتاحيات التركية إزاء المسألة الكردية. فهم ينعتون مطاليب الأكراد ومحاولاتهم للدفاع عن وجودهم وهويتهم القومية وصيانتها من التذويب ومن الممارسات الاستعمارية "بعنصرية الأقلية". وهم يشددون على ضرورة ألا تهتم الاشتراكية التركية بالمسألة الكردية بأي حال من الأحوال. إن مفهوم "عنصرية الأقلية" يأتينا من كاتب ومحرر افتتاحيات لم يسبق له وأن وجه أبسط انتقاد للسياسة العنصرية والاستعمارية لحكومته ولدولته اللتين تسعيان بلا كلل لإمحاء الهوية الكردية. إنه، ببساطة، لأمر مقزز أن ينعتوا بهذا المفهوم مطاليب الأكراد المتصلة بحقوقهم الديمقراطية والقومية ونضالهم من أجل الحصول على تلك الحقوق. ومادام الكاتب يصفق لممارسات السياسة العنصرية والاستعمارية لدولته وحكومته، ويدعي أن تلك الممارسات تعكس موقفا ثوريا وديمقراطيا، فهو يقف بالضرورة ضد مطاليب الأكراد الديمقراطية والقومية. إذ كيف يمكن أن ننعت بالعنصرية صراع الأكراد من أجل البقاء ومقاومتهم لألف شكل من أشكال القمع التي تستهدف تدمير هويتهم القومية؟ وهل الأكراد هم الذين يقولون "بأن قيمة الكردي تعادل قيمة العالم

برمته"؟ وهل هم الذين يقولون "سعيد ذلك الذي بإمكانه أن يقول أنا كردي"؟ وهل هم الذين يقولون "أيها الكردي كن فخورا واعمل وكن واثقا من نفسك"؟ وفي أي شيء يبدي الأكراد عنصريتهم؟ فهل الأكراد هم الذين ينشؤون المؤسسات بهدف تكريد الأتراك والعرب والفرس، وتدمير هوياتهم التركية والعربية والفارسية؟ وهل أنشأ الأكراد المؤسسات اللازمة لتجسيد عنصريتهم واستعماريتهم؟ ومن ذا الذي يسمح لنفسه باتهام الأكراد بالعنصرية؟

وعلينا أن نستعرض هناك أدوات القمع الايديولوجي التي تمتلكها الدولة ومنها على سبيل المثال: الإذاعة والصحافة والتلفزيون والمؤسسات التعليمية والقضاء والجامعات والإدارة العامة والأحزاب السياسية والدين والأسرة والنقابات المهنية من بين مؤسسات كثيرة أخرى. وألا ننسى وسائل القمع التي تمتلكها الدولة بما يمكنها من ممارسة العنف مثل الجيش والشرطة والمحاكم والسجون وغير ذلك. ومن الواضح أن هذه المؤسسات ضرورية لتطبيق السياسة العنصرية والاستعمارية وفرض سياسة التتريك.

لكن هذا الكاتب نفسه يؤكد أن تطبيق سياسة التذويب والصهر العنصري عن عمد نوع من "العنصرية" و"الإمبريالية". وأن الحقوق والحريات الأساسية لا يمكن أن يتمتع بها بلد ما ويحرم بلد آخر منها. وعندما يمارسون، على الرغم من ذلك، سياسة التمييز ينكشف عند ذاك الوجه القبيح "للعنصرية" و"للإمبريالية": أي أننا أمام مجتمع يعتبر المجتمعات الأخرى أدنى منه مرتبة، وهو لا يطالب بالحريات والحقوق الأساسية إلا لمجتمعه هو نفسه. ومثل هذا المجتمع إنما يرتكب خطيئة لا تغتفر إزاء الحضارة الإنسانية.

إننا لا نستطيع تغيير الحقوق والحريات الأساسية من مجتمع إلى آخر أو من بلد إلى آخر ونعتقد أن "ليس ثمة ضرر إذا كان هذا المجتمع أو ذاك محروما من الحقوق" (Ugur Mumcu, صحيفة Cumhuriyet عدد يوم 1983/11/19).

إن النص المذكور أعلاه ينتقد اليونان وسياستها في صهر الأتراك في تراقيا الغربية وتذويبهم. إذن ينبغي انتقاد سياسة الصهر عندما تمارس ضد الأتراك. فهذا واجب إنساني وديمقراطي. ومادامت سياسة الصهر تمارس ضد الأتراك في اليونان أو قبرص أو في بلغاريا أو في أي مكان في العالم فإن من الواجب مقاومة تلك السياسة. أما سياسة الصهر والتتريك التي تمارسها الدولة التركية ضد الأكراد فيمكن أن تستمر إلى ما لا نهاية. وأن انتقاد هذه السياسة ما هو إلا ضرب من عنصرية الأقلية. تلك هي العنصرية بعينها: أن نطالب بحقوق أمتنا، والمقصود هنا الأمة التركية، ونحجبها عن الأمة الكردية، لا بل ويؤيدون الخطط والممارسات التي تستهدف تدمير هوية الكرد وكردستان.

كتب Ugur Mumcu في افتتاحية تحت عنوان "قناع" يقول: "إن عنصرية الأقلية "الرجعية" التي ظهرت في السابق بمساعدة اللاجئين قد تعود اليوم تحت قناع اليسار. وإذا ما انتزعنا هذا القناع سيظهر أن شيئا لم يتغير البتة: إنها الانفصالية وعنصرية الأقلية التي تستفيد من دعم خارجي ... إن الجمهورية التركية ستسحق هؤلاء المعتدين، وتقضي على كافة الأعمال الإرهابية بظل مجتمع الديمقراطية والحرية. وعلى ذلك، بات من الضروري أن يتطوع جميع المواطنين المعارضين لعنصرية الأقلية وكل أشكال الإرهاب للعمل سوية يدا بيد" (صحيفة Cumhuriyet عدد يوم

1984/10/13، ومقال Ugur Mumcu بعنوان شوفينية الأقلية في نفس الصحيفة عدد يوم 1984/9/2).

ونشر Ismail Cem مقالتين "هل تستمر العنصرية رغم التمدن؟" (Gunes عدد يوم 1986/10/6) و"إنفصالية اليمين وانفصالية اليسار" (نفس الصحيفة عدد يوم 1986/10/18) عبر من خلالهما عن وجهات نظر مماثلة. فقد نعت أفكار الأكراد وأنشطتهم بالعنصرية، واعتبر سياسة الحكومة التركية المطبقة في كردستان متناسقة مع المدنية المعاصرة. وأمثال هؤلاء الكتاب يؤيدون الأتراك الذين يناضلون في بلغاريا من أجل الديمقراطية والمزيد من المعاملة الإنسانية، ويعارضون تغيير أسمائهم من أجل الحفاظ على هويتهم القومية. وسنعالج في هذا الكتاب على نحو موسع هذه الأخلاقية ذات الوجهين التي توسم الحركة الديمقراطية الاجتماعية التركية.

ترى كيف يتسنى لهؤلاء الكتاب الذين يدعون باستمرار بانتمائهم إلى اليسار وجزءاً من الحركة الديمقراطية الاجتماعية التركية استخدام مفهوم مثل "عنصرية الأقلية" الذي يصر على استخدامه السياسيون والصحفيون والكتاب اليمينيون باستمرار؟ وكيف يتابعون باطمئنان استخدام هذا المفهوم؟

يبدو من الضروري أن نأخذ بالاعتبار المحيط الذي تكتب في أجوائه هذه المقالات. وفي هذا الصدد نتذكر الوضع في سجن ديار بكر بعد انقلاب 1980/9/12. لقد عذبت قوات الأمن ما يزيد على 40 ثوريا وشابا ديمقراطيا حتى الموت. لقد قتلوهم لأنهم رفضوا أن يقولوا بصوت عال أنهم سعداء لأن يكونوا أتراكا، ولأنهم دافعوا بإصرار عن هويتهم الكردية، ولأنهم استنكروا الممارسات العنصرية والاستعمارية والفاشية. وكان الجميع على دراية بالجحيم الذي

يمثلـه سـجن ديـار بكـر للسـجناء ولأسـرهم. لكـن مـن هـم علـى شـاكلة Ismail Cem و Mumcu لا ينتقـدون بـأي شـكل هـذه السياسـة العنصريـة والاسـتعمارية والفاشـية التي يصعب وجـود نظـير لهـا في أي بلد في العـالم أجمـع. لقد سكتا وبكسـوتهما يبصمان موافقين علـى هـذه العنصريـة والنزعـة الاسـتعمارية وهـذا التعذيـب وتلـك الفاشـية. لكنـهما ينعتـان كفـاح الأكـراد الذيـن يتطلعـون إلى حيـاة كريمـة وإنسـانية "بعنصريـة الأقليـة". ومطـاليب الأكـراد بحقـوق قوميـة وديمقراطيـة، بالنسبة لأولئـك الكتـاب، لا تنسجم مـع مستلزمات المدنيـة الحديثـة.

ومـن المعـروف أن الكتـاب والصحافـة التركيـة عمومـا لا يـهتمون بالمسألة الكرديـة، ويتجـاهلون هـذا الموضـوع، ولا يفعلـون شـيئا لانتقـاد الممارسـات المعاديـة للديمقراطيـة في كردسـتان، ويجـدون مبرراتـهم في القوانـين وفي الوضـع السـائد فيـها. ولا تسـمح الايديولوجيـة الرسـمية بنشـر أيـة انتقـادات بـهذا الخصوص. وهـذا هـو أحـد الأسـباب المهمـة، غـير أن هنـاك سـببا آخـر لا يفصحـون عنـه ويبقـى طـي الكتمـان. والسـبب الثـاني هـذا هـو الأكـثر دلالـة: لقـد أقـرت الصحافـة والصحفيـون هـذه الأسـاليب المعاديـة للأكـراد، واستسـلموا لأسـاليب القـهر والظلـم تلـك. وإنـني لمقتنـع بـأن هـذا هـو السـبب الأكـثر أهميـة الـذي يدفـع الصحافـة التركيـة والصحفيـين الأتـراك إلى عـدم الاهتمـام بالمسـألة الكرديـة. (6) (انظـر الهوامـش في نهايـة الكتـاب).

وعندمـا يتحدثـون عـن "عنصريـة الأقليـة" ينبغـي، بالإضافـة إلى مـا قلنـاه، تقديـم الاعـتراض التـالي: إن الأكـراد ليسـوا أقليـة. وهـذه حقيقـة واقعـة، لكنـها جوهـر موضـوع آخـر. والآن، فلنتقبـل بـأن الأكـراد أقليـة كمـا يريدهـم كتـاب افتتاحيـات الصحـف. ألا ينبغـي قبـل اتـهام الأكـراد "بعنصريـة الأقليـة" الاعـتراف بوجودهـم أولا ومـن ثـم الدفـاع عـن حقـوق تلـك الأقليـات الكرديـة؟ إن هـؤلاء الصحفيـين لا يتفوهـون بكلمـة

واحدة عن تلك الحقوق التي لا تمنح للأكراد، ولا عن مطاليبهم القومية والديمقراطية. وهذا هو الجانب الأخلاقي للمسألة. فعندما يتعلق الأمر بالمطاليب والحقوق يختفي هؤلاء الصحفيون، وعندما يتصل الأمر بتوجيه الاتهامات تراهم ملكيين أكثر من الملك.

والآن بودنا إلقاء نظرة عن قرب تتناول الظرف التي ظهرت فيه هذه المقالات. فإذا ما تصفحنا صحف ما بعد شهر أغسطس/آب 1984، سنلاحظ أن عمليات الكفاح المسلح التي شنها حزب العمال الكردستاني ضد قوى الأمن التركية تحتل مركز الأحداث. وكانت هناك أحداث سياسية لم تتناولها تلك الصحف رغم علم الصحفيين التام بها. لقد وزعت الكريلا أثناء هجومها مطبوعات تفهم قوات الأمن التركي بجلاء أن المسألة التي يكافحون من أجلها تتعلق بالحقوق القومية والديمقراطية للشعب الكردي. وفي الكتب والكراريس التي وزعتها الكريلا في المنطقة دافعت إلى جانب عدد من المطاليب الأخرى، عن حقوق الشعب الكردي الناجمة عن ظروف تتعلق بتنمية المجتمع الكردي نفسه. فهي تتحدث عن ضرورة وضع حد للاضطهاد العنصري والاستعماري الذي تتعرض له اللغة والثقافة الكردية. وكان لذلك تأثير إيجابي كبير على الشعب الكردي. لكن الصحف لا تتحدث عن مضامين تلك الكتب والكراريس التي وزعتها الكريلا الكردية، في حين كان الكتاب والصحفيون ولاسيما عدد معين منهم على إطلاع تام بها. وأعتقد أن رد فعل الكتاب والصحفيين الأتراك موجه ضد النشاط الإعلامي للكريلا، لكنهم لا يتحدثون مطلقا عن هذا الموضوع، وإنما يشيرون فحسب إلى الصدامات التي تقع بين الكريلا وقوات الأمن التركي.

وبودي البحث دونما تشعب في موضوع آخر. لقد حللنا سابقا الطريقة التي بواسطتها تحولت الطبقات الغنية في كردستان مثل

طبقة كبار ملاك الأراضي والشيوخ ورؤساء العشائر إلى طبقة من العملاء، وإلى ماذا ستؤول هذه العملية وما هي نتائجها. وقلت إن اليسار التركي وكذلك الديمقراطيين الاجتماعيين الأتراك يحتقرون المشاعر والآراء والأعمال ذات الصلة بالقومية الكردية. ونظرا لأن هؤلاء يستلهمون طاقاتهم ومفاهيمهم من أصول النزعة القومية التركية فإن هذا الاحتقار والانتقاد اللذين يوجهونهما نحو المشاعر القومية وإزاء الأكراد إنما يبرهن على أنانيتهم وأخلاقيتهم ذات الوجهين. وهنا يتضح أن الصحافة التركية والكتاب والجامعات هي المؤسسات التي أتاحت القدر الكبر من الدعم لتخريج العملاء والتي استوعبت أكثر من غيرها الايديولوجية الرسمية. لقد بذلوا كل جهد لبلوغ هذا الهدف. ففي السجون، اغتالوا السجناء بلا مبالاة ودونما أي إحساس إنساني، وفيها عذبوهم بلا رحمة مستخدمين أشد الأساليب قساوة ويعلم الذين نفذوا كل ذلك أن أحدا لن يحاسبهم على ما فعلوه مطلقا. إن حكومة تخشى النقد والمساءلة من جانب الصحافة لن تقدم مطلقا على اتخاذ موقف مثل هذا بهذه الدرجة من الاطمئنان وعدم الاكتراث.

ويبدو أن ما بين الصحافة والحكومة حلفا ضمنيا وسريا. فالحكومة تواصل التعذيب، والصحافة والصحفيون على علم بذلك لكنهم لا يكتبون شيئا، بل إن الصحافة تكيل الثناء والمديح لسياسة الحكومة في كردستان.

وعندما يتهم اليسار التركي الأكراد بالعنصرية، يقارنهم عمليا بأعضاء حزب الحركة الوطنية العنصريين، أما ما يجعل من هذا الحزب وأعضائه عنصريين فهو أنهم يدافعون عن الأتراك المقيمين في بلدان أخرى لكنهم لا يدافعون عن حقوق الشعوب التي تعيش معهم. إنهم لا يقرون للشعوب الأخرى بذات الحقوق التي يرونها

عادلة للأتراك ولاسيما للأكراد، إنهم يريدون على نحو مطلق للأكراد أن يكونوا تحت سيطرتهم وأن تتسارع عملية صهرهم وإلغاء هويتهم القومية. ولا يوجد فرق كبير بين هؤلاء وبين حزب الحركة الوطنية الفاشستي وبين التيارات السياسية الأخرى التي أتينا على ذكرها. وقد يتسنى لأحدهم أن يجد مكانا له في الحزب الشعبي الجمهوري بعد أن يتخلى عن هويته القومية الكردية ويصرح علنا بأنه تركي وهو سعيد بذلك. أما في حزب الحركة الوطنية الفاشستي فيتعذر عليه ذلك لأن هذا الحزب لا يقبل في عضويته إلا الأتراك ممن هم من أصل تركي عريق.

لكن موقف الصحفيين والكتاب الأتراك أخذ يتغير منذ بعض الوقت إزاء المسألة الكردية. وبإمكاننا ملاحظة هذا التغير المهم ولاسيما في آراء ومواقف اليسار. فقد أخذ اليسار التركي يلاحظ عن كثب سياسة الحكومة وممارستها المتبعة ضد الأكراد. كما أن الأحداث التي وقعت في السجون التركية والكفاح المسلح في الشرق حفز الكتاب والصحفيين على التفكير الجدي بهذه الموضوعات. واكتشفوا أخلاقيتهم ذات الوجهين عندما انتبهوا إلى موضوع الأتراك البلغاريين ورد فعل الصحافة إزاء ذلك وموقف الحكومة التركية من هذه المسألة وادعائها بأنها تتمسك بالدفاع عن الأفكار الديمقراطية. كما لاحظوا اتهاماتهم للحكومة البلغارية بالعنصرية لأنها فرضت تغيير أسماء الأتراك الذين يعيشون في بلغاريا، إلى أسماء بلغارية، مع أنهم التزموا جانب الصمت عندما أرادت الحكومة التركية فرض ذات الشيء على الأكراد. إن التفكير يمثل هذه المقارنات يتطلب وجود منهج ديمقراطي في التفكير. وعندما يبدأ الفكر بطرح أسئلة تتعلق بالايديولوجية الرسمية وشعاراتها، يكون ذلك الفكر في طريقه نحو التحرر. يضاف إلى ذلك، أن

الجوهر الحقيقي للمسألة الكردية أخذ يتجلى بقدر أكبر من الوضوح.

أهمية المناقشات حول نمط الإنتاج في كردستان

عندما حللنا ظاهرة تحول الطبقات السائدة الكردية إلى عملاء وكذلك التأثيرات السلبية لهذه العملية على تطور الحركة الوطنية الكردية، اجتذب انتباهنا موضوع آخر، يتعلق بالمناقشات حول نمط الإنتاج السائد في كردستان. وكانت المناقشات تدور حول ما إذا كان هذا النمط إقطاعيا أم رأسماليا. ولست من الذين يعتقدون أن مثل هذا النقاش قادر على بلورة معرفة تستند إلى أسس سليمة بشأن كردستان ويفتح للبحث أبوابا واسعة. ذلك لأن الديناميكية الداخلية للمجتمع ليست هي التي تقرر بصفة دائمة الاتجاه الذي تتطور على مساره علاقات الإنتاج. ففي ظروف زمانية ومكانية معينة تقرر العلاقات الخارجية ما إذا كان المجتمع سيبقى إقطاعيا أم يتطور نحو الرأسمالية، وهذا ما ينطبق على الحالة في المجتمعات المستعمرة. ذلك لأن مثل هذا المجتمع إنما يخضع لتدخلات خارجية بالغة الأهمية. وتؤدي تلك التدخلات إلى تدمير ديناميكيته الداخلية. وبذلك يتحول البلد والمجتمع إلى حالة لا يتمكن بظلها من أن يصنع تاريخه الخاص. وتتفكك عناصر الديناميكية الداخلية يوما بعد يوم. ويصيب الضعف والوهن السكان ويفقدون بالتدريج القدرة على التحرك بصورة عادية. وتكون العوامل الخارجية هي المسيطرة. ويعيش المجتمع تاريخا لا يمت بصلة إلا إلى أولئك الذين يتدخلون بشؤونه ولا يحمل من الدلائل إلا مصالح

أولئك الأجانب. نعم تلك هي الحالة، وقد أصبح من الضروري أن نتفهم كيف يؤدي التفاعل المتبادل بين العوامل الخارجية وعناصر الديناميكية الداخلية وظائفه. ولابد من دراسة كيف أمكن تدمير عناصر الديناميكية الداخلية خلال هذه العملية، وكيف فقدت تأثيرها الحاسم على الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وعلينا أن نستوعب حقيقة أن المجتمع في مثل هذه الحالة لا يصنع تاريخه وإنما تاريخ الآخرين. وهذا النمط من العلاقات الذي يشمل كافة المجتمعات والبلدان المستعمرة ينعكس على نحو أشد في كردستان حيث تضاف إلى تلك العلاقات فقدان كردستان لطبقة سائدة بتحولها إلى طبقة من العملاء.

وفي مثل هذه الظروف، ستتقرر دائما طبيعة علاقات الإنتاج السائدة في المجتمع ذي الهياكل الإقطاعية، بصفة دائمة، وفقا للتدخلات الخارجية للدول التي توجه تلك التدخلات. وتكون تلك التدخلات الخارجية حاسمة في تأثيرها. لكنها تعجز عن تدمير الديناميكية الداخلية للمجتمع وإلغاء تأثيراتها إذا كانت تلك الديناميكية الداخلية قوية وحية، ولن تحدث شللا عاما في هياكل المجتمع ولتعذر تنفيذ السياسات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المطبقة في البلد وفقا للضرورات التي تستجيب لمصالح الإمبريالية والنزعة الاستعمارية. ولو كانت عناصر الديناميكية الداخلية أكثر مرونة وقوة لاتجهت العلاقات أكثر فأكثر نحو مصالح البلد نفسه. وفي حالة مثل هذه، لا يمكن مناقشة علاقات الإنتاج إلا بعد دراستها من هذه الزاوية. وفي هذه الحالة بإمكاننا أن نتفهم على نحو أفضل لما ظلت علاقات الإنتاج تكتسي طابعا إقطاعيا أو أنها تتطور باتجاه الرأسمالية.

الديناميكيات الداخلية والتأثيرات الخارجية

وبودي الآن توضيح أفكاري بخصوص الديناميكيات الداخلية والتأثيرات الخارجية مستعينا بثلاثة أمثلة هي:

أ – تدمير المستعمرين الإسبان والبرتغاليين للحضارات الأصيلة في أمريكا

يتعلق المثال الأول بحضارات أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية التي داهمها المستعمرون الإسبان والبرتغاليون. ففي نهاية القرن الخامس عشر وبداية القرن الذي تلاه تعرضت حضارات الأزتيك في المكسيك والمايا في غواتيمالا وغيرها من بلدان أمريكا الوسطى، وحضارة الأنكا في بيرو إلى عدوان الغزاة الإسبان والبرتغاليين. وقد نقل الغزاة معهم الأسلحة النارية، كما حملوا معهم مكروبات لأمراض معدية إلى أمريكا الوسطى. ولم تكن حضارات الأزتيك والأنكا والمايا قد عرفت بعد الأسلحة النارية. ويعيش مواطنوها على مستوى الإنتاج المشاع. وكان العدوان الخارجي عنيفا ومثبطا للعزائم بدرجة وجهت إلى الحضارات صدمة خطيرة صاعقة. إذ جرد الديناميكية الداخلية لمجتمعات الأزتيك والأنكا والمايا من القدرة على المقاومة، وعجزت تلك المجتمعات عن الوقوف بوجه المستعمرين بطريقة فعالة. وعلى الرغم من دفاعها المستميت عن كيانها، استسلمت في نهاية المطاف وقتل معظم سكانها. لقد فعلت الأسلحة النارية والأمراض المعدية فعلها في القضاء على مجموعات سكانية بأكملها. واستخدم الغزاة الخيول التي جلبوها معهم أداة مهمة من أدوات الحرب، ولم يكن مواطنو تلك الحضارات قد عرفوا الحصان بعد. (7) (انظر الهوامش في نهاية الكتاب).

لقد اتخذت المذابح وأعمال الإبادة أبعادا مهولة، بعد ما نظموا مذابح جماعية للسكان حتى لم يعد هناك من يعمل منهم في الحقول

والمناجم، ومعنى ذلك حدوث نقص خطير في اليد العاملة، الأمر الذي حدا بالغزاة إلى استيراد العبيد من أفريقيا لدفع عجلة الإنتاج.

وأعيد توجيه مجتمعات أمريكا الوسطى والجنوبية وفقا لمتطلبات المستعمرين البرتغاليين والإسبان. كما أعيد تنظيم الهياكل الاقتصادية والعلاقات السياسية والمؤسسات الاجتماعية والثقافية بما ينسجم مع احتياجات المستعمرين. ولم يعد بإمكان تلك المجتمعات أن تصنع تاريخها. وبدأت تصنع التاريخ الذي فرضه عليها البرتغاليون والإسبان، أي تاريخ المستعمرين أنفسهم.

ووقع هنود أمريكا الشمالية ضحية لذات المصير. ولا يوجد أدنى شك في أن التدخلات الخارجية كانت حاسمة في هاتين الحالتين. لقد دمرت تلك التدخلات الديناميكية الداخلية للمجتمعات المحلية. ولم تستطع الديناميكيات الداخلية للمجتمع الدفاع عن نفسها إزاء هذا الهجوم الخارجي ووسائله في القمع. لقد فقدت القوة الضرورية اللازمة للدفاع عن كيانها.

وقد نسمي هذه الحالة التي فرضت على المجتمعات المحلية "التركيبة Synthese". وإذ ما اعتبرنا حضارات ومجتمعات الأزتيك والأنكا والمايا هي (القضية These) يمكننا آنذاك نعت التدخلات الخارجية، أي البرتغاليين والإسبان وغيرهم من الأوروبيين (النقيض Antithese). وعلى الرغم من الهجوم الخارجي وعدوانيته العنيفة والمثبطة للعزائم، وما نجم عن ذلك من انهيار العلاقات الداخلية، إلا أن بإمكاننا ملاحظة نوع معين من المقاومة استمر داخل تلك المجتمعات. وهذه العلاقة بين الفعل ورد الفعل حولت المجتمع إلى وضع جديد، أي تركيبة جديدة. وهذه التركيبة تحولت بمرور الزمن إلى قضية جديدة.

وهذا ما حدث حتى في حالة تعريض مجتمعات الهنود الحمر مثل الأزتيك والمايا والأنكا إلى الإبادة المادية باستخدام أساليب

قسرية خارجية. ذلك لأن حضارة هذه المجتمعات تبقى ولا تموت. إذ من المستحيل تدمير هذا المجتمع بالأسلحة النارية. وبهذا الخصوص، أجد نفسي مقتنعا بتفسير هذه الظاهرة على النحو التالي: إن الديناميكية الداخلية والتأثير الخارجي دخلا في علاقة الفعل ورد الفعل، وبذلك انتقل المجتمع إلى وضع جديد أي تركيبة Synthese جديدة. وقد فشلت القوى الخارجية الغازية والمحتلة في تحطيم القوى الداخلية المقاومة تحطيما كاملا، في حين نجحت القوى الداخلية في تعبئة المجتمع حول أهدافها، حتى تتمكن من خلق قوى اجتماعية جديدة مساندة لها. وإذا ما تكللت جهودها بالنجاح ستدعم تلك القوى الاجتماعية الجديدة ماديا ومعنويا تطور هذه القوى الجديدة وتعاظم تأثيرها. وهذا ما يسمح، في ذات الوقت، للقوى الجديدة بأن تتعرف على نحو أفضل على المجتمع. بيد أن من الصعوبة ضمان عدم وجود مجموعات مستعدة للتعاون مع القوى الجديدة في كل مكان وفي أي لحظة. ويقتصر تحقيق بعض النجاحات على مستوى العلاقات الشخصية فحسب، أما العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فستكون خاضعة لتأثيرات العوامل الخارجية.

ب - الإمبريالية الأوروبية - العلاقات مع أفريقيا

والمثال الثاني الذي أتناوله هو أفريقيا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. برز مع تطور الرأسمالية في أوروبا خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر موضوعان احتلا مكان الصدارة هما: (1) كيف يمكن العثور على المواد الأولية وضمان نقلها بحرا إلى أوروبا؟؛ (2) ما هي وسائل إيجاد وتنمية أسواق جديدة للمنتجات

النهائية؟ وقد دفعت هذه الضرورات البلدان الأوروبية إلى التوسع خارج أوروبا. وهكذا بدأت عملية سحق القارة الأفريقية.

كما برز خلال هذه العملية، سؤال مهم آخر يتعلق بضرورة ضمان أمن الموفدين الذين تبعثهم البلدان الإمبريالية من الفنيين والإداريين والمبشرين وغيرهم. وهكذا دعت الضرورة إلى الاستعداد لتحقيق هذا الهدف.

وعندما نتحدث عن العلاقات ما بين الإمبريالية الأوروبية وأفريقيا، علينا أن نتحدث عن عمل الرقيق. وكيف حولوا الزنوج الأفارقة إلى أرقاء؟ وما هو الدور الذي لعبه الزنوج الأفارقة في الإنتاج الزراعي لمختلف الأقاليم الأمريكية؟ وكنا قد نوهنا بأن المذابح وأعمال الإبادة واسعة النطاق التي وقعت بعد الغزو الإسباني والبرتغالي أدت إلى خفض الإنتاج. وقد ولدت فكرة استخدام الزنوج الأفارقة من الحاجة إلى زيادة الإنتاج. وفي هذا الصدد، نواجه مرة أخرى مسألة الديناميكية الداخلية والتأثيرات الخارجية باعتبارها قضية مهمة، وتساعدنا عملية تحويل الزنوج الأفارقة إلى عبيد في فهم هذه القضية على نحو أفضل.

ففي الفترة موضوع البحث، كانت المجتمعات الأفريقية تعتمد في حياتها عموما على الصيد وجمع الغذاء. وكانت تستخدم السهم والقوس، وتمارس الصيد على سواحل البحر وفي الأنهار. ووجدت إلى جانب ذلك مجتمعات زراعية بدائية. وفي هذه الفترة وصل القناصة الأوروبيون مجهزين بالأسلحة النارية. وكانوا يتصيدون العناصر الأكثر ديناميكية من أبناء تلك المجتمعات: أي الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 10 و20 عاما. وقد نظموا لذلك عمليات اقتناص تماثل عمليات اصطياد الحيوانات. إذ كانوا يطاردون الشباب، ويستخدمون جميع الوسائل لأسرهم أحياء. ثم

يحتجزونهم لبعض الوقت في معسكرات، قبل أن يشحنوهم في مراكب متوجهة إلى أمريكا. وهناك يسخرونهم للعمل في مزارع إنتاج قصب السكر والقطن والفول السوداني والثمار الاستوائية وفي المناجم وأعمال البناء والصناعة. ويعد الشباب الزنوج الذين نقلوا بهذه الطريقة من أفريقيا إلى أمريكا بالملايين.

لكن زهاء نصف هؤلاء الذين انتزعوا بأساليب وحشية من قلب أفريقيا ماتوا خلال عملية أسرهم أو بعد ذلك بقليل. ومات منهم عدد كبير خلال السفر تحت التعذيب والأمراض والجوع والعطش، ويعزى إلى انتزاعهم المفاجئ من وسطهم العائلي والقبلي موت الكثيرين منهم. وفي الطريق نحو أمريكا تعرف أبناء هذا المجتمع التقليدي على الرجل الأبيض وقساوته. أما الذين وصلوا أحياء إلى أمريكا فقد بيعوا فورا كأرقاء. لقد استمرت عملية نقل الزنوج الأفارقة إلى أمريكا فترة تمتد من القرن السابع عشر إلى بداية القرن التاسع عشر. وهذا هو ما يعرف بتجارة الرقيق.

أدى هذا التدخل الأجنبي الإمبريالي والاستعماري إلى تدمير الديناميكيات الداخلية للمجتمعات الأفريقية. وحاولت المجتمعات هذه الدفاع عن نفسها، ومقاومة غارات الرجل الأبيض، لكن هذه الجهود أدت إلى إضعاف ديناميكياتها الداخلية أكثر فأكثر. ولم تعد المجتمعات الأفريقية قادرة على أن تصنع تاريخها وحضارتها. ومن جهة أخرى، لم يعد بمقدور أبناء تلك المجتمعات المشاركة بما فيه الكفاية في عمليات الإنتاج بسبب مساهمتهم في مقاومة الحملات العدوانية الخارجية، إذ اضطرت إلى تخصيص عدد كبير من أفرادها لحمايتها من الرجل الأبيض، بعد أن طرح العدوان الخارجي مشكلة جديدة تختلف في طبيعتها عن الصراع التقليدي

بين القبائل الأفريقية، إذ يتصل الأخير مباشرة بديناميكية المجتمعات الأفريقية نفسها.

ولنرى الآن كيف حددت التأثيرات الخارجية الإمبريالية والاستعمارية ملامح المجتمعات الأفريقية. في عام 1885 قسمت البلدان الاستعمارية، أي بريطانيا وفرنسا وبلجيكا وألمانيا وإسبانيا والبرتغال وهولندا، ووزعت رسميا في ما بينها مجتمعات القارة الأفريقية بعد أن دمرت ديناميكياتها الداخلية وجعلتها غير قادرة على أن تصنع تاريخها وإنما تاريخ الدول الإمبريالية والاستعمارية نفسها. أما المعيار الرئيسي الذي وضعته للتقسيم فهو "من وصل أولا" إلى عين المكان. وكان يكفي وصول سائح أو عالم في الأنثروبولوجيا أو القوات المسلحة لأي بلد إمبريالي إلى مكان ما قبل غيرهم لاعتبار المنطقة برمتها من حصة ذلك البلد الاستعماري. وشيئا فشيئا أصبح اقتصاد تلك المنطقة تابعا لاقتصاد ذلك البلد المستعمر. ولكي يبرروا سياسيا استغلال المنطقة التي استحوذوا عليها، أنشأوا فيها مستعمرة تابعة لهم ورسموا حدودا لها. غير أن من الصعوبة بمكان اعتبار هذه التشكيلات السياسية دولا. فقد كانت الطبقة العليا أي الحاكم والمحيطون به، مكونة من موظفين موفدين من عاصمة الدولة الاستعمارية نفسها. أما الإداريون الآخرون الذين يتابعون شؤون الخدمة العسكرية والمدنية فكانوا من بين أبناء المنطقة ممن تلقوا تعليمهم في إطار حضارة المستعمرين ويمثلون مصالحهم. ولاشك أيضا في وجود فئة من العملاء المتعاونين مع الدول الإمبريالية والاستعمارية ويدعمون في ذات الوقت نهب ثروات بلادهم. وقد قضى المستعمرون على الفور على جميع العناصر التي كانوا يشكون في ولائها واحتمال مشاركتها في أعمال التمرد ضدهم. وباستخدام أساليب تقديم الهدايا والنقود والرشوة والإفساد

وغير ذلك من هذه الأساليب حولوا الأشخاص الذين من المحتمل تحولهم إلى معارضين إلى خدم طوع أمرهم. وهكذا أمكنهم تدمير المعارضة. أما الذين لم يستطيعوا إغراءهم أو إقناعهم فقد قتلوهم عن آخرهم. لقد بذل المستعمرون كل جهد ممكن ليخلقوا طبقة متفانية في خدمة الأوروبيين، كما سعوا إلى تدعيم سلطة طبقة العملاء من الأفارقة ماديا ومعنويا. وقد لا يكون بمقدورنا القول أن طبقة العملاء تنكرت لأصولها العرقية. ولم تبذل أية جهود لتحويل أفراد هذه الطبقة إلى إنجليز أو فرنسيين. ولم يقال لهم أنكم ستفقدون حقوقا معينة إذا رفضتم الهوية الأسبانية أو البرتغالية. وقد كان ذلك أمرا مستحيلا لاعتبارات تتعلق بلون بشرتهم ولأنهم يدينون بدين مختلف. فقد كانون من عبدة الأرواح. وبذلك جعل لون بشرتهم وإيمانهم الديني (من وجهة نظر الرجل الأبيض) عملية صهرهم مستحيلة. وفي ما عدا الدعم الاقتصادي الذي منح لهذه الطبقة من العملاء، سعت الإدارة الاستعمارية إلى زيادة عدد أفراد هذه الطبقة ونطاق انتشارها الإقليمي.

ونشأ عن تصادم الديناميكية الداخلية للمجتمع مع التأثيرات الخارجية وضعا (تركيبة Synthese) جديدا. ونظرا لأن تلك التأثيرات الخارجية كانت هي الراجحة فلم تعكس هذه التركيبة الجديدة سوى مصالح الإمبرياليين والمستعمرين. وإذا ما اردنا في هذه الحالة التعليق على التأثيرات الخارجية والديناميكيات الداخلية والعلاقات في ما بين القوتين علينا أن نتحدث عن المثال الخاص بأفريقيا.

ج – مثال كردستان

يتعلق مثالنا الثالث بكردستان. نشأت المسألة الكردية عن تجزئة كردستان وتقسيمها من قبل الإمبرياليين والمتعاونين معهم في الشرق الأدنى خلال عقد العشرينات، ومن جراء تطبيق سياسة "فرق – تسد" إزاء الأمة الكردية. وإذا ما كانت المسألة الكردية مازالت مطروحة في يومنا هذا فإن أحداث عقد العشرينات مازالت هي التي تشكل أساسها التاريخي.

وفي تاريخ كردستان، توجد دون أدنى شك، أحداث حاسمة أخرى. منها على سبيل المثال، التقاء الأكراد بالإسلام أي بالجيوش العربية في القرن السابع الميلادي. فأي نظام اقتصادي واجتماعي كان سائدا في كردستان قبل الإسلام؟ وماذا كانوا يزرعون؟ وما هي وسائل وعلاقات الإنتاج التي كانت سائدة بينهم آنذاك؟ وما هي المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي كانت قائمة قبل دخول الأكراد في الإسلام؟ وما هي الوسائل التي اتبعوها في تربية الحيوانات؟ وأين كانوا يربونها أو يزرعون الأرض؟ وهل كان هناك أكراد مستقرون؟ وأين كانوا يعيشون؟ وماذا كانت معتقدات الأكراد قبل دخولهم في الإسلام؟ وكيف كانوا يمارسون العبادة؟ ومع أي من الشعوب أقام الأكراد علاقاتهم؟ ومع من من تلك الشعوب كانوا يعيشون بسلام؟ ومع من من الشعوب كانوا يعيشون في حالة حرب؟ وهل أقاموا علاقات مع الأرمن والعرب والفرس والساسانيين والأشوريين الأرثوذكس والسريان والروس والجورجيين .. الخ؟ وماذا كان موقفهم من اليهود أو المسيحيين؟

وماذا كانت طبيعة العلاقات بين الأكراد أنفسهم؟ وماذا كانت أوضاعهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية في عصر انتشار

المسيحية؟ وماذا كان موقف الأكراد من المسيحية؟ ولماذا، على سبيل المثال، لم يعتنقوا المسيحية؟ وكيف نفسر قبولهم الإسلام دينا؟ وهل لم يؤمنوا بالإسلام إلا بعد حروب دموية طويلة اشتبكوا خلالها بالجيوش العربية الإسلامية؟ وهل دخلوا كرها أم طوعا؟ ولماذا آمنوا بالإسلام ولم يؤمنوا بالمسيحية؟ وبأية طريقة أثر الإسلام على المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي كانت قائمة في كردستان؟ وما هو الدور الذي لعبه الإسلام في توجيه عملية تطور المجتمع الكردي؟ لقد واجه الأكراد الجيوش العربية الإسلامية في عهد الخليفة الثاني عمر بن الخطاب. وكل هذه الوقائع تمثل تحولات مهمة في تاريخ الأكراد.

ومن الأحداث الحاسمة المهمة جدا بالنسبة للأكراد وكردستان ظهور الأتراك الأوغوز في الأنضول قادمين من آسيا الوسطى مرورا بخراسان وبلاد الفرس. لقد حدث ذلك في القرن الحادي عشر الميلادي. وفي عام 1071 وضعت معركة ملازكرد نهاية لحكم الإمبراطورية البيزنطية في المنطقة، وبداية لتعزيز سلطة السلاجقة. فما طبيعة النظام الاجتماعي والسياسي الذي كان سائدا بين الأكراد في فترة وصول الأتراك الأغوز إلى كردستان والأنضول قادمين من خراسان وبلاد الفرس؟ وماذا كانت طبيعة علاقاتهم العسكرية والسياسية والاقتصادية مع جيرانهم من الأمم؟ وكيف كانت مؤسساتهم الدينية والاجتماعية تؤدي وظائفها؟ وهل وجد أكراد غير مسلمين؟ وماذا كانت علاقة هؤلاء بالأكراد المسلمين والعرب والشعوب الأخرى؟ ومن الواضح أن العثور على إجابات على هذه الأسئلة وبيان طبيعة العلاقات أمر على غاية من الأهمية.

وينبغي بعد ذلك إجراء بحوث عن مسألة وصول الأتراك الأوغوز إلى بلاد فارس وكردستان والأنضول والعراق وسورية

وغزواتهم في هذه الأقاليم والتغيرات التي نجمت عن ذلك على مستوى العلاقات والمؤسسات؟ وما الشكل الذي اتخذه الصراع بين الأتراك الأوغوز والأكراد؟ وكم من الوقت استغرق هذا الصراع والغزو ثم الاحتلال؟ متى وكيف تقاتل الأتراك الأوغوز المسلمون مع الأكراد المسلمين ومتى تعاونوا في ما بينهم؟ كيف تطورت العلاقات بين الأتراك الذين لم يكونوا قد دخلوا الإسلام بعد والأكراد؟ ما هو نوع الحروب التي خاضها الأتراك والأكراد ضد البيزنطيين المسيحيين؟ وما هو التأثير الذي نجم عن كل ذلك على المؤسسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية وعلى تطور المجتمع الكردي؟

ويشكل الغزو المغولي لإيران وكردستان والأنضول والعراق وسورية مرحلة تاريخية حاسمة بالنسبة للأكراد وكردستان. فماذا كانت ملامح الحياة الاجتماعية والاقتصادية حتى بداية الغزو المغولي؟ وكيف كان رد فعل الأكراد على ذلك الغزو؟ وماذا كانت آنذاك طبيعة العلاقات في ما بين الأتراك والأكراد والمغول والعرب والأرمن والفرس؟ من اتحد ضد من؟ وما هي النتائج المترتبة على تقهقر المغول؟ وما هو البعد الرئيسي لموقف الأكراد ضد الغزاة وقوى الاحتلال؟ وهل تصدوا للجيوش الغازية أم أنهم اختاروا طريق التراضي للحفاظ على وجودهم؟ وكم عدد القتلى خلال الغزو المغولي والغزوات التي سبقته؟ وكيف أثرت الحروب التي رافقت الغزو والاحتلال على الإنتاج؟.

لم يكن المجتمع الكردي، وهو الواقع في قلب الشرق الأدنى، في حالة تسمح له بأن يصنع تاريخه الخاص، فقد خضع في معظم الحالات إلى تأثيرات خارجية، بسبب موقعه على الطريق الذي سلكه الغزاة والمحتلون. فقدت مرت من كردستان جيوش الكسندر الكبير متوجهة لغزو بلاد الشرق وعبرت منها جيوش الفرس

متوجهة لغزو بلاد الغرب. وفي ما بين القرن الرابع قبل الميلاد والقرن الأول الميلادي ظلت بلاد الأكراد منطقة عبور مهمة. وأعقب ذلك أن أصبحت كردستان هدفاً لجيوش الرومان والبيزنطيين والساسانيين لاحتلالها.

يضاف إلى ذلك، أن تصفية الحسابات بين الدول إنما وقعت في كردستان ذاتها. ففيها دارت المعارك بين الساسانيين والعرب وبين الأتراك الأوغوز والبيزنطيين. والهدف الذي قصده السلطان سليم عندما اشتبكت جيوشه عام 1514 في معركة جالديران كان السيطرة على كردستان. ومهدت الأحلاف التي قامت في عام 1514 بين الإقطاعيين الأكراد والإدارة العثمانية لمرحلة مهمة جداً في تاريخ كردستان.

وفي كردستان دارت جميع الحروب والصراعات في ما بين الإمبراطورية العثمانية والإمبراطورية الفارسية. ولم تنته تصفية الحسابات بين الإمبراطوريتين إلا في النصف الأول من القرن السابع عشر بتقسيم كردستان في ما بينهما. وهنا تكتسي الدراسات المتعلقة بالمؤسسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعسكرية في المجتمع الكردي قبل هذا التقسيم أهمية بالغة. فما هي نتائج تقسيم كردستان بين الإمبراطوريتين على المؤسسات المشار إليها؟ وما هي جوانب الضعف في المجتمع الكردي التي سمحت للإمبراطوريتين بتطبيق سياسة "فرق - تسد"؟ وكيف تطورت العلاقات بين الأكراد والعثمانيين من جهة وبينهم وبين الفرس من جهة أخرى بعد تقسيم كردستان وتجزئتها؟ ومن المهم في هذا السياق تحليل الحروب التي قامت بين الفرس والروس أثناء النصف الأول من القرن التاسع عشر، ذلك لأن الجزء الواقع من كردستان في شمال إيران إنما وقع تحت سيطرة الروس وهنا حدث

في واقع الحال تقسيم ثاني لكردستان. ومن الضروري أيضا أن ندرس بعناية تطور العلاقات العثمانية - الكردية والفارسية - الكردية، إلى جانب دراسة حركة الشيخ عبيد الله النهري عام 1881، باعتبارها واحدة من الأحداث المهمة في تاريخ الأكراد.

د - الصراع الإمبريالي على تقسيم كردستان أثناء الربع الأول من القرن العشرين

تمثل الأحداث التي أتينا على ذكرها وقائع تاريخية حاسمة، لكن الوضع الحالي إنما يعزى إلى سياسة "فرق - تسد" التي طبقها المستعمرون واستخدمت في عقد العشرينات. وإذا ما كانت توجد في يومنا هذا مسألة كردية مازالت قائمة، وإذا ما كانت هذه المسألة لم تجد حلا حتى الآن، فإنني أعتقد أن أحداث عقد العشرينات هي السبب الرئيسي في ذلك. ولكي نكون أكثر دقة في إشارتنا هذه فإن هذه الفترة تنحصر في ما بين عامي 1915 و1925. ويلاحظ أن هذه السياسة إنما طبقت في القرن السابع عشر ومورست حتى القرن التاسع عشر. ثم تعزز تطبيقها ووسعت قاعدتها خلال عقد العشرينات من هذا القرن. ففي القرن التاسع عشر، وقع صراع كبير على كردستان. وفي الربع الأول من القرن العشرين وجدوا حلا للصراع بأن حسموا المسألة لصالح الإمبرياليين.

ومن الواضح أن سياسة "فرق - تسد" هي سياسة إمبريالية واستعمارية، ولكن من وقع ضحية للتجزئة والتقسيم؟ ومن وضع هذه السياسة؟ ومع من تعاون؟ ومتى طورت هذه السياسة وطبقت؟ وما هي جوانب الضعف في الأمة الكردية التي جعلتها هدفا

لسياسة من هذا النوع؟ ولماذا لم تكافح الأمة الكردية لإفشال هذه السياسة؟ وما هي نتائج تطبيق سياسة "فرق تسد ودمر".

مغزى سياسة "فرق - تسد"

من أكبر الكوارث التي يمكن أن تحل بأمة ما، هي أن تصبح هدفا لسياسة "فرق - تسد"، ذلك لأن هذه السياسة تشل عقل الأمة. وأن أي أمة تتلقى ضربة بمثل هذه القوة لن تكون في وضع يؤهلها لاستعادة رشدها. ففي حين أحرزت، على سبيل المثال، جميع المستعمرات بعد الحرب العالمية الثانية استقلالها بهذا القدر أو ذاك، ظل الوضع في كردستان على حاله دون تغير قيد أنملة. والجمهورية الكردية التي تأسست في مهاباد عام 1946 أسقطت في نفس العام. وكان للاتحاد السوفييتي تأثير لا يستهان به في تأسيسها وفي سقوطها.

ولعل أخطر ما في سياسة "فرق - تسد" تكرارها. وبإمكاننا ملاحظة أمثلة مأساوية من تطبيق هذه السياسة في كل مكان. فنحن نعرف، على سبيل المثال، أن الحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة مسعود بارزاني والاتحاد الوطني الكردستاني بقيادة جلال طالباني تلقيا دعما بدرجات ولأسباب مختلفة من إيران. وقد فعلت إيران ذلك خلال الحرب الإيرانية-العراقية، في حين تضمر الحكومة الإيرانية نفسها عداءا شديدا للحزب الديمقراطي الكردستاني في إيران بقيادة عبد الرحمن قاسملو، ولا تتأخر يوما عن محاربته. فهل بمقدورنا في مثل هذه الظروف جمع القادة الأكراد حول مائدة ما كي يضعوا سياسة مشتركة من أجل كردستان؟ إنها ممكنة من وجهة نظر موضوعية لكنها مستحيلة.

وما هذه الاستحالة إلا نتيجة فعلية لتطبيق مكثف لسياسة "فرق – تسد". إن هذه السياسة تتكرر بصفة دائمة. وعلينا ألا ننسى، في ذات الوقت، دور العراق في دعم الحزب الديمقراطي الكردستاني في إيران.

والمثال الثاني بهذا الخصوص، يتعلق بكفاح حزب العمال الكردستاني. يصرح بعض قادة المنظمات الكردية في كردستان الجنوبية من حين لآخر قائلين: ليست لدينا أية مشكلة مع تركيا. ونحن نحتفظ بعلاقات سياسية ودية مع تركيا. إن عدو تركيا هو حزب العمال الكردستاني . وليس لأعداء تركيا مكانا في بلادنا. وسوف نطلق النار على مناضلي حزب العمال الكردستاني أينما وجدناهم، أو نعتقلهم ونسلمهم إلى السلطات التركية على الحدود.. "إن من الضروري التأكد من صحة هذه التصريحات ولاسيما على لسان الحزب الديمقراطي الكردستاني، وعما إذا كانوا ينفذون فعلا ما يصرحون به. لكن مجرد نشر هذا الخبر في الصحف التركية يكسي الحدث أهمية كبيرة. وفي العادة، لا ينبغي أن يكون للمنظمات الكردية في الجنوب، خلافات مهمة مع حزب العمال الكردستاني. أما خلافات هذه المنظمات الكردية ولاسيما الحزب الديمقراطي الكردستاني مع تركيا فهي بادية للعيان. والدليل على ذلك، تلك الهجمات الجوية والأرضية التي تشنها تركيا على كردستان الجنوبية بدعوى تعقب قطاع الطرق. إن هذا الوضع ليس سوى مثال آخر على تطوير سياسة "فرق – تسد" وتدعيمها أكثر فأكثر.

ومن الممكن ممارسة سياسة "فرق – تسد" في كل زمان وفي أي مكان، وأن تحتل مكانها في كل لحظة على جدول الأعمال، كما أن بالإمكان تكثيف تطبيقاتها الراهنة. من ذلك، على سبيل المثال،

اضطرار عدد من مختلف المنظمات الكردية للجوء في سورية. وسورية تفاضل بين طالبي اللجوء هؤلاء، إذ ترحب بأعضاء بعض المنظمات وترفض طلبات غيرها وتسلمهم إلى تركيا. وما الدعم المادي الكبير الذي يقدمه العراق لمن يطلق عليهم لقب الجاش، و"حراس القرى" في تركيا إلا شكلا مكثفا وموسعا لسياسة "فرق - تسد". وإذا ما عرفنا أن بعض حراس القرى في مناطق هكاري وسيرت وفان كانوا في الستينات والسبعينات أعضاء في الحزب الديمقراطي الكردستاني سندرك آنذاك إلى أي مدى يجرى تطبيق سياسة "فرق - تسد" وكم هي تأثيراتها التخريبية. وفي هذا السياق لا تستخدم الدولة العنف وحده، وإنما تستخدم الموارد المادية المتاحة تحت تصرفها لشراء ذمم بعض الأشخاص والأسر وتحويلهم إلى أعداء لحركة التحرر القومي. إن الإدارات الاستعمارية تستخدم بنشاط الشخصيات الضعيفة في تنفيذ سياساتها.

كما يطبقون على نحو مكثف سياسة "فرق - تسد" على صعيد ضيق. إذ تستهدف هذه السياسة خلق عداء مستحكم بين الأسر والعشائر. وما الحوادث التي نعرفها والتي يطلقون عيها تعبير "الأخذ بالثأر" إلا شكلا آخر من أشكال تطبيقات سياسة "فرق - تسد" على صعيد آخر. وكل ذلك يبرهن على أن التأثيرات الخارجية هي التي تتحكم في توجيه التطورات الاقتصادية والاجتماعية. ففي المجتمعات التي لا تصنع تاريخها بنفسها والتي يتحتم عليها قبول التاريخ المفروض عليها من قبل الإمبرياليين والمستعمرين، تعجز الديناميكية الداخلية عن أن تكون القوة الموجهة والمقررة. ولو كانت الديناميكية الداخلية قوية بما فيه الكفاية، لكانت قادرة على الوقوف بوجه الأعمال العدوانية الخارجية، ولاستطاعت إضعاف نتائج التدخلات الخارجية

وجعلتها تفقد وظائفها، ولوجدت الوسيلة الملائمة لمقاومة تلك التدخلات وعزلها وتمكنت من جعل المجتمع يصنع تاريخه بنفسه

ارتبط انهيار النظام الإقطاعي في أوروبا وظهور الرأسمالية ومن ثم تطورها إلى الإمبريالية بكل تأكيد بالديناميكيات الداخلية للمجتمع الأوروبي. فقد كانت الديناميكيات الداخلية هي القوة الموجهة في تلك العملية. لكن عناصر الديناميكية الداخلية تحولت بعد دخول الرأسمالية في أوروبا مرحلة الإمبريالية ونشوء النظام الرأسمالي العالمي بالنسبة للمجتمعات المستعمرة إلى تأثيرات خارجية اخضعت لها تلك المستعمرات.

ويتوجب تحليل هذه العلاقة بين الديناميكية الداخلية والتأثيرات الخارجية بدقة. وبإمكاننا ملاحظة أن التجزئة والتقسيم يشكلان بعدا أساسيا في تاريخ كردستان. وفي يومنا هذا تتجلى النتائج التخريبية والتدميرية لتلك العملية. وأشير إلى القرى ومراكز الأقضية والمدن المدمرة والأكراد الذين هجروا جماعيا من بلادهم إلى المناطق الصحراوية واحتجازهم في معسكرات تحيط بها الأسلاك الشائكة والاستخدام المكثف للأسلحة الكيماوية وأعمال الإبادة التي طالتهم.

يواجه المجتمع الكردي اليوم أخطارا جسيمة. وأهم تلك الأخطار هي الأسلحة الكيماوية. فقد أدى تكرار استخدام هذا السلاح ضد الأكراد إلى تعريضهم إلى الإبادة الجماعية مرات عديدة. وامتلاك السلاح الكيماوي يفترض توافر موارد مادية معينة. والدول التي تستغل كردستان بصفتها مستعمرة مشتركة تمتلك مثل تلك الموارد المادية باستمرار. فقد استطاعت تلك الدول شراء المواد الأولية اللازمة لصناعتها من السوق الدولية. ومن خلال تعاونها مع

الشركات متعددة الجنسيات، أمكنها بناء المصانع التي تحتاجها لصناعة الأسلحة الكيماوية. إذ يكفي بالنسبة إلى بلد مثل العراق استخدام جزء صغير جدا من عائدات النفط الكردي لتغطية النفقات اللازمة. ومن ثم يستطيع استخدام تلك الأسلحة. والدول التي تستغل كردستان بصفتها مستعمرة مشتركة مستعدة لاستخدام تلك الأسلحة على نحو جماعي ومكثف. وهذه الدول تعي مدى أهمية حقوق الإنسان لكنها تدرك في آن واحد أن التجارة هي التي تتحكم بالعلاقات الدولية. وحيث لا يوجد في تلك الدول رأي عام وصحافة مؤثرة، كما لا يوجد فيها جماعات ضغط بإمكانها التأثير على نحو حاسم على سياسة الدولة، فهي لا تولي أدنى اهتمام بانتقادات المؤسسات المعنية بحقوق الإنسان.

لاشك أن استخدام السلاح الكيماوي ضد مجموعة عرقية أو أمة من الأمم وارتكاب جرائم الإبادة هي من الممارسات غير الإنسانية والفاشية والعنصرية. ولكن إذا ما كانت الإبادة الجماعية للسكان هي الوسيلة الوحيدة للسيطرة على كردستان وحماية المصالح الاستعمارية فإن الدول المعنية مستعدة لارتكاب هذه الجرائم.

وليس ثمة أمل في خنق حركة الكفاح التحرري الكردستاني بالاعتماد على أساليب الحرب التقليدية. وها هي الأسلحة الكيماوية تدخل إلى الميدان لكي تعرض السكان الأكراد لأكبر الأخطار، وتهددهم بالفناء عن آخرهم. ذلك لأن حماية السكان المدنيين مستحيلة من الناحية العملية ضد هذا النوع من السلاح. فالأسلحة الكيماوية لا تبيد البشر فحسب بل وتدمر البيئة وتخل بتوازنها الطبيعي، وتدمر الأحياء النباتية والحيوانية ولا تصلح المناطق التي استخدمت فيها للزراعة.

وتعكس حقيقة الأسلحة الكيماوية مرة أخرى مغزى التأثيرات الخارجية. كما يمكن استعمال هذه الأسلحة في إطار الإرهاب المكثف للدولة من أجل تشريد الأكراد. لقد لجأت كافة الدول التي تستغل كردستان بصفتها مستعمرة مشتركة مرارا وتكرارا إلى تشريد الأكراد من موطنهم، بهدف تغيير ديمغرافية كردستان.

ثمة أنواع مختلفة من التهجير: التهجير داخل البلاد وإلى الخارج والتهجير المقنع .. الخ. والمقصود بالتهجير المقنع الحالة التي تجد فيها مجموعة من السكان نفسها معزولة بفعل إرهاب مكثف تمارسه الدولة، وتضطر تبعا لذلك إلى ترك البلاد.

يتعرض الشعب الكردي بسبب الأسلحة الكيماوية وعمليات التهجير الناجمة عن الإرهاب المكثف للدولة إلى أخطار جسام. وتحاول الآن الدول العنصرية والاستعمارية التي لم تنجح وسائلها في صهر الأكراد وتذويبهم القضاء عليهم جسديا وإزالتهم من الوجود. وأهم نتيجة نجمت عن التأثيرات الخارجية ولاسيما من خلال أساليب القهر والإرهاب تتمثل في أن الشخص الكردي بات يتساءل أكثر فأكثر عن هويته القومية وعن هوية بلاده كردستان. لقد ولدت هذه التساؤلات كرد فعل لإرهاب الدولة ولأعمال الإبادة. أما القوى الاستعمارية فهي ترغب في أن ترى شعبا مستسلما لقدره، لا يقاوم ويخاف منها ولا يطالب بأي من حقوقه ويطيع كل ما يؤمر به. إن من السهولة بمكان حكم مثل هذا الشعب. إننا نعيش مأساة بحق. مأساة تتكشف أبعادها في مرحلة يكافح فيها الشعب ضد مصير حددته له القوى الإمبريالية والاستعمارية، في حين جهز أعداؤه أنفسهم بأحدث أنواع الأسلحة وأشدها فتكا بما في ذلك الأسلحة الكيماوية والبيولوجية، وهم يتعاونون في ما بينهم على أوسع نطاق. أما الأكراد، فهم أمة لم ترق حتى إلى مستوى

المستعمرة مجزأة ومقسمة ومحرومة من حقوقها الوطنية والديمقراطية، إنها أمة في جحيم محاطة بالأعداء من كل الجهات، وتكافح من أجل وجودها القومي.

ومن الممكن استخلاص النتيجة التالية من هذا العرض:

إن مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها مبدأ سليم، لا لأن القادة البولشفيك قد أصروا على تطبيقه أو لأن لينين أو ستالين قد ذكراه في كتاباتهم ولا لأنه ورد في إعلان رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ولسون، وإنما لأن تقييما موضوعيا يقرر إلزامية وجود هذا المبدأ وتطبيقه. أما البلدان التي تستغل كردستان بصفتها مستعمرة مشتركة فهي تحاول جاهدة إبادة الأكراد الذين يمتلكون وعيا قوميا مستخدمة في ذلك حتى الأسلحة الكيماوية والبيولوجية ومرتكبة جرائم إبادة ضخمة.

ولما كان الأمر على هذا الحال، فلابد من أن يمنح الأكراد لأنفسهم حق تقرير المصير بأنفسهم. إن مطالبة الأكراد بالعيش تحت مظلة حكم صدام حسين مهما كلف الأمر إنما هو خرق فاضح لمبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها. ذلك لأن الدول التي تقتسم كردستان في ما بينها مستعدة على الدوام لارتكاب المظالم والمذابح وأعمال الإبادة بحق الأكراد. ونظرا لأن الوعي القومي يتزايد بين الأكراد يوما بعد يوم فقد أصبح تمتع الأكراد بحقهم في تقرير مصيرهم أمرا عاجلا لا يقبل التأجيل.

حالة البيروقراطيين والموظفين

يمكننا ملاحظة ظاهرة التخلي عن الهوية القومية بين فئات اجتماعية أخرى. وكنا قد رصدنا ذلك لدى كبار ملاك الأراضي

والشيوخ ورؤساء العشائر ورجال الصناعة والتجار ولدى العاملين في قطاع الخدمات العامة والبيروقراطيين: سواء من ذوي الدرجات العالية أم من صغار الموظفين.

لقد استجوبني رجال الشرطة أربع مرات حتى الآن، ومعظم رجال الشرطة الذين اعتقلوني وحققوا معي كانوا من أصل كردي. وينطبق ذات الشيء على الذين عذبوني. ولم يكن هؤلاء بحاجة البتة لأن يقولوا أنهم أكراد، إذ إن بإمكاننا أن نقرأ ذلك على وجوههم، ويعكسه الحوار الذي يدور بينهم وسلوكهم أيضا. لقد استوعبوا الايديولوجية الرسمية بكل معنى الكلمة، وكانوا يروجون دعايات للتتريك.

وفي يوم ما صرخ أحد هؤلاء الشرطة بحدة وغضب بوجهي قائلا "ما عليك إلا أن تكتب أن ليس ثمة حقوق ولا يسار وإنما يوجد أتاتورك فقط وعليك أن تكتب أن كل الناس الذين يعيشون في هذا البلد أتراك". ثم أخذ يكيل لي الشتائم والإهانات وبعدها شارك مع آخرين من رجال الشرطة في تعذيبي. وفجأة استدار نحوي وقال بحدة وغضب: إنني في السابعة والعشرين من عمري وأنا كردي. لكنني لا أتدخل في مثل هذه القضايا. إنك من مدينة قروم، فلماذا تهتم أنت بالأكراد؟ ما عليك إلا أن تكتب أن جميعهم أتراك" أجبته وهو مازال في حالة هيجان وغضب "قلت أنت بنفسك إنك كردي" وبذلك أوضحت له أن من غير المعقول الادعاء بأن جميع الناس في هذا البلد أتراك. فأعاد الشرطي الذي كان يعذبني الكرة صارخا "لماذا تعيد ما قلته؟" لم يكن ذلك ما أقصده. وظل يدمدم مع نفسه.. إنه لم يقل ذلك قطعا.. لم يقل ذلك أبدا..."

وفي فترة بقائي في السجن استطعت ملاحظة أن عددا كبيرا من الحراس كانوا من الأكراد. وأن عددا كبيرا من أنشط الحراس الذين يتولون تعذيب السجناء كانوا من أصل كردي. ولهذه الظاهرة جانب مأساوي: فهناك من يكافحون من أجل أن يعيش الأكراد بكرامة متمتعين بذات الحقوق التي تتمتع بها شعوب أخرى، أما الذين يكافحون من أجلهم فيأخذون على ضحاياهم الإيمان بتلك الأفكار ويعذبونهم. وهؤلاء هم أول من يشمر عن ساعديه إذا تعلق الأمر بالاضطهاد وتوجيه الإهانات وممارسة التعذيب.

وهناك أسباب كثيرة تفسر كثرة الأكراد بين حراس السجون. والسبب الأول يعزى إلى أن عملهم هذا يشكل حلا لمشكلة البطالة التي يعانون منها. والسبب الثاني، والأهم، هو أن معظم الذين تربوا بظل الهيمنة الاستعمارية نشأوا عدوانيين وفزعين في آن واحد. إذ لم ينشأوا في محيط يساعد في نمو شخصياتهم. حتى أصبح السبيل الوحيد لتأكيد ذاتهم من خلال تبني هوية الأمة السائدة، وتوجيه عدوانيتهم إلى الوسط الذي ترعرعوا فيه وبرؤية أنفسهم بمستوى المستعمر والحكومة الاستعمارية. وهنا تلعب السجون ولاسيما السجون الخاصة دورا مهما. فهؤلاء الحراس ينتمون إلى أدنى الفئات الاجتماعية. والسجون هي المكان الذي يصور لهم "سبب" معاناتهم وتدني مستواهم الاجتماعي، ويتيح لهم فرصة للانتقام بتفريغ عدوانيتهم وحقدهم على السجناء السياسيين. وعندما تتاح لهم فرصة تعذيب الشيوعيين والملحدين يكشفون عن شراستهم المتناهية لتأكيد ذواتهم.

وإنني مقتنع بهذا التفسير لكثرة الحراس الأكراد في السجون وفي السجون الخاصة. وفي كل مرة تثار فيها موضوعات التعذيب

والسجون والإجراءات القمعية داخلها يتذكر الثوريون في غرب تركيا أولئك الأكراد الذين ساموهم العذاب.

ونجم عن ذلك ان اتحذ هؤلاء الثوريون من المسألة الكردية موقفا معارضا. ومثل هذا الموقف هو من النتائج التي تترتب على تعيين الدولة لمعظم حراس السجون من الأكراد للقيام بأبشع الأعمال. ولا يدرك ثوريو الغرب أسباب ذلك، لكن الدولة تعرف تماما كيف تستفيد من هذا الوضع.

وإذا ما تذكر المرء التحقيقات التي يجريها رجال الشرطة يلاحظ أن معظم المخبرين هم من الأكراد أيضا. وهنا أتحدث عن أولئك الأساتذة الذين استوعبوا الايديولوجية الرسمية للدولة. فهم يدعون بكونهم أتراكا وأن كل من يعيش في تركيا ينبغي أن يكون تركيا. ويقولون إن كل من يذكر اسم الأكراد يرتكب جريمة. وليس من المهم على الإطلاق إلى أي حزب ينتمي هؤلاء الأساتذة ما داموا قد استوعبوا الايديولوجية الرسمية. فقد يكونوا من أعضاء حزب الحركة الوطنية الفاشستي أو ممن يدعون بكونهم ماركسيين-لينينيين. وهم ليسوا حتى بحاجة لأن ينتموا إلى أي حركة سياسية يمينية كانت أم يسارية. وثمة شبكة مماثلة تضم حكام المقاطعات والمحافظات ووكلاء الدولة ورؤساء المحاكم. وفي أثناء عملي في المؤسسات التعليمية في أواخر الستينات التقيت بعدد كبير من هذا النوع من البيروقراطيين ووجدتهم يدافعون بالتزام ملحوظ عن النظرية التي تقوم عليها الايديولوجية الرسمية (القومية التركية) وتطبيقاتها.

وعلينا بطبيعة الحال توضيح الموضوع التالي أيضا. كيف يتسنى للأكراد أن يشغلوا وظائف في الإدارة التركية العامة. يقال في تركيا إن لجميع المواطنين نفس الحقوق، ولا يتعرض أي شخص للتمييز

بسبب لغته أو ديانته. وأن للجميع الحق في ممارسة ما يشاءون من المهن: حكاما للمقاطعات والمحافظات ووكلاء للدولة ورؤساء للمحاكم ومعلمين وجنود ونواب في البرلمان... ويشمل ذلك الأتراك والأكراد الذين يسمون أنفسهم أتراكا. ولا يوجد أي تمييز في المعاملة بين الجميع. ولكل حرية اختيار مهنته كأن يصبح طبيبا أو محاميا.

وكل ذلك في ظاهر الحال صحيح، لكن ينبغي توافر شرط مهم للغاية لكي تتمتع بهذه العدالة ولكي تتساوى حقوقك مع حقوق الأتراك، عليك أن تتنكر لهويتك الكردية وتتبنى القومية التركية. إن بإمكان المرء أي كان أن يحصل على ما يريد مادام يتنكر لقوميته الكردية، ومادام يعلن على الملأ أنه سعيد لأن يكون تركيا، ومادام يكافح بمختلف الأشكال ضد أولئك الذين لا يريدون التنكر لهويتهم الكردية. أما إذا كنت كرديا فلن تحصل على أي شيء ماعدا شيء واحد يمكنك الحصول عليه في تركيا إذا ما أصريت على قوميتك الكردية: هو أن تصبح سجينا. ولاشك في أن مبدأ المساواة مبدأ أساسي من مبادئ الديمقراطية. إن ربط مبدأ العدالة هذا بمثل هذا الشرط إنما يدمره تماما ويفرغه من قيمته. إنها ممارسة معادية للديمقراطية وذات طبيعة فاشية. وفي تركيا لم تطرح حتى الآن أسئلة حول هذا الأسلوب في تطبيق مبدأ العدالة وبشأن الأخلاقية ذات الوجهين. وهذا انتقاص خطير للديمقراطية ولحقوق الإنسان.

وقد تكشفت هذه الأخلاقية ذات الوجهين بوضوح عندما رفضت بلغاريا الاعتراف بالهوية القومية للأتراك الذين يعيشون فيها، وعندما غيرت أسماءهم وعجلت بتطبيق سياسة البلغرة. وفي هذه الحالة، تصدى رجال الدولة التركية والحكومة والصحافة والجامعات والكتاب والنقابيون والمؤسسات القانونية التركية ..الخ

إلى نعت السياسة التي تمارسها الحكومة البلغارية ضد الأتراك في بلغاريا بالسياسة العنصرية والفاشية والإمبريالية والاستعمارية.

وقالوا إنه لإجراء رجعي من جانب بلغاريا أن تشترط لتطبيق مبدأ العدالة على الأتراك أسوة بالبلغاريين أن يتخلى الأتراك عن هويتهم القومية. لكن الدولة التركية تمارس ذات السياسة إزاء الأكراد. وهكذا كشفت هذه الحادثة في بلغاريا بوضوح الأخلاقية ذات الوجهين في أفكار الأتراك وتصرفاتهم. ومع ذلك، يحاولون منع الأكراد من ممارسة مهن معينة. من ذلك، على سبيل المثال، أن عدد الأكراد الذين يقبلون في الكليات العسكرية قليل جدا. وإذا ما قارنا هذا العدد بمجموع عدد السكان نلاحظ أنه منخفض جدا. وهذا العدد يقل سنة بعد أخرى. ويساهم تعاظم الحركة الوطنية الكردية في خفض نسبة الأكراد الذين يقبلون في الكليات العسكرية أكثر فأكثر. غير أننا لا نجد بيروقراطيين أكراد إلا نادرا جدا في المؤسسات ومراكز اتخاذ القرارات والاستثمار مثل إدارة الدولة للتخطيط وفي بنوك المحافظات.

وباختصار: فبعد أن تحدثت عن تحول الطبقات الكردية السائدة، ينبغي القول أن البيروقراطيين الأكراد ينتمون إلى هذه الطبقة نفسها من العملاء. ولكن لما كان معظم هؤلاء لا يعملون في كردستان فإن ما يقومون به من أعمال لا يظهر جليا كما هو الحال بالنسبة لكبار ملاك الأراضي والشيوخ ورؤساء العشائر والتجار والصناعيين الأكراد.

ومن المفيد، مع ذلك، أن نبحث في وضع فئات معينة منهم بمزيد من التفاصيل. من ذلك، على سبيل المثال، فئات الكتاب والمطربين والفولكلوريين. يكرر الكاتب التركي كل يوم وفي كل مناسبة أنه تركي. أما الكاتب الكردي فلا يستطيع ذكر هويته

القومية. وإذا ما فعل ذلك، فهو ينتظر أن يعامل باحتقار ويتهم بالنزعة القومية والعنصرية والشوفينية. أليس في ذلك نوع من التناقض؟ إذ متى ما أفصح الكاتب التركي عن هويته القومية نرى في ذلك أمرا عاديا وطبيعيا في حين لا يحق للكردي أن يفعل ذات الشيء، أو يعتقد هو نفسه بضرورة ألا يفصح عن هويته القومية. وأليس مما يحزن حقا أن تكون علاقة الكردي بقوميته قائمة على الخجل؟ وأليس مما يرثى له أن يكتب الكردي بالتركية وأن يتشبث بأذيال الأدب التركي؟.

وهل يحدث ذات الشيء بالنسبة للأكراد من الأطباء والمحامين والمحاسبين والمهندسين ...الخ؟ وماذا يمكننا القول بالنسبة للمطربين؟ لقد كشفت السنوات الأخيرة عن نمو سريع للوعي القومي في صفوف هذه الفئات المهنية، لكننا لا نستطيع القول أن هذا التقدم في الوعي يمثل اتجاها عاما.

وضع النواب البرلمانيين

ومن المهم في هذا المقام دراسة وضع النواب البرلمانيين من الناحية الدستورية. ترد في ديباجة الدستور التركي لعام 1982 النصوص التالية:

"بعد أن كادت حرب أهلية لا مثيل لعنفها في تاريخ الجمهورية توشك على الاندلاع، مهددة بتدمير الدولة وتقسيمها والمساس بحرمة الوطن التركي والأمة التركية الخالدة والوجود المقدس للدولة التركية، وبعد القيام بحركة 1982/9/12 التي نفذتها القوات المسلحة التركية نزولا عند رغبة الأمة التركية التي تلتحم معها

القوات المسلحة في وحدة غير قابلة للانفصام، وافقت الأمة التركية على هذا الدستور الذي أعدته الجمعية الدستورية بصفتها الممثلة الشرعية للأمة بعد إقراره من قبل مجلس الأمن القومي وأقرت وضعه موضع التطبيق.

- ووفقا للنزعة القومية ومبادئ أتاتورك مؤسس الجمهورية التركية وقائدها الخالد وبطلها الفريد،

- ووفقا لقرار الجمهورية التركية بضمان وجودها الدائم كعضو معترف به من قبل أسرة الشعوب وتحقيق الأمان والسعادة المادية والروحية بمستوى المدنية المعاصرة،

- وإدراكا لأن سلطة الدولة التي تستند على السيادة المطلقة لإرادة الشعب إنما تستمد من الأمة التركية بلا قيد أو شرط، ولا يحق لأي شخص مخول أو مؤسسة مخولة بممارسة تلك السلطة، التجاوز على الديمقراطية الحرة والنظام القانوني اللذين يستجيبان لصالحها،

- وإدراكا لأن فصل السلطات لا ينبغي أن يخلق تفاضلا في ممارسة السلطة بين أجهزة الدولة، حتى يتسنى لكل جهاز من أجهزتها أداء وظائف معينة من وظائف الدولة بروح التعاون المنظم وفي إطار التقسيم الواضح للعمل بحيث تكون السيادة فيه للدستور والقوانين المرعية فقط،

- وإدراكا لأن أي فكرة أو وجهة نظر موجهة ضد المصالح الوطنية للأتراك، وضد مبدأ وحدة الدولة التركية ووحدة أراضيها غير القابلة للانفصام، وضد القيم التاريخية والأخلاقية ذات الارتباط القوي بالشعب التركي، وضد النزعات القومية والمبادئ والإصلاحات والحداثة التي أدخلها أتاتورك، لا ينبغي أن تحظى بأي تأييد، وإدراكا لحقيقة أنه وفقا لمبدأ العلمانية لا ينبغي

الخلط بين المشاعر الدينية المقدسة وشؤون الدولة والشؤون السياسية،

– وإدراكا لأن كل مواطن تركي يتمتع بالحقوق والحريات الأساسية التي ينص عليها هذا الدستور ولضمان الإنصاف والعدالة الاجتماعية، وإدراكا لأن كل فرد يمتلك منذ لحظة ولادته الحق والفرصة لكي يحيا في إطار الثقافة الوطنية والمدنية والنظام القانوني، بما يمكنه من تحقيق رفاهيته المادية والروحية،

– وإدراكا لأن مجتمع المواطنين الأتراك متحد بفضل مشاعر الإباء القومي والفخر، ويشاطر الأمة في أفراحها وأتراحها، وله الحقوق والواجبات في ما يخص الوحدة الوطنية والسعادة والشقاء، ويشعر من أعماقه بارتباطه بجميع جوانب الحياة القومية، وله الحق في أن يعيش بسلام وفي إطار الاحترام المتبادل وغير المشروط لحقوق الآخرين وحريتهم من خلال مشاعر الأخوة والحب والإخلاص الذي ينبع من إيمانه الراسخ بمبدأ "السلام في البلاد والسلام في العالم".

وبوحي من أفكار هذا الدستور والقرارات المتخذة وكذلك بهدف تطبيقه وتفسيره نصا وروحا من قبل الشعب التركي، فإن – هذا الدستور – يعرض على المواطنين الأتراك المتفانين في حب وطنهم وأمتهم والديمقراطية.

يتضمن الدستور، كما نلاحظ، استخدام تعبيرات مثل "حرمة الوطن التركي" و"الأمة التركية الخالدة" و"الوجود المقدس للدولة التركية" و"سلطة الدولة التي ... تستمد من الأمة التركية بلا قيد أو شرط" و"المصالح الوطنية التركية" و"مبدأ وحدة الدولة التركية ووحدة أراضيها غير القابلة للانفصام" و"المواطنين الأتراك المتفانين في حب .. الديمقراطية" ..الخ. ويصر المشرعون

في دستور عام 1961 كما في دستور عام 1982 على ذكر أن الدستور يستمد ديناميكيته ووحيه من النزعة القومية التركية. وفي ديباجة الدستور وحدها ورد ذكر جزء الكلمة "تورك" 14 مرة. ونجد ذات الأسلوب في التعبير وارد في مواد أخرى من مواد الدستور.

ففي المادة المتعلقة "بحرية الرأي ونشر الأفكار" نقرأ ما يلي في "المادة 26":

3- لا ينبغي استعمال أي لغة ممنوعة بحكم القانون في التعبير عن الآراء ونشر الأفكار؛

4- يمكن مصادرة كافة المطبوعات والاسطوانات والأشرطة وأشرطة الفيديو والصور وغيرها من وسائل التعبير التي تخالف المادة 3، بموجب مرسوم قانوني أو بقرار من السلطات المختصة في حالة الطوارئ، على أن تعرض السلطة المختصة التي اتخذت قرار المصادرة على الحاكم المختص قرارها المذكور خلال 24 ساعة. ويتخذ الحاكم المختص قراره بخصوص الإجراء خلال 3 أيام".

وتمنع هذه المادة الدستورية في الظاهر نشر المطبوعات بلغات أخرى غير اللغة التركية: بما في ذلك المطبوعات باللغة الكردية. إلا أن الأمر يتعلق باللغة الكردية أولا وأخيرا. ذلك لأن المطبوعات باللغات الإنجليزية والفرنسية والألمانية والعربية والأرمنية والأفريقية والفارسية والعبرية إلى جانب لغات عديدة أخرى تنشر بلا مشكلة تذكر. وفي المادة الدستورية المتعلقة "بحرية الصحافة" نقرأ ما يلي (المادة 28-2): "لا يسمح باستعمال أي لغة ممنوعة بحكم القانون في نشر المطبوعات". ونقرأ في المادة 42 "حقوق ومهمات التربية والتعليم" ما يلي:

9- "في مؤسسات التربية والتعليم لا تستعمل في الدراسة أي لغة سوى اللغة التركية باعتبارها لغة الأم للمواطنين الأتراك".

10- "تحدد بمرسوم المبادئ الخاصة بتعليم اللغات الأجنبية في المؤسسات التعليمية والتربوية الرسمية وللمؤسسات التعليمية الخاصة التي تدرس بلغة أجنبية. ولا يشمل ذلك الأحكام الخاصة بالقانون الدولي".

ولنتناول الآن القانون الخاص "بالمطبوعات المنشورة بلغات غير التركية" الصادر في 1983/10/19، وهو القانون الذي يحرم استعمال اللغة الكردية، حيث نقرأ في الفقرة الأولى من هذا القانون رقم 2932 "الأهداف والإجراءات" ما يلي:

"ينظم هذا القانون المبادئ واللوائح الخاصة بالمطبوعات ونشر الأفكار المتعلقة باللغات الممنوعة، بمراعاة الوحدة غير القابلة للانفصام للدولة مع أراضيها وأمتها وسيادتها ومع الجمهورية والأمن الوطني ومع حماية النظام العام".

وتنص الفقرة الثانية من هذا القانون التي تحمل العنوان التالي "اللغات التي لا يجوز استخدامها في التعبير عن الأفكار ونشرها" على ما يلي:

"يمنع التعبير عن الأفكار والترويج لها ونشر المطبوعات بها بأية لغة ليست هي اللغة الرسمية الأولى للدول التي تعترف بها الدولة التركية. ويستثنى من ذلك، الأحكام الواردة في الاتفاقيات الدولية الموقعة من قبل الدولة التركية وكذلك الأحكام ذات الصلة بالمطبوعات التربوية والعلمية وكذلك المطبوعات التي تصدرها المعاهد والمؤسسات الرسمية".

وتنص الفقرة الثالثة من هذا القانون والمتعلقة "باللغة الأم للمواطنين الأتراك" على ما يلي:

"اللغة التركية هي لغة الأم لكافة المواطنين الأتراك.

(أ) إن أي نشاط يستهدف استعمال ونشر لغات أخرى غير اللغة التركية ممنوع؛

(ب) يمنع استعمال لغات أخرى غير اللغة التركية في الكتابة على الملصقات واليافطات والعملات الورقية الأجنبية واللوحات وما شابه ذلك، وكذلك توزيع الاسطوانات والأشرطة والفيديو وغير ذلك من وسائل التعبير أثناء الاجتماعات والمظاهرات، ما لم يطلب ترخيص بذلك مسبقا من ممثل لأعلى سلطة للدولة موجودة في عين المكان".

وتعدد الفقرات الرابعة والخامسة والسادسة من هذا القانون "العقوبات الجنائية".

وأنشأ دستور 1982 بموجب مادته رقم 134 معهدا باسم "معهد أتاتورك لبحوث اللغة والثقافة والتاريخ". وتنص هذه المادة على ما يلي:

"للتعريف بالدراسات العلمية التي تتناول أفكار أتاتورك ومبادئه وإصلاحاته في ميادين الثقافة والتاريخ واللغة التركية ونشرها وإصدارها، سينشأ معهد أتاتورك على هيئة مؤسسة للقانون العام تتألف من مركز أتاتورك للبحوث وجمعية للتاريخ التركي ومركز أتاتورك الثقافي. وترتبط هذه المؤسسة مباشرة بمكتب رئيس الوزراء. ويتولى رئيس الجمهورية الإشراف عليها ودعمها".

تلك هي بعض الأحكام الواردة في دستورنا في ما يتعلق بموضوع بحثنا والتي تستلهم ديناميكيتها وتستوحيها من النزعة القومية التركية. ولكن علينا أن نذكر أيضا المادة 81 من الدستور حول "أداء اليمين". تقرأ في المادة ما يلي:

"يؤدي أعضاء البرلمان التركي قبل القيام بوظائفهم اليمين التالي:

"أقسم بشرفي أمام الجمعيـة الوطنيـة الكبرى لتركيـا بـأن أصـون وجود الدولة التركية واستقلالها، وأحمـي الوحـدة غـير القابلـة للانفصام بين الوطن والأمـة، وأذود عـن السـيادة غـير المحـدودة والمطلقة للأمة، وأن أبقى وفيا للجمهورية الديمقراطية والعلمانيـة ولمبادئ وإصلاحات أتاتورك، وألا أبتعد عن المبادئ التي تضمـن لكل فرد حق التمتع بحقوق الإنسان وبالحريات العامة والتضامن الوطني والسلام الاجتماعي والرفاهية، وأقسم بـأني سـأبقى وفيـا للدستور".

وفي الدستور تتكرر الصيغة التالية "الوحدة غير القابلـة للانفصـام بـين الدولة ووحدة أراضيها والأمة". إذ ترد مرتـين في الديباجـة ومـرة في المـادة (3) "وحدة الدولة واللغة الرسمية والعلم والنشيد الوطني والعاصمة" ومرة في المادة 5 "الأهداف الأساسية وواجبـات الدولـة، ومـرة في المـادة 13 "تقييـد الحقوق والحريات العامة" ومرة في المادة 14 "منـع التجـاوز علـى الحقـوق والحريات الأساسية"، وترد ثلاث مرات في المـادة 28 "حريـة الصحافـة". وتتكرر مرة واحدة في المـواد 30 و33 و58 و68 و69 و81 و103 و118 و122 و130 و133 و135 و143.

وبإمكاننـا إحصـاء عـدد مـرات تكـرار هـذا الصيغـة، إذ وردت 22 مـرة في مختلـف مـواد الدستور. وهـذه الصيغـة هـي مـن أكـثر الصيـغ الـتي تنكر الوجـود القومـي للأكـراد وهويتـهم العرقيـة أهميـة. وتفيـد هـذه الفكـرة بأنـه لا يمكـن التمتـع بالحريـات العامـة إلا بشـرط أن يكـون المرء تركيـا أو يتبنـى التركيـة أي عندمـا يتخلـى عـن هويتـه الكرديـة.

أمـا في دستور عـام 1961 فلـم تـرد هـذه الصيغـة إلا مـرة واحـدة في المـادة 3 حيـث جـاء فيـها "أن الدولـة التركيـة كـل غـير قـابل للانفصـام عن أراضيـها وأمتـها".

وفي المادتين 77 و96 اللتين تحددان صيغة القسم الذي يؤديه البرلمانيون ورؤساء الدولة يتضمن النص عبارة "استقلال الدولة وعدم تجزؤ الوطن والأمة" لكن تغييرات كبيرة أدخلت على دستور عام 1961 بظل النظام التي تمخض عن انقلاب 1971/3/12. ففي أعقابه أضيف تعبير "الوحدة غير القابلة للانفصام للدولة ووحدة أراضيها والأمة" في 13 مكانا مختلفا من الدستور، حيث أضيفت هذه الصيغة بحذافيرها إلى بعض المواد في حين أعيدت صياغتها مجددا وأضيفت إلى مواد أخرى. من ذلك، على سبيل المثال، أن المادة 11 التي وردت قبل إدخال التغييرات عليها بعنوان "محتوى الحقوق والحريات الأساسية" أصبح عنوانها بعد التغييرات على النحو التالي "محتوى الحقوق والحريات الأساسية، حدودها ومنع التجاوز عليها". وورد هذا التعبير مرتين في هذه المادة.

ووردت هذه الصيغة في دستور عام 1961 ثلاث مرات في المادة 22 "حرية الصحافة" ومرة في المادة 26 حول "استخدام وسائل إعلامية أخرى غير الصحف"، ووردت مرتين في المادة 29 "تشكيل الرابطات" ومرة في المادة 26 "تشكل النقابات" ومرة في المادة 57 "المبادئ التي يتوجب على الأحزاب السياسية مراعاتها"، ومرة في المادة 121 إدارة الإذاعة والتلفزيون ووكالات الأنباء الرسمية" ومرة في المادة 136 حول "تشكيل المحاكم".

وفي أعقاب الانقلابات العسكرية لم يتم وضع دستور جديد أو إدخال تغييرات جذرية على الدستور القديم. وفي كلتا الحالتين كانت التدابير القمعية ضد المسألة الكردية هي الحوافز الأساسية للإجراءات المتخذة. فقد استخدمت جميع الوسائل وبررت كافة

التدابير كي لا يعترف بالهوية الكردية وبالحقوق القومية للأكراد. وللانقلابيين العسكريين في هذا الصدد دافع أساسي.

وبعد هذا الاستعراض بودي التأكيد بوضوح على أن بإمكان الأكراد في تركيا الحصول على كل ما يريدون إذا ما تخلوا عن هويتهم القومية. إذ بإمكان الكردي أن يصبح نائبا في البرلمان. ولكن عندما نطلع على مواد الدستور هذه كيف سيتسنى لنا منح ثقتنا إلى برلمانيي الدولة الذين يدعون بكونهم أكرادا. أليست وظائف البرلمانيين، وفقا لنصوص هذه المواد الدستورية، مرتبطة على نحو وثيق بشرط التنكر لهويتهم الكردية والقبول بالتتريك؟ إذن ما هو مغزى القسم الذي يؤدونه؟

البرجوازية الكردية الصغيرة

بعد أن حددنا أوضاع مجموعات معينة، طرحنا تساؤلا عن من منها يشعر حاليا بالأحاسيس القومية ومن منها يدافع عن تلك الأحاسيس؟ وقد أجبنا على هذا السؤال، إنهم بطبيعة الحال أولئك الثوريون والديمقراطيون .. ولكن من هم هؤلاء الثوريون والديمقراطيون؟

قد يكون من بين هذه الفئة أعداد من الطلاب ومن رجال الدين الذين تخرجوا من مدارس دينية. فهؤلاء يحللون مشكلة كردستان في تركيا وفي الشرق الأدنى وفي العالم في إطار شامل، وبإمكانهم تفسيرها لأفراد الشعب ويقترحون حلولا لها. والطلاب ورجال الدين الذين تخرجوا من مدارس دينية يدركون بفضل تكوينهم الفكري الوضع في كردستان وفي تركيا وفي الشرق الأدنى وفي العالم،

كما يدركون وضع كردستان بصفتها مستعمرة دولية ووضع الأكراد السياسي على نحو أفضل من غيرهم. وهم يعون كل ذلك على نحو مبكر. فهم يبدأون أولا بالحديث عن هذه المشكلة مع الأشخاص القريبين منهم ثم يوسعون نطاق حديثهم تدريجيا حتى يصل إلى أبناء الشعب. وبفضل وعيهم المبكر هذا يتطور الوعي القومي وينتشر. وحينما أدركت السلطات أبعاد هذا الدور الذي تلعبه المدارس الدينية أوقفت الدراسة فيها في بداية عقد السبعينات، ولاسيما بعد انقلاب 12 مارس/آذار. وقد اشترطت السلطات تعيين المتخرجين من المدارس الدينية التابعة للدولة دون غيرهم. أما السبب الرئيسي الذي دعا إلى أن ينمو الوعي القومي لدى رجال الدين الذين تلقوا تعليمهم في المدارس الدينية القديمة (الملالي) هو أن التعليم فيها كان باللغة الكردية. فقد كانوا يستخدمون اللغة الكردية في تدريس تعاليم القرآن التي هي باللغة العربية. كما كانوا يدرسون باللغة الكردية نصوصا من التاريخ والآداب والثقافة الكردية، وذلك على خلاف أصول التدريس في المدارس الدينية التابعة للدولة.

ينتمي الملالي إلى مجموعة خاصة من المثقفين الأكراد. ونحن ندرج تحت اسم الانتلجينسيا تلك المجموعة من الأشخاص القادرين على تفهم المشاكل المطروحة في مجتمعهم وإدراك مضامينها من خلال مقارنتها بمشكلات مجتمعات أخرى. وهم الوحيدون الذين بإمكانهم نقل المعلومات والأحاسيس القومية ووجهات النظر والحلول المطروحة لأبناء شعبهم. إن مفهوم الانتلجينسيا يختلف هنا عن مفهوم المثقفين (انظر: Ismail Besikci, Bilim Yontemi, Turkiye deki Uygulama I, Kurtlerin Mecburi Iskani, Komal Yayinevi, Istanbul, 1977, p. 79 etc).

تستهدف التدابير العقابية الصارمة التي تمارسها إدارة التعليم في تركيا إبعاد الطلاب عن مشكلاتهم الحقيقية – أي مسألة الأمة الكردية. ومن خلال التدابير التي تمليها الايديولوجية الرسمية للدولة والممارسات التي يتبعها النظام التعليمي ومؤسسات المدارس العليا التي تسمى وفقا لتعليمات أتاتورك "يوك" يطلب إلى الطلاب أن يندمجوا في عملية التتريك ويبتعدوا عن مشكلات المجتمع الكردي وكردستان.

وعلى الرغم من ذلك، فإن العالم يصغر أكثر فأكثر ويزداد تأثير وسائل الإعلام يوما بعد يوم. ويتوسع نطاق العلاقات بين الأشخاص والجماعات باستمرار وتزداد كثافة. ولا تتوقف الحركة الوطنية الكردية عن النمو. كما أصبحت مؤسسة الشيوخ وكبار ملاك الأراضي مطروحة للنقاش. ولم تعد ثمة إمكانية لإبعاد الطلاب عن هذه المسألة.

ذكرنا سابقا أن أبناء الطبقات الإقطاعية وجدوا باستمرار مكانا لهم داخل الحركة القومية وأصبحوا من بين العناصر المهمة للتطور الثوري والديمقراطي. لكن بإمكاننا أن نعبر عن ذات الفكرة بطريقة ثانية: إن أبناء رؤساء العشائر والشيوخ وكبار ملاك الأراضي الذين وقفوا إلى جانب الدولة ضد الثورات الكردية أصبحوا اليوم في صفوف الثوريين والديمقراطيين. ولهم مكانة داخل الحركة الوطنية.

وخلال ذلك احتلت البرجوازية الكردية الصغيرة مكانة لها في صفوف الجماعات الثورية والديمقراطية. كما اندمج في صفوف الحركة الوطنية أصحاب الحرف من الخياطين والإسكافيين والنجارين والعاملين في قطاع الخدمات مثل الحلاقين والصباغين وسائقي السيارات وأصحاب المهن الحرة مثل المحامين والأطباء والمهندسين والمعماريين والمعلمين والموظفين. ولم يشكل المزارعون

والذين يملكون قطعا صغيرة من الأراضي قاعدة مهمة على الإطلاق في الحركة الوطنية.

ولكن هل يمكننا الحديث عن طبقة عاملة كردية ذات سلوك متميز؟ إن هذا الموضوع بحاجة إلى بحث. فما هو الوضع، على سبيل المثال لا الحصر في باتمان وفي تاتفان؟ نعلم أن هناك عددا من العمال وجزءا من الطبقة العاملة على علاقات بالحركة الوطنية ويحتلون مكانة مهمة فيها.

ولتوضيح تلك العلاقات ينبغي الإجابة على الأسئلة التالية: ما هو هيكل الطبقات الاجتماعية المشاركة في الحركة الوطنية والذي تطور منذ الستينات في كردستان؟ من هم مجموعة الـ 49 (الذين اعتقلوا في نهاية عام 1959)(8) **(انظر الهوامش في نهاية الكتاب)** وممن كانت تتكون مجموعة الـ 23 (بدأت محاكمتهم في 1963)(9) **(انظر الهوامش في نهاية الكتاب)** وإلى أي أصول اجتماعية ينتمون؟ وما هي الأصول الاجتماعية لأعضاء الحزب الديمقراطي الكردستاني في – تركيا – الذي تأسس عام 1965؟ وهذا ما يمكن معرفته من قرار الاتهام الصادر بحق أعضاء الحزب المذكور أثناء محاكمات عام 1971. وإلى أي فئة اجتماعية ينتمي أولئك الذين اعتبرهم المدعون العامون العسكريون أعضاء في الحزب الديمقراطي الكردستاني؟ وينبغي طرح ذات الأسئلة بالنسبة للأشخاص الذين اعتبرهم قرار الاتهام مؤسسي الحزب الديمقراطي الكردستاني – تركيا في عام 1969.

ومن هم الأشخاص الذين عملوا في إطار "مجموعة الشرق" لحزب العمال التركي؟ وإلى أي الطبقات الاجتماعية ينتمي هؤلاء؟ وكيف كان حزب العمال التركي ينظم نفسه في شرق تركيا؟ وفي مناطق أخرى؟ ومن أي الطبقات والفئات الاجتماعية في المجتمع

الكردي كسب حزب العمال التركي أعضاءه في الشرق؟ وكيف تطورت هذه العلاقات في ما بعد مع التأسيس الجديد لحزب العمال التركي عام 1975؟

وماذا يبين الهيكل الطبقي للطلاب وغيرهم الأعضاء في الرابطات الثقافية والثورية للشرق التي تأسست عام 1969، في أنقرة أولا ثم في اسطنبول وبعدهما في مدن الشرق مثل ديار بكر وسيلفان وقوزلك وباتمان؟ ومن المهم بطبيعة الحال دراسة علاقات الأكراد الذين كانوا منذ بداية عقد السبعينات أعضاء في مختلف المنظمات اليسارية التركية والمنظمات الكردية إلى جانب الطبقات الاجتماعية التي ينحدرون منها. وما هو البعد الحقيقي للعلاقات في ما بين الطبقات الاجتماعية؟ ومن أي الطبقات الاجتماعية ينحدر أولئك الثوريون والديمقراطيون الذين أصدرت المحاكم العسكرية في ديار بكر بحقهم أحكاما بالسجن عام 1971؟

يضاف إلى ذلك، ضرورة دراسة حزب العمال الكردستاني، وكيف استطاعت هذه المنظمة التي تأسست في أواسط السبعينات أن تتطور خلال فترة وجيزة على المستوى الإقليمي وعلى مستوى الطبقات الاجتماعية. وهذا نجاح عجزت المنظمات الكردية الأخرى عن تحقيقه. ومادام الأمر كذلك، فإن من الأهمية بمكان دراسة الانتماءات الطبقية لأعضاء حزب العمال الكردستاني. وتعتبر الإجراءات التي اتخذت ضد هذا الحزب في سنوات الثمانينات بمدينة ديار بكر مصدرا للمعلومات المهمة ذات الصلة بهذا الموضوع. ومن الممكن الرجوع إلى قرارات الاتهام ومحاضر التحقيق ونصوص الأحكام الصادرة عن المحكمة ..الخ. ومن الضروري إجراء ذات البحوث في ما يخص الأصول الطبقية للأشخاص الآخرين المتهمين بالانتماء إلى منظمات أخرى والذين حكم عليهم استنادا إلى تهم

أخرى. ولابد أيضا من التحليل الدقيق للمجموعات العمرية ومناطق السكن ومهن الآباء وأنشطة الأمهات في ما يخص أعضاء الجماعات السياسية ..الخ. ومن ذلك على سبيل المثال، إجراء بحوث تتعلق بأوجه التطور الاجتماعي والسياسي لكردستان.

مثقفو البلدان المستعمرة ومثقفو البلدان الاستعمارية (دراسة حالة)

توفي Tahsin Sarac يوم 1989/6/28. وبعد وفاته نشرت الصحف والمجلات التركية وجهات نظر عدد من المثقفين الأتراك عنه منهم: رئيس الجمعية اللغوية Cevat Geray، والشاعر والكاتب Vecihi Timuroglu، والشاعر والكاتب Muzaffer Ilhan Erdost، والصحفي والكاتب Ahmet Kabranan، والكاتب Ahmet Say، والقصصي واللغوي Sevgi ozel، والشاعر Ahmet Telli، والشاعرة واللغوية Gulten Akin، والشاعر اللغوي Ali Pushulluoglu، والشاعر Mehmet Ozdemir، والكاتب Haluk Gerger، والصحفي والكاتب Orhan Tokatli، والشاعر Ahmet Arif، والشاعرInce ، والكاتب Remzi Inance، والكاتب Mustafa Serif Onaran، والشاعر Cahit Kulebi، والشاعر Refik Durbas، وغيره (انظر: صحيفة Milliyet عدد يوم 1989/7/1، صحيفة Cumhuriyet عدد يوم 1989/7/2، ومجلة Dogru e 2000 عدد 1989/7/2 وصحيفة Cumhuriyet عدد يوم 1989/7/4 ..الخ).

وقد لاحظت وجهات نظر هؤلاء المثقفين الأتراك أن Tahsin Sarac كتب بلغة تركية نقية وكان متضلعا باللغة التركية وآدابها، وبفضل قصائده اكتسبت اللغة التركية عمقا أصيلا. كتب Vecihi Timuroglu يقول: ".. وإن بحثه المتواصل عن الكلمات التركية

المقابلة للمصطلحات الأجنبية ما هو إلا ثمرة لوعي عميق. وكان كلامه وكتاباته باللغة التركية بمثابة وسيلة أخرى لمحاربة الإمبريالية". وكتب Ali Puskolluoglu: "كتب شعره بلغة تركية نقية وإن إصراره على ذلك هي السمة المتميزة لأشعاره. ومن خلال صياغته لكلمات جديدة أضاف كنوزا إلى لغتنا". وكتب Refik Durbas: "هو شاعر اللغة التركية النقية. وهو المعلم الذي حول أنقى صيغ اللغة التركية إلى شعر". وبفضل دأبه على بلورة حساسيتها الشعرية، أصبحت هذه اللغة لغة شعرية بعد أن غربلت منها التركمانية القديمة.

لقد كان Tahsin Sarac كرديا، لكنه لم يصرح بذلك مطلقا. بل كان ينكر كرديته ويستنكرها. وقال مرة إن أسرته جاءت من آسيا الوسطى واستقرت في مدينة موش بعد أن هاجرت من خراسان (انظر مجلة Turkiyc Yazilri عدد 11، فبراير/شباط 1978 ص 22-29).

هذا موقف ونمط من السلوك يمكن ملاحظته لدى مثقفي البلدان المستعمرة، ذلك أن الإنسان المستعمر إنما يضع نفسه في موضع مستعمريه بصفة دائمة، وينطبق ذلك على المتعلمين منهم.

والمثقفون في البلدان المستعمرة يدركون جيدا ضرورة تبني الهوية العرقية الأجنبية حتى يعترف بهم المجتمع ويتخذون مكانا لهم في أوساط مثقفيه. وهم يستجيبون لأنماط التفكير والسلوك التي يطبعها في نفوسهم النظام التربوي السائد.

ولا تخفي الصحافة والجامعات الإعراب عن رغبتها في أن ترى مثل هذه المواقف وأنماط السلوك تنمو وتنتشر. كما أن اتخاذ مثل هذا الموقف شرط إجباري للحصول على وظيفة في الإدارة العامة. ومن الممنوع، من جهة أخرى، أن يكون المرء كرديا أو يتحدث

باللغة الكردية أو يكتب بها، وأن يدافع عن حقوق الأكراد. فإن فعل ذلك، فلن يحصل على ثناء أو جائزة، ولن يجلب له ذلك سوى المشاكل والهموم. فإن كنت كرديا تزداد مآسيك وتتضخم.

غير أن في هذا العرض تناقض كبير ينبغي التأكيد عليه. لقد كان Tahsin Sarac كاتبا قام بزيارات كثيرة وطويلة وتعرف على عدد من الكتاب من مختلف الثقافات. وعالج من خلال مشاركته في المؤتمرات الدولية موضوعات تتعلق باللغات والثقافات ومختلف الجوانب الثقافية على صعيد عالمي. وكان يطرح خلال تلك المؤتمرات قضايا اللغات والثقافات المضطهدة ويقترح حلولا لها. ومن غير المفهوم كيف لم تستطع تلك المؤتمرات التأثير على Tahsin Sarac ولم توقظ مشاعره بهويته الكردية.

وإذا ما أراد اليوم أحد الكتاب الأتراك ممن يعيشون في تركيا وضع إنتاجه بلغة أجنبية مثل الإنجليزية أو الفرنسية أو الألمانية أو العربية ..الخ، فلن يواجه بسبب ذلك أي صعوبة تذكر. وليس من المهم إطلاقا أن يثني عليه الإنجليز أو الفرنسيون وغيرهم لأنه يكتب إنجليزية ممتازة أو فرنسية رائعة أو ألمانية نقية. أو أن يصفونه بالكاتب الذي "يجيد إلى حد الكمال اللغة الإنجليزية". فمثل هذه الحالات، من وجهة نظري، محايدة، إلا أن الأشياء في ظل المناخ الاجتماعي والسياسي السائد حاليا في تركيا تتخذ مظهر آخر.

ولنتصور الوضع التالي: لنفترض أن تكون تركيا محتلة من قبل الدولة (س). وتقوم سلطات الاحتلال بإصدار مرسوم يلغي وجود الأمة التركية، ويعتبرونها منتمية إلى العنصر (س)، ولغتها جزء من أسرة اللغات (س). ويمنع من الآن فصاعدا التكلم والكتابة بلغة أخرى غير لغة (س) وإلا تعرض المخالفون إلى عقوبات شديدة

..الخ. فهل يمكننا استحسان قول الكتاب الأتراك، في مثل هذه الحالة، أنهم ينتمون إلى الأمة (س) وليس إلى الأمة التركية، وينكرون أصلهم التركي ويكتبون بلغة القوم (س). وهذا جانب من المسألة. أما الجانب الآخر فيتعلق بكيفية إدراك مثقفي الأمة (س) هذه المسألة. هل سيكيلون المديح للكتاب الأتراك الذين تسيسنوا (انصهروا في ثقافة (س))، ويقولون عنهم "إنهم يكتبون بلغة (س) النقية" أو "أنهم يستخدمون أرقى أشكال التعبير بلغة (س)". أليس مما له دلالة أعمق وأهمية أكثر أن يعارض مثقفو (س) عملية الصهر هذه؟

وفي هذه الحالة، ألا يكون أفضل أنواع الاحتجاج بأن يمتنع الأتراك عن الكلام والكتابة بلغة (س)؟ وأن يدعم مثقفو (س) هذا الاحتجاج. وهذا ما عبر عنه Vecihi Timuroglu عندما نعى Tahsin Sarac: "وكان كلامه وكتاباته باللغة التركية بمثابة وسيلة أخرى لمحاربة الإمبريالية". إن في مثل هذه الظروف وحدها سيكون الامتناع عن الكلام والكتابة باللغة التركية نوعاً من أنواع الاحتجاج على الإرهاب السائد. لكن في تركيا اليوم لا توجد قوانين وايديولوجية تحرم الكلام والكتابة باللغة التركية. بل العكس صحيح تماماً، إذ يقدم العديد من المغريات لتشجيع استخدام اللغة التركية. وفي مقابل ذلك، يصبح الكلام والكتابة باللغة الكردية هو الأسلوب الأنجع والأكثر فعالية على المدى البعيد لمحاربة النزعة الثقافية الاستعمارية والإمبريالية لتركيا. إن ثمة تدابير قمعية شديدة تهدد اليوم كل من يكتب باللغة الكردية ويتكلم بلسانها في تركيا، وتمارس الدولة إرهاباً مكثفاً في هذا المجال.

إننا نعلم بما يجري في بلغاريا: إنهم ينكرون الوجود القومي للأقلية التركية، ويجبرون الأتراك على استبدال أسمائهم بأسماء بلغارية، ويشنون حملة لصهرهم وبلغرتهم، ويمنعون الكلام باللغة التركية والكتابة بها.

ولنتصور الآن تركيا يؤلف في مثل هذه الظروف قصصا أو يكتب شعرا باللغة البلغارية. فهل سيسمح أي مثقف بلغاري لنفسه أن يمتدح هذا "التركي" ويقول أنه طور اللغة البلغارية وآدابها أو أن هذا الكاتب "التركي" هو أفضل من كتب باللغة البلغارية؟ وهل أن موقف المثقف البلغاري هذا سليم؟ وألم يكن من الضروري أن يعترض على عملية الصهر والبلغرة أصلا؟ وأليس من أفضل ما يمكن أن يفعله الأتراك هو الاحتجاج على إجبارهم على الكلام والكتابة باللغة البلغارية؟

ولنتصور الآن فلسطينيا في إسرائيل أو في قطاع غزة أو في الضفة الغربية. وقد نشأت بينه وبين اللغتين العبرية والعربية صلات مماثلة لما ذكرناه أعلاه. ولنحلل هذه الصلات. ونطرح ذات الأسئلة أعلاه.

إنها في الواقع أسئلة تتسم الإجابات عليها بالوضوح. فلا يمكن قبول الانصهار في بوتقة الثقافة (س) بوسائل الاضطهاد والعقاب. ولا يعني الثناء على النصوص الأدبية والشعرية التي تكتب بلغة الثقافة (س) سوى الدفاع عن الإمبريالية الثقافية. إنها ظاهرة تخلو من أي مبرر ولن تكون كتابات التركي المتبلغر الذي يرفض هويته القومية مقبولة لدى أحد. وينطبق ذات الشيء على كتابات المؤلفين البلغار الذين يكيلون المديح لتلك النصوص.

لكنهم في ما يخص الأكراد يعتبرون عملية الصهر والتتريك ورفض الهوية الكردية أمرا طبيعيا. بل أن تحول الكردي إلى تركي

ورفضه لهويته القومية الكردية تعتبر خطوة ديمقراطية وثورية. وهذا ما يعكس إلى أي حد أصبحت فيه الايديولوجية الرسمية مؤسسة مؤثرة. إنها مؤثرة إلى درجة تذهب معها إلى إنكار وجود مشكلة كردية. وقد استطاعت الحيلولة دون أن تدخل هذه المشكلة إلى وعي الناس.

كان Tahsin Sarac يقول إنه ليس كرديا، وليس من واجبه بهذا الاعتبار أن يناضل ضد الإرهاب الذي يشن على الأكراد أو يدافع عن حقوقهم. لقد فسر التاريخ وفقا لمفاهيم الايديولوجية الرسمية وفي إطار الخطوط التي حددتها. فقد كتب على سبيل المثال، " ... 1926: دسائس الإنجليز وانتفاضة الشيخ سعيد تحت شعار "إن الدين يبتعد عنا". واصفا الأكراد بطريقة تجعلتهم مخلوقات لا تنتمي إلى الوجود الذي يعيشه هو: "وهكذا، على سبيل المثال، أرى كرديا معلقا على مشنقة وسط السوق". و"إن الدولة التي تعرف كيف تجبي الضرائب وتجند الجيوش لم تفكر مطلقا في تعليم مواطنيها اللغة التركية" و"إن الفلاحين الأكراد الذين يجهلون اللغة التركية لا يستطيعون مطلقا معارضة الطبقة السائدة". ومن الواضح أن Tahsin Sarac كان شخصا منغمسا في الايديولوجية الرسمية من رأسه حتى أخمص قدميه. وكان يصر على واجب الدولة في تعليم الأكراد اللغة التركية.

ولم يكن يرى لا بقلبه ولا بعقله بديلا لذلك، أي حرية استعمال اللغة الكردية وتدريسها قراءة وكتابة. ولماذا لم يكن قادرا على أن يقول للدولة أوقفي قمعك للغة الكردية وليكن حرا من يريد استعمال اللغة الكردية تكلما وكتابة. بل أن عتابه على الدولة نفاقا أشد من الكفر.

استخدمت الدولة التركية كافة الوسائل، وثابرت على متابعة جهودها كي تعلم الأكراد اللغة التركية وتجعلهم ينسون لغتهم الكردية. ثم أن اعتباره لكبار ملاك الأراضي والشيوخ ورؤساء العشائر طبقة سائدة في المجتمع الكردي إنما يمثل وجهة نظر الايديولوجية الرسمية نفسها.

وينبغي علينا أن نحلل بدقة آخذين كافة التفاصيل بنظر الاعتبار لماذا يتنكر شخص مثل Tahsin Sarac، وهو المعنى جدا بمسائل الأدب والثقافة وشارك في العديد من المؤتمرات الدولية لهويته القومية. كما ينبغي في ذات الوقت دراسة موقف المثقفين الأتراك ونمط سلوكهم، أولئك الذين لم ينتقدوا هذه الظاهرة بل ودعموها أيضا. ونجيب على السؤال التالي وندرسه بعمق: كيف أمكن تكوين هذه الأخلاقية ذات الوجهين في الأفكار والمواقف وفي أنماط السلوك؟

تعكس هذه الظاهرة بوضوح أن الفكر التركي ليس في طبيعته شاملا وإنما يتغذى من موقف سطحي ذي نزعة قومية. وأن هذا الموقف يعيد نفسه وفقا لمقولة "أن لا صديق للتركي سوى التركي". ومن منظور الايديولوجية التركية تقتصر حقوق الإنسان على حقوق التركي فقط ولابد من الاحتجاج إذا ما تعرض التركي، أينما كان في أرجاء العالم، لضرر ما. كما ينبغي انتقاد كل ما يمس بحقوق الأتراك. وأن يحظى هذا الموقف بدعم المنظمات الدولية. وأن نصر على مقولة ألا صديق للتركي سوى التركي حتى وإن كانت تلك المنظمات تنتقد الدولة المعنية وتمارس ضغوطا عليها. لكن الأتراك أنفسهم يزيدون باستمرار من تعسفهم إزاء الأكراد وقمعهم للغة وللثقافة الكردية. إنهم يمارسون ضد الأكراد ظلما أشد بكثير مما تمارسه دولا أخرى بحق الأتراك والتي يحتجون عليها أمام العالم

أجمع. إنـهم أشد ظلما وتعسفا من تلك الدول. وهم يريدون ألا يرى أحد هذا الظلم ويتحدث عنه. وعندما يتعلق الأمر بظلم الأتراك يشترطون على الجميع أن يبدوا تعاطفهم وتضامنهم بلا حدود. وهم يرغبون في أن يقف الرأي العام العالمي موقف اللا مبالي إزاء الظلم الذي يتعرض له الأكراد. وسياسة الظلم الموجه هذا ضد الأكراد تعمي أبصارهم فلا يرون ذلك الكفاح ضد الظلم والتعذيب وانتهاك حقوق الإنسان في العالم. وهذه السياسة تنأى بهم عن المبادئ العالمية وتضعهم في حلقة مفرغة من النزعة القومية الخالية من أي محتوى.

ولابد من إدراك معنى كلمة "المواطنون" التي تستخدمها المؤسسات التركية مثل الدولة والصحافة والأحزاب السياسية في نفس هذا الإطار. إن استقبال الأتراك القادمين من بلغاريا لم يكن لأن هؤلاء قد هربوا من الظلم وإنما لأنهم مواطنون، في حين ينبغي على كافة المدافعين عن حقوق الإنسان أن يحتجوا على الانتهاكات أينما تقع. ولا يعزى عدم الاكتراث بالأكراد الذين اضطروا إلى اللجوء لتركيا بسبب الهجوم الكيماوي في جنوب كردستان وعدم احترام وضع اللاجئين السياسيين إلى شيء سوى إلى أنهم لا يعتبرون الأكراد مواطنين، وإنما يعتبرونهم بالأحرى مجموعات من الأعداء. وعندما سأل الصحفيون رئيس الحزب الشعبي الاجتماعي الديمقراطي التركي أزدال اينونو حول انطباعاته إثر زيارته للمناطق الكردية في شرق تركيا آنذاك، ولماذا احتجز اللاجئون الأكراد في معسكرات محاطة بالأسلاك الشائكة في حين أتيحت فرص أفضل من ذلك بكثير للاجئين القادمين من أفغانستان. أجاب أينونو لأنهم أتراك ومواطنون (صحيفة Cumhuriyet عدد يوم 1989/8/7).

ويمكننا إيجاز هذا الموضوع على النحو التالي: إن Tahsin Sarac وأمثاله من الشخصيات الأخرى الذين هم "مثقفو" البلد المستعمر يرفضون كرديتهم ويؤكدون على تركيتهم. لقد أصبحوا أتراكا وابتعدوا عن اللغة والثقافة الكردية. وهذا هو السبب الذي من أجله فازوا بعطف واحترام (مثقفي) البلد المستعمر.

أساليب في سرقة الثقافة الكردية: المطربون والمطربات

ومن السياسات المهمة للايديولوجية الرسمية تدمير الثقافة الكردية. ولبلوغ هذا الهدف تتبع الأسلوب التالي: تعمد أولا إلى الحصول على الأغاني الشعبية الكردية بصيغها الأصلية. ويتولى تنفيذ هذه المهمة مجموعة من الخبراء في الموسيقى والأدب الشعبي والفولكلوري إلى جانب عدد من ضباط الجيش. ثم تترجم نصوص تلك الأغاني إلى اللغة التركية وتضاف تعديلات على مضمونها. كما تكيف ألحانها لتنسجم مع الموسيقى التركية. ويستمر إدخال التعديلات على الأغنية الكردية الشعبية فترة معينة. وخلال هذه الفترة يلعب خبراء أتراك في الأغاني الشعبية من أمثال Mehmet Ozbek دورا كبيرا في هذه العملية. وبعد ذلك، تذاع الأغنية بحلتها الجديدة وتعرض على شاشة التلفزيون. ويختار الخبراء مطربين من أصل كردي لأداء هذه الأغاني من أمثال: Celal Guzelses, Muzzzez Turung, Ibrahim Tatlises, Izzet Altinmese, Selahattin Al-pay, Husamettin Subasi, Bedri Ayseli, Kucuk Emrah, Burhan Cacan, Celal Yarici, Hulya Suer, Ali Riza Gundogdu, Nuray Hafiftas.. الخ. ولأداء هذه الأغاني بصوت مطربين من أصل كردي مزيتان: إذ من المعتقد أن للأكراد صوتا ملائما لأداء الأغاني الشعبية الكردية، ثم أن أداء هؤلاء المطربين

لأغنية كردية الأصل بلغة تركية يلعب دورا مهما في دعم جهود تتريك الأكراد.

والذي يحدث هنا للأغنية الشعبية الكردية يعادل عملية تصدير للإمبريالية الثقافية نحو كردستان. وبإمكاننا أيضا أن ننعت ذلك بنوع من النهب للتراث الثقافي للشعب الكردي. ونذكر على سبيل المثال، أن الخبير التركي الشهير بالأغاني الشعبية Mehmet Ozbek تلقى جائزة على تأليفه لأغنية Beyaz Gul, Kiraizi Gul التي اعتبرت "الأغنية الشعبية التركية للعام"، ولم تكن هذه الأغنية في الواقع سوى أغنية شعبية كردية، سبق أن سجلها على اسطوانة المطرب والشاعر تحسين طه. وغالبا ما تذيعها إذاعة بغداد. أما العنوان الكردي لهذه الأغنية الشعبية فهو (Rabe Colyar de hilo Rabe). والنص الكردي لهذه الأغنية ممنوع في تركيا. ويقدم النص التركي على أنه "قطعة من الموسيقى التركية". وبعد: أليس هذا مثال واضح على السرقة!!؟

وفي عددها 15 للفترة 9-1989/4/15 اتخذت مجلة Tempo هذا الموضوع عنوانا رئيسيا، إذ نشرت المانشيت التالي: "لغة ممنوعة وموسيقى مباحة: أغنيات كردية والكلمات تركية (ص 24-30).

ويبدو أن الأغنية الشعبية رائجة اليوم في تركيا: فقد لحنت أغنية Behceye Gel ki Gorem ليغنيها المطرب التركي Celal Guzelses. وقدمت على أنها قطعة من "الموسيقى الشعبية التركية". أما واقع الحال فيشير إلى أنها نسخة معدلة لأغنية شعبية كردية بعنوان De Rabe Gula Bi inin التي كان يغنيها الفنان الكردي الشهير عارف جزراوي من إذاعة بغداد. ومازال عدد من المطربين والمطربات الأتراك يغنون هذه الأغنية على أنها جزء من "الغناء الشعبي التركي" ومن أمثال هؤلاء Izzet Altinmese وHulya Suer وSelahattin Alpay وIbrahim Tatlises.

ويقول الفنان التركي Sclahattim Alpay أنه على الرغم من أنه لا يتكلم الكردية إلا أنه يعرف أن أغنية Hamayli Boynundadir وأغنية Diyarbakir Duzdedir وأغنية Hele yar, Zalim Yar وأغنية Altin Yuzugum Kirildi Hey هي من بين الأغاني الشعبية في كردستان. ويقول Celal Yarici أن أغنية Vur Davulcu هي بدورها أغنية شعبية كردية. (مجلة Tempo العدد أعلاه، ص 27-28).

كما نشرت مجلة Tempo المذكورة أعلاه قائمة بالأغاني الشعبية الكردية التي تقدم باعتبارها من "الموسيقى الشعبية التركية". وحملت تلك القائمة العنوان التالي: نماذج شهيرة من أغاني الكربيبسك (ذات الأصل الكردي) وهي:

الأغنية الكردية	الأغنية التركية
- Yek Mûmik (Anonım)	Bir mumdur (Bedri Aysel, Ibrahim Tatlıses)
- Lê Dotmam (Mihemed Şexo)	Ben Yetim (I. Tatlıses, K. Emmh)
- Gulê Robe Sibe ye	Güle Uyan Sabahtır (Atakan Çelik)
- Oy Ferat Ferat(Şivan)	Oy Fırat Fırat (Izzet Altınmeşe)
- Ez Kevok im lê lê(Hesen Cizrawî)	Hele yar, Zalim yar (S. Alpay, I. Altınmeşe)
- Wele Govend Ranabe (anonim)	Can Mercan (Burhan Çacan)
- Diyarbekir Paytext e (Seîdê Hemo)	Ben de Gidem Paytahta (I. Altınmeşe)
- Gulîzar derdê min yek bû, bûye sed hezar(anonim)	Gülizar (Izzet Altınmeşe)
- Dayika Min (anonim)	Maden Dağı Dumandır (I. Altınmeşe)
- Endiwerê Paytext e (Eno Dino)	Mardin Kapı Şen Olur (anónimo)
- Hat kerwanê Mêrdinê (Feqî Bamme)	Mektebin Bacalari (Muazzez Turung)
- Sallana Sallana Mece Ber Avê -	
- Lê Nazê Lê Nazîyê (anonim)	Le Naze (Izzet Altınmeşe)
- Rêka Midyadê kaş e (anonim)	Karanfil Eker misin? (Celal Güzelses)

- Ber çem ber çem diçime (anonim)	Esmerim Biçim Biçim (Zeki Müren, Bülent Ersoy, Emel Sayın, Izzet Altınmeşe)
- Colyar (Tehsîn Taha)	Beyaz Gül Kırmızı Gül (Ibrahim Tatlıses, Hüsamettin Subaşı, Ali Rıza Gündoğdu, Hülya Suer, Nuray Hafiftaş)
- Lê lê Xanê (Eno Dino)	Hayde Hane Göreyim Seni (anónimo)
- Hey hey gidiyê heyranokê (Şivan)	Hey Hey Gidiye Güzel Yar (Atilla Kaya)
- Evar e, Evar e, Rabe Narine (anonim)	Ay Doğdu Suya Düştü Narine(Celal Yıncı)
- Sineme (anonim)	Zap Suyu (Celal Yıncı)

من دواعي تلذذ بعض الكتاب العنصريين والاستعماريين من أمثال Coskun Kirca الإشارة إلى أن الكردية لغة بدائية جدا ينبغي أن تختفي كليا من على سطح الأرض، الأمر الذي يخدم الإنسانية ولاسيما الأكراد. وتراهم يعيدون ذلك مرارا وتكرارا (Coskun Kirca: Bayn Mitterand , Milliyet, 3/5/1989; Olacak Gibi Degil , Milliyet, 5/6/1989; . Maksatlari Ne? , Milliyet, 21/8/1989)

وهنا ينبغي علينا أن نسترعي الانتباه إلى الآلية التالية: إنهم يسرقون أولا ثمار الفن الشعبي الكردي والموسيقى الكردية ... الخ ثم يعرضون المسروقات على أنها من "الفولكلور والموسيقى التركية" وبعدها يحرمون الفولكلور والموسيقى الكردية. ويعلنون دونما ذكر لإسمها أنها "لغة بدائية ينبغي أن تختفي كليا..".

ولننظر ما الذي سيبقى في حوزة الإذاعة التركية والتلفزيون التي إذا ما جردناهما من الأغاني الشعبية ذات الأصل الكردي!

وعندما ينتقد أحدهم هذه الأفكار ويقدم شكوى ضد هذه الأعمال العنصرية تتخذ بحقه هو إجراءات عقابية بدعوى: "إهانة الأمة والدولة" و"إهانة الشخصيات المثالية للأمة وللدولة". أما نحن فما عسانا نقول عن هذه السرقات؟ إن الوعي، على كل حال، بصدد هذا الموضوع يتطور شيئا فشيئا. وسيكافح الأكراد من أجل الحفاظ على تراثهم الفني وموسيقاهم الشعبية وصيانتهما من النهب. وسيكشفون القناع عن الوجه القبيح للأفكار والأعمال العنصرية والاستعمارية التركية.

نمو الرأسمالية في كردستان والحركات الوطنية الكردية

لاشك في وجود علاقة ما بين نمو الرأسمالية وتطور الحركة الوطنية في كردستان. بيد أن هذه العلاقة تختلف من حيث المبدأ عما يرد في النظرية بسمتها المتميزة. تنص النظرية بإيجاز على ما يلي:
لكي تستطيع الطبقات السائدة لشعب مضطهد الحصول على سوق خاص بها، تضفي على مصالحها الخاصة صفة المصلحة الوطنية. وعلى هذا الأساس تتكون حول تلك الطبقات حركة وطنية نامية.
وذكرنا سابقا أن كبار ملاك الأراضي والشيوخ ورؤساء العشائر والتجار والصناعيين في شمال كردستان إنما تنكروا لهويتهم القومية وتحولوا إلى طبقة من العملاء. وهذه الظاهرة هي التي تحول دون اعتبار النظرية الكلاسيكية سليمة في حالة كردستان. ومع ذلك، فإن طبقة العملاء ذاتها هي نتاج طبيعي للنمو المشوه للرأسمالية في كردستان، ذلك النمو الذي ساعد في ذات الوقت على نمو العناصر الثورية ومجموعات من البرجوازية الصغيرة الكردية وتطورها واكتسبت الحركة الوطنية قوة إضافية جراء تزايد الصلات

والاحتكاك بين أوسع الجماهير الكردية، بفضل بناء شبكة من الطرق والتأثير المتزايد لوسائل الاتصالات، وتوسع نطاق الفرص المتاحة للتعليم وتدفق الهجرات الداخلية من الريف الكردي إلى المدن الكردية واستمرار التوسع العمراني ..الخ.

ومن الواضح أن الصهر القومي للأكراد هو الهدف الحقيقي لبناء شبكة الطرق ونشر وسائل الإعلام على نطاق واسع (البث التلفزيوني والإذاعي والصحفي ..) وزيادة فرص تلقي التعليم في كردستان. وقد أثر ذلك دون شك تأثيرا كبيرا في نمو الحركة الوطنية الكردية. من ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، أن الأنباء المتعلقة بالإجراءات القمعية ضد الأتراك في بلغاريا، وذات الصلة بالمقاومة الفلسطينية أثارت مناقشات بين الأكراد ومداولات حفزتهم للتفكير بمستقبلهم. وذات الشيء ينطبق على بناء شبكة من الطرق. فقد كان الهدف الأساسي من ذلك تسهيل مرور القوات المسلحة وآلياتها، لكنها ساعدت قطاعات واسعة من الأكراد على الالتقاء والاحتكاك في مراكز معينة. ومع تزايد فرص تلقي التعليم في كردستان نما على نحو مستمر وعي الأكراد بوضعهم السياسي. وتسمح السدود وقنوات الري رغم محدودية نطاقها للفلاحين الأكراد الذين يملكون قطعا صغيرة من الأراضي بزيادة محاصيلهم. كما يستخدمون تكنولوجيات يتحسن مستواها باستمرار. وتنحل العلاقات الإقطاعية وتعجل الميكنة في أحداث هذا التطور. ويرافق نمو الرأسمالية تحقيق نتائج مهمة. فإلى جانب توسع نطاق ممارسة الديمقراطية يتحقق تقدم سريع وواسع الانتشار في جميع أرجاء كردستان.

ولنعالج الآن موضوع الوعي. يتحدثون عن الظلم الذي يتعرض له الأتراك في بلغاريا. وبإمكاننا أن نتحدث بالمقابل عن التدابير

القمعية التي يتعرض لها الأكراد. لكن ذلك لا يثير رد فعل كبير. بيد أن المعالجة المشتركة والتقييم المشترك لهذين الموضوعين وكذلك الكشف عن الأخلاقية ذات الوجهين في التفكير والسلوك مسألة تتعلق بالوعي. والدولة لا ترغب بأي شكل من الأشكال أن يتبلور مثل هذا الوعي، إذ أن ذلك يتسبب في إحداث مشكلات لها.

تذكر الصحف والإذاعات وشبكات التلفزيون أن الشعب الإسرائيلي ينتقد حكومته، وهو ليس على وفاق معها بشأن سياساتها ضد الفلسطينيين، ويتظاهر في الشوارع للتعبير عن احتجاجه هذا. أما في تركيا فعلينا ألا نحتج وألا نتظاهر ضد إجراءات القمع التي يتعرض لها الأكراد. وإذا ما تأملنا في هذه الأحداث على نحو متواز، لماذا يحدث ذلك في إسرائيل ولا يحدث في تركيا، فإننا لا نجد عذرا لذلك. وقد أصبح الناس في يومنا هذا يعون مثل هذه التناقضات. إن تنامي الوعي الاجتماعي يمنح الحركات الوطنية قدرا كبيرا من الديناميكية.

كانت الصحافة وشبكات التلفزيون في تركيا تكرر بلا توقف تعبيرات من قبيل "أولئك الذين هربوا من العراق"، "أولئك الذين عبروا من شمال العراق" و"اللاجئون العراقيون". وسيرتكب القارئ والمشاهد خطأ لا يغتفر إذا ما تساءل عن لماذا اضطر هؤلاء الأشخاص من سكان جنوب كردستان إلى طلب اللجوء إلى تركيا، ولماذا لا يسمونهم بالأكراد، ولا يقولون "الأكراد الذين هربوا من العراق ويبحثون عن لجوء في تركيا" أو "الأكراد العراقيون". وعند هذه اللحظة يبدأ الوعي. إذ يأخذ القراء والمشاهدون بالتساؤل: لماذا الأكراد مقسمون، "أكراد شمال العراق وأكراد تركيا"، ولماذا قسموا العشائر وجزأوها. ويفكرون بأكراد إيران وسورية والاتحاد السوفييتي. وعندما ينتقلون للتفكير بأسباب هذه التجزئة والتقسيم

تكون قد بدأت عملية تبلور للوعي لا يمكن إيقافها. وهذا هو بالضبط ما تريد الدولة منع حدوثه بأي ثمن لكنها فشلت في تحقيق ذلك.

ولا يمكن إنكار حقيقة أن نمو الرأسمالية يلعب دورا كبيرا في تعميق الوعي وتوسيع نطاقه. إذ بنفس الطريقة التي تحفز من خلالها الرأسمالية على تغيير الهياكل الاجتماعية الجامدة وعلاقات الأفراد بالأرض، وكذلك الديموغرافيا، فهي تحفز الهياكل الفكرية للسكان. وفي ذات الوقت تختفي طوعا أو كرها محرمات معينة. ويأخذ الناس في مناقشة موضوعات كان من المفروض أن تبقى طي الكتمان. وهذا ما يؤدي إلى فضح النظام برمته. وآنذاك يجد النظام نفسه مضطرا للاعتراف بجوانب ضعفه.

وضع الكاتب الإنجليزي Harold Piner مسرحية بعنوان "لغة الجبال". وقال Piner أنه استلهم هذه المسرحية بعد تعرفه على حالة الأكراد في تركيا (مجلة Tempo عدد 1، مايو/أيار 1989). موضوع المسرحية زيارة تقوم بها أم تجهل اللغة التركية إلى ابنها في أحد السجون. وأثناء حديثها مع ابنها يتدخل أحد حراس السجن ويقطع حديثهما بشراسة موجها كلامه إلى الأم: "لقد اختفت لغتكم، إنها ممنوعة، ولن يتكلم أحد من الآن فصاعدا لغة الجبال. عليك أن تتكلمي اللغة الرسمية للبلاد". وهكذا انقطع حديث الأم مع ابنها. وفي إحدى الزيارات اللاحقة يهمس أحدهم في أذن الأم قائلا: يمكنك التحدث مع ابنك بلغة الجبال فقد سمحوا بذلك حتى إشعار آخر. وعندما يلتقيان يقول الابن لأمه: "الآن يمكننا التحدث بلغتنا.. لقد سمحوا بذلك" بيد أن الأم لم تنطق ببنت شفة رغم الحاح ابنها وتوسلاته إليها أن تتكلم، محاولة ترجمة غضبها وحقدها من خلال نظراتها. إن من المكن

تفسير مضمون الصمت والغضب كمرحلة نلاحظ خلالها أشياء معينة وفيها نزرع أولى بذور يقظة الوعي. كما أن نمو الوعي يدفع إلى الاحتجاج. لقد حاولت الأم التعبير عن احتجاجها بصمتها.

وفي الخمسينات، استثمرت بعض الأموال في البنية الأساسية في كردستان بهدف تطوير الرأسمالية، إلى جانب محاولة موازية للسيطرة على الاتجاهات "ذات النزعة القومية" التي قد تنجم عن ذلك في المستقبل. ويمكننا ملاحظة بعض النجاحات التي أحرزتها هذه السياسة في عقد الخمسينات. بيد أن الوضع انقلب رأسا على عقب في عقد الستينات. ففي عام 1969 حال تأسيس الرابطات الثقافية الثورية للشرق دون استمرار عملية الصهر والتتريك. وبدأت أيضا المقاومة الاجتماعية والسياسية. أما في يومنا هذا فلم يعد ثمة احتمال في نجاح عملية الصهر والتتريك على الإطلاق. وأصبحت المقاومة الاجتماعية والسياسية اليوم أقوى بكثير مما كانت عليه آنذاك. ويدافع الشباب الأكراد عن أنفسهم أمام المحاكم باللغة الكردية، وإن كانوا يجيدون اللغة التركية تماما. وعلى الرغم من كافة أصناف المتابعات الجزائية، ينتشر بين الأكراد هذا الاتجاه أكثر فأكثر، فقد أخذ الوعي التاريخي والاجتماعي يتطور بسرعة متزايدة. ومثلما يتعذر اليوم إيقاف عجلة نمو الرأسمالية أصبح من المستحيل عرقلة نمو الوعي في صفوف الأكراد. وكل ذلك مرتبط ارتباطا وثيقا بنمو الشرق.

وجهات نظر بخصوص تنمية "الشرق"

تطلق الدولة والصحافة التركية والكتاب والجامعات والأحزاب السياسية ومنظمات العمل ..الخ، على "المسألة الكردية" اسم

"مسألة الشرق". ويؤكدون بوجه خاص على أن الأمر في هذه الحالة يتعلق بمسألة اقتصادية. ويقولون أنه لأسباب تتعلق بالظروف الجغرافية والمؤسسات الإقطاعية والجهل المتفشي في أوساط الشعب مازال الشرق متخلفا حتى الآن. إلا أن هذه الحالة ليست مستعصية على الحل.

ومن المفيد جدا دراسة الحلول المقترحة تلك لتنمية الشرق عن كثب. تستند تلك المقترحات بالدرجة الأولى على مفهوم "التنمية بقيادة الدولة". وتستخدم مفاهيم مثل "المشروعات التي تنفذها مؤسسات الدولة" و"المحفزات التي تقدمها الدولة". أي أنها تستند إلى مقولة أن مبادرات القطاع الخاص لا تستطيع تنمية الشرق. وهذه هي وجهة نظر الحزب الشعبي الجمهوري والمؤسسات السياسية والاجتماعية التي تتبع في سياساتها هذا التقليد. وتدعم الأحزاب السياسية الأخرى جزئيا هذه الطريقة في التفكير، أو أنها، على الأقل، تكيل الوعود للشعب بتحقيق بعض الأشياء. إن الخطأ الرئيسي في منطق الأشياء هذا هو التالي: إن من الصعوبة بمكان تحقيق تنمية اقتصادية في الشرق تحت إشراف الدولة في حين تسود التنمية الرأسمالية في بقية أرجاء تركيا. ومن جهة ثانية، تراعي الدولة في تنمية "الشرق" على نحو متزايد "الأهداف العسكرية". فهي النقطة المركزية في سياساتها الإنمائية في "الشرق". ذلك لأن الهدف الأساسي للدولة هو الخلاص من المسألة الكردية. كما أنها تسعى لكي تتجنب، بأي ثمن، الأخطار التي قد تترتب على استمرار المسألة الكردية. لكن الدولة لا تستطيع الاعتراف علنا بوجود هذه المسألة، وإنما تنكر وجودها أصلا. بيد أنها تعترف بها ضمنا. إذ عندما تنوي الدولة على الاستثمار في الشرق، كأن توافق على بناء شبكات للطرق والمياه

والكهرباء وإنشاء السدود والمعامل وشبكة الاتصالات الهاتفية، يكون هاجسها الذي تضعه في اعتبارها دائما هو أن تساعد هذه الاستثمارات في حل المسألة الكردية أي صهر الأكراد وتتريكهم. وتتساءل الدولة مع نفسها إلى أي مدى يمكن لهذه الاستثمارات أو غيرها تسهيل عملية تتريك الأكراد. ولهذا السبب تحاول تنفيذ استثمارات تسهل وتسرع تتريك الأكراد. من ذلك، على سبيل المثال، أنها عندما تنجز شبكة للطرق في الشرق يكون هدفها من ذلك أن تستخدمها في نقل المعدات العسكرية من الدبابات والمدافع والجنود. وعندما تبنى مدارس تضع في اعتبارها إمكانية استخدام هذه المباني مراكز للشرطة أو سجونا. وتعتقد الدولة أن من المستحيل تتريك الأكراد ما لم تعرقل هجرة السكان نحو مدن الغرب. ولكل هذه الأسباب يبدو من غير المحتمل جدا أن تدفع تلك الاستثمارات التي تستتر وراءها الاعتبارات العسكرية عجلة التنمية في الشرق.

يضاف إلى ذلك، أن استثمارات الدولة ومواقع الإنتاج التابعة لها هي مواقع للرشوة والفساد والمحسوبية. فهي مؤسسات عاجزة لا تعمل إلا ببطء شديد وليست منتجة.

وثمة طريق آخر لتنمية الشرق يستند إلى مفهوم "التنمية بقيادة القطاع الخاص" ويعتمد على "مبادرات مؤسسات القطاع الخاص" وعلى "المحفزات التي تقدمها مؤسسات القطاع الخاص".

وقد وقع الاختيار على هذا الطريق بعد 1980/9/12 وبدأت بتطبيقه، ولاسيما حكومة أوزال. وشمل ذلك دراسة المزايا المحتملة وتقديم المحفزات لمؤسسات القطاع الخاص في الغرب كي تستثمر في الشرق. كما قدمت الحكومة عروضا بقروض كبيرة لبناء معامل لصناعة الطابوق ومصانع لمعالجة القطن وإنشاء معامل للأسمنت

وأخرى لصناعة الألبان وتسمين الحيوانات، إلى جانب عدد من الصناعات التصديرية وورشات إنتاجية. كما شجعت الحكومة وقدمت إعانات للمقاولين في غرب البلاد، ودعتهم للاستثمار في البنية الأساسية في الشرق مثل شبكات الطرق والمياه والقوة الكهربائية والري.

وإلى جانب تقديم قروض بأسعار فائدة منخفضة، ضمنت الحكومة التسهيلات التالية: وعدت بإلغاء الرسوم الجمركية على المكائن المستوردة؛ وفي حالة شراء مكائن من صنع تركي تدفع الدولة إلى حد 25 في المائة من سعر الشراء؛ وإعفاء جميع الواردات من المكائن من أي مدفوعات إضافية. كما وعدت بتخفيض الضرائب تناسبيا من حجم الاستثمارات ..الخ. وجميع هذه المزايا جزء من تدابير الدعم المقدمة للمقاولين الذين يستثمرون أموالهم في الشرق وتمنح إلى المقاولين الذين يستثمرون أموالهم في الغرب أو من كان أصلهم من الشرق.

وعلى الرغم من جميع هذه التسهيلات، نلاحظ أن مقاولي الغرب لم يستثمروا في الشرق. وخير دليل على ذلك، ما حدث خلال عقد الثمانينات، ذلك لأن مقاولي القطاع الخاص في الغرب يعتبرون الاستثمار في الشرق محفوفا بالمخاطر بسبب المسألة الكردية. وهذا هو السبب الذي من أجله، كما تقول مجلة 2000 e Dogru لا يصلح القطاع الخاص لتنمية الشرق (عدد 1988/11/6).

وفي قناعتي لا يستطيع سوى أبناء الشرق وأصحاب المهن الحرة منهم في قطاعي التجارة والصناعة دفع عجلة التنمية في الشرق. وبكلمة أخرى، لا تتحقق تنمية الشرق إلا من خلال تنسيق الجهود مع برجوازية كردية، أي العناصر الكردية التي وعت هويتها الكردية والتي تدافع عن وجودها القومي. ذكرت أعلاه

أن الدول تحاول قدر الإمكان عرقلة رجال الأعمال في الشرق من الاستثمار في مناطقهم، بل وتمنحهم إعانات إذا ما استثمروا في الغرب. لكن مثل هذه الاستثمارات إنما تواجه العديد من أشكال المقاومة والمشكلات.

وفي هذا الصدد، ثمة مشكلة مهمة أخرى. لقد ذكرنا في ما سبق أن "الطبقات السائدة الكردية" قد تحولت إلى فئات من العملاء. فكيف يتسنى لمثل هذه الفئات العميلة أن تفرز برجوازية كردية سليمة؟ إنها مشكلة تتعلق بالوعي القومي. وفي يومنا هذا لم يعد أبناء الطبقات التقليدية من الشيوخ وكبار ملاك الأراضي ورؤساء العشائر والتجار يقبلون بوظيفة العمالة التي كان يقوم بها آباؤهم وأجدادهم وأعمامهم ..الخ. إنهم يرفضون هذا الوضع. وهم يدركون أن مثل هذه الوظيفة عمل غير مشرف لأسرهم ولأمتهم. وتطرح الأجيال الجديدة أسئلة تتناول تاريخ المجتمع الكردي وحاضره. وهم يدركون في هذه المرحلة مغزى تحويلهم إلى فئة عميلة، ويدركون طبيعة الدور المطلوب منهم. وفي هذه الحالة يتسم رد فعلهم بالرفض. لقد بدأوا يطمحون إلى حياة لائقة وكريمة. إن من السهولة بمكان على أي كردي يفكر بوضع المجتمع الكردي في تركيا وفي الشرق الأدنى وفي العالم لأن يتوصل إلى هذه النتيجة، مثلما يستحيل ألا يتوصل إلى هذه النتيجة أي كردي يتابع الكفاح الحالي من أجل التحرير في فلسطين وجنوب أفريقيا وارتريا وأمريكا الجنوبية وأفغانستان والفليبين وبلغاريا ..الخ. ويقارن ذلك بالوضع في كردستان.

وكشفت سنوات الثمانينات، من جهة أخرى، أن هناك برجوازية كردية تهتم بمشاعرها وأفكارها القومية في طريقها للنشوء وأن بذور هذه العملية قد زرعت منذ أمد.

ومن الطبيعي، أن للاتجاه الاشتراكي أفكاره وخططه لتحقيق التنمية في كردستان. ويحتل هذا الموضوع حيزا كبيرا في برامج الأحزاب الاشتراكية. وفي ما يتعلق بتنمية الشرق حاولنا، من خلال التفكير بالأحداث الماضية، عرض بعض الجوانب ذات الصلة بالتطورات الراهنة.

واخيرا نسترعي الانتباه نحو الدعايات التي تروجها الدولة وبعض الأحزاب السياسية. إذ غالبا ما يصرحون أن ميزانية الدولة تخصص المزيد من الاستثمارات للشرق. ويركزون على أن الشرق يحمل الدولة نفقات باهظة. لكننا لو تدارسنا هذه النفقات لرأينا أنها تتوزع على ما يلي: مراكز الدرك والشرطة والسجون والطرق العسكرية، ومبان لإيواء رجال الشرطة والجيش، ونفقات للاستخبارات ..الخ. فقد تم بناء ما يزيد على 100 مركز جديد للشرطة وللدرك خلال السنوات الأخيرة في مختلف أرجاء كردستان. وهناك ما يزيد على 50 مركزا جديدا للشرطة في طور البناء، ومن المتوقع بناء المزيد. وفي المواقع العسكرية التي كانت تخصص في السابق لإيواء 8 أو 9 من الجنود، تأوي اليوم ما بين 60 و70 جنديا. ويزداد عدد مراكز الشرطة يوما بعد يوم. كما يزداد عدد المساكن التي تبنيها الدولة لموظفيها المدنيين والعسكريين . وبنت الدولة خلال السنوات الأخيرة ما يزيد على 50 سجنا جديدا، وهي تخطط لبناء المزيد من السجون.

ولكي تجعل الدولة الصراع بين الأكراد على أشده تعمل على زيادة عدد حراس القرى. كما ترفع مستويات مرتباتهم باستمرار. وتدرب المزيد من المغاوير والجواسيس ومن الواضح أن الدولة بحاجة إلى تخصيص المزيد من الموارد في الميزانية لتغطية كل هذه النفقات، إذ أن مثل هذه الإنجازات لا تتحقق إلا بالنقود، وإلا

يستحيل جعل وظيفة مثل حارس قرية تجتذب الأشخاص. تلك هي النفقات الرئيسية لميزانية الدولة.

وإلى جانب ذلك، هناك تكاليف مشروع GAP (مشروع للري في جنوب شرقي الأنضول يتكون من منظومة ضخمة من السدود). ومن الواضح أن الهدف من المشروع أن يكون في خدمة المناطق الغربية من تركيا وليس الشرق.

تمتلك كردستان موارد طبيعية غنية جدا. إذ فيها النفط والفحم والفوسفات ومناجم الكروم والنحاس والحديد .. الخ. كما أنها غنية بموارد المياه. وعلى ذلك، يكون من الطبيعي أن تجد الدول التي تستغل كردستان باعتبارها مستعمرة مشتركة نفسها مضطرة للاستثمار بهدف استغلال تلك الموارد الطبيعية ونهبها وتوفير الضمانات اللازمة لمواصلة عملية النهب هذه.

الأسس المادية لجوانب الضعف في المجتمع الكردي

قلنا في ما سبق أن أشد كارثة يمكن أن تحل بأمة ما أن تقع ضحية لسياسة "فرق – تسد". واليوم، ها هم الأكراد أمة مجزأة ومقسمة، لا تمتلك وضعا سياسيا، ولا يعترف أحد لها حتى ولا بوضع المستعمرة. لقد قسمت كردستان دول قوية بجيوشها وحولتها إلى أجزاء تفصل بينها حدود ملغومة بالمتفجرات وأسلاك شائكة وأبراج للمراقبة، وتحوم فوق كل ذلك طائرات للتجسس. قد وضعت هذه الدول هدفا رئيسيا لها بأن تمنع قيام علاقات بين الأكراد.

ولكي يقع شعب ما ضحية لسياسة "فرق – تسد"، لابد وأن يعاني مجتمعه من جوانب ضعف خطيرة. فما هي جوانب الضعف تلك في المجتمع الكردي؟ ولماذا ظلت ملازمة لنموه؟ لنتناول، قبل الإجابة على هذه الأسئلة، ثلاثة موضوعات تبدو في الظاهر متناقضة في ما بينها لكنها في واقع الحال متكاملة.

أولا – أحمدي خاني – رواية مم وزين (المصدر: Mehmet Emin .Bozarslan, 2a. ed., Komal Yayinevi, Istanbul, 1975)

في ديباجة هذه القصة الملحمية، نتلمس مشاعر أحمدي خاني القومية المفعمة بالحماس (عاش في القرن السابع عشر الميلادي). وفي القسم الخامس منها "همومنا" (ص 52–59)، والقسم السادس "لماذا كتبت مم وزين باللغة الكردية" (ص 60–67)، يتناول خاني موضوعي الأكراد واللغة الكردية، حيث يصف بشعور قومي عميق ومؤثر لماذا آل الأمر بالأكراد لأن يكونوا شعبا يحكمه الأجانب. لقد ملأ تقسيم كردستان بين العثمانيين والفرس قلب خاني حزنا، وضاعف حزنه هذا أن يجد الأكراد منقسمين على نفسهم، منهم فريق ينتصر للفرس ويحارب فريقا آخر منهم كي ينتصر العثمانيون. ويأخذ على الأكراد فرقتهم والشقاق السائد بينهم بما لن يجلب لهم سوى الدمار. يقول خاني بوضوح أنه يكتب ملحمته بلغته القومية كي لا ينعت الأجانب الأكراد بالجهل ولكي لا يتهمون الأمة الكردية بأنها لا تتقن غير القتال وسفك الدماء ..الخ. ويأتي خاني على ذكر الأدباء الذين نظموا الشعر باللغة الكردية في القرون السابقة فيورد باحترام ذكر علي حريري في القرن الحادي عشر وشيخ أحمد ملا جزيري في القرن الثاني عشر،

وفقي طيران في القرن الرابع عشر. وذكر خاني أنه وضع عام 1648 م للأطفال الأكراد معجما عربيا-كرديا وأسماه "ربيع الصغار".

ويرد في القسم الخامس المذكور أعلاه من ملحمة مم وزين اثنا عشر بيتا مزدوجا من الشعر. لكن هذه الأبيات لا نجدها إلا في النص الأصلي وليس في الترجمة التركية، وفيها يستعرض الشاعر الأوضاع السيئة التي يعيشها الأكراد وماذا بإمكانهم أن يفعلوا بطريقة غاية في الحساسية والتأثير. (10) (انظر الهوامش في نهاية الكتاب).

وبعد الإطلاع على ملحمة أحمدي خاني هذه، يصبح طرح الأسئلة التالية أمرا لا مفر منه: إذ كان القرن السابع عشر الميلادي قد شهد شعراء عبروا عن أحاسيسهم القومية بصفاء وحماسة، فلماذا لا يتوحد مجتمع بإمكانه إنتاج أمثال هؤلاء الشعراء؟ ولماذا استمر تقسيم كردستان وتجزئتها وتعمق أكثر فأكثر. ولماذا لم يتبلور في كردستان وعي قومي متطور؟ (11) (انظر الهوامش في نهاية الكتاب)

أما الكتاب الثاني الذي أردنا ذكره فهو بقلم ضابط روسي (Aurianof) كان قائدا في هيئة الأركان. وعنوان الكتاب هو "الحروب بين روسيا وتركيا وإيران في القرن التاسع عشر، وأوضاع الأكراد في تركيا وإيران وروسيا". ويصف الكتاب أعمال "فرسان الحميدية" حتى عام 1899. وقد ترجم هذا الكتاب إلى اللغة التركية الملازم عادل أفندي والقائد مصطفى أفندي. ونشرته دار Hakimiyet-i Milliye بأنقرة عام 1926. ويحتوي الكتاب على 209 صفحات.

وفي هذا الكتاب يورد الضابط الروسي Aurianof ملاحظات مهمة: فهو يذكر أن المشاعر القومية بين الأكراد ضعيفة جدا، بل

إنـها قـد تكـون معدومـة عمليـا، وللتدليـل علـى ذلـك، يذكـر الحادثـة التاليـة: "كـانت الوحـدات التابعـة لنـا قـد هـاجمت قبيلـة كرديـة بـالقرب مـن نـهر آراس (حدثـت هـذه المعركـة في تسـعينات القـرن الماضي، ويتعلـق الأمـر بـإحدى المجموعـات مـن فرسـان الحميديـة). وأعقـب ذلـك نشـوب معركـة عنيفـة بـين قواتنـا وتلـك القبيلـة الكرديـة، وقفـت خلالهـا القبـائل الكرديـة الأخـرى موقـف المتفـرج. وقـد خدمونـا بذلـك، وسـهلوا علينـا النصـر علـى الأكـراد، في حـين كنـت قـد أعـددت العـدة لمهاجمـة القبـائل المتفرجـة بعـد أسـبوع واحـد. ويلاحـظ أن هـذا الضـابط الروسـي لم يقـل في كتابـه إن الأكـراد يفتقـرون للمشـاعر القوميـة فحسـب، بـل ونعتـهم في ذات الوقـت بـالوحوش واللصـوص وغـير ذلـك .. (ص 129 ومـا بعدهـا).

أعتقـد أن ملاحظـات Aurianof حـول موضـوع المشـاعر القوميـة لـدى الأكـراد قريبـة جـدا مـن الحقيقـة. ومـن دلائـل الافتقـار للمشـاعر القوميـة يمكننـا الإشـارة إلى تنظيمـات الجـاش في العـراق وحـراس القـرى في تركيـا.(12) (انظـر الهوامـش في نهايـة الكتـاب). فـهل هنـاك أسـاس مـادي يفسـر هـذا النمـط مـن السـلوك؟ إن مـن المفيـد التـأمل في هـذا الموضـوع. ومـن الممكـن اعتبـار تنظيـم العمـل القـائم علـى تربيـة الحيوانـات مؤشـرا مـهما في هـذا السـياق. كمـا أن لهيـاكل العشـيرة الكرديـة صلـة بذلـك.

أمـا الكتـاب الثـالث فـهو ديـوان جكرخويـن. وهـو مـن كبـار الشـعراء الأكـراد في القـرن العشـرين، وقـد عـاش وتجـول في كافـة أرجـاء كردسـتان وتعـرف عليـها.

ومـن الضـروري دراسـة ديـوان جكرخويـن Sehr-I Jin أي (مدينـة الحيـاة) مـن حيـث علاقتـه بموضـوع بحثنـا. ويختلـف مؤلـف

جكرخوين عن المؤلفين السابقين من حيث أنه يقدم حلا لهذه المشكلة.

يتلخص محتوى الكتاب في ما يلي:

هي قصة شاب فظ يمتطي حصانه دوما، وينتقل متباه من قمة جبل إلى أخرى، وهمه الوحيد استرعاء اهتمام الآخرين؟ ولا يشعر بأي مسؤولية تجاه مخلوق في الأرض. وهو يحيا بلا هدف. وفي إحدى مغامراته في الجبال يلتقي هذا الشاب يوما ما بامرأة عجوز في وضع يرثى له. كان أعداؤها الكثيرون قد اختطفوها وقيدوا يديها ورجليها بسلسلة من الحديد. لقد كانت قبيحة المنظر وتشكو من أوجاع وآلام لا حدود لها. وقد أحزن هذا الشاب وضع هذه المرأة. واقترب منها سائلا إياها عن اسمها وعن سبب وجودها في هذه الوضعية البائسة.

وبينما كان الشاب يقترب من العجوز أخذت تسترجع شبابها وتزداد جمالا شيئا فشيئا. وبدأت تشعر بالسعادة. لكن الذين أسروا هذه المرأة لم يسمحوا للشاب الاقتراب منها. وفي هذه الحالة بدأ جسم المرأة ينتفض بعنف. وأخذت أعضاؤها تترقع. وهنا أخذ الحراس يعذبونها وعادت المرأة عجوزة وقبيحة.

ولم يستطع الشاب نسيان هذه الحادثة، ورغب في أن يعرف بأي ثمن من هي هذه المرأة ولماذا وقعت ضحية لمثل هذا الوضع، حتى استطاع، على الرغم من يقظة الحراس وما اتخذوه من احتياطات، الاقتراب سرا من المرأة وعرف من هي.

لقد كانت أمه. وفجأة لمعت في ذهنه فكرة، وقال لنفسه إذن لي أم، ولم يكن قد فكر في هذا الموضوع مطلقا. ولم يكن قد سأل نفسه من هي أمه وأين هي. وأدرك مدى طيشه وبدأ يفكر بعمق بأمه وبنفسه. وتساءل لماذا لم يفكر قبل الآن بأمه وإخوانه وأخواته؟

وكلما زاد تفكيرا في هذا الموضوع أخذ يكتشف أنه هو الآخر في وضع يرثى له.

ثم اتخذ الشاب قرارا مع نفسه بأن يحرر أمه العجوز المقيدة بالسلاسل من وضعها الذي يدعو للرثاء. فقرر ألا يستخدم من الآن فصاعدا إمكانياته في استجداء إعجاب الناس به. ولن يستخدم سيفه مطلقا لخدمة الآخرين. وأن يستخدم كل قواه لإنقاذ أمه. وعاد مرارا للقاء أمه سرا. وعلم منها أن لديه إخوانا وأخوات، وهم من كبار ملاك الأراضي والشيوخ والعشائر ومنهم من صغار التجار والقضاة والمزارعين.

امتطى الشاب حصانه وتوجه للبحث عنهم حتى وجدهم. وقص عليهم حكاية أمهم وشرح لهم وضعها المأساوي وضرورة تحريرها من الأسر. لكن هؤلاء جميعا لم يكونوا على علم بوجود أم لهم، ولم يكونوا قد فكروا حتى الآن أن تكون لهم أم شأن الآخرين. بل ولم يكونوا يولون وجود أم لهم من عدمه أية أهمية. لقد كانوا يعيشون حياتهم الخاصة، أغنياء وسعداء، يقفون إلى جانب أولئك الذين أسروا أمهم وقيدوها، وهم من أخلص حلفائهم. فرفضوا الاعتراف بالشاب أخا لهم، ونكروا أن يكون لهم أم.

شعر الشاب بحزن عميق وتعاسة متناهية وهو يرى هذه اللامبالاة وعدم الشعور بالمسؤولية من جانب إخوانه وأخواته الأغنياء. وتأكد له أنه لن يستطيع الاعتماد عليهم في تحرير أمه. وفي محاولة أخيرة شد الرحال للبحث عن أخيه الفلاح. فوجده فقيرا معدما، يعتمد في معاشه على قطعة صغيرة من الأرض ولديه عربة خشبية صغيرة. ولم يكن لديه أي طموح في الحياة، بل كان قصير النظر ومغفلا، وليس له القدرة على الاستيعاب ولم يفهم ما قاله أخوه الشاب عن حكاية أمه وأسرها ووضعها الذي يرثى له.

لكن الشاب عازم على إنقاذ أمه. وإن كان في وضع لا يحسد عليه هو الآخر، وفكر مليا فوجد أن الشخص الوحيد الذي يمكن الاعتماد عليه هو أخيه الفلاح هذا. وأخذ يوطد علاقاته معه، حتى اكتشف شيئا فشيئا أنه ليس بهذا الغباء الذي يبدو عليه، لكنه مغتاظ وقلبه مملوء بالتعاسة. وفي يوم ما فتح الأخ فمه، واعترف لأخيه الشاب أنه يعرف إخوانه وأخواته. وبدأ يتحدث عنهم. فقص عليه كيف رموه في هاوية الفقر وتحدث عن كل ما تعرض له من مظالم. (13) (انظر الهوامش في نهاية الكتاب)

أعتقد أن جكرخوين قد أدرك تماما وضع الطبقات الاجتماعية في كردستان. إذ ينبغي أن تكون هناك أسبابا مادية تدفع كبار ملاك الأراضي والشيوخ ورؤساء العشائر والبيروقراطيين لأن يتنكروا لأصلهم. وعلينا أن نحاول معرفة ذلك السبب.

ثانيا – أنماط العمل وخصوصيات هياكل العشائر الرحل والرعوية

تقع كردستان في وسط الشرق الأدنى. وهي إقليم جبلي في معظم أرجائه. ويمتهن الأكراد في هذا الإقليم ولاسيما تربية الحيوانات، التي تعد من أكثر مصادر دخلهم أهمية. ويمارس الأكراد هذه المهنة في السهول الواسعة التي تمتد على مدى البصر، حيث ترعى العشائر والأسر قطعانها من الحيوانات. ولا تسمح العشائر والأسر بأن يرعى غيرها حيواناته في مراعيها. وعندما تضيق تلك المراعي عن توفير الأعلاف لحيواناتهم يتعذر عليهم زيادة قطعانهم وعدد حيواناتهم. ولهذا السبب فإن توسيع المراعي يعتبر مبدأ أساسيا في تربية الحيوانات وعلى ذلك، فإن مصالحهم تتضرر إذا ما حاول غيرهم استغلال ذات المراعي. وقد أدى هذا الوضع إلى عزل العشائر الكردية عن بعضها. كما أدى إلى جعل الهياكل العشائرية مغلقة.

فكل عشيرة تحارب الآخرين للحفاظ على حدود مراعيها. ولتحقيق هذا الهدف شكلت العشائر مجموعات مسلحة. ويتيح التنظيم التدرجي لهياكل العشيرة أساسا مواتيا لإنشاء مثل تلك المجموعات. وكلما زاد عدد قطعان الحيوانات، يصبح توسيع نطاق المراعي ضرورة قصوى. وهذا يعني نشوب حرب بين العشائر المتجاورة. فثمة بعد مهم يوسم العلاقات في ما بين القبائل بالحرب المستمرة.

ويبدو أن الخوف من فقدان المراعي سبب مهم في تشتت العشائر. وهذه مشكلة مهمة تواجه بلاشك شعوب أخرى من غير الأكراد. لقد واجهت كافة الشعوب التي تشكل فيها تربية الحيوانات مصدرا رئيسيا للدخل هذه المشكلة. وإذا ما قارنا الزراعة بتربية الحيوانات لرأينا أن الزراعة كمصدر للدخل تتطلب المزيد من العمل. وبإمكان الأسر في هذه الحالة أن تنشيء في الأراضي التي تزرعها ومع الحقول المجاورة علاقات ودية. فالزراعة تشجع على قيام العلاقات وتبادل الأخبار في ما بين الأشخاص والأسر والعشائر. وهي تخلق مناخا مواتيا لتكوين مشاعر قومية وتنميتها. وعلى العكس من تربية الحيوانات التي تمارس في المناطق المحددة بوضوح والتي تشجع على خلق مشاعر "نحن ضد الآخرين"، تمتلك الزراعة القدرة على تطوير العلاقات في ما بين العشائر.

وفي إطار مثل هذه العلاقات يبدو من الواضح أن تطبع الأنانية سلوك الأشخاص ولا يفكرون إلا بأسرهم وعشيرتهم هم دون غيرهم. هذا هو ما يسمى "بالحياة الحرة".

وتثير كل التدخلات الخارجية التي تستهدف النظام الداخلي والعلاقات الداخلية للعشيرة رد فعل مباشر. أما عدم التدخل في العلاقات الداخلية للعشيرة واستمرارية هياكلها فهو الشرط الرئيسي

للتفاهم مع الغزاة. وبكلمة أخرى، تصبح العشيرة عبدا لمن يغزوها ولغيرها من العشائر المغيرة على مراعيها عندما لا تكون قادرة على حماية نظامها الداخلي ضدهم. وفي هذه الحالة تفقد العشيرة هويتها.

ثالثا - وقوع كردستان على طريق الغزاة والهجرات

يكون الموقف الممكن، بظل ما يسمى "بالحياة الحرة"، في حالة وجود ضغط خارجي مسلط على الإقليم، الدفاع عن أراضي العشيرة ومراعيها وليس الدفاع عن كامل الإقليم والعشائر الأخرى والتضامن معها. وتحاول العشيرة التي تتعرض لمثل هذا الضغط الوصول إلى اتفاق أو تتعاون مع العدو الخارجي بهدف حماية مراعيها ووجودها. بيد أن مثل هذا السلوك لا يمكن أن يكون إلا على حساب العشائر الأخرى. ففي حالة ما يكون الضغط الخارجي مسلطا من جانب قوى وغزاة أقوياء جدا، تفكر العشيرة عموما في أن نجاتها لا تتم إلا على يد هؤلاء الأقوياء. وفي هذه الحالة تستطيع العشيرة مواصلة حياتها "الحرة" ولا يستعبدها أحد. لكن العشائر ليست قادرة على توحيد جهودها لمقاومة الغزاة القادمين من الخارج بتنظيم هيكل مركزي لفروعها المتعددة. وهذا يعني استحالة طرد الغزاة.

وفي هذه الحالة، لابد من معالجة موضوع الاقتصاد الذي يعتمد بالدرجة الأولى على تربية الحيوانات من حيث علاقته بالقوى الغازية. إذ توجد بعض العشائر التي تمتهن تربية الحيوانات في مواقع معينة. وهي تحدد سلفا مراعيها وأماكن إقامتها شتاء. وكل عشيرة تحمي مراعيها من تدخلات الآخرين. وكان للأكراد مثل هذا التنظيم الاقتصادي والاجتماعي قبل الغزو العربي، أي خلال

مرحلة دخول الأكراد في الإسلام في القرن السابع الميلادي. وأنا على قناعة من أن الأكراد لم يجابهوا هذا الغزو متحدين، وإنما حاولت كل عشيرة الدفاع عن أراضيها ومراعيها. وهذا يعني أنها تعاونت مع القوى الغازية بهدف إضعاف العشائر المعادية لها أو جيرانها وأعدائها. وهذا ما كان يعني من جهة أخرى أن الأكراد أصبحوا شعبا لا يكافح من أجل مصالحه وإنما من أجل مصالح الآخرين، وبذلك يعطي مبررا لوجوده.

وثمة نصوص لاتدعم هذه النظرية. فهي تذكر أن ليس من الصحيح أن الأكراد لم يتحدوا في مقاومتهم للغزوات العربية – الإسلامية. فقد واجهت الجيوش الإسلامية مقاومة من القوات الكردية، ونشبت بين الطرفين معارك دامية انتصر فيها العرب. وقاموا بقتل الأسرى الأكراد من المسنين وباعوا الشباب والشابات منهم عبيدا ونقلوا النساء لبيعهن حريما في أسواق المدن.

وجرت أحداث مماثلة خلال غزوات الأتراك الأوغوز القادمين من آسيا الوسطى. بل إن تلك الغزوات ساهمت في تعميق التناقض والصراع بين العشائر الكردية وتوسيع نطاقه. وكانت تلك الصراعات قائمة أصلا، ولم يفعل الغزاة سوى الاستفادة منها لتثبيت سلطتهم في كردستان. وحاولت العشائر من جهة أخرى، الاتصال بالغزاة لكي تكسب موقفا قويا إزاء العشائر الأخرى. وهذا ما يمكن ملاحظته من النصوص التي أوردها الباحثون والكتب التي تناولت تاريخ الأكراد. كذلك حاول، على سبيل المثال، بعض المؤلفين اعتبار الأكراد عربا أو فرسا أو طورانيين بدل التأكيد على خصوصيتهم الكردية وما يميزهم عن الشعوب الأخرى. وتعتمد تلك الاعتبارات على طبيعة علاقات المؤلفين هؤلاء بالدولة العربية أو الفارسية أو التركية. وعندما تكون لهؤلاء، على سبيل المثال،

علاقات مع إيران تراهم يميلون إلى الإشادة بها ويقدمون الأكراد باعتبارهم من العنصر الفارسي. ولاشك في أن كتابات هؤلاء هي بمستوى الخرافات. ومع ذلك، أعتقد بأهميتها، ذلك لأنها تكشف بعدا أساسيا في تفكير هؤلاء المؤلفين وسلوكهم.

يضاف إلى ذلك، أن الغزوات ساهمت في تشتيت ومن ثم تدمير جهود المركزية. فالموقع الذي تحتله كردستان على الطرق الرئيسية لمرور الغزاة من الشرق إلى الغرب والعكس بالعكس، إنما أعاق كل جهود التنظيم والمركزية. وأثر الغزو العربي في القرن السابع الميلادي وغزو الأتراك الأوغوز في القرن الحادي عشر الميلادي، وبعد ذلك الغزو المغولي في القرن الثالث عشر وغزو تيمورلنك في بداية القرن الخامس عشر الميلادي تأثيرا كبيرا على الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ولم يكن الهدف الحقيقي للحملة التي قادها السلطان سليم عام 1514 (معركة جالديران) سوى احتلال كردستان. وللحروب العثمانية - الفارسية التي تلت ذلك جانب مأساوي. قد دارت تلك الحروب في كردستان، حيث اشتبكت جيوش الطرفين فيها من جهة، واعتمد الطرفان من جهة أخرى، على العناصر الكردية في بناء جيشيهما. وقد أدى ذلك بلا شك إلى إحداث تغييرات مهمة في هيكل المجتمع الكردي.

والآن لنتناول جانبا آخر من الموضوع. لقد كان مربو الحيوانات الأكراد من القبائل الرحل. وكان من السهل عليهم في حالات الغزو تجنب التعرض لقوى الغزو والاحتلال. وهذا ما أدى إلى المزيد من إضعاف جهود بناء نظام مركزي يجمع العشائر الكردية. ففي حين تصدت بعض العشائر للغزاة ولقوى الاحتلال التجأت عشائر أخرى إلى الجبال العالية حيث يصعب الوصول إليهم. وكانت معظم تلك العشائر من مربي الحيوانات الذين يرفضون أي شكل من أشكال

التحالف مع العشائر الأخرى.. وهذا ما كان يحدث كلما تعرضت كردستان للغزو.

وليس في نيتي ولا من شأني تقديم إيضاحات أو تفسيرات حول تاريخ الأكراد منذ آلاف السنين، سأحاول تطوير فرضيات معينة حول الأسس المادية لتقسيم كردستان وتجزئتها.

من ذلك، على سبيل المثال، أن السبب في اعتناق الأكراد للإسلام وليس للمسيحية، أو لماذا لم يبقوا على ديانتهم القديمة أي الزرادشتية، موضوع قد شغل العديد من الأشخاص. واعتقد من جانبي أن الأكراد لم يجدوا صعوبة في الإيمان بالإسلام. ولم يعتنقوه إكراها، وقد تكون قد وقعت معارك عنيفة في بعض المناطق بين الأكراد والعرب، لكن بإمكاننا التأكيد أن دخول الإسلام إلى كردستان لم تعترضه أية صعوبات، لقد تطور الإسلام باعتباره دينا للدولة. وكان الفاتحون المسلمون أقوياء جدا. ومن الممكن إدراك الموقف الذي اتخذته المجموعات العشائرية الكردية المنعزلة الواحدة عن الأخرى أمام تلك الجحافل. فقد اختارت مواصلة نمط حياتها من خلال الاتفاق مع الفاتحين. وكانت تلك هي حصيلة الالتقاء بينهما. إذ بفضل هذا الاتفاق مع المسلمين أو الخضوع لسيطرتهم تمكنت تلك العشائر من الحفاظ على وجودها. وقد استثمر الفاتحون هذه الخصوصية لدى العشائر الكردية واستفادوا من مجموعاتهم المسلحة، واستخدموهم لمصالحهم الخاصة. بل إن المجموعات المسلحة تطوعت لتكون سيوفا بيد الفاتحين. وقد تحقق هذا الضمان لوجودهم، دون شك على حساب العشائر الأخرى. وفي مثل هذه الظروف يمكننا أن ندرك لماذا لم يعتنق الأكراد الدين المسيحي. ذلك لأن المسيحية تطورت باعتبارها دينا للفقراء وثورة على النظام القائم. ولهذا السبب لم تكن هناك دوافع مسيحية

لفتوح البلدان في بداية المسيحية. ولم يهدد هذا الدين النظام العشائري الكردي. ولم يطرح مثل هذا الوضع على الأكراد تحديا يتعلق بوجودهم. وثمة فروق، كما أعتقد، في ما بين الإسلام والمسيحية في ما يتعلق بأصولهما وتطورهما، وكذلك من حيث علاقاتهما بالدولة. (14) (انظر الهوامش في نهاية الكتابة).

وثمة فرضية أخرى تتعلق بحياة الترحل وتربية الحيوانات والهياكل العشائرية وأنماط حياة الاستقرار التي عرفها الأكراد قبل الإسلام. استطاع الأكراد، قبل الإسلام تجاوز مرحلة النظام العشائري وحياة الترحل. وأسسوا في ما بين النهرين مجتمعات زراعية. وأنشأت تلك المجتمعات حضارات مختلفة. وكانت المجتمعات الكردية آنذاك مجاورة للمجتمعات العربية وتتوسع على حسابها في بعض الأحيان. وفي الفترة منذ الفتح الإسلامي وحتى العصر الأموي أصبح الجزء الأكبر من الأكراد يمتهنون الزراعة. وفي هذا العصر بالذات، كانت القبائل العربية التي ذكرناها أعلاه قد شنت، بدعم من الدولة، حربا شعواء ضد الأكراد. وقد أجبرت هذه الحرب الأكراد المحرومين من حماية الدولة إلى الانسحاب نحو الجبال دفاعا عن أنفسهم. وهكذا عاد نظام الترحل والعلاقات القبلية وتربية الحيوانات إلى الظهور. ويؤمن بهذه الفرضية عدد من المؤرخين منهم Ziya Gokalp وغيره (انظر (Ziya Gokalp: Kurt Asiretleri Uzerinde .Sosyolojik Arastirmalar, Komal Yayinlari, Istanbul, 1976)

ويؤكد الباحثون، من جهة أخرى، أن قسما مهما من الأكراد اعتنق المسيحية. وعندما اعتنق الأكراد بعد ذلك بفترة طويلة الإسلام تبعهم في ذلك عدد من المسيحيين. بيد أن قسما آخر منهم ظل على دينه المسيحي واختلط بالأرمن. والأكراد المسيحيون متمسكون بدينهم وبانتمائهم القومي. ويعيش معظمهم في منطقة يريفان بأرمينيا.

وفي القرنين العاشر والحادي عشر تضاعفت محاولات الأكراد لتوحيد أنفسهم. وشجع ضعف الدولة الأموية على تنامي تلك المحاولات. التي برزت منها جهود الروانيين في منطقتي ديار بكر والجزيرة والحسنوحيديين في جنوب كردستان لتوحيد العشائر الكردية. كما يمكننا رصد ذات الاتجاهات في شرق كردستان وفي مناطق لورستان الكبرى والصغرى وفي ذات الفترة أسست إحدى العشائر الكردية دولة الأيوبيين. لكن الغزوات المستمرة للأتراك الأوغوز حالت دون إتمام عملية التوحيد هذه. ولم يستطع الأكراد تنظيم هياكل سياسية دائمة. وعلى ذلك، تعذر توحيد العشائر الكردية، نظرا للهياكل العشائرية المغلوقة. ولعبت غزوات المغول التي تلت ذلك وفتوحات تيمورلنك دورا مهما في استمرارية هذا النمط المشتت واللااستقرار في حياة العشائر الكردية.

رابعا – وفرة الموارد الطبيعية في كردستان

أصبحت الموارد الطبيعية لكردستان وللمجتمع الكردي بدورها سببا من أسباب الضعف. وكانت الدول الغربية قد رصدت اعتبارا من نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين أن كردستان غنية بالموارد الطبيعية. وعندما تم اكتشاف حقول نفط مهمة جدا في كردستان تسابقت الدول الإمبريالية للاستحواذ على تلك الحقول. وهكذا تحولت ثروات كردستان إلى أكبر عدو لها شيئا فشيئا. وحينما تأكد للبلدان الإمبريالية والاستعمارية استحالة سيطرتها على كامل أراضي كردستان، وضعت آنذاك خطة لتقسيمها للسيطرة عليها على أفضل وجه ممكن. وبذلك أضيف معيار وفرة الموارد الطبيعية إلى سببي الضعف والتقسيم اللذين ذكرناهما آنفا وهما: الاقتصاد القائم على تربية الحيوانات والمعتمد على هيكل

العشيرة والوضع الاستراتيجي المهم لكردستان على مفترق الطرق التي سلكها الغزاة. وقد سهل هذا المعيار الجديد تقسيم كردستان وتقطيعها، ومن ثم، تعمقت عملية التقسيم وتوسعت في ما بعد.

إن امتلاك موارد طبيعية غنية يؤدي عموما، إلى الرخاء الاقتصادي وازدهار المجتمع. إلا أن مثل هذه النتيجة لم تتحقق بالنسبة للأكراد. ويعزى السبب في ذلك، إلى أن الأكراد لم يستطيعوا امتلاك بلادهم ووطنهم. وعاد الصراع بين الدول الإمبريالية والاستعمارية للاستحواذ على الموارد الطبيعية الغنية لكردستان بصفة دائمة ضد مصالح الأكراد. وأدى التعاون بين تلك الدول إلى إغراق كفاح الأكراد من أجل تحرير وطنهم في بحر من الدماء.

خامسا – الهيكل السياسي للقبائل الرحل الكردية

تكمن أخطر جوانب الضعف التي يعاني منها المجتمع الكردي، دون شك، في خصوصية هيكل القبيلة الكردية. ولم يكن نمط تنظيم المجتمع الكردي القائم على وجود القبيلة وطبيعة نشاطه الاقتصادي القائم على تربية الحيوانات يختلف كثيرا عن مجتمعات الشعوب الأخرى شأن الأتراك والمغول في آسيا الوسطى والعرب في الشرق الأوسط والبربر في شمال أفريقيا ..الخ. وتتكون القبيلة في العادة من عدة بطون ومجموعات تنحدر أو تعتقد بانحدارها من جد مشترك، وتقوم على رابطة القربى. وأفراد القبيلة يتكلمون ذات اللغة أو ذات اللهجة، ولديهم ذات التقاليد أو ذات الخصوصيات الثقافية. وتشكل القبائل المرتبة الأولى في التنظيم الثلاثي للمجتمع الكردي. إذ يبدأ التنظيم الاجتماعي من مؤسسة الأسرة تليها مؤسسة العشيرة. وتقوم هاتان المؤسستان على

رابطة الدم وعلى النسب المشترك. ويرجع هذا النسب عند الأكراد شأن العرب والأتراك والبربر ..الخ، إلى أقدم سلف من آخر جيل. ويحظى ذكر السلف بأقصى قدر من الاحترام. ومن هنا نشأت تقاليد الافتخار بالنسب، وهي من أكثر تقاليد القبائل الكردية أهمية.

وفي غالب الحالات لم تستقر تلك القبائل. وإنما اعتمدت في معاشها على تربية الحيوانات، وظلت حتى بعد أن استقرت، تحتفظ بهذا التقليد الأساسي. ولدى استقرار تلك القبائل امتهنت الزراعة لكنها ظلت تعتقد أنها تنتمي إلى أصل واحد. إلا أن هذه القبائل تطعمت على امتداد مئات السنين بعناصر من قبائل أخرى وشعوب أخرى. وتزوجوا من نساء مخطوفات أو أسيرات من قبائل أو أمم أخرى ومن العبيد والعمال الزراعيين ..الخ. وهكذا، اختلطت دماؤهم. ولأسباب تتعلق بالحروب، على سبيل المثال، يصبح أبناء القبيلة الخاسرة من رعية القبيلة المنتصرة وإن كانوا يفتخرون بحسبهم ونسبهم.

إن القبيلة مجتمع مصغر يتحد أعضاؤه من خلال علاقات القرابة بينهم. وتنظم نفسها بطريقة تمكنها من الاستجابة للضرورات التي يفرضها نمط كسب معاشها. وبهذا المعنى تشكل القبيلة قاعدة اقتصادية. وتتكون القبيلة لحماية نفسها من الأخطار التي تهدد سواء ثروتها الحيوانية أو محاصيلها الزراعية أو بسبب تنافسها مع القبائل المعادية، أوأثناء رحلتي الصيف والشتاء باتجاه المراعي والعودة منها كي تحافظ على قوة القبيلة والأسرة. كما تعرف القبيلة تقليد الزواج الخارجي أي من خارج نطاق الأسرة والقبيلة.

ويلاحظ أن خط النسب لدى القبائل وصلة الدم والقرابة لا تأتي من الزواج وإنما بالولادة. وهذا يعني أن النسب أبوي. ويتحدد الاسم والشرف والميراث تبعا لذلك.

وتعتبر وسائل الإنتاج، عموما، ملكا مشاعا للقبيلة. والقبيلة مجتمع يستند إلى العمل الجماعي، ويقودها أحد كبار القوم سنا، حيث ينتخب لهذه الوظيفة، ويجتمع الرجال والنساء كافة لاتخاذ قرار بشأن العمل. والسبب الحقيقي وراء تقويض الهياكل القبلية يكمن في نشوء وانتشار نظام الملكية الخاصة والتقسيم الاجتماعي للعمل.

وفي حالة القبائل الرحل، لا يقتصر هيكل الأسرة على الأب والأم والأبناء غير المتزوجين. إذ غالبا ما يشكل الأجداد وأبناؤهم وأحفادهم أسرة واحدة. وفي بعض الحالات النادرة تتكون الأسرة الواحدة من الجدين والجدتين وأبنائهم وأحفادهم أيضا. وهذه الهياكل هي في الواقع مجتمعات صغيرة تتكون من عدد كبير من الأشخاص الذين يعيشون تحت مظلة أسرة واحدة في عدد من المنازل الصغيرة. وعندما يزيد عدد تلك المنازل تتحول الأسرة ذاتها إلى عشيرة جديدة. وقد تتكون القبيلة من 3 أو 4 أو حتى 10 عشائر. وكلما زاد عدد العشائر وتوسعت رقعة المراعي يزداد عدد الأفراد الذين يلتحقون بالقبيلة من خارجها، وبذلك تكبر القبيلة وتسيطر على مساحات جغرافية أوسع. وغالبا ما يكون ذلك على حساب القبائل الأخرى.

وزاد عدد القبائل الكردية نتيجة للزيادة السكانية الضخمة في كردستان. كما ساهمت في ذلك الظروف الجغرافية ومستلزمات المراعي في فصلي الشتاء والصيف.

ومن الممكن اعتبار القبيلة وحدة سياسية – تقنية – إدارية. فالقبيلة هي في واقع الأمر "دولة" صغيرة، وتشكل نواة لتنظيم حكومي. ويوجد في النظام القبلي تدرج وظيفي يمتد من رئيس القبيلة إلى رئيس الأسرة. وتجعل روابط الدم أي علاقات القربى من جهة ونظام القيادة والطاعة من القبيلة مؤسسة قائمة بذاتها على الالتزام. لكن هذا الالتزام لا ينطبق إلا على الشؤون الداخلية للقبيلة. أما في ما يخص علاقات القبيلة بغيرها من القبائل وعلاقتها بالأمة ككل فإن الفوضى تكون هي الطاغية. والقبيلة حذرة باستمرار إزاء الأخطار التي تتهددها من الخارج. إذ حالما تظهر بوادر الضعف في القبائل الأخرى في المنطقة أو لدى الأمم المجاورة تنشب الحروب وأعمال النهب على الفور. وهم ينتهزون كل فرصة متاحة للاستحواذ على محاصيل القبائل التي تمتهن الزراعة في المنطقة.

ومن الممكن إقامة اتحاد سياسي بين القبائل على مستوى الرؤساء، لتجنب الحروب الداخلية في ما بينها، إلا أن ذلك يستلزم تنازل الرؤساء عن بعض امتيازاتهم لقيادة الاتحاد. وهذا أمر صعب للغاية بسبب طبيعة الهيكل الداخلي للقبيلة نفسها. ويشكل الصراع بين القبائل من أجل الشهرة والنسب والشرف عائقا مهما. ولا يمكن إقامة اتحاد سياسي بين القبائل إلا في حالة ما تكون إحدى القبائل قوية جدا بحيث تخضع القبائل الأخرى لسلطانها وتدفع ضرائب لها. وهذه خطوة مهمة في تشكيل دولة، أي من أجل تشكيل تنظيم مركزي.

لماذا لم تنشأ دولة كردية في الشرق الأدنى؟
ولماذا أمكن إخضاع الأكراد لسياسة "فرق - تسد"

لا يحقق الإنتاج فوائض بظل النظام القبلي إلا في حالات نادرة. وتنتج القبيلة - كقاعدة عامة - ما يكفي لسد احتياجاتها الضرورية. وبناء على ذلك، تتجه مثل هذه القبائل باستمرار نحو الخارج لمهاجمة القبائل الأخرى طامعة في الاستحواذ على فائض إنتاجها وسلبه منها. وقد سبب ذلك قيام حالة حرب مستمرة وصراعات دائمة بين القبائل. وقد استفاضت "الشرفنامة: كتاب أيام الأمة الكردية للبدليسي عام 1596م" في وصف حالة الفوضى هذه بين القبائل الكردية.

ومن الأسباب المهمة لنقص الفائض في إنتاج القبيلة صلة القرابة التي تربط رئيس القبيلة بأعضائها. إذ تحول صلة الدم وعلاقات القرابة دون ظهور تناقض بين الطرفين. ولا توجد حالة مماثلة لهذه في النظام الإقطاعي الأوروبي، حيث كانت العلاقة قائمة بين السيد والأقنان الذين يعملون في ممتلكاته العقارية ويحققون فائضا في الإنتاج وتراكما في الثروة، الأمر الذي تمخض في ما بعد عن ظهور تناقض في ما بين العبيد والسادة أصحاب الأراضي.

و في المجتمعات المماثلة لتطورها للمجتمع الكردي، لم يتبلور مفهوم الملكية، كما لا يحظى هذا المفهوم بأي اعتبار. وفي مثل هذه الحالات يتعذر بالمقابل نشوء مفهوم للعدالة. وهذا ما ينطبق على المجتمعات التركية والمغولية في آسيا الوسطى. لقد احتلت هذه القبائل مساحات شاسعة من أراضي غيرها من الشعوب الأخرى قدر ما مكنتها في ذلك قواها العسكرية. واستحوذت عليها وادعت

بملكيتها لتلك الأراضي. ورفضت الاعتراف بحقوق تلك الشعوب في السيادة على أراضيها.

ووفقا لوجهات نظر أخرى، يبدو أن النظام القبلي إنما يحقق فائضا في الإنتاج. إلا أن هذا الفائض يعتبر ملكية خاصة. وفي هذه الحالة يأخذ الصراع بين رؤساء القبائل وأعضائها طريقه في الظهور. وقد برزت مثل هذه الحالات وتزايدت لدى استقرار القبائل وامتهانها للزراعة. ومع ذلك، ظلت مستلزمات النسب والحسب والشرف قائمة حتى بعد استقرار تلك القبائل الرحل. وهذه هي إحدى نقاط الضعف الأساسية في المجتمع الكردي. ففي مثل هذا المجتمع الذي يزداد فيه عدد القبائل باستمرار، وتسود مستلزمات الحسب والنسب والشرف يكون من الصعب جدا إنشاء تنظيم مركزي، وذلك نتيجة لتعدد الرغبات ووجهات النظر في ما يخص قيادة القبائل وإدارة شؤونها. ومن المتعذر، دون شك، تلبية كل تلك التطلبات. يضاف إلى ذلك، الافتقار إلى توافر مناخ مواتٍ للاتحاد. إن تأسيس الدولة لا يتحقق إلا من خلال إنشاء سلطة مركزية ذات نفوذ شامل. وقد حال الوضع الجغرافي لكردستان دون تكوين سلطة مركزية. وإنما شجعت طوبوغرافية الأراضي بجبالها الشاهقة ووديانها العميقة وأنهارها سريعة الجريان وعدم كفاية الطرق على إنشاء هياكل جهوية ومستقلة.

وقد وصف ابن خلدون هذه الحالة قائلا "في الأمصار التي يكثر فيها وجود القبائل وتتنوع فيها المجتمعات يصعب إنشاء دولة قوية ومستقرة" (انظر Mukaddima I, 2a, ed., Dergah Yayinlari, Istanbul, (1988, pp. 496-499.

وفي كردستان حيث تكثر القبائل المتجاورة، يبدو من الطبيعي جدا "ألا يخضع الأشخاص لسلطة عليا" و"لا يقبلون بوجود سلطة

عليا". كما توجد مجموعات أخرى تعيش على هامش النظام القبلي الكردي. وهذه المجموعات التي لا تتصف بأي صفات قبلية تعيش في الجبال وفي مناطق يصعب الوصول إليها، وبعيدة جدا عن القرى والقصبات. ونظرا لبعد مناطق هذه المجموعات عن ممرات الطرق الرئيسية، فهي لم تحتك أو نادرا ما احتكت بالجيوش العربية والسلجوقية أو جيوش جنكيزخان.

كما كان يوجد بالإضافة إلى هؤلاء مجموعات من الأرمن والسريان الأرثودوكس والأتراك والجركس ..الخ، تعيش بمعزل عن الأكراد، في مختلف مناطق كردستان. وبينهم من كانوا من المسلمين المسيحيين واليهود والأكراد اليزيديين والعلويين والسنة والحنفيين والشافعيين ..الخ.

ومن السمات المهمة الأخرى لهياكل القبيلة أنها تمنع نشوء مناخ موات للعمل. إذ يوجد في هيكل القبيلة نظام متدرج للمكانة الشخصية. وبموجب هذا النظام يكون من غير الملائم أن يعمل أولئك الذين يحملون لقب آزير أي أبناء القبيلة. كأن يشاركوا في قطع الخشب أو نقله. ويعتبر هؤلاء كافة من هم أدنى من مكانتهم اجتماعيا من بين رعاياهم. ويقتصر نشاط الآزير على الصيد والمشاركة في الحروب ..الخ. إن اعتبار العمل نشاطا غير لائق هو من الأسباب المهمة التي لا يستطيع النظام القبلي تجاوزها. كما أنه من أسباب استمرارية جمود الهيكل القبلي في آن واحد. وهو أيضا من الأسباب التي تفسر عدم نمو العلاقات الرأسمالية وتطورها.

تمثل الهياكل القبلية كما ذكرنا أعلاه جانبا من جوانب الضعف في المجتمع الكردي في ما يخص تكوين سلطة مركزية. لكن هذا الضعف ليس سمة مميزة للأكراد فحسب. فقد ظهر هذا

الضعف في كافة الشعوب ومنهم على سبيل المثال، العرب والأتراك. لقد استغلت الإمبريالية البريطانية جانب الضعف هذا لدى تطبيقها لسياسة "فرق – تسد" في العشرينات ضد العرب لإنشاء عدة دول عربية (ومحميات) بدلا من دولة عربية واحدة. ذلك لأن القبائل العربية بدورها شديدة الحساسية في ما يتعلق بخضوعها لغيرها من القبائل أو صيرورتها تحت قيادة قبيلة أخرى. لذلك اعتبروا إنشاء عدد من الدول العربية أبسط الحلول المطروحة.

ثم ان عدم قدرة الأكراد على تشكيل دولة وافتقارهم لسلطة مركزية ظاهرة تتوافق مع العناصر الأخرى لديناميكية المجتمع الداخلية وللتدخلات الخارجية. ولقد كشفت بوضوح في ما سبق أن من الأسباب الرئيسية لذلك هو الموقع الجغرافي لكردستان على مفترق الطرق التي سلكها الغزاة. كما حاولت إجراء مسح عام لحياة الأكراد في القرون التي سبقت الإسلام.

ولدى وصول الأتراك الأوغوز من آسيا الوسطى إلى الأنضول وإلى كردستان مرورا بكل من بلاد الفرس والعراق، وجدت آنذاك هياكل قبيلة مماثلة في كردستان. فقد كان هناك الروانيون والحنسوحيدون والشداديون والرواديون ..الخ. وكانوا قد أشادوا هياكل لها سمات الدولة. وفي خلال غزوات الأتراك الأوغوز بدأت تفقد تلك الهياكل سماتها تدريجيا، حيث وافقت تلك القبائل – الدولة على الخضوع للسلاجقة شريطة منحهم استقلالهم الداخلي في شؤون قبائلهم.

وبذلك تكون حملات الغزو قد حالت بدورها دون تطوير هيكل مركزي للسلطة في كردستان، إلى جانب استمرارية الهياكل الاقتصادية المرتكزة على تربية الحيوانات وهياكل القبيلة المستندة إلى النسب ورابطة الدم ومفهوم الشرف. وفي الفترات اللاحقة لتلك الغزوات استمرت كردستان محاصرة بين الإمبراطوريتين العثمانية

والفارسية، ولعبت دور المنطقة العازلة بينهما. ومن الدلائل المهمة على ذلك، وقوع الحروب العثمانية الفارسية باستمرار في الأراضي الكردية، وأن الطرفين إنما يتحاربان في الواقع، بقوات جندوها من بين الأكراد. ويمثل الأكراد السنة والعلويون في هذا الشأن بعدا آخر لهذه المشكلة.

وأخيرا، كانت الثروات الطبيعية لكردستان ولاسيما حقول النفط الغنية وراء الصراع بين مختلف الدول الإمبريالية والاستعمارية للسيطرة عليها.

ولم يكن المجتمع الكردي المستعد لخوض الحروب ليسهل على القوى الإمبريالية والاستعمارية مهمتها هذه. وقد حتم هذان العاملان الأخيران ضرورة تجزئة كردستان وتقسيمها ليسهل حكمها واستغلال ثرواتها الطبيعية.

وعندما تجتمع كل هذه العوامل إلى جانب الديناميكية الداخلية للمجتمع والتأثيرات الخارجية عليه فعلينا ألا نستغرب إذا لم تكن قد نمت سلطة مركزية كردية وتطورت في الشرق الأدنى.

ما هو مغزى تعبير "الأكراد شديدو التعلق بحريتهم"

غالبا ما يقال ويعاد باستمرار أن الأكراد شديدو التعلق بحريتهم، ومبدؤهم الأساسي في الحياة أن يعيشوا أحرارا مستقلين لا يخضعون لسيطرة أحد. وهذا القول ينطبق على حياة الفرد أيضا. ومن الصحيح أن الأكراد يدافعون عن حريتهم ضد غيرهم من الأكراد، فهل يدافعون عن حريتهم وكرامتهم القومية ضد القمع وظلم الدول

التي تتحكم بمصيرهم؟ وإذا ما وضعنا جانبا مسألة قدرتهم على الدفاع عن حريتهم، فهل هم يطالبون تلك الدول بالحرية؟ إن بإمكاننا رصد الكثير من الأحداث التي تجري في المجتمع الكردي بما يكذب هذه الأقاويل المكررة. ولنأخذ على سبيل المثال، موضوع الأخذ بالثأر. فمن المعروف على نطاق واسع إلى أي درجة يتسم الأكراد "بالشجاعة والبطولة والجرأة" في مثل هذه الحالات. فقد تتقاتل في ما بينها جماعات من قبيلة واحدة أو من قبائل متجاورة، وقد يكونون أقرباء في ما بينهم مخلفين عددا كبيرا من القتلى والجرحى من أجل "مسألة تتعلق بالشرف" لكي يغسلوا العار الذي لحق بشرفهم.

ولا يتدخل رجال الدرك إلا بعد أن ينهك القتال هؤلاء الشجعان الذين رموا بأنفسهم كالأسود في آتون معركة الشرف، وبعد أن يكونوا قد تذابحوا بما فيه الكفاية. وآنذاك يتدخل رجال الدرك الذين يرون في تصرفات هؤلاء الأبطال سلوكا مخزيا ويدعو للرثاء، ويعتقلون من بقي حيا منهم ويربطونهم بالسلاسل الواحد بعد الآخر ويسوقونهم إلى مركز الشرطة، وقد يستطيع حتى رقيب واحد من الدرك أو حتى جندي بسيط تنفيذ هذه المهمة. أما المتقاتلون الشجعان فنراهم يتوسلون بالدرك ويحاولون استمالة قلوبهم لإطلاق سراحهم، ولكن دون جدوى. ومما يرافق مثل هذه الأحداث في كثير من الأحيان أن يعتقل الدرك حتى الأطفال والنساء ويربطونهم بالسلاسل ويسوقونهم مع ذويهم المتقاتلين.

وفي مركز الشرطة أو السجن يحتجزون النساء ولاسيما الشابات منهن في زنزانات بعيدة حيث يحاول الجنود ورجال الدرك اغتصابهن. فما الذي يفعله في هذه الحالة أولئك الشجعان الذين لا يهابون الموت لأخذ ثأرهم وغسل عارهم واستعادة شرفهم؟ إنهم

يلوذون بالصمت وهم يعلمون ماذا سيحل بزوجاتهم وبناتهم وأخواتهم على يد رجال الدرك والجنود.

بل إن أولئك الأبطال الذين تذابحوا بلا رحمة ورموا بأنفسهم في آتون معركة الشرف بجرأة متناهية مثل الأسود غير قادرين حتى على مجرد الاستفهام من رجال الدرك والجنود عن مصير نسائهم وبناتهم وأخواتهم. فما هو مفهوم الحرية هذا؟ وهل هذا سلوك من يعتز بحريته واستقلاله وكرامته؟ إن وراء هذا الموقف وذاك السلوك أساس مادي، وهذا ما سأحاول تفسيره.

بودي الإشارة بادئ ذي بدء إلى وجود تناقض في ما بين حرية الفرد واستقلاليته والحرية بوجه عام. إذ يلغي بالتبادل أحدهما مفعول الآخر. وكنت قد أوضحت في ما سبق أن الأكراد إنما يعتمدون في معاشهم على تربية الحيوانات في إطار هياكل القبائل التي ينضوون تحت لوائها. وتعمل هذه المؤسسة الاجتماعية (النظام القبلي) على عزل العشائر والأفراد بعضهم عن بعض. ويزداد هذا الانعزال عمقا وكثافة من خلال محاولات كل قبيلة حماية مراعيها من سيطرة الآخرين. وقد عرقلت هذه الظاهرة قيام علاقات بين الأفراد، كما حالت دون تكوين تجمعات ذات كثافة سكانية عالية نسبيا. وبالإضافة إلى ذلك، ساعدت العوامل الجغرافية وتباعد المسافات ما بين القرى في زيادة النفور بين الأفراد وعدم تلاحمهم. وهنا يبرز أمامنا سبب عدم نمو المشاعر القومية. ففي المناطق التي تتباعد فيها مراكز التجمعات السكانية وتكون المنازل متناثرة على مجموعات من 3 أو 5 بيوت في أعالي الجبال أو في الوديان، وفي المناطق التي لا تكاد توجد علاقات اجتماعية واقتصادية بين الأفراد وحيث يندر تناقل الأخبار والأفكار لا يمكن أن تتطور مشاعر قومية قوية. ومثل هذه البيئة الاقتصادية والاجتماعية إنما تعجز عن

تطوير المشاعر القومية. ويشكل الولاء للقبيلة ولرئيسها حواجز لا يمكن تجاوزها بين القبائل. ويبدو أن تطوير المشاعر القومية أمر مستحيل ما لم تدمر تلك الحواجز وتزال من الوجود. ولا يمكن تدمير تلك الحواجز إلا من خلال عملية تنمية الوعي القومي. وهذا يعني نقل المشاعر القومية من مستوى القبيلة إلى صعيد الأمة.

ومن الطبيعي أن يكون هؤلاء الذين تربوا في مثل هذه الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أنانيين ولا يفكرون إلا بحريتهم الشخصية.

لقد درسنا العوامل الأساسية التي تحكمت بتاريخ الأكراد. وعلينا الآن أن نضيف إلى ذلك بعدا جديدا. يتعلق الأمر بالاتجاه الملحوظ لدى الأكراد في تفضيل مبدأ التراضي. لقد سعى الأكراد على امتداد تاريخهم إلى العمل بمبدأ التراضي عندما تتعرض بلادهم للغزو والاحتلال. وفشلوا في انشاء آليات تحمي بلادهم ككل ويستخدمونها في صد الغزاة والمحتلين. إذ ما دامت حرية القبيلة وحرية كل فرد فيها مضمونة، ومادام الغزاة والمحتلون لا يتدخلون في شؤون القبيلة نرى الأكراد يخضعون طوعا لقوى الغزو والاحتلال، حتى أصبح الخضوع من أجل الحفاظ على حرية القبيلة وحرية أفرادها مقبولا ولو على حساب استعباد الأمة بكاملها. ولم يستطع الأفراد والقبائل تشكيل حلف قوي يقف بوجه الغزاة والمحتلين القادمين من الخارج، إنهم يحاولون الدفاع عن كيانهم فرادى. وقد استفادت قوى الغزو والاحتلال من جوانب الضعف هذه في المجتمع الكردي لكي تطبق سياسة "فرق – تسد"، بعد أن أتاحت لها جوانب الضعف تلك أساسا ملائما لتطبيق تلك السياسة التي هشمت المجتمع الكردي ودمرته واستعبدته. إن المجتمع الكردي اليوم، مجتمع

مستعبد. ولا يوجد في العالم برمته مجتمع مستعبد قوامه أكثر من 30 مليون نسمة ولا يملك حتى وضع المستعمرة سوى المجتمع الكردي.

وهذا يعني أن ثمة خطوة واحدة تباعد ما بين الحرية الفردية وحرية القبيلة من جهة والعبودية القومية من جهة أخرى.

وهاتان الحقيقتان هما في واقع الأمر وجهان لعملة واحدة. إذ لا يمكن تحقيق الحرية القومية إلا من خلال الإصرار على بلوغها والتخلي عن جزء من الحرية الفردية.

يرتبط مفهوم الحرية الفردية بنمط سلوك الشخص وموقفه: وعندما يكون موقف المرء ديمقراطيا فهذا لا يعني أن يفعل ما يشاء وإنما يتبادل الرأي بشأن الموقف ويناقشه مع غيره، ليضع سياسة متفق عليها، وألا يملكه الشعور بالتفوق على الآخرين، وألا ينتظر منهم إطاعته وأن يكون متسامحا معهم.

لكن الأكراد لم يتعلموا حتى الآن كيف يموتوا من أجل حريتهم واستقلالهم الوطني. وإنما اكتفوا بتذبيح بعضهم البعض في معارك لأخذ الثأر بتشجيع من الدولة. وحينما يتعلق الأمر باستقلالهم الوطني يتذكرون حريتهم الفردية ويفضلون الخضوع للاستعباد. ولكن أليس من الواضح أن من يستعبد على صعيد وطنه لا يستطيع التمتع بحرية حقيقية على مستوى أسرته وقبيلته. إن من لا يتمتع بالحرية والاستقلال الوطني لا يمكن أن يتمتع بحريته الشخصية.

ومن غير المهم على الإطلاق أن يتعلم المرء كيف يموت من أجل أن يأخذ بثأره، وإنما المهم أن يتعلم كيف يموت من أجل الاستقلال الوطني وتحرير نفسه من العبودية.

لقد أحدث تأسيس حزب العمال الكردستاني تحولا مهما في تاريخ الكرد وكردستان. فهو يعلمنا ما يلي: علينا أن نتعلم كيف نموت من أجل الحرية والاستقلال الوطني. وهذا الموقف الحازم والواعي والمستند إلى الخبرة الذي يتخذه حزب العمال الكردستاني، هو الذي يسبب العديد من المشكلات للدولة التركية العنصرية والاستعمارية.

وبقدر ما تتهم الدول التي تشترك في حكم كردستان المنظمات الكردية "بالنزعة القومية" تتهمها بذلك تيارات اليسار ولاسيما التركي منها. إذ ينعتون المنظمات الكردية "بالحركات ذات النزعة القومية". بل إن مثل هذه الاتهامات توجه حتى للمنظمات الكردية التي تؤكد نزعتها الماركسية-اللينينية. وهذه الاتهامات في رأيي باطلة. أما أكبر نقطة ضعف تعاني منها التنظيمات الكردية فتكمن في افتقارها لعنصر الشعور القومي المتبلور. ومن الممكن فهم الشعور القومي ببساطة على أنه حب الوطن، وحب الانتماء إلى الأمة والدفاع عن القيم الوطنية ومثاليتها الرمزية. فهل ينطبق ذلك على وضع الأكراد؟ نعم ينطبق. ولكن لماذا لا يخص الأكراد لغتهم وثقافتهم بمزيد من الاهتمام؟ إن من يتحدث اللغة الكردية أو يرغب في ذلك يتهم "بالنزعة القومية" وكيف يتسنى أن ندعو شخصا يتحدث بالتركية ويرفض التحدث بلغته الكردية "اشتراكيا"؟ إنهم ينعتون أولئك الذين يطلقون على أبنائهم أسماء مثل "بيروسك – اسم كردي" "بالنزعة القومية" فلماذا يسمونهم "أمميون" أولئك الذين يطلقون على أبنائهم أسماء مثل "البارسلان وجنجيز – أسماء تركية"؟ وهل يتكلم الثوريون الفلسطينيون ويكتبون باللغة العبرية؟ وهل ينعتون "بالنزعة القومية" إذا هم تكلموا أو كتبوا باللغة العربية؟

ولا يراعي جزء كبير من الديمقراطيين الاجتماعيين الأتراك ومن اليسار الماركسي في تركيا في سياساتهم رغبات الشعب الكردي ومطاليبه، وإنما يوجهون تلك السياسات بما يستجيب لأفكار وتصرفات بعض "الأوساط الحساسة". ومثل هذا السلوك غير مفهوم إطلاقا. كما أن من غير المفهوم بذات القدر لماذا يحاول الأكراد توجيه أفكارهم وأنشطتهم وفقا لما يراه سليما اليسار التركي والديمقراطيون الاجتماعيون الأتراك. إن على الأكراد أن يدركوا أولا أن لهم الحق في أشياء معينة. وعندما يدركون ذلك ويقتنعون به لن يستطيع كائنا من كان التأثير على نمط سلوكهم ومواقفهم.

وليس من المفروض ان ينتظر الأكراد ماذا ستقول تيارات اليسار التركي بشأن ما يفكرون وما يعملون. وهم عندما يتكلمون لغتهم الكردية فهذا حق طبيعي لهم، وعليهم أن يطالبوا بهذا الحق. وليس من مهامهم أن يقنعوا بعد الآن هذا أو ذاك من أشرس ممثلي العنصرية والنزعة الاستعمارية التركية أمثال Mumtaz وErdal Inonu وBullent Ecevit وSoysal وOgur Mumcu وIsmail Cem وToktamis Ates أن استعمال لغتهم الكردية في التكلم والكتابة حق طبيعي، وعليهم عندما يتعرضون بسبب أفكارهم ونشاطاتهم لمتابعات قضائية أن يستعدوا للدفاع عن تلك الأفكار والنشاطات بكل ما يستطيعون إلى ذلك سبيلا.

"حراس القرى" دليل على ضعف المجتمع الكردي

نشأ في تركيا وضع جديد بعد الهجوم على مدينتي ايرو وشمدينلي في منتصف أغسطس/آب 1984. فقد بدأ وضع جديد في تركيا ببداية حرب الكريلا في كردستان.

تعتقد تركيا أن حراس القرى هم خير وسيلة لمجابهة الكريلا. وحراس القرى هؤلاء هم الذين يتولون "ضمان" الأمن في القرى. والدولة هي التي تتولى تسليح هؤلاء وهم من أبناء القرى الكردية. وغالبا ما يجبرون المزارعين على الانخراط في سلك حراس القرى. وتستخدم الدولة مختلف الأساليب لدعم هذه المؤسسة ولتحويل الشعب بكامله إلى حراس للقرى. ويتلقى هؤلاء من الدولة مكافآت مادية ومعنوية لقاء خدماتهم. إلى جانب مرتباتهم الشهرية، تدفع الدولة مكافآت بقيمة تعادل عدة آلاف من الليرات التركية لحراس القرى مقابل تسليمهم كل رأس مقطوع من جثة الكريلا. وتختلف قيمة تلك المكافأة حسب أهمية الكريلا وموقعه القيادي في منظمته.

ولكي تضمن الدولة حاجتها من حراس القرى وتزيد عددهم تلجأ للتعامل مع السجناء المحكومين بموجب القانون العام، ولاسيما مع المحكومين منهم بجرائم القتل. فإذا أعربوا عن استعدادهم للقتال ضد حزب العمال الكردستاني، يعدونهم بإطلاق سراحهم من السجن، وإذا كانوا من بين الفارين من وجه العدالة يعدونهم بعدم إلقاء القبض عليهم وإغلاق ملفاتهم الجنائية. ويجري كبار موظفي الدولة ورؤساء القبائل مناقشات جادة حول هذا الموضوع مع المجرمين، وإذا ما توصلوا إلى اتفاق في النهاية يبادرون فورا إلى تجنيدهم حراسا للقرى. وهكذا تم تجنيد عدد كبير من بين هؤلاء المجرمين العاديين حراسا للقرى منذ عام 1985. ومن المؤكد أن تلك المفاوضات بين كبار موظفي الدولة والمجرمين دارت شفاها، فهي غير موثقة. ولنطلع الآن على حالة قبيلة Yirki في Beytussebap. فقد أقام رئيس هذه القبيلة طاهر آديمان عام 1975 حفلة بمناسبة ختان ابنه. وفي أثناء الحفلة نشب شجار بينه وبين وكيل المحافظ وممثل النيابة العامة، تلقى طاهر آديمان أمام عدد

من أبناء قبيلته صفعة من وكيل المحافظ أطلق على أثرها الرصاص من جميع الجهات على الوكيل وجماعته وانتهى الأمر بسقوط 6 قتلى من بين رجال الدرك وهروب الوكيل وممثل النيابة. وانسحبت القبيلة إلى الجبال وظلت هناك 10 سنوات. وفي مايو/أيار 1985 عادوا إلى قراهم بعد الاتفاق على إجراء مفاوضات بشأن تعيين المجرمين حراسا للقرى كما ذكرنا أعلاه (انظر 2000e Dogru, 22/5/1988, pp.8-15; Milliyet, 10/8/1987; Sabah, 15/8/1989).

يعكس وجود ظاهرة حراس القرى أكبر جانب من جوانب ضعف المجتمع الكردي. وهذا ما يقوله علنا موظفو الدولة أنفسهم: إن مؤسسة حراس القرى ليست سوى اسم آخر "لعملية إبادة الأكراد في الشرق على أيدي الأكراد أنفسهم". ولا تتأخر الصحافة التركية في تأكيد ذلك (انظر مجلة Sabah، عدد 13-1989/8/19).

ويتوقف تطور هذه المؤسسة في المستقبل على جوانب الضعف والأمراض التي يعاني منها المجتمع الكردي والتي سبق و استرعت الصحافة التركية الانتباه إليها.

يمثل حراس القرى آلية ضخمة من آليات القمع والإرهاب. وفي بعض المناطق يسلم رجال الشرطة والدرك والجيش الأشخاص الذين يعتقلونهم إلى حراس القرى، حيث يتلقون على أيديهم أبشع أنواع التعذيب وأشدها قساوة. إذ يقطعون أنوفهم وآذانهم ويفقؤن أعينهم ويقطعون أجسادهم أربا أربا.. لكن مهمة حراس القرى تركز بالدرجة الأولى على تخويف الشعب وإرهابه بما يحرم في النهاية الكريلا من مستلزمات استمرارية وجودهم ونشاطهم (انظر مجلة 2000e Dogru، عدد 1989/6/11 ص 20-32، وعدد 1989/6/25 ص 16-18).

تستطيع الدولة كسب أعداد متزايدة من الأشخاص إلى جانبها بفضل وسائلها المادية، وتنفق عليهم مرتبات شهرية وتمنحهم مكافآت مادية ومعنوية. ويعزى نجاحها هذا جزئيا إلى انتشار البطالة على نطاق واسع بين السكان وإلى ظروف الحياة والمعيشة الصعبة للغاية في كردستان. ومع ذلك، هناك عدد كبير من المزارعين الذين سلمتهم الدولة أسلحة بأيديهم وحولتهم بكل بساطة إلى حراس للقرى. والدولة تستفيد من مثل هذه الأوضاع في تشديد سياستها "فرق -- تسد ودمر" وتعميقها وتوسيع نطاق تطبيقها في كردستان. بيد أنني أعتقد أن نجاح الدولة في تجنيد الآلاف من حراس القرى دليل على ضعف خطير في المجتمع الكردي. فالأمر أولا وأخيرا هو أن حراس القرى الكردية هم من الأكراد الذين يقوون بهذا الدور لحساب الدولة في تخويف وإرهاب الأكراد الذين يطالبون بالمساواة والحرية وقتلهم. ففي كافة حركات التحرر الوطني وجدت عناصر تعاونت مع القوى الإمبريالية والاستعمارية ضد أبناء جلدتها. ففي الهند والجزائر وجنوب أفريقيا وأنغولا وفلسطين ..الخ، وجدت مثل هذه العناصر المتعاونة مع السلطات. لكن الحالة بالنسبة للأكراد مختلفة. إذ تتخذ هذه الظاهرة بعدا جماعيا. وهذا ما لا يمكن تفسيره إلا بافتقار بعض الفئات الاجتماعية في المجتمع الكردي لأي نوع من الشعور القومي.

ولهذا السبب تدعو الضرورة إلى دراسة هذه الظاهرة التي تنعكس بوجود حراس القرى في شمال كردستان والجاش في كردستان الجنوبية.

والموضوع التالي الذي سنعالجه مهم أيضا: قد يكون حتى المتعاونون والوكلاء ومساعدو الدولة من بين حراس القرى، لكنهم يخضعون لمراقبة شديدة من قبل الدولة، ولأنهم على إطلاع تام على الأعمال غير القانونية

والتعذيب والمذابح التي تنظمها قوى الأمن، وعلى علم بمواقع القبور الجماعية وغير ذلك، فإن حياتهم مهددة باستمرار من قبل الدولة ذاتها (انظر مجلة 2000e Dogru عدد 1989/2/26، وعدد 1989/3/19 ص 26، وعدد 1989/3/7 ص 24، وعدد 1989/6/4 ص 8-14).

ولربما قد يتحدث حراس القرى عن المذابح التي ترتكبها الدولة، وفي هذه الحالة سيكشفون جرائمها وممارساتها في التعذيب وحبك المؤامرات، ولهذا السبب تعتمد الدولة سياسة القضاء على كل من هو على إطلاع على أسرارها. أما أسباب وفاة هؤلاء فهي واضحة: لقد اشتبكوا مع كريلا حزب العمال الكردستاني وسقطوا قتلى.

وبودي في هذا الخصوص ذكر بعض الأمثلة من التاريخ الكردي، وأول هذه الأمثلة يتعلق بثورة الشيخ سعيد عام 1925.

من الممكن تقسيم العناصر التي شاركت والتي لم تشارك في ثورة الشيخ سعيد مثل كبار ملاك الأراضي والشيوخ ورؤساء العشائر في إطار أربع مجموعات:

(1) الذين شاركوا مباشرة في الحركة؛

(2) الذين وقفوا إلى جانب السلطة المركزية؛

(3) الذين لم تكن لهم علاقة بالحركة ولكنهم كانوا داخل منطقة الثورة؛

(4) الذين لم تكن لهم علاقة بالحركة ولكنهم كانوا خارج منطقة الثورة.

شملت المجموعة الأولى كافة فرسان الحميدية باستثناء 5 أو 6 وحدات منها. وضمت المجموعة الثانية الشيوخ: نورسين وكوفرفي وهيزان بالإضافة إلى الشيخ جميل جيتو من كرزان وأمين رامانلي

من باتمان ..الخ. وشملت المجموعة الثالثة والرابعة منطقة زيلان وبقية مناطق كردستان والأنضول على التوالي.

ومن الممكن في هذا السياق ملاحظة حدث شنيع جدا يستحق التأمل بإمعان: لقد سجنوا وعذبوا وشنقوا وأرسلوا إلى المنافي كل رؤساء القبائل والشيوخ الذين وقفوا إلى جانب الثورة أو تعاطفوا معها أو شاركوا فيها أو لم يشاركوا أو وقفوا إلى جانب القوات الحكومية في قمعها. ومن هؤلاء، على سبيل المثال، الشيخ جميل جهتو الذي قدم أثناء الثورة مساعدات كثيرة لقوات الحكومة المركزية ووقف إلى جانبها بقوة. ولم يشفع ذلك ولا علاقاته الحميمة بأتاتورك، الذي كان يراسله ويوجه خطابه إليه بكلمة "أخي" ويجيبه الشيخ مخاطبا إياه بذات الصفة، في إنقاذ رأس الشيخ من المشنقة ولا حالت دون نفي أسرته من البلاد. وهذا ما حدث لأمين رامانلي حيث قتل رميا بالرصاص على الرغم من وقوفه في فترة سابقة إلى جانب القوات الحكومية. وسنأتي على شرح هذه الأحداث بمزيد من التفصيل لاحقا.

وعلى الرغم من وقوف الشيخين نورسين وكوفرفي إلى جانب الدولة، فلم يفلتا من عقوبة النفي. أما الذين يندرجون ضمن المجموعة الثانية فقد عاشوا أحداثا رائعة جدا وشنيعة جدا. امتدت نار الثورة إلى بتليس. وانتشرت بسرعة في أقاليم عديدة. ووقع والي بتليس أسيرا بيد الثوار، لكن الشيخين نورسين وكوفرفي تعاونا على ضرب الثورة من الخلف وتحرير والي بتليس من الأسر. وبعد إخماد الثورة حكم عليهما بالنفي إلى مدينة قونيه. وبعد فترة قصيرة عينت الحكومة والي بتليس السابق واليا على قونية. وسرعان ما شكل الشيخان المنفيان وفدا وطلبوا مقابلة الوالي الجديد. وقد شارك في الوفد والد الشيخ قاسم والشيخ عبد الباقي

والشيخ معصوم والشيخ صلاح الدين وابن أخيه الشيخ أحمد. وقد دارت بين الوفد والحاكم المحادثات التالية :

- السيد الوالي:

"إنكم تعلمون دون شك بنفينا إلى قونيه"

- نعم أعلم ذلك

- وتعلمون أيضا أننا لم نشارك في الثورة، بل وقد ساعدنا على قمعها

- وأعلم بهذا أيضا

- كما تعلمون أننا أنقذنا مقامكم العالي من أيدي المتمردين الأكراد

- نعم أعرف ذلك

- وهل أعلمتم أنقرة بكل ذلك؟

- نعم لقد فعلت

- إذا كنت تعلم بوضعنا وتعلم أنقرة أيضا فلماذا أصدرتم حكما بنفينا؟

- نعم لقد صدر حكم بنفيكم. وبهذا الحكم منحتكم الدولة فضلا كبيرا. إذ أنها لم تأمر بقطع رقابكم. لقد فكرت الدولة على النحو التالي: لقد كنتم قبل الآن أقوياء. وبقوتكم تلك استطعتم قمع الثورة. وحيث أنكم مازلتم تمتلكون تلك القوة فكيف يتسنى لنا أن نتأكد من أنكم لن تضعوها مستقبلا في خدمة الانفصاليين؟ وهذا هو السبب الذي من أجله صدر الحكم بنفيكم إلى هنا. يضاف إلى ذلك، أنكم حاربتم ضد أبناء شعبكم، فكيف يتسنى للدولة أن تثق بمن يحارب شعبه.

وتعرضت المجموعة الثالثة إلى القتل والإبادة ونفي بعض أفرادها. وعلى الرغم من أن منطقة زيلان دريسي لم تشترك في

الثورة، إلا أن سكانها تعرضوا لمذابح جماعية هائلة. أما الذين لم يطالهم القتل فقد صدر حكم بنفيهم. وتعرض أفراد المجموعة الرابعة بدورهم إلى النفي أو السجن.

وهنا ينبغي التفريق بين عمليات النفي والمحاكمات. ففي أعقاب فشل ثورة الشيخ سعيد هرب عدد من الأكراد البارزين من قادة الثورة إلى سورية. وأجرت محاكم الاستقلال (التي أعقبت محاكم أمن الدولة) محاكمات غيابية بحقهم. غير أن الأحكام التي صدرت بحقهم لم تنفذ نظرا لوجودهم في سورية. وكان من بين أولئك أفراد ينتمون إلى قبيلتي جيتو وكليكاسلان من الذين تمكنوا من العودة إلى تركيا بعد صدور العفو عنهم لدى استلام الحزب الديمقراطي للسلطة في انقرة عام 1950.

وكما كان بمقدور بعض المنفيين العودة إلى ديارهم أو وطنهم في أعقاب صدور مرسوم عام 1947 أو بقرار اتخذته الحكومة آنذاك ينص على أن أولئك الذين صدرت أحكام بنفيهم إلى غرب تركيا الالتزام بالنقاط الثلاث التالية:

(1) أن يستقروا في غرب البلاد؛

(2) أو أن يعيدوا أراضيهم إلى الدولة ويعوضون بأراض جديدة عائدة للدولة؛

(3) أو أن يبيعوا أراضيهم في تركيا لغيرهم من سكان المنطقة.

وقد شمل هذا القرار المزارعين أيضا، بل إن قبيلتي بابان وموتكي على سبيل المثال، استلموا بعد نفيهم إلى الأنضول أراض تابعة للدولة. وبذلك نشأت قرية فردكورت (تاتفان) على منحدرات جبل نمرود. وكان بمقدور العناصر الإقطاعية مثل كبار ملاك الأراضي والشيوخ ورؤساء القبائل استرجاع أراضيهم بعد عودتهم من المنفى عام 1947.

والمثال الثاني يتعلق على العكس من ذلك، بالثائرين الأكراد ممن كانوا برفقة الشيخ سعيد مباشرة. يصف ملك فرات حفيد الشيخ سعيد حادثة وقعت مع والي المنطقة كاظم ديريك (انظر مجلة Girisim عدد أغسطس/آب 1989، ص 21)، يقول ملك فرات إن كاظم ديريك زار خلال إقامته في تراقيا باليونان من 1936 إلى 1947 عمه الشيخ علي رضا أفندي وشرح له حوادث معينة رافقت الثورة. من ذلك، قول كاظم ديريك: أنه جاء لمقابلته أثناء الثورة رؤساء قبائل هويتي وحاسي موسى والشيخين محسن وعبد الباقي من أسرة كوفرفي وقالوا له إنهم مستعدون لتغيير ولائهم للثورة إذا دفعت لهم الدولة 50 000 ليرة ذهب. وكان الشيخ يعلم أن الحكومة التركية لن تقبل بهذه المساومة، لكنه مع ذلك، احتفظ بالعرض ثم عرضه مرة ثانية على الحكومة. وفي المرة الثانية وافقت الحكومة على دفع المبلغ شريطة أن يحاربوا الثورة، وبعد قمع الثورة استدعت الدولة هذين الشيخين وانتزعت منهم ضعفي هذا المبلغ المدفوع سلفا ونفتهما من البلاد.

والمثال الثالث ذو الصلة بهذا الموضوع حدث خلال الحوادث التي وقعت في منطقة ماسون في الثلاثينات. إذ أقام أميني بريهاني علاقة تعاون وثيقة مع الدولة. وقد توسعت هذه العلاقة إلى درجة جعلته لا يتراجع عن تسليم إخوته المؤيدين للحركة الكردية إلى السلطة. لقد اعتقلوا أميني بريهاني وشنقوه. وفي لحظة إلقاء القبض عليه اختفى أحد أخوته في قن للدجاج. وكان أميني يعلم بمخبأ أخاه، فصرخ بصوت عال أمام رجال الدرك قائلا لأخيه: أخرج، فإذا كانوا سيتلذذون بي فليتعشوا بك، وهكذا اقتادوا أخيه للموت أيضا. لقد أعدمت السلطة أميني لأنه شارك إلى جانب القوات الحكومية في قمع الثورة، ولأنه يعرف أشياء كثيرة

ينبغي أن تبقى من أسرار الدولة. ثم أن الدولة لم تكن لتثق بمن يسلم أخيه للموت.

والمثال الرابع الذي يضفي المزيد من الإيضاح على هذا الموضوع يتعلق بانتفاضة درسيم بين عامي 1937 و1938. لقد حاولت الدولة من خلال تقديم المكافآت المادية والمعنوية كسب بعض الأكراد إلى جانبها ولاسيما المقربين من قيادتها، وكان من بين هؤلاء شخص اسمه رهبير وهو ابن عم قائد الحركة سيد رضا. كان قد أقام منذ بداية الانتفاضة أحد كبار ضباط الجيش التركي علاقة مع رهبير، وأخذ يقدم له مكافآت مادية لقاء المعلومات التي يحصل عليها منه، وشمل ذلك نقودا وعلبا ذهبية لوضع التبغ، أو يهديه غليونا فاخرا أو قداحة أو سلسلة ذهبية أو عقدا من اللؤلؤ ..الخ. ولاشك في أن حصيلة هذا الشخص من المعلومات كانت ثمينة نظرا لرابطة القربى بينه وبين قائد الحركة. وكان يسرع بإيصال كل ما يحصل عليه من معلومات عن خطط الثورة وأعضاء الحركة وأية تغييرات تطرأ في المناطق المحررة إلى جهاز مخابرات الدولة.

ومن أعمال هذا الرجل إخبار السلطات بمكان إقامة عليشير. وكان من المعروف أن عليشير قد شارك في انتفاضة كوجيري. وكان من بين القادة البارزين في انتفاضة درسيم أيضا. فما كان من قوات الأمن سوى مباغتته ليلا في بيته وقتله في فراشه. وعندما حاولت زوجته مقاومة المهاجمين قتلوها مع ابنها الذي كان في المهد.

ارتكب رهبير عددا كبيرا من المساوئ والجرائم لصالح الدولة التركية وانكشفت في ما بعد خيانته العظمى للشعب الكردي. وقد أحسنت تركيا في مكافأته على هذه الخيانة ماديا ومعنويا. ففي عام 1938 وبعد أن قمعت الثورة في درسيم عن آخرها، قامت قوات الأمن التركية بآخر عملياتها، بأن هاجمت بطريقة مفاجئة بيت

رهبير، وقتلته حتى قبل أن يشعر بالهجوم، وفتشت بيته تفتيشا دقيقا، وعثرت على الهدايا التي حصل عليها مقابل المعلومات التي قدمها للضابط التركي الكبير واسترجعتها ومنها مجموعات من الأوراق النقدية وعلب ذهبية وقداحات وسلاسل ذهبية وأساور وعقود من اللؤلؤ ..الخ. وبعد إنجاز مهمتهم هذه أطلقوا إشاعة مفادها أن اللصوص وقطاع الطرق هاجموا منزل رهبير وقتلوه وسرقوا ممتلكاته. إن مصير رهبير حالة نموذجية لكل خائن بكل تفاصيلها من شرائه عميلا إلى قتله للتخلص منه. وبعد هذه الأحداث توقف الأكراد عن تسمية أبنائهم رهبير. كما غيروا أسماء من كانوا يحملون هذا الاسم.

وثمة احتمالات كبيرة في أن تتكرر مثل هذه الحالات مع حراس القرى. لكن مؤسسة حراس القرى التي أنشأتها الدولة لم تنجح في منع نمو الحركة الوطنية الكردية. ونظرا لذلك، تتجه الدولة لتكليف حراس القرى بمهمات لم تنص عليها الاتفاقات معهم. إذ وفقا لتلك الاتفاقات لا يطلب من حراس القرى سوى الدفاع عن قراهم، بمعنى أنهم يمنعون "قطاع الطرق" من الدخول إلى قراهم. ويطلعون قوات الأمن التركية على الحالة في قراهم، ويساعدوهم في كشف ممرات الوصول ومكامن الكريلا حول القرى. إلا أن قوى الأمن تطلب من حراس القرى الاشتباك مع "قطاع الطرق" في الجبال، أي إجبارهم على القتال خارج قراهم. وفي حالة رفضهم تنفيذ هذه الأوامر يجبرونهم على إعادة مرتباتهم الشهرية التي تسلموها.

وأخذت الدولة تفكر في الآونة الأخيرة بتسليح العشائر، وتسخيرها لمقاتلة حزب العمال الكردستاني. وهكذا تلعب الدولة دورا في حماية المؤسسات الإقطاعية وإدامتها، وتعتمد على

استمرارية مؤسسات كبار ملاك الأراضي والشيوخ ورؤساء العشائر في عرقلة نمو الحركة الوطنية. وكنا قد ناقشنا كل ذلك في ما سبق.

الخلاصة

كيف يمكن تجاوز حالة التجزئة والتقسيم

قدمت في ما سبق إيضاحات معينة حول تجزئة كردستان وتقسيمها، وإخضاع الأمة الكردية لسياسة "فرق – تسد". وأشرت أيضا إلى أن هذا الإخضاع واحد من الكوارث الكبرى التي يمكن أن تحل بأمة ما عندما تقع ضحية في لحظة ما من تاريخها لسياسة "فرق – تسد ودمر"، وأوضحت أيضا كيف تحول الشيوخ وكبار ملاك الأراضي ورؤساء العشائر والتجار ورجال الصناعة والبيروقراطيون والموظفون إلى عملاء، وكيف تخلوا عن انتمائهم القومي، وقطعوا من جذورهم الأصلية وأخذوا يستنكرون قوميتهم. وفي الربع الأخير من هذا القرن أخذ الأكراد يدركون أن طريقة العيش هذه لا تليق بهم. وشرعوا بالكفاح من أجل وجودهم القومي ومن أجل حياة تتساوى فيها حقوقهم مع حقوق الأمم الأخرى.

ومن المعروف أن تعداد الأكراد في إقليم الشرق الأدنى يزيد على 30 مليون نسمة، لكنهم لا يملكون على الرغم من تعدادهم الديمغرافي المهم هذا، وضعا سياسيا مستقلا، في حين يوجد في العالم دول يبلغ عدد سكانها 50 000 نسمة و25 000 نسمة. وقد أغرقوا في بحيرات من الدماء كفاح الأكراد من أجل حياة كريمة. وقد حال تعاون الدول التي تستغل كردستان بصفتها مستعمرة مشتركة دون نجاح جهود الأكراد الذين يتطلعون لحياة كريمة.

ونعيد التأكيد على أن السبب الرئيسي وراء فشل الأكراد، وتكرار المذابح وأعمال الإبادة التي يتعرضون لها إنما يكمن في عدم

وجـود قيـادة تقدميـة توجـه كفاحـهم، وفي اسـتمرار هيمنـة العقليـة الإقطاعيـة في منظماتـهم، وفي الـدور الـذي يلعبـه الشـيوخ ومـلاك الأراضـي ورؤسـاء العشائر لمنـع حركـة الكفـاح الوطـني الكرديـة مـن تحقيـق النصـر النـهائي، وفي أن الأكـراد لا يعتمـدون علـى "قواهـم الذاتيـة" وإنمـا يلجـأون إلى الـدول الـتي اختـارت لنفسـها سياسـة مشـتركة بضـرب الأكـراد بعضـهم ببعـض . وفي إعتقـادهم أنـه كلمـا زاد عـدد الماركسـيين – اللينينيـين في المنظمـات الكرديـة زادت فـرص نجاحـها في بلـوغ أهدافـها.

لكنـني أعتقـد أن مثـل هـذه الأفكـار سـطحية جـدا. وأرى أنـها لا تقـدم تفسـيرا مـهما لاختنـاق الحركـة الوطنيـة. ذلـك لأن الواقـع السـلبي الأساسـي يتمثـل في التقسـيم الإمبريـالي لكردسـتان. إذ لا يوجـد لمثـل هذا التقسـيم وهـذه التجزئـة نظـيرا آخـر في العـالم. لقـد جعلـوا كردسـتان سـاحة لاختبـار أحـدث الأسـلحة وأشـدها فتكـا، واسـتخدموا الأسـلحة الكيماويـة في كردسـتان بطريقـة أوسـع نطاقـا وأشـد تركـيزا ممـا اسـتخدم في أي مكـان آخـر في العـالم. ويوجـد بـهذا الصـدد، نـوع مـن التقسـيم الـدولي لـلأدوار. إذ تسـتعمل إحـدى الـدول الأسـلحة الكيماويـة ضـد الأكراد في حـين تؤكـد دولـة أخـرى عـدم وجـود أي أثـر لاسـتخدام مثـل تلـك الأسـلحة. وترفـض الدولتـان السـماح للمنظمـات الدوليـة مثـل الأمـم المتحـدة إجـراء تحقيـق حـول الموضـوع بحجـة "التدخـل في الشـؤون الداخليـة". (15) انظـر الهوامـش في نهايـة الكتـاب.

وممـا سـهل استعمال هـذه الأسـلحة التقسـيم الإمبريـالي لكردسـتان ووضعـها بصفتـها مسـتعمرة مشـتركة. ولنتصـور أن حركـة الكفـاح الوطـني لتحريـر كردسـتان محصـورة بـين جـهتين متعـاديتين تمامـا. ففـي هـذه الحالـة لا يمكـن مقارنـة هـذا الكفـاح بالقضيـة الفلسـطينية علـى سـبيل المثـال، وسـيكون مـن الإجحـاف حقـا تحميـل الضعـف

الناجم عن مثل هذه الظروف السلبية على عاتق المنظمات الكردية، لأننا بذلك نجعل مهمة التعليل سهلة جدا. ولنعود إلى مسألة "القوى الذاتية". يناضل الأكراد، بطبيعة الحال، من أجل مصالحهم، فهم يكافحون لإنقاذ بلادهم ولكي يتمتعوا بخيراتها. وأي حرب تستهدف الفوز بكردستان من أجل تسليمها إلى الآخرين ستكون غير معقولة، إذ لا توجد أمة تقدم على مثل هذا العمل، كما لا يفعله الأكراد. والأكراد يحاربون من أجل بلدهم، ولهذا السبب فهم يبحثون عن حلفاء، وهذا أمر طبيعي، غير أن عدم استقرار العلاقات بين الحلفاء يمثل مشكلة ترتبط بتقسيم كردستان وتجزئتها.

والآن يتوجب علينا طرح السؤال التالي: لماذا لم تدعم دول مثل الاتحاد السوفييتي والصين وألبانيا ودول أوروبا الشرقية كفاح التحرر الوطني للأمة الكردية وفقا لمبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها؟ ولماذا أغمضت هذه الدول عيونها وصمت آذانها إزاء المسألة الكردية، في حين كان تقسيم كردستان وتجزئتها من صنع الإمبريالية، ولصالح سياساتها؟ ولماذا لم تدعم الدول الشيوعية والاشتراكية الأكراد في حين سلحت في ذات الوقت الدول الرجعية والعنصرية والاستعمارية وهي تعلم علم اليقين أن تلك الأسلحة ستستخدم في كردستان؟ كما أنه من المعروف أن ما يقدر بنحو 30 خبيرا سوفييتيا هم الذين نصحوا الجيش العراقي بخصوص استعمال الأسلحة الكيماوية. وهذا هو ما يفسر لماذا لم يحتج الاتحاد السوفييتي على نظام صدام حسين حين استخدم الغازات السامة ضد الأكراد مرارا. وهناك أسئلة كثيرة يمكن طرحها في هذا الصدد.

وتمثل كردستان مأساة في قلب الشرق الأدنى. فثمة مجتمع يزيد عدد سكانه عن 30 مليون نسمة، مجزأ وموزع وقد سلبت منه حقوقه الديمقراطية والقومية. وثمة أمة لم ترق حتى إلى مستوى المستعمرة، وهي معرضة باستمرار للإبادة. ومأساة الأكراد هذه هي أخطر بكثير من الكوارث والإبادة التي حلت بشعوب الأزتيك والمايا والأنكا في بداية القرن السادس عشر. لقد واجهت شعوب الأنكا الدول الاستعمارية فترة قصيرة من الزمن راحوا بعدها ضحية للإبادة. وقد انتهت تلك المرحلة من حياة تلك الشعوب بسرعة نسبية. أما الأكراد فهم مازالوا ضحايا المذابح والإبادة منذ بداية القرن العشرين وإلى يومنا هذا. لكنهم أصبحوا يدركون الآن أن نمط حياتهم هذا لا يستحق أن يعاش. وقد وعى الأكراد بهذه الحقيقة. إلا أن الدول التي تستغل كردستان بصفتها مستعمرة مشتركة تملك من أسلحة الدمار مما لا قدرة للأكراد على مقاومتها. وهنا يبرز الجانب المأساوي بكل وضوح. لقد أنتجت الأسلحة الكيماوية والغازات السامة بقصد استخدامها، وقد استخدموها فعلا. وعند هذا المستوى لم تعد المسألة تتعلق بالمحاربين الأكراد وإنما شأنا من شؤون الإنسانية جمعاء. إن عدم الاكتراث في استعمال أسلحة الدمار الشامل هذه أمام الرأي العام أمر يلحق الخزي بالإنسانية. ولم يمنع إحياء ذكرى ضحايا هورشيما كل عام يوم 6 أغسطس/آب وضحايا ناكازاكي يوم 9 أغسطس/آب والكلمات المليئة بالأحاسيس التي تلقى في هاتين المناسبتين، وإدانة أولئك الذين تسببوا في هذه المأساة الإنسانية من استخدام الغازات السامة. ففي 17 مارس/آذار 1988 استخدمت الأسلحة الكيماوية ضد المواطنين في حلبجة بجنوب كردستان، وأعيد استخدامها في نهاية شهر أغسطس/آب 1988 ضد الأكراد في مواقع أخرى من جنوب كردستان. ومن الخزي على

الإنسانية أن تحيي ذكرى الأحداث التي مرت منذ 45 عاما ويدينون أولئك الذين ارتكبوا الجرائم آنذاك وتغمض عينها إزاء الأحداث المماثلة التي تجري أمامنا.

ثمة في ما أعتقد ثلاث وسائل لتجاوز انعكاسات تجزئة كردستان وتقسيمها. الوسيلة الأولى بتوسيع نطاق البحث العلمي بشأن المجتمع الكردي وكردستان. فالعلم حصيلة من يحتاج إليه. والأكراد بحاجة ملحة لهذا العلم. كما ينبغي دراسة تاريخ الشرق الأدنى وتاريخ تركيا وإيران والعراق وسورية من زاوية جديدة. فمثل هذه الدراسة الجديدة ترقى إلى مستوى الضرورة بالنسبة للأكراد. وسيؤدي تنامي المعرفة العلمية في أوساط الأكراد إلى زيادة وعيهم القومي.

وتكمن الوسيلة الثانية في تطوير وتوسيع نطاق القراءة والكتابة باللغة الكردية. إذ أن للكتابة باللغة الكردية دورا راجحا. وينبغي أن تبذل كافة الجهود لفرض نمط واحد في كتابة اللغة الكردية باستعمال حروف أبجدية مشتركة. وقد يكون استعمال الأبجدية اللاتينية مثلا من أكثر الوسائل أهمية في تجاوز الحدود السياسية التي خطها الإمبرياليون وأعوانهم في الإقليم.

أما الوسيلة الثالثة فهي البدء بتناول المسألة الكردية وطرحها باعتبارها مسألة دولية. لقد ركزت المحاولات التي جرت حتى الآن على إيجاد حل للمسألة الكردية في إطار العلاقات الثنائية بين تركيا والعراق أو تركيا وإيران أو تركيا وسورية أو العراق وإيران ..الخ. إن مثل هذه الحلول لا تتمخض في النهاية إلا عن "تدمير الأكراد". وما المفاوضات التي تجري على نحو ثنائي وبطريقة سرية سوى للتحضير لإحلال كارثة جديدة بالأكراد.

نلاحظ لدى دراستنا لمسألة الحروف الأبجدية إلى أي مدى نجح نظام المستعمرة الدولية في تحقيق أهدافه. ففي تركيا يكتب الأكراد لغتهم بالأبجدية اللاتينية وفي كل من العراق وسورية وإيران يكتبونها بالأبجدية العربية وفي روسيا يكتبونها بالأبجدية السيريلية- السلافية. لقد أعاق هذا الوضع بكل تأكيد تطوير الشعور بالوحدة بين الأكراد رغم أنه ساعد على كل حال في تنمية قدراتهم في ميدان الكتابة والتكلم باللغة الكردية وتطويرها. وهنا يتجلى كيف تطبق كافة المؤسسات سياسة "فرق – تسد ودمر". والوسيلة الأكثر أهمية لمنع توسيع نطاق مثل هذه النتائج السلبية على اللغة الكردية يكون بتطوير وعي الأكراد بهذه المسألة. ويعتقد الخبراء اللغويون أن الأبجدية اللاتينية هي الأكثر ملائمة في الاستجابة للنطق الكردي.

في الثلاثينات من هذا القرن، استعرض السفير التركي في طهران Husrov Gerede، أثناء مداولاته مع شاه إيران، وضع الأكراد ونعتهم (بالعدو المشترك). وقد أصر أثناء تلك المداولات على ضرورة تطوير علاقات الصداقة بين الدولتين حتى يتسنى لهما على نحو أفضل محاربة (العدو المشترك). "لقد صممنا عمليات عسكرية مشتركة ضد الأكراد" (انظر Husrev Gerede, Siyasi Hatiralarim I, Iran (1930-1934), Vakit Basimevi, Istanbul, 1952, pp. 68-69).

وتتجه كافة الاتفاقيات المبرمة بين تركيا والعراق نحو هدف تدمير الأكراد، بل أن من المستحيل ألا تستهدف مثل تلك المفاوضات الثنائية أو الثلاثية غير ذلك. ثم أن المسألة الكردية مسألة دولية. وعلينا أن نبذل كل الجهود لكي تعرض على المنظمات الدولية. ومن الضروري بطبيعة الحال، دعوة ممثلي الأكراد للتعبير عن وجهات نظرهم أمام تلك المنظمات. وفي هذه

الحالات ستعترض الدول التي تستغل كردستان بصفتها مستعمرة مشتركة متذرعة بحجة "التدخل في شؤونها الداخلية". لكن هذه الحجة في واقع الأمر تمثل وجهة نظر ذاتية نسبيا، من ذلك، على سبيل المثال، أن العراق لا يعتبر اختراق الجيش التركي لحدوده والقيام بعمليات عسكرية في جنوب كردستان تدخلا في شؤونه الداخلية، وأن هاتين الدولتين رفضتا استقبال وفد من الأمم المتحدة لإجراء تحقيق إثر استعمال الأسلحة الكيماوية في جنوب كردستان، بدعوى أن ذلك تدخل في شؤونهما الداخلية. يضاف إلى ذلك، أن فكرة "عدم التدخل في الشؤون الداخلية" تعارض مبدأ حقوق الإنسان.

وفي عشرينات هذا القرن، كان تأثير الإمبريالية على المسألة الكردية قويا جدا. وألحقت الإمبريالية أذى بالغا بكردستان. فلكي يتسنى السيطرة على كردستان ولكي تخنق كل حركة مهما كانت صغيرة في مهدها، استخدم المستعمرون كل الوسائل التي كانت تتيحها التكنولوجيا، والأسلحة المتطورة آنذاك. لقد كانوا وكأنهم يريدون منع الأكراد من استنشاق الهواء. ويكمن المنهج الأكثر أهمية لتغيير هذه الأوضاع السلبية، في تكثيف الدراسات العلمية. كما أن مما له أهمية قصوى موازية تطوير وإتاحة الفرص لتعلم الكتابة والتكلم باللغة الكردية، ناهيك عن الارتقاء بمستوى معالجة المسألة الكردية إلى الصعيد العالمي.

ويساعدنا العلم في فهم كردستان على نحو أفضل، كما تساعد كثرة البحوث العلمية في بلورة الوعي السياسي. وتساهم المناقشات التي تثيرها تلك البحوث في نشر الوعي السياسي وتعميقه متحولا شيئا فشيئا إلى قوة مادية. وسيكون من السهل علينا إدراك مفهومي المجتمع والأمة. (16) (انظر الهوامش في نهاية الكتاب)

ولكل هذه الأسباب، ينبغي أن نعالج بدقة مدى تأثير البحوث العلمية على المسألة الكردية. وقد كشف الأستاذ Fuad Koprulu بوضوح العلاقة القائمة بين العلم والايديولوجيا في التاريخ قائلا: "إن مما يبعث على الأسى ومن غير المجدي تحويل التاريخ إلى شاهد زور بهدف تحقيق غايات سياسية أو الدفاع عن أيديولوجيات مريضة، وعلى الرغم من تلك المحاولات نلاحظ بارتياح أن مثل تلك المحاولات عابرة، وأن عدد العلماء الذين يجرون بحوثا موضوعية حول الحقيقة التاريخية يزداد يوما بعد يوم" (المصدر W. Barthold-F. Koprulu, Islam Medeniyeti Tarihi, 2a. ed., Diyanct Isleri Baskanligi Yayinlari, Ankara, 1963, pp. XXII-XXIII).

إن تأكيدات الأستاذ Fuad Koprulu إنما تعكس منهجا علميا. لكن مسألة أن يدعم المرء فكرة ويدافع عنها لا تعني بالضرورة أن يكون ذلك المرء أمينا لها أيضا. وافترض من جهتي أن الأستاذ Koprulu يوجه بتأكيداته هذه نقدا إلى علماء الكتلة الشرقية (الاتحاد السوفييتي والديمقراطيات الشعبية الأوروبية سابقا). لكن الوضع في تركيا لا يختلف عن ذلك كثيرا، فقد استخدم هو نفسه، شأن الآخرين، التاريخ كشاهد زور بهدف بغرض "تحقيق غايات سياسية" للدفاع عن الايديولوجية الرسمية للدولة التركية وإضفاء المصداقية عليها. لقد فعلوا كل ما بوسعهم لكي يلغوا وجود الأكراد، وإظهارهم بمظهر الجماعة التي لا دور لها في التاريخ. وهذه الأعمال تزداد كثافة يوما بعد يوم بما يعادي العلم ويدافع عن الايديولوجية الرسمية. ثم أن وتيرة تلك المحاولات ليست عابرة، كما يتنبأ الأستاذ Koprulu، وإنما يتوسع نطاقها على العكس من ذلك باستمرار. ففي بلدان مثل تركيا، حيث تهيمن الايديولوجية الرسمية وحيث ينبغي أن تكون لها قيمة

علمية يصبح مثل هذا السلوك بمثابة موقف لا تستطيع الجامعات، باعتبارها مراكز علمية، التخلي عنه.

وعلى الرغم من ذلك، ينبغي تطبيق العلم وفقا لمناهج البحث العلمي. وهذا هو واحد من مبادئ العلوم. وقد أظهرت التجارب المعروفة حتى الآن ضرورة أن يكون حرا وموضوعيا كل من يبحث في شؤون كردستان والمجتمع الكردي. وأن يكون قادرا على التفكير والتصرف بحرية. وألا ينتظر لإجراء بحوثه تغير الوضع نحو الديمقراطية وتوافر جو من الحرية. وإنما عليه أن يكون حرا في تفكيره وسلوكه. أما من يحترم الايديولوجية الرسمية والقوانين والأنظمة الإدارية ومن لا ينفتح في ذهنه على الخارج ويتصرف وفقا لما تمليه القوانين والأنظمة فلا يمكن أن يفكر ويتصرف بحرية. وينبغي للباحث أن يكون قادرا على إنجاز بحوثه بحرية، وأن يتحمل نتائج بحوثه.

وبإمكاننا تقديم مثال على ذلك: عندما نجري بحثا يتناول على سبيل المثال، الحركات الكردية بعد تأسيس الجمهورية التركية، نلاحظ أن جميع المراجع التي يمكن الاستفادة منها تتكون من مصادر رسمية. أي الوثائق التي تعكس وجهات نظر الايديولوجية الرسمية، لكن على الباحث أن ينتبه إلى وجود مراجع تتعلق بنفس موضوع دراسته وضعها مؤلفون أكراد. وأن تقييم مختلف المعاهد الكردية في أوروبا وطريقة فهمها للموضوع تختلف تماما من معهد إلى آخر. أليس من الضروري في مثل هذه الحالة استشارتهم أيضا حتى يتمكن الباحث من تكوين فكرة سليمة؟ بيد أن الرجوع إلى مثل هذه الوثائق قد يشكل جنحة يعاقب عليها القانون. فما هو الموقف والسلوك الذي يتخذه الباحث في مثل هذه الحالة؟

وبالإمكان من جهة أخرى، انتقاد الوثائق الرسمية، على أن يستند هذا الانتقاد على وقائع فعلية ملموسة. وأن نراعي في بحوثنا الإشارة إلى اختلاف المصادر وتباين وجهات نظرها في تفسير الأحداث. والتأكيد على أن الوقائع الفعلية تتعارض مع التفسيرات الرسمية. وهل سيراعي البحث هذه الانتقادات حتى وان تسببت في ملاحقة قضائية؟ ألسنا نتخذ موقفا عقائديا جامدا في حالة عدم مراعاتنا للانتقادات، وإذا أحجمنا عن البحث في ميدان يحرمون علينا الانتقادات فيه أو التأكيد على عكس ما تراه الوثائق الرسمية، وحيث وجهة النظر المخالفة تشكل جنحة يعاقب عليها القانون؟ وهل سيتطور العلم وينمو في مثل هذا المناخ؟ وما هي طريقة التفكير والعمل المكنة بظل مثل هذه الظروف؟

هنا، تصبح الحرية، حرية التفكير والعمل، أمرا لازما. وهذا هو الشرط الأساسي لكل منهج علمي، والسمة الأساسية لكل عالم وباحث. بل إن التفكير والعمل بحرية هما من الواجبات الأساسية لكل باحث. ومن خلالهما تتقرر مصداقيته، وهما يرتبطان ارتباطا وثيقا بنزاهته ومدى موضوعيته. وهما جزء وسمة ضرورية لكل باحث، لا يفرضان عليه من الخارج وإنما ينبعان من قرارة نفسه.

ثم أن التفكير والعمل بحرية أمران لازمان للأكراد أيضا، ذلك لأن المعلومات المتاحة حاليا ناقصة أو مزيفة. وهذا ما نشأ عن السياسات التي تتبعها الدول التي تستغل كردستان بصفتها مستعمرة مشتركة. إنهم يريدون بقاء المعلومات ذات الصلة بالمجتمع الكردي منقوصة وغير صحيحة. ولتحقيق هذا الهدف اتخذوا جميع التدابير المكنة. لقد دمروا الوثائق والملفات المتعلقة بالأكراد أو احتفظوا بها في أماكن يصعب على الباحثين الوصول اليها. وهم لا يحبذون أن يدرك المزيد من الباحثين والمؤسسات

العلمية جوهر المسألة الكردية. ولتحقيق ذلك يبذلون كافة الجهود اللازمة. وهم بالإضافة إلى ذلك، يعمدون إلى تشويه الحقائق. ولهذا السبب نحتاج إلى معلومات تستند إلى الحقائق وتتمتع بأكبر قدر من الشفافية في ما يتعلق بكردستان والمجتمع الكردي. ولا يمكن الحصول على مثل هذه المعلومات إلا بظل مناخ الحرية الذي يحطم كافة القيود الايديولوجية.

وفي هذا السياق يظهر جانب أساسي آخر للمسألة ألا وهو: أن الحرية ليست مقولة تشهر بوجه الدولة ومؤسساتها مثل الشرطة والنيابة العامة وأمام المحاكم فحسب، وإنما ينبغي أن توفر الحرية حماية للباحث من التيارات السياسية المختلفة. وعلى الأكراد دراسة هذا الجانب بمزيد من الاهتمام. ذلك لأن كردستان بلد مجزأ ومقسم، والأمة الكردية معرضة لسياسة "فرق - تسد" التي يطبقها الإمبرياليون وأعوانهم في الشرق الأدنى. وثمة، في هذه الأيام، أحزاب ومجموعات سياسية كردية تتلقى دعما من دول معينة لأسباب مختلفة وبطرق متباينة. وفي مثل هذه الظروف يتجنب بعض أعضاء تلك الأحزاب والمجموعات انتقاد تلك الدول لأسباب تتعلق بالمعونات التي يتلقونها. وهذا موقف يتناقض مع إجراءات منهج البحث العلمي. كذلك يحاولون منع حصول الباحثين على المعلومات الموثقة بطريقة سليمة عن كردستان.

لقد قسمت كردستان وجزئت في عشرينات هذا القرن، وفي فترة تحمست خلالها شعوب آسيا والشرق الأدنى وشمال أفريقيا واستفاقت لنيل حقها في تقرير المصير، ونوقش هذا الحق وطبق على نطاق واسع. وفي هذا الإطار، علينا أن نفكر ونجري بحوثا حول موقف ثورة أكتوبر/ تشرين الأول 1917 والبلاشفة وسلوكهم آنذاك. ونعرف أن تجزئة كردستان وتقسيمها من بنات أفكار

الإمبرياليين وأعمالهم، وأن هذا التقسيم سهل مهماتهم وروج لسياساتهم. كذلك ينبغي إجراء بحوث بشأن تأسيس الجمهورية الكردية في مهاباد وانهيارها عام 1946. وسيغني هذا البحث معارفنا عن كردستان وعن الشرق الأدنى. ثم أن التكرار المستمر لكتابات لينين وستالين حول حق الشعوب في تقرير مصيرها لن يعلمنا الشيء الكثير ولن يقدم حلولا ما لم ندرسها في إطار الأسئلة المثارة أعلاه. ويستدل من الوقائع: أن ما كتبه لينين وستالين بشأن هذا الموضوع لم يتحقق في التطبيق إلا على نحو منقوص. وهذا ما تكشفه بوضوح الأحداث في الاتحاد السوفييتي ورومانيا وبلغاريا ويوغسلافيا والصين ..الخ. ولهذا السبب، ينبغي دراسة أسباب التباين بين النظرية والتطبيق على نحو دقيق. وهذا جزء من الواجبات المهمة للاشتراكيين. وستكون البحوث في هذا الميدان مصدرا لإغناء معارفنا.

ولا فائدة في تقديم النصائح للأكراد بأن حل المسألة الكردية لا يتحقق "إلا بقيادة الطبقة العاملة". وعلينا أن ندرس أسباب وقوف الطبقة العاملة التركية إلى جانب الدولة والحكومة في ما يخص موقفها من المسألة الكردية، ولماذا لم تدعم مطلقا مطالب الثوريين والديمقراطيين الأكراد.

في تركيا، يؤكدون باستمرار على أن الكمالية لعبت دورا قياديا في تحرير كافة شعوب الشرق وتحرير كافة الشعوب المستعبدة والمستعمرة وإرشادها نحو طريق التحرر. فكيف يتسنى للكماليين الاستمرار في الترويج لهذه الدعايات عن "الشعوب المضطهدة" في حين مازالت مسألة كردستان ملتهبة وأنهم تعاونوا مع الإمبرياليين الإنجليز على تقسيمها وتجزئتها؟

ونتساءل ترى لماذا تجرأ صدام حسين على استخدام الأسلحة الكيماوية دون أي مراعاة للرأي العام؟ ونتساءل عما إذا كان بمقدور إسرائيل استعمال مثل هذه الأسلحة ضد الفلسطينيين ولماذا لا تفعل ذلك. إن علينا أن ندرس بعناية لماذا دعم الاتحاد السوفييتي النظام العنصري والفاشي والاستعماري لصدام حسين. ولابد من وجود سبب يدفع الولايات المتحدة لوضع تقارير سرية عن الأكراد في الشرق الأدنى وتزايد اهتمامها بهذا الموضوع، وهي التي كانت تبدو حتى السنوات الأخيرة وكأنها تغمض عينيها إزاء المسألة الكردية، وتقتصر علاقاتها بهذا الصدد مع أجهزة المخابرات فقط ولماذا وجد في العراق 30 خبيرا سوفييتيا تولوا تدريب العراقيين على استخدام الغازات السامة، فلماذا؟

وثمة نقطة أساسية أخرى: نظمت مظاهرات في مختلف أرجاء العالم للاحتجاج على الحكومة العراقية بسبب استخدامها للغازات السامة ضد الشعب الكردي. فلماذا رفضت تركيا السماح بتنظيم مظاهرات للاحتجاج على العراق؟ واستخدمت رجال الشرطة لتفريق المظاهرات، حيث اعتقلوا عدد منهم يحملون أكاليل سوداء أمام سفارة العراق في أنقرة. كما اعتقلوا المتظاهرين الذين وزعوا أثناء ذلك منشورات تدين العراق وعذبوهم؟ إن هذا الإجراء لا يعني سوى شيئا واحدا هو منع التعبير عن مشاعر الاستنكار ضد العراق ونظام صدام حسين.

ومن الضروري إجراء بحوث تتناول جوانب التعاون والتضامن بين العراق وتركيا وتحليلها. فلماذا لا يمكن الاحتجاج على حكومة صدام حسين التي استخدمت السلاح الكيماوي ضد الشعب الكردي، في حين يسمح بتنظيم عدد كبير من المظاهرات والندوات والاجتماعات العامة والندوات للاحتجاج على سياسة الحكومة

الإسرائيلية إزاء الشعب الفلسطيني وإدانتها علنا بجريمة قتل اثنين من الفلسطينيين.

واستنادا إلى ما ذكرته أعلاه بودي القول أن العلم والسياسة مهنتان متميزتان جدا. ففي العلم لا يوجد مجال للتراضي. والباحثون العلميون لا يستخدمون المفاهيم إلا في مواضعها المناسبة. ولا ينبغي لهم تقديم تنازلات تحت ضغط الايديولوجية الرسمية والقوانين والأنظمة واللوائح. أما السياسة فهي مهنة أخرى، وغالبا ما يلجأ السياسيون إلى الحلول الوسط والتراضي والتنازلات مع المجموعات الأخرى ويتلقون تنازلات منهم مقابل ذلك حسب ظروف الزمان والمكان. وهذا هو الأسلوب الوحيد لممارسة السياسة. ولهذا السبب ينبغي التفريق بوضوح بين السياسيين والباحثين. كما ينبغي لكل سياسي ومؤسسة معنية بالسياسة أن يعيا بوضوح ضرورة أن يبقى العلم مستقلا. وفي هذه الفكرة مزايا عظيمة لكردستان على المدى البعيد. وينبغي دعم المؤسسات العلمية والعلماء، ومن يستلهم أفكاره من العلم سيعمل على تقدمه. إن الأكراد بحاجة ماسة إلى العلم. (17) (انظر الهوامش في نهاية الكتاب)

ومن الممكن الاستفادة من البحوث المتعلقة بكردستان لغايات مختلفة، وإذا ما كانت الغاية إيجاد حل ديمقراطي وثوري للمسألة الكردية فسيكون ذلك هدفا مهما. بيد أن البحوث تستخدم للحيلولة دون تكوين معارضة سياسية واجتماعية تؤيد الأكراد بهدف القضاء عليهم وتسهيل عملية تذويبهم. وتتباين أفكار الباحثين ومواقفهم وسلوكهم حسب تباين وجهات نظرهم. وإذا كانت غاية بحث ما الوصول إلى تحقيق الهدف الثاني فسيجرى بطريقة سرية. ولن يعرض مثل هذا البحث على الرأي العام لنقده

والتعليق عليه. والخيار السليم في أي بحث هو الالتزام بالمنهج العلمي. ومن أكثر خصائص العلوم أهمية تتمثل في عرض النتائج التي تتوصل إليها البحوث على الرأي العام. وهذه الخطوة العلمية الأساسية هي التي تكفل للبحوث موضوعيتها.

تعمل الأستاذة Yona Alexander في جامعة جورج تاون بواشنطون خبيرة في شؤون السياسة الدولية والإرهاب. وعندما تكتب موضوعات عن الأكراد تستخدم مفهوم "الأمة التي تحارب من أجل زعماء آخرين". ونشرت Jill Hamburg في مجلة "The Nation" مقالا بعنوان "الشعب المنسي: العالم والأكراد" ذكرت فيه أن الأكراد لعبوا باستمرار دور المرتزقة، وهم عاجزون عن مواصلة الكفاح من أجل تحررهم الوطني. وهي تطلق على الأكراد اسم "جنود الجميع".

وفي الندوة التي نظمت بعنوان "توازن القوى والرعب في الشرق الأوسط" اقترحت Yona Alexander تشكيل حلف بين تركيا والعراق وإسرائيل لحل المسألة الكردية وإزالة هذا الخطر (صحيفة Sabah عدد 1989/8/28).

ومن الممكن استخدام هذه المعلومات بطريقتين، فمن جهة، نقول: مادام الأكراد قد حاربوا دائما من أجل زعماء آخرين، فإن بقدورنا الاستفادة منهم ولو قليلا. فلنسلحهم ونثيرهم ضد القوى المعادية لنا. ولنوفر جميع مستلزمات البدء بهذه العملية. ولنفكر مليا بجميع المزايا والاحتمالات ولنطبق سياسة "فرق - تسد".

وهذا التفسير هو أبعد ما يكون عن احترام حقوق الإنسان وحقوق الأمم، لكنه يمثل مع ذلك السياسة التي يعتمدها جزء كبير من الدول وأجهزة مخابراتها إزاء كردستان. وعلى هذا الأساس أنشئت، على سبيل المثال، مؤسسة حراس القرى في تركيا. ومن جهة ثانية، يمكن استخدام الأفكار المذكورة أعلاه باتجاه آخر،

أي تشجيع الأكراد ومساعدتهم على تحقيق تطلعاتهم نحو حياة كريمة تليق بالإنسان، وخلق المناخ المواتي لذلك. وهذا تفسير آخر يستجيب تماما لحقوق الإنسان وحقوق الأمم.

وليس مما يشرف الأكراد، بكل تأكيد، أن يكتب عنهم "أنهم يحاربون من أجل زعماء آخرين" أو أن ينعتوا "بمرتزقة الجميع"، إنه عار يلحق بالأكراد بكل بساطة. ومن الضروري أن يبدأ الأكراد بغسل هذا العار. وعليهم هم أن يجدوا بأنفسهم الوسيلة الكفيلة بذلك. صحيح أن سياسة "فرق - تسد" هي سياسة إمبريالية، لكن التي قسمت وجزئت هي كردستان نفسها والأمة الكردية كلها. لقد أشرت أعلاه إلى أن المقترحات التي قدمت أثناء ندوة "توازن القوى والرعب في الشرق الأوسط" لإنشاء حلف بين تركيا والعراق وإسرائيل قد نشرت في صحيفة Sabah بتاريخ 1989/8/28. وأضيف إلى ذلك، أن مجلة Gunaydin كانت قد نشرت في نفس اليوم معلومات لها صلة بهذا الموضوع. ففي مقال عن حالات التسمم التي لوحظت في معسكر ڤيزيلتيب للاجئين الأكراد قرب ماردين في بداية يونيو/حزيران 1988، كتبت المجلة: "الإنجليز متأكدون تماما: العراق هو الذي سمم 2 000 من البيشمركة الأكراد في معسكر بالقرب من ماردين". أما الخبر الذي نقلته Bora Paran من لندن فقد جاء تحت عنوان: "خبر شنيع". وكشفت شبكة التلفزيون البريطاني INT بالتعاون مع المؤسسة الطبية الدولية IMP في مجال التحقيق في هذه القضية أن عناصر المخابرات العراقية هي التي سممت البيشمركة الأكراد العراقيين.

ووفقا للمعلومات التي أوردتها Gwynne Roberts، برهنت فحوص الدم والإدرار والخبز الذي سبب حالات التسمم وجود

"مركبات فوسفاتية عضوية" نجمت عن سميات من مركبات الزئبق. وكانت التقارير قد أفادت آنذاك بوجود غازي آتروشي وهو عميل عراقي يتجول بحرية داخل معسكر اللاجئين.

وينبغي ألا يغيب عن بالنا أن الأكراد العراقيين إنما لجأوا لتركيا لإنقاذ حياتهم بعدما قصفت قراهم ومدنهم بالأسلحة الكيماوية. وكانوا قد أجبروا فور وصولهم إلى تركيا على الإقامة داخل معسكرات محاطة بأسلاك شائكة وأبراج للمراقبة ومراكز للشرطة. وقد منعوهم من الاتصال بالأكراد الشماليين ومنعوا هؤلاء من تقديم العون إلى اللاجئين من جنوب كردستان. ولم يكن بمقدور أولئك اللاجئين الخروج من المعسكرات إلا بإذن، وسخروهم للعمل أيا كان. ولم يوفروا لهم بطريقة مرضية احتياجاتهم الأساسية مثل الماء والخبز والخيام والأغطية ..الخ. وأهملوا العناية بمشكلاتهم الصحية وبتعليم الأطفال وتغذيتهم، في حين كان العملاء العراقيون يتجولون داخل المعسكرات ويدخلون إليها ويخرجون منها دونما عائق أو سؤال. كما كان بإمكانهم الاتصال بأصحاب الأفران الذين كانوا يجهزون الخبز المخصص للاجئين الأكراد، ومن ثم حقن السموم في العجينة قبل خبزها. هل هكذا بكل بساطة يمكن تسميم آلاف الأشخاص؟ وهل يمكن القيام بمثل هذا العمل الشنيع دون إعلام الدولة التركية وأجهزة مخابراتها؟ وأخيرا لم يحققوا مع أصحاب الأفران وغلقوا ملف القضية. هذه الحالة هي بكل تأكيد إحدى نتائج تقسيم كردستان وتجزئتها. وتلك هي التسهيلات التي تستفيد منها الدول التي تستغل كردستان بصفتها مستعمرة مشتركة.

من أكبر الكوارث التي قد تحل بأمة ما أن تقسم وتجزأ طبقا لسياسة "فرق - تسد". ومما يشكل جزءا من هذه الكارثة أن

تحارب تلك الأمة "من أجل زعماء آخرين" أو تلعب دور "المرتزقة للجميع". إن هذا الوضع عار على الأمة، وغسل هذا العار يمر عبر التمعن العميق والدراسة المتأنية لسياسة "فرق - تسد". ولتحقيق ذلك لابد من تطوير الوعي الاجتماعي والتاريخي. لا يستطيع الأكراد الدفاع عن أنفسهم كما في حالة التسميم التي نظمتها المخابرات داخل معسكر للاجئين، لكن بمقدورهم على العكس من ذلك، الامتناع عن خدمة الدول التي تقمع شعبهم. إن عليهم ألا يحاربوا نيابة عن تلك الدول وأن يتصرفوا فقط باتجاه يحترم مصالحهم الوطنية. وبذلك يبرهنون على عزمهم على تحرير بلادهم.

* * *

ولنتناول الآن موضوع مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها. إذ يبدو نظراً للظروف الراهنة أن تطبيق هذا المبدأ يعكس حاجة حيوية بالنسبة للأكراد. فقد برهنت الأحداث أن العرب والأتراك والإيرانيين ..الخ غير قادرين على حكم الأكراد إلا باستخدام الأسلحة الكيماوية والبيولوجية والغازات السامة والقمع واللامساواة. وهم غالبا ما يهجرون الأكراد من قراهم ومن وطنهم وينفونهم إلى المناطق الصحراوية وإلى المناطق البعيدة عن ديارهم. وهم يفعلون كل ما بوسعهم لتدمير هوية الكردستان. وهم باعتمادهم سياسة النفي والتهجير إنما يمزقون الأسر الكردية ويجعلون الأطفال يعيشون حياة ملؤها الرعب والخوف. وهم يضطرون الأكراد لأن يعيشوا في معسكرات محاطة بالأسلاك الشائكة تحت رقابة رجال الشرطة والجيش. وهم يدمرون جغرافية كردستان وبيئتها باستخدام الأسلحة الكيماوية والغازات السامة، ويحرقون الغابات ويبيدون الحيوانات والطيور، وهم يحولون

المناطق الحرجية إلى أراضي قاحلة لا تنبت فوقها حتى الأعشاب. وهم يستخدمون عملاءهم وجواسيسهم في إثارة الأكراد بعضهم على بعض، ويطبقون سياسة "فرق – تسد" ويوسعون نطاق ممارستها، ويستغلون أدنى خلاف بين الأكراد لإيقاد نار الفتنة بينهم ودفعهم للأخذ بالثأر.

ومن الواضح أن هذا الشكل الدموي من أشكال الحكم إنما يستند إلى إرهاب الدولة. ولماذا يصرون على أن يحكم الأتراك والعرب والإيرانيون هؤلاء الأكراد؟ لقد تحول حكم الأكراد شيئا فشيئا إلى مهمة شاقة والسبب في ذلك يعزى إلى أن الوعي القومي في طريقه شيئا فشيئا للنمو والانتشار بسرعة بين أوساط الأكراد.

وفي نهاية هذا القرن لن تكون هناك أية إمكانية لاستعباد كائن من كان. ولا يمكن تدمير هذه اليقظة القومية بين الأكراد إلا بأشد الوسائل دموية. ولهذا السبب أصبح من المحتم على الأكراد أن يستخدموا حقهم في تقرير المصير. ومن خلال استرداد هذا الحق فقط يمكنهم تفادي التهجير والنفي والإقامة في معسكرات محاطة بالأسلاك الشائكة والجوع والعطش والأمراض.

أوضحت في ما سبق كيف كانت حياة الأكراد صعبة في المعسكرات المحاطة بالأسلاك الشائكة تحت أبراج المراقبة ومركز الشرطة أثناء اللجوء إلى تركيا، في حين منعوا من الخروج منها وسمح للعملاء العراقيين الدخول والخروج من تلك المعسكرات، وشرحت كيف تمكنوا من تسميم 2 000 كردي بتعاون المخابرات العراقية والتركية. يبرهن كل ذلك، على أن العرب والأتراك والإيرانيين عاجزون عن حكم الأكراد، إلا من خلال القهر والظلم والرعب. وهنا تبرز مرة أخرى ضرورة حصول الأكراد على حقهم في تقرير المصير.

لقد حكم الأكراد أنفسهم بأنفسهم ذات يوم ولفترات قصيرة جدا، وخلال تلك الفترات عاد الهدوء والسلام إلى كردستان. ولنتذكر نهاية عقد الستينات وبداية السبعينات، كانت حركة التحرر الوطني آنذاك بقيادة الملا مصطفى البارزاني. واستطاع الجميع ملاحظة كيف عاد الهدوء والسلام إلى كردستان أثناء تلك الفترة، كما لاحظوا كيف اختفت التناقضات الاجتماعية ولم تتحول إلى صراعات مسلحة. ولابد من دراسة هذه الفترة دراسة دقيقة بما يشمل جميع المؤسسات. وفي أثناء وجود جمهورية مهاباد عام 1946، يمكننا ملاحظة كيف ساد السلام والنظام في شرق كردستان خلال تلك الفترة وإن كانت قصيرة جدا. يدلل كل ذلك على أن الأكراد هم أفضل من يقدر على حكم كردستان بالتفاهم والعدالة واحترام حقوق الإنسان. أما أولئك الذين يحاولون حكم كردستان بالنار والحديد فهم الذين يسببون الفوضى في هذه البلاد.

كما شهدت كردستان فترة من سيادة النظام والسلام خلال حكم الأمير بدرخان في الجزيرة ما بين عام 1840 و1848، فقد ساد العدل آنذاك. ولم يرق هذا النظام للعثمانيين ولم يعجب الإنجليز والفرنسيين والروس، فتعاونوا جميعا مع العثمانيين من أجل تدميره.

ثمة فرق كبير بين مفهوم السلام لدى الأكراد وبين نظيره لدى الدول التي تستغل كردستان بصفتها مستعمرة مشتركة. إذ أن مفهوم "النظام" و"السلام" لدى تلك الدول لا يعني سوى تسليط القمع والرعب على الأكراد وشلهم وقطع أنفاسهم.

ولا يعم السلام والنظام ويزدهرا إلا بظل الديمقراطية التي لا يوجد فيها مكان لرعب الدولة، والتي بظلها تزدهر الحرية والعدالة. يقولون أن العرب والأكراد يشتركون في حكم العراق. كما

يقولـون أن الأتـراك والأكـراد يشـتركون في حكـم تركيـا ..الخ. فـهل كـانت ستسـتعمل الأسلحة الكيماويـة ضـد الأكـراد لـو كـان بإمكانـهم أن يشـاركوا بحريـة في قيـادة العـراق؟ وهـل كـانت سـتحدث عمليـات التـهجير القسري؟ وهـل كـان سـيتجرأ ضـابط عراقـي علـى القـول: "سنستعمل السـلاح الكيمـاوي ونبيدكـم عـن آخركـم، ولـن ينبـت عشـب في هـذه المنطقـة أبـدا"، وهـل سيكون ممكنـا تسـميم الأكـراد وإبادتـهم عن آخرهـم؟

ولنعـود إلى أتـراك بلغاريـا: لنفـترض أنـهم قبلـوا الأسمـاء الـتي فرضتـها عليـهم الحكومـة البلغاريـة وأنـهم قـد أخـذوا يتحولـون إلى بلغـاريين شـيئا فشـيئا. مـن الواضـح أن هـؤلاء الأشـخاص أو المجموعـات الـتي تبلغـرت سيتمتعون في بلغاريـا بكافـة الإمكانيـات الماديـة والمعنويـة المتاحـة. ومـن المنطقـي أيضـا أن يتمكـن هـؤلاء الأتـراك الذيـن تخلـوا عـن هويتـهم القوميـة مـن الحصـول علـى وظـائف في جميـع إدارات الدولـة، وفي الحـزب الحـاكم وفي عـالم السياسـة. فـهل يمكننـا الادعـاء في هـذه الحالـة "أن البلغـار والأتـراك يشتركون في حكـم بلغاريـا؟" إن وضـع الأكـراد ممـاثل لهـذا الوضـع تمامـا. ولا نسـتنتج ممـا ذكرنـاه أعـلاه إلا ضـرورة أن يتمتـع الأكـراد شأن غيرهم مـن الأمـم بحـق تقريـر المصير.

وفي مـا يتعلـق بحقـوق الأكـراد، غالبـا مـا يـأخذ الآخـرون علـى الأكـراد أنـهم كـانوا دائمـا لعبـة بيـد الآخريـن - أي الإمبرياليين. ويقولـون إن دول الشـرق الأدنـى طالمـا أثـارت الأكـراد بعضـهم علـى بعـض وأنـها اسـتخدمتهم لمحاربـة الـدول الأخـرى، ويذرفـون دمـوع التماسيح لـدى شـرحهم لحالـة الأكـراد هـذه. غـير أننـا لـو دققنـا في أعمـاق هـذه الأحاسـيس لمـا وجدنـا سـوى السـخرية مـن الأكـراد والازدراء بـهم إلى جـانب نـوع مـن الغطرسـة والشـعور القومـي

بالكبرياء. وهم لا يتطرقون مطلقا في شروحهم تلك إلى سياسة "فرق - تسد"، مع أن كافة الأوضاع المزرية للأكراد واستغلالهم من قبل الآخرين ما هي إلا من نتائج سياسة "فرق - تسد". وما على الأكراد إلا أن يقاوموا بحزم هذه السياسة، وكل من يسخر مما آل إليه وضعهم ويطأ شرفهم الوطني بالأقدام. وعليهم أن يجدوا الوسائل الكفيلة بمنع استغلالهم من قبل الآخرين.

الهوامش

(1) في ما يخص هذه المقابلة بودي التعليق على موقفي Ilhan Selcuk وMater Nadire بخصوص موضوع آخر. سأل الأول رأي الثاني في حزب العمال الكردستاني. أجاب Selcuk أنه يرفض هذا الحزب وبين أسباب رفضه (ص 17). ويلاحظ أن الأسئلة والأجوبة التي دارت بينهما لم تكن وفق منهج علمي صحيح. ولأسباب تتعلق بالايديولوجية الرسمية والأنظمة القانونية المطبقة في تركيا يتعذر تقديم أجوبة موثقة عن "موضوع حزب العمال الكردستاني"، وستكون كل التفسيرات المقدمة تكرارا لوجهات النظر الرسمية للدولة ومفاهيمها. وهذا يعني باختصار توجيه الاتهامات إلى حزب العمال الكردستاني والإساءة إلى سمعته ونعته بمجموعة "من قطاع الطرق المجرمين" وبكونه "منظمة لا تحترم حياة الرجال والنساء والأطفال والشباب والشيوخ" و"عصابة من اللصوص" ..الخ. وفي بلد يطبق أشد العقوبات لمن يؤيد حزب العمال الكردستاني، يعتبر كيل الشتائم للحزب أمرا مقبولا علميا. وهذا الأسلوب لا يفسر لنا أي شيء على الإطلاق. وهو مطابق للأسلوب الذي تتبعه الايديولوجية الرسمية للدولة ووجهات نظرها. إنهم يرددون ما ترغب الدولة في سماعه. وهذا هو موقف آخر يفتقر كثيرا إلى الأخلاق. ولهذا السبب فمن واجب المثقفين الأتراك والصحافة التركية أن يعملوا على خلق مناخ اجتماعي وسياسي يمنع الملاحقات الجنائية بحق من يقيمون إيجابيا كفاح حزب العمال الكردستاني. وعليهم أيضا أن يناضلوا من أجل خلق مناخ لا تعتبر بظله الأفكار المعارضة لأتاتورك والكمالية جريمة تستحق العقاب.

كما ينبغي تفسير تصريحات الجنرال Necip Torunitay رئيس الأركان التي نشرت يوم 1989/8/17 في هذا الإطار أيضا، فقد صرح Torunitay أن كل من يدعم حزب العمال الكردستاني ويشد أزره هو بكل بساطة من "الأعداء" (صحيفة Cumhuriyet عدد

1989/8/18). ويتعذر في مثل هذه الحالة، التصريح بمعلومات موثقة عن الأحداث في الشرق وعن حزب العمال الكردستاني إذا أردنا تجنب الخطر الجسيم جراء ذلك.

لكن المرء لا يستطيع منع ذاته من التفكير بما قاله فولتير: "أنا لا أتفق معك على الإطلاق في ما تقوله، لكنني سأبذل كل ما بوسعي كي تتمكن أنت من الدفاع عن وجهات نظرك".

لقد ارتكب Nadire Mater خطأ في طرح مثل هذا السؤال، فقد طرح سؤالا كانت إجابته جاهزة أصلا. وارتكب Selcuk خطأ في عدم رفضه للسؤال أساسا، ولم يقل إن من الخطأ الإجابة على أسئلة تتعلق بالمنظمات التي لا يحق لنا الإعراب عن موقف إيجابي منها، وإن الموقف الإيجابي منها يستتبع عقوبات جنائية.

ولكي نحصل على صورة واضحة عن عقوبة من يتخذ موقفا إيجابيا من حزب العمال الكردستاني علينا أن نطلع على وقائع محاكمة مهدي زانا (صحيفة Jamhuriyet عدد 1988/8/3). كان حاكم مدينة ديار بكر مهدي زانا قد صرح في أغسطس/آب خلال مقابلة مع الصحيفة المذكورة أعلاه قائلا: "أنني أؤيد حركة التحرر الوطني بقيادة حزب العمال الكردستاني". وبسبب هذا التصريح تحتم عليه المثول أمام المحكمة العسكرية ليواجه عقوبة السجن لفترة تتراوح بين 5 و10 سنوات.

وهناك موضوع آخر، إذ انتقد Selcuk النواب الممثلين للشرق، وكان يزدريهم، آخذا عليهم عدم تقديم مطاليبهم بخصوص حقوقهم القومية والديمقراطية. لكن الكتاب والمثقفين الأتراك استقبلوا أولئك النواب من أصل كردي الذين لم يعترضوا على سياسة الصهر القومي للأكراد ولم يقدموا أية مطاليب قومية بترحاب بالغ وقالوا عنهم: "لقد دافعوا عن مصالح الدولة التركية والأمة التركية كما يفعل الأتراك أنفسهم ولربما أفضل منهم". وحظي هذا الموقف

بدعم وتشجيع كبير. ونعت أولئك المثقفون والكتاب الأتراك هذا الموقف بالتقدمية والثورية والنهج الديمقراطي. وقد غمر الفرح قلوبهم عندما استنكر أشخاص مثل Tahsin Sarac انتماءهم إلى الأمة الكردية، وأكدوا على أنهم أتراك. وهذه الفئة من الأفراد لا تستحق أي انتقاد على الإطلاق.

ولاشك في أن إنكار الهوية القومية وتشجيع عملية الصهر القومي والتتريك مواقف لا علاقة لها بالديمقراطية والثورية بتاتا. وما الترحيب والتشجيع الذي تلقاه مثل هذه المواقف من قبل أبناء الأمة السائدة سوى زيف وفخ منصوب. أنه أحد مستلزمات السياسة العنصرية والاستعمارية. وسيكون العار من نصيب أولئك الأشخاص الذين تنكروا لأصلهم الكردي في السابق وتنعت أفكارهم ومواقفهم باللا أخلاقية خلال عملية تبلور الوعي القومي في المجتمع الكردي التي لن تعود إلى الوراء.

ويثير رفض الهوية القومية في الماضي والمستقبل الكراهية رغم ترحيب الكتاب والصحفيين والحكام بأمثال هؤلاء الأشخاص. وسيعتبر هذا التنكر سلوكا يستحق الاحتقار والمهانة وستنتقده الأجيال الحاضرة والقادمة. ولن تدوم الحفاوة والتشجيع الذي يلقاه هؤلاء أبدا، ذلك لأن الديناميكية الاجتماعية والسياسية في كردستان تنمو بوتيرة أسرع بكثير مما نعتقد، وستضطر الأشخاص لأن يتخذوا مواقف محددة بشأن هذا الموضوع أو ذاك، عاجلا أم آجلا.

(2) كذلك كان تقديم الرد على قرارات الاتهام إلى المحكمة مصحوبا بمشاعر جياشة. ولم يكن المسؤولون عن حالة الطوارئ وهيئة المحكمة يرغبون في أن تضاف إلى ملفات القضية وثيقة تدافع عن الهوية الكردية وهوية كردستان وعن اللغة الكردية مهما كلف الأمر، لأن ذلك سيعني اعتبار الرد وثيقة رسمية ويتوجب التعامل

معها على هذا الأساس في المستقبل. ونظرا لإدراك المحكمة لهذه النقطة فقط رفضت بشدة استلام الوثيقة المذكورة وإضافتها إلى الملفات. وطلبت من المتهمين أن يدلوا بما لديهم شفاها أمام المحكمة على أن يسجل كلامهم في محاضر الجلسات. ولم يدون سوى عشر ما قاله الشبان أمام المحكمة في المحاضر المذكورة. ونظرا لأن المحاكم العسكرية في كردستان تؤدي وظائفها وكأنها فرع من فروع جهاز المخابرات التركية، فقد كان تسلم وثيقة الرد وإضافتها إلى الملفات يمثل مشكلة سياسية وليست قانونية.

وفي أثناء ما عرف بمحاكمات الشرق عام 1971، قاوم الشبان موقفا مماثلا اتخذته المحاكم، وأصروا على ألا يمثلوا أمامها ما لم تتراجع عن موقفها وتقبل باستلام ردهم على قرارات الاتهام الصادرة بحقهم. وكان موقف الشبان هذا يمثل مقاومة صريحة، ودافعوا عما يعتبره المدعون العامون جريمة يعاقب عليها القانون دفاعا حازما وحماسيا وأظهروا وعيا كاملا بعدالة قضيتهم. وفوجئ المسؤولون عن حالة الطوارئ والمدعون العامون العسكريون بهذا الموقف الذي لم يسبق له مثيل. لقد كانت المحاكم تتوقع أن تسمع من هؤلاء الشبان أن يقولوا إنهم ارتكبوا خطأ في ادعائهم بأنهم أكراد، وإنهم يعترفون بهذا الخطأ، ولن يرتكبوه مرة أخرى ويطلبوا العفو عنهم. وأنه لم يكن في نيتهم التأكيد على وجود غير العنصر التركي في البلاد، وإنهم هم أنفسهم أتراك على كل حال. وعندما ينتهون من إفادتهم على هذا النحو سيكون بالإمكان إضافة ردهم على قرارات الاتهام إلى ملفات القضية. إلا أن ما جرى أمامهم لا علاقة له بما كانوا يتوقعون. وهذا الموقف هو الذي كانت المحاكم تخشاه ولا تريد توثيقه رسميا. وبعد مناقشات طويلة اضطرت المحاكم لقبول استلام الرد على قرارات الاتهام.

وبعد أن ارفق الرد بملفات المتهمين وأشير إليه في محاضر الجلسات بدأت مرحلة جديدة. فقد أراد الشبان قراءة نص الرد أمام المحكمة. ورفضت المحكمة الاستماع إلى النص الحرفي للرد قائلة إنه طويل جدا. واستمرت المناقشات أسابيع وأشهرا امتدت من أواخر 1971 إلى أوائل 1972 في جلسات متعددة وفي محاكم مختلفة. وأخيرا فرض الشبان قراءة النص بكامله أثناء إحدى الجلسات التي عقدتها المحكمة.

وقد ترتبت على هذه الأحداث في رأيي النتائج التالية: بدأ المسؤولون عن حالة الطوارئ يشكون في رجال الأمن وبقدرتهم في التأثير على هؤلاء الشبان، ووجدوهم غير جديرين بالثقة، وأخذوا في الوقت الحاضر يستخدمون الجنود بدلا منهم.

والجانب الأكثر أهمية في محاكمات الشرق عام 1971 يتمثل في دفاع الأكراد عن هويتهم القومية الخاصة دفاعا يستند إلى منظور سياسي. كما دافعوا بحماس عن خصائص المجتمع الكردي ومميزاته. وقد تمخضت المحاكمات التي جرت في كردستان بعد 1980/9/12 عن بلورة مواقف تتسم بقدر كبير جدا من الحزم والوعي. فقد أخذ المعتقلون والسجناء على السواء يتحدثون أمام المحاكم والمدعين العامين باللغة الكردية، ويترافعون أمام القضاء باللغة الكردية. واضطرت المحاكم للاستعانة بمترجمين فوريين من اللغة الكردية إلى التركية. واعتبارا من منتصف عقد الثمانينات أخذ حتى الأكراد الذين يجيدون اللغة التركية يترافعون أمام المحاكم بلغتهم الكردية. وهكذا تبلور هذا الموقف بين الأكراد على نحو حازم وواعي.

والمرافعة باللغة الكردية أمام محكمة تركية ليست بالشيء القليل. إذ أن المحاكم تعترض على ذلك بقوة. وهي تبلغ من يتحدث بالكردية ومن يصر على التحدث بها ومن يقول أن لغته

الأم هي اللغة الكردية بأنه ارتكب جريمة يعاقب عليها القانون. وثمة مئات من الملفات التي تخص مثل هذه الدعاوى القضائية. ويحق من يتكلم اللغة الكردية. وهذا الموقف لا يقتصر على أبناء مدينة ديار بكر وإنما يتخذه كل من يجيد اللغة الكردية أينما كانت إقامته في كردستان. وحتى عندما ينقلون السجناء الأكراد من سجن ديار بكر إلى السجون الخاصة في الغرب، يقفون أمام المحاكم والمدعين العام، ولا يتكلمون غير اللغة الكردية. وهذا هو شأن الكثيرين من المعتقلين والسجناء والمتهمين.

في عام 1971 حاول الأكراد أن يبرهنوا على أن الكردية لغة مستقلة. وهم حاليا يثبتون ذلك عمليا من خلال سلوكهم وكلامهم باللغة الكردية. وعلى الرغم من ذلك، يواصل المدعون العامون كالعادة، كتابة قرارات الاتهام التي يوجهونها للأكراد باللغة التركية، رغم أنهم لا يفقهون شيئا من الإجابات التي ترد عليهم. ثمة مئات من الأشخاص الذين حكموا بالسجن لأنهم يتكلمون اللغة الكردية. ومن بين هؤلاء مهدي زان، الحاكم السابق لمدينة ديار بكر. وكتبت الصحف آنذاك ما يلي "دعوة ترفع ضد مهدي زانا، الحاكم السابق لمدينة ديار بكر، وسيمثل أمام المحكمة العسكرية الملحقة بالجيش السابع لانتمائه إلى منظمة Ozgurlok Yolu بتهمة الدفاع عن نفسه باللغة الكردية".

وكان مهدي زانا قد أعلن في الجلسة الأخيرة للمحكمة العسكرية أنه سيدافع عن نفسه باللغة الكردية. وعند ذلك، اتخذت هيئة المحكمة والمدعي العام قرارا بإحالته مجددا على المحكمة بتهمة التحدث باللغة الكردية. وقال المدعي العام العسكري Vedat Erkan بكل وضوح "إنه لا توجد لغة كردية على أراضي الدولة التركية. وأضاف: أن الكردية ليست لغة وإنما خليط من كلمات، وما هي إلا مجموعة من الكلمات المحدودة ذات الأصل التركي

التي تكونت على مر السنين على هيئة لهجة. أما استخدامها من قبل مجموعة قليلة من الأفراد وتشجيع الدول الأجنبية على استخدامها لأغراض معينة فلا يعني ذلك بتاتا وجود عنصر كردي ولغة كردية بين أوساط الشعب التركي وفي الوطن التركي. وهذه اللهجة إنما تستخدم اليوم كوسيلة للتعبير في الشرق وفي جنوب الأنضول. وأننا لم نتعرض لهذه اللهجة فترة طويلة حتى أصبحت موضوعا للدعاية والافتخار ولم تعتبر في يوم من الأيام لغة الأم ... تلك هي حقيقة لا خلاف عليها. أما إذا أردنا تسمية بعض الأشخاص الذين يجهلون اللغة التركية بالأكراد ولهم لغة كردية فهذا لا يعني سوى جرح للمشاعر القومية" (صحيفة Cumhuriyct عدد 1988/8/11).

يكشف المقتطف أعلاه مدى العنصرية والنزعة الاستعمارية التركية في كردستان. وكل هذا الكلام بغيض حقا. يقول المعتقلون والسجناء إنهم أكراد، ويرد عليهم المدعون العامون قائلين "لا توجد في تركيا أمة كردية، نحن جميعا أتراك"، ويتكلم المعتقلون والسجناء بلغتهم الكردية، ولا يفهم المدعون العامون شيئا مما يقولون. ومع ذلك يجرأون على القول: "لا توجد لغة كردية، وأن الأمر يتعلق بمجموعة من الكلمات المحدودة ذات الأصل التركي القديم". ويقولون إن هذه اللغة إنما تجرح المشاعر القومية التركية. ألا يمثل هذا الكلام غير المعقول شتيمة واحتقارا للأكراد؟ وهذه الشتائم ألا تجرح مشاعر الأكراد القومية؟

وثمة مشكلة أخرى: تؤخذ إفادات المعتقلين بواسطة مترجمين فوريين. فكيف نتأكد من أن أولئك المترجمين يجيدون اللغة الكردية؟ إن مدى معرفة أي مترجم من اللغة التركية إلى الفرنسية وبالعكس، على سبيل المثال، تكون مضمونة بحصوله على دبلوم جامعي في الترجمة الفورية، ومن خلال دراسته للغة الفرنسية

وللآداب والفلسفة الفرنسية. وهذا شرط تضعه المحاكم نفسها، بل هو من الشروط الأساسية لإجراء المحاكمة. ذلك لأن الترجمة الدقيقة وحدها هي الكفيلة بنقل دفاع المتهم عن نفسه بأمانة. ولهذا السبب لا تعتبر الترجمة التي يقوم بها شخص يجيد اللغة الفرنسية كافية. وإنما يطلب من المترجم دبلوما في الفلسفة الفرنسية. فكيف يتسنى لنا التأكد من أن الأشخاص الذين تعينهم المحاكم مترجمين يجيدون اللغة الكردية. أليس من الضروري أن يكونوا حاصلين على دبلوم في الفلسفة الكردية؟

(3) من الأنباء التي وردت في الصحف حول هذا الموضوع النبأ التالي: "إيفاد مجموعات دينية إعلامية إلى 17 ولاية – هجوم إعلامي"

وتتولى مجموعات الارصاد هذه بالإضافة إلى إلقاء خطبة الجمعة في المساجد، إلقاء خطب على الجمهور والإجابة على الأسئلة في المدارس والمؤسسات التعليمية الأخرى والجامعات وفي الثكنات العسكرية.

وقبل أن يبدأ أعضاء هذه المجموعات الإعلامية "مهماتهم" تلقوا تدريبات صارمة على يد رجال المخابرات وموظفي الإدارة العامة للشرطة في إطار ندوة نظمت لهذا الغرض. وتتألف كل مجموعة من 2 أو 3 من رجال الدين. وجرى توزيعهم على الولايات التالية: (المجموعة (1) ولايتي Tekirdag - Kirklareli، المجموعة (2) ولايتي Agri - Kars، المجموعة الثالثة ولايتي Erzurum - Erzincan، المجموعة (4) ولايتي Van - Hakkari، المجموعة (5) ولايات Siirt - Mus - Bitlis، المجموعة (6) ولايتي Mardin - Diyarbakir، المجموعة (7) ولايتي Bingol -

Tunceli، المجموعة (8) ولايتي Adiyaman - Sanliurfa). (صحيفة Hurriyet عدد يوم 1987/4/21). وظهر عنوان آخر حول هذا الموضوع في نفس الصحيفة أعلاه يقول: صرح عميد جامعة "المئة" في مدينة Van الأستاذ الدكتور Nihad Baysun: لم تشهد جامعتنا إلقاء أي خطبة دينية وإنما عقدنا مؤتمرا حول الوحدة والتضامن. وقد نظم هذا المؤتمر بالتعاون مع مكتب حاكم مدينة ديار بكر، وجامعة دجلة ومعهد أتاتورك للثقافة واللغة والتاريخ. ومن المنتظر عقد مؤتمرات مماثلة في ولايات الشرق الأخرى مثل Kahramanmaras وMalatya وSanliurfa وGaziantep وغيرها وسيساهم فيها أعضاء هيئة التعليم في الجامعة. (صحيفة Hurriyet عدد يوم 1987/4/21). وفي عام 1985، نشر معهد بحوث الثقافة التركية كتابا بعنوان "الأنضول الشرقي والوحدة الوطنية التركية" ساهم في إعداده عدد من أساتذة الجامعات.

(4) تناول العدد الأول من مجلة Dogru 2000e (4-1987/1/10) هذا الموضوع في صفحته الأولى تحت عنوان "الدولة العلمانية تدعو إلى الجهاد"، رجال الجيش والشرطة وموظفو الإدارة يوزعون منشورات تحمل آيات قرآنية وأحاديث نبوية، تدعو سكان الشرق إلى "إطاعة الله ورسوله"، وإلى "الجهاد في سبيل الله" ضد "جبهة الكفار". وقد ألقيت هذه المنشورات اعتبارا من نهاية عام 1985 بواسطة الطائرات والطائرات العمودية. كما كانوا يلصقون ملصقات تحمل ذات الشعارات في المساجد والمقاهي، ويطالبون أصحابها بتحرير وصل باستلامها.

وفي ما يلي النص الذي تضمنته أربعة من تلك المنشورات والملصقات:

النص الأول: أيها المواطنون "تأملوا في تعاليم الإسلام، وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم، ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين (سورة البقرة، الآية 190)

أيها المواطن:

إن أعضاء العصابة الانفصالية يريدون إبعادك عن قيمك المقدسة مثل دينك وأطفالك وزوجتك ووطنك وعلم بلادك وأخلاقك. وإن من واجبك محاربتهم، شأن واجب المسلمين كافة. قم بهذا الواجب وكن مساعدا للقوات المسلحة.

النص الثاني:

"أيها المواطنون، يقول رسولنا الكريم (صلعم)"من حمل علينا السلاح فليس منا، ومن غشنا فليس منا".

وهؤلاء الأعضاء في عصابات المجرمين الذين يوجهون السلاح نحوك ونحو أمك وأبيك وإخوانك وأخواتك وبوجه زوجتك وأطفالك والذين يقتلونهم ويغتصبونهم إنما هم ليسوا منا، إنهم يستهدفون تدنيس شرفك وكرامتك وحياتك. إنهم خدام الأرمن. وعليك أن تخبر قوى الأمن بأماكن وجود أعضاء العصابات الانفصالية هؤلاء. وما لم تفعل ذلك فستكون مذنبا أمام الله".

النص الثالث:

"أيها المواطنون، يقول سبحانه وتعالى في محكم كتابه العزيز (وأطيعوا الله ورسوله ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم واصبروا إن الله مع الصابرين) سورة الأنفال الآية 46".

إن قطاع الطرق الذين يحدثوك عن "الكفاح من أجل التحرر الوطني" و"الحرية" لا يريدون في الواقع سوى تدمير وحدتك وعزة نفسك. ولا تدع هؤلاء الخونة والمعتدين يورطونكم معهم.

إن هـذه العصابـة مـن الخونـة الـتي تطلـق النـار دونمـا تميـيز علـى الأطفـال والشـيوخ والنسـاء والرجـال وتقتلـهم وتسـرق ممتلكاتـهم وتدنـس شرف النساء لا تعترف بأيـة قيمـة مثـل الديـن والشـرف والأخـلاق.

لا تصدقـوا أكاذيبـهم. سـاعدوا قـوى الأمـن الذيـن يحـاربون مـن أجلكـم.

النـص الرابـع :

"أيـها المواطنـون

جـاء في محكـم كتابـه العزيـز (سـورة آل عمـران والآيـة 105) "ولا تكونوا كـالذين تفرقـوا واختلفـوا مـن بعـد مـا جـاءهم البينـات وأولئـك لهم عـذاب عظيـم".

تحمـي الأمـة التركيـة الإسـلام مـن هـؤلاء المعتديـن منـذ 1000 عـام. واستشـهد الملايـين مـن أبنائـها مجـاهدين في سـبيل العقيـدة. ولقـد أصبحـت الأمـة التركيـة اليـوم هدفـا للـدول الإمبرياليـة وأعـداء الأتـراك والإسـلام على السـواء. انظـر إلى أسـرتك، واطـرح أسـئلة علـى أمـك وأبيـك. وتذكـر كـم مـن المجـاهدين استشـهدوا في سـبيل هـذه الأرض.

ولا تنسى بـأن الجيـش الـتركي الـذي أبـاد الخونـة هـو أكـبر جيـش وأول جيـش في العـالم الإسـلامي. وهـذا مـا يعرفـه أعـداء الإسـلام وأعـداء تركيـا. إنـهم يسـعون إلى تضليلـك قصـدا مـن خـلال حـزب العمـال الكردسـتاني وأعوانـه. لا تقـع في حبـائل الخونـة.

* * *

تركـز النصـوص الأربعـة كمـا نلاحـظ، علـى أن الانتمـاء العرقـي والخصوصيـة القوميـة يتعارضـان مـع الإسـلام بالاسـتناد إلى آيـات قرآنيـة مختـارة وأحـاديث نبويـة معينـة. والمسـألة هنـا تتعلـق بتفسـير أهـل السـنة للقـرآن. لكـن تفسـير الشـيعة لا يختلـف كثـيرا عـن ذلـك.

ففي إيران حاولت الحكومة بقيادة الخميني استخدام نفس هذه الوسائل لعرقلة كفاح الحزب الديمقراطي الكردستاني من أجل الحصول على الحكم الذاتي وتطوير الحركة الوطنية الكردية.

وعلى الرغم من ذلك، أدى تطوير العلاقات بين الحكومة الإيرانية والحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة مسعود بارزاني إلى إضعاف الشعارات الإسلامية (لا يغيب عن ذهننا كيف تسلسلت تلك العلاقات وما جوهرها وأسباب قيامها، غير أن هذا الموضوع يخرج عن نطاق بحثنا). بيد أنهم ركزوا باستمرار على أن الإصرار على الانتماء العرقي يتعارض مع الإسلام، غير أنهم في ذات الوقت أكدوا على شرعية كفاح الأكراد في كردستان الجنوبية ضد الحكومة العراقية. وطالما كرروا أن للأكراد أيضا الحق في مطاليب وطنية، وعلى ذلك، فإن نضالهم يتجاوب مع تعاليم الدين الإسلامي.

وفي النص الرابع أعلاه يتحدثون عن أهداف الدول الإمبريالية في تركيا. ويشيرون إلى أن الايديولوجية الرسمية كفيلة بالقضاء على تلك الأهداف. لكن الأكراد يعلمون الآن كيف تصارع الإمبرياليون على تقاسم كردستان. ويعلمون أن بريطانيا الإمبريالية وأعوانها الكماليين هم الذين قسموا كردستان. وعلى ذلك، لم يعد للايديولوجية الإسلامية القدرة على أن تصبح غطاء يخفي الجهود الرامية لعرقلة نمو الوعي لدى الأكراد.

ومع ذلك، ونظرا للأبعاد التي يتخذها كفاح الكريلا في كردستان تمنح الدولة التركية أهمية مركزية للدعايات الدينية. وفي أغسطس/آب 1989 غمرت السلطات التركية كردستان بالنشورات والملصقات ذات المحتوى الإسلامي (انظر Gunaydin, Tercuman, Gunes حرب الدعاية 1989/8/19) وتحتوي هذه المنشورات والملصقات على نفس الموضوعات باستمرار، أي مسألة الوحدة والتضامن، والمصير المشترك والأخوة. ولكن كيف يتسنى تحقيق

الوحدة والتضامن عندما تجبر السلطات التركية السجناء السياسيين على أكل الغائط؟ وهل يمكن تحقيق الوحدة والتضامن بقتل المزارعين في حقولهم بدعوى "لقد تصورنا أنهم من الإرهابيين"، وبإحراق جثثهم لإزالة كل دليل على تلك الجريمة؟ إنهم يروجون للمشاعر الدينية من جهة ويجبرون السجناء على أكل غائط البشر ويقتلون المزارعين ويحرقون جثثهم من جهة أخرى، ويمنعون على الصحافة نشر هذه الأخبار. ترى ما قول الإسلام في هذه الأعمال؟.

(5) يتوجب علينا التوسع في معالجة مصطلح "الأممية". في عام 1974 كانت الحرب دائرة بين الاستعماريين العرب والأكراد في العراق. فقد كان الأكراد في جنوب كردستان يخوضون كفاحا من أجل التحرر الوطني ضد نظام صدام حسين. وكان قد أسقط المقاتلون الأكراد طائرتين عسكريتين من طراز ميك، وقعتا في جبال كردستان. وفي تركيا نشرت إحدى الصحف صورا للطائرتين وبجوارهما أطفال أكراد يحدقون فيهما. لقد كانت صورة محزنة حقا. فبماذا كان يفكر الأطفال المحدقون بحطام الطائرتين آنذاك؟

إنهما طائرتا ميك كانتا تحرقان كردستان وتسممان الأنهار والبحيرات وتغيران بنية الأرض. إنهما طائرتان من صنع الدولة الاشتراكية الأقوى في العالم. إنهما طائرتان كانتا تحرقان الغابات والحقول وتدمران المنازل والسدود وتقتلان الحيوانات والطيور. إنهما يمثلان التكنولوجيا التي تستخدم بلا رحمة ضد الأطفال والنساء والشيوخ.

الأطفال الذين لم تكن أعمارهم تتجاوز التاسعة آنذاك أصبحوا اليوم شبانا في صفوف المقاتلين الأكراد، ترى كيف ينظر هؤلاء إلى

الدعم الذي كان يقدمه الاتحاد السوفييتي إلى النظام الاستعماري الفاشستي العنصري للبعث؟ وكيف نفسر إنفجار مئات القنابل التي ينتجها العمال السوفييت على رؤوس أناس ينتمون إلى أكثر الأمم المنكوبة أي الأمة الكردية؟

وكيف يتسنى للأمة الكردية المشاركة في كفاح الطبقات العاملة في اليابان وألمانيا والبلاد العربية وتركيا .. وغيرها؟ إنها أمة مجزأة ومقسمة، وقد حرموها من حقوقها القومية والديمقراطية، ونهبوا مواردها الطبيعية ب ذمة. أمة تحارب من أجل البقاء ضد أسلحة كيماوية. ولكن أي دعم يمكن للأمة الكردية تقديمه للاتحاد السوفييتي ولجمهورية الصين الشعبية ولألبانيا أو فيتنام في حين يتعرض أطفالها ونساؤها وشبابها وشيوخها للغازات السامة، وغالبا ما يتحتم عليهم جميعا أن يعيشوا في معسكرات للاجئين، في حين قد يكون دعم هذه البلدان وطبقاتها العاملة للكفاح الذي تخوضه الأمة الكردية من أجل تحررها الوطني دعما أساسيا ملموسا.

وفي عام 1988 استخدم العراق في مختلف المواقع في جنوب كردستان وعلى فترات مختلفة أسلحة كيماوية: يوما 16 و17 مارس/آذار 1988 في حلبجة ومن 23 إلى 25 أغسطس/آب 1988 في مناطق العمادية وبهدينان. وكان يعمل في مصانع إنتاج الأسلحة الكيماوية أكثر من 30 خبيرا سوفيتيا. وعندما علم الأكراد بذلك طلبوا من الاتحاد السوفييتي إيقاف معونة هؤلاء الخبراء للعراق. ونشرت الجريدة المركزية للاتحاد الوطني الكردستاني "الشرارة" في عددها الصادر في 3 أبريل/ نيسان 1988 قائمة بأسماء 30 خبيرا سوفيتيا يعملون في مصانع العراق لإنتاج الأسلحة الكيماوية. لكن السوفييت لم يحركوا ساكنا إزاء طلب الأكراد هذا. وكتبت صحيفة البرافدا السوفيتية يم 1988/9/11 "ادعى الأمريكيون بأن الأسلحة الكيماوية قد استخدمت" في حين صرح وزير الدفاع العراقي خير

الله توفيق في بغداد يوم 1988/9/15 "إذا كانت الأسلحة الكيماوية قد صنعت فمن الطبيعي استخدامها" (Medya Gunesi العدد 7 وAmegin Bayragi عدد يوليو/ تموز 1988).

كيف يمكن أن ينسجم إنتاج الأسلحة الكيماوية واستخدامها ضد شعب مقهور مع الأفكار الاشتراكية ومع مفهوم الأممية؟

إنهم لا يجدون سوى الأكراد لكي يذكرونهم باستمرار بالأممية "عليكم ألا تنسوا دائما واجبكم إزاء الأممية" ولكن أليس للطبقات العاملة وللدول التي تدعي بالاشتراكية والشيوعية التزامات أممية إزاء الأكراد؟!!

وهل هناك أثر أو علامة أو لربما جهد يدلل على دعم الطبقة العاملة التركية لكفاح الأكراد من أجل تحررهم الوطني والديمقراطي؟ وفي هذا الحالة: ماذا يمكن أن تعني الأممية إذن؟

وعلينا من جهة أخرى، أن ندرس بموضوعية ودونما تأثر بالشعارات كيف طبق مفهوم حق الشعوب في تقرير مصيرها في الاتحاد السوفييتي وفي بلدان أوروبا الشرقية بلدا بلدا. ولابد أيضا من إجراء دراسة موضوعية للمشكلات التي برزت في الاتحاد السوفييتي بين جمهورية أرمينيا وأذربيجان، ومسألة قره باغ والصراع العرقي والمجادلات التي ظهرت في جورجيا وفي الجمهوريات الأخرى، وفي جمهوريات البلطيق، في مولدافيا وفي جمهوريات آسيا الوسطى. ودراسة عمليات تذويب الأقلية التركية في بلغاريا، وتدمير قرى الهنغاريين في رومانيا، ومحاولات تدمير هويتهم العرقية. كما تستدعي الضرورة إجراء تحليل مفصل ودقيق للصراع بين الصرب والألبانيين في منطقة كوسوفو بالقرب من الحدود اليوغسلافية الألبانية إضافة إلى دراسة مسألة مقدونيا في بلغاريا لمعرفة الكيفية التي طبقت من خلالها تلك الدول مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها.

(6) للإطلاع على المزيد من المعلومات بشأن استخدام هذا المفهوم انظر Alparslan Turkes, Temel Gorusler, Dergah Yayinlari, 3a. ed.,) Istanbul, 1976, p. 35; Turhan Feyzioglu, Milliyet, Dergah Yayinlari, Istanbul, 1975, pp. 243-250; Ahmet Kabakli, Komsu Hakki y Eskiya Alcaktir , Tercuman, 6 y 12-13/10/1985; Ilhan Bardakci, Cukurdaki Kahpe , Tercuman, 13/10/1984; Ergun Goze, Hakkari den Ingiltere ye Kadar, Yahut Yalancinin Mumu , Tercuman, 15/10/1984; Coskun Kirca, Milli Birlik Ortami y Diller, Dilcikler , Hurriyet, 6 y 11/3/1987; Rauf Tamer, Bu Adam Ne Diyor? y Tepkiler , Tercuman, 7 y .12/1/1985)

يؤكد Coskun Kirca بوضوح في مقالته أعلاه بعنوان Milli Birlik Ortami على الفكرة التالية: "لن ينتصر الانفصاليون المطالبون بالاستقلال ولا مؤيدوهم الذين يتصورون إمكانية إنشاء كيان مستقل، وسيتأكدون بأنفسهم ألا خيار للشخص إلا أن يصبح تركيا وأن ينصهر في عملية التتريك". ويذكر الكاتب نفسه في مقالة بعنوان Diller Dilcikler إن اللغة الكردية بدائية جدا، وإن زوالها سيكون من بين مستلزمات التمدن. يضاف إلى ذلك، أن التتريك ضروري لهذا اللغة وسيخدمها.

(7) لإيضاح دور الحصان في الحرب بين الغزاة الإسبان والبرتغاليين والسكان المحليين غالبا ما يشار إلى الحالة المأساوية التالية: تقابل الطرفان وجها لوجه في ساحة المعركة، واستعد الطرفان للنزال، وكان السكان المحليون يحيطون بزعماء قبائلهم. وفي بداية المعركة هاجم أحد زعماء القبائل قائد الغزاة وكان هذا الأخير على ظهر حصانه مجهزا ببندقية وسيف، فأصاب الحصان بجرح فسقط أرضا. غير أن قائد الغزاة سرعان ما نهض وصوب نار بندقيته على المهاجم. في هذه اللحظة دار في ذهن الزعيم القبلي وهو

مندهش .. هذا السؤال .. كيف، لقد قتلته للتو وسقط أرضا فمن أين جاء هذا الذي يريد قتالي؟ واعتقد أن المقاتل الذي أمامه لابد وأن يكون من الآلهة، وعند ذاك، رمى سلاحه وسجد لقائد الغزاة. وتبعه في ذلك بقية زعماء القبائل ومقاتليهم. وسادت الفوضى وخيم الرعب والخوف عليهم جميعا. وهنا انتهز الغزاة والمحتلون الفرصة وأبادوهم عن أخرهم.

والمسألة تتلخص في أن الزعيم القبلي لم يكن قد رأى حصانا من ذي قبل. وفكر في أن الحصان وفارسه شيء واحد. وعندما شاهد الفارس مستعد للقتال بعد موت الحصان اعتقد أنه يحارب كائنا مقدسا، وأن لا حول ولا قوة له أمام هذا الآله. انظر (Eduardo Galeano: Las venas abiertas de America Latina, La Habana, Casa de las Amr icas, segunda edicion, 1979, p. 38).

(8) أنظر في ما يتعلق بمحاكمة مجموعة الـ 49 (العدد الأول، ص 47 من مجلة Gunesi Medya الصادر في 1988/4/1). ووردت في مقالة Fevzi Bilge بعنوان "مستخرج من تاريخنا السياسي" أسماء هؤلاء الأشخاص الـ 49. لكن هذه القائمة أغفلت اسم Serafettin Elci وهو من أعضاء المجموعة وذكرت اسم شخص ثان مرتين.

وكتب Dr. Naci Kutlay وكان من بين أعضائها مقالة حول هذه المجموعة، أكد فيها على ضرورة إجراء بحوث جدية حول مجموعة الـ 49، وقد نشرته مجلة كردية – تركية تصدر في السويد (انظر العدد 1989/1 ص 29–41 من مجلة Bergeh).

(9) انظر في ما يتعلق بمحاكمة مجموعة الـ 23 (Bir Kurt Devrimcisi Edip Karahan in anisina, Komal Yayinlari, Istanbul, 1997, pp. 89-136).

(10) ظهرت الطبعة الأولى من رواية مم وزين التي أعاد ترجمتها الأستاذ Mehmet Emin Bozarslan (اسطنبول Gun Yayinevi، عام 1968. وأورد النص الأصلي باللغة الكردية وترجمته التركية متقابلين على نفس الصفحة. ولم ترد في هذه الطبعة الأبيات الاثنا عشر موضوع البحث. وكم كان بودي إدراجها في هذا الكتاب إلا أنها ليست بحوزتي. غير أن الأمر يثير ذكريات في نفسي تتعلق بهذا الموضوع. وآمل في أن توضح هذه الذكريات بعض جوانب المسألة الكردية.

كان ذلك في صيف 1971 أثناء حكم انقلابي 12 مارس/آذار، وكنا آنذاك في السجن العسكري بمدينة ديار بكر. وكان من بين المعتقلين محمد أمين بوزآرسلان، بتهمة تخص علاقاته مع الروابط الثقافية الثورية للشرق.

وفي عصر أحد الأيام استدعاه الادعاء العام العسكري، واستبقاه ساعتين، وعند عودته توجه نحوي وقال: "لقد طلبوا فتح التحقيق في موضوع مم وزين مرة أخرى. وهذه المرة من قبل الادعاء العسكري. وأنا متهم بالدعوة للقضية الكردية والانفصالية بسبب الجزء الخامس "همومنا" والجزء السادس "لماذا كتبت مم وزين باللغة الكردية" ويتهمونني بجرح المشاعر القومية التركية".

وأضاف "قلت إنه لم يكن في نيتي الدعوة إلى أي قضية. ولو كانت لدي هذه النية لنشرت أيضا الاثنى عشر بيتا. وكما تلاحظ من الكتاب، فقد اكتفيت في الإشارة إليها بخطوط ونقاط. وذلك يعني أنني أردت تجنب العقوبة. وأجابوني: "نحن نعرف ذلك جيدا، وهذا صحيح، لكننا نعلم أيضا أنك أرسلت إلى إسماعيل بيشيكجي بالبريد الكتاب وعليه إهداء بخطك يتضمن الأبيات الاثنى عشر التي أوردتها في الكتاب على شكل حروف وخطوط".

وقد أنكرت ذلك. فعرضوا على صورة مستنسخة عن الأبيات المذكورة. فأنكرت أن يكون الخط خطي. وهنا استكتبوني وأرسلوا النموذج إلى دائرة التحقيقات الجنائية.

كان بوز آرسلان قد أهداني نسخة من كتابه، وأرسله بالبريد إلى جامعة أتاتورك بمدينة أرضروم حيث كنت أستاذا فيها. وعند وصول الرزمة فتحها رجال الأمن في الجامعة وصوروا الصفحات التي كتبها بوز آرسلان بخطه، وأعادوا تغليف الرزمة.

لقد كانت الأبيات الاثنا عشر غير المنشورة رائعة وأخاذة في أسلوب صياغتها.

وبعد فترة قصيرة فتح تحقيق بخصوص نشر الكتاب أمام محكمة الصحافة باسطنبول. وبعد تحقيق استمر فترة طويلة صدر قرار المحكمة بغلق ملف القضية.

وفي عام 1971 وفي أثناء التحقيق معي استمعوا إلى شهادة رئيس جامعة أتاتورك وبعض عمداء الكليات والأساتذة (شهود اتهام بكل تأكيد). وعلى أحد الأسئلة التي وجهها الحاكم المكلف بالتحقيق إلى رئيس الجامعة الأستاذ الدكتور Kemal Biyikoglu أجاب هذا الأخير "لقد كان من واجبي مراقبة الرسائل التي يبعثها ويتسلمها إسماعيل بيشيكجي".

هذا جانب من جوانب الحدث. أما الجانب الثاني، فهو مأساوي حقا. فقد أضاف بوزآرسلان خلال حديثنا قائلا: "سيكون من المناسب لو تبعث برسالة إلى أنقرة، وتفهمهم بطريقة ما أن يرفعوا الكتاب من مكتبتك ويخفونه في مكان ما. ذلك لأنهم قد يتحروا بيتك في الأيام القادمة. ولا أريد أن يقع الكتاب في أيديهم". وقد فعلت ذلك فورا.

وفي قرارة نفسي كنت أعتقد بأن الأمور ستسير على ما يرام. وأن التحقيق سيستغرق فترة طويلة يغلقون التحقيق بعدها في هذه القضية. وكانت هناك قضية ثانية يجري التحقيق بشأنها مع بوز آرسلان تتعلق بالرابطات الثقافية الثورية للشرق.

وفي يوليو/تموز 1974 أطلق سراحي بصدور عفو عام فعدت إلى بيتي. وفي أثناء ترتيب مكتبتي افتقدت عددا من الكتب التي تتعلق بكردستان والمجتمع الكردي واللغة الكردية، ولم أعثر على قصاصات من الصحف والمجلات كنت قد جمعتها. وعندما أخبرت زوجتي بذلك أجابت: "عندما استلمت رسالتك في 1972، امتلكني الخوف واعتقدت أنهم سيتحرون البيت فورا. لذلك لم أحرق الكتاب الذي ذكرته لي فحسب وإنما جميع الكتب وقصاصات الصحف والمجلات ذات الصلة بموضوع الأكراد". لكنهم لم يأتوا لتحري البيت. ولم أكد امتلك أعصابي غيظا.

لقد فقدت كثيرا من كتبي وجزءا مهما من مصادر بحوثي وصحفي ومجلاتي خلال فترة انقلاب 12 مارس/آذار وفي 1979 وبعد ذلك أثناء فترة انقلاب 12 سبتمبر/أيلول. إذ صادرت الشرطة قسما، ودمر الرعب الذي كان يحل في بيتي مرارا جزءا كبيرا منها.

ويستحيل وضع قائمة بالوثائق الثمينة التي فقدتها، وعندما يدور الحديث عن مم وزين والشرطة أتذكر دائما هذه الحادثة. لقد كان الحزن يعصر قلبي لأنني فقدت هذه الجوهرة الثمينة: مم وزين.

ثم بدأت أفتش بشغف شديد عن تلك الآبيات الاثنى عشر، وطلبت مساعدة أصدقائي، وبدأت أبحث بنفسي، لكنني لم أعثر عليها.

وفي يوم ما تذكرت فجأة: أنني كنت قد أرسلت كتاب مم وزين إلى صديق لي يهتم بالبحوث والدراسات للإطلاع على وجهة

نظره بشأنها، وبعد قراءة الرواية حفزته على إجراء بحوث بنفسه، وأخذ يبدي اهتماما بموضوعها. وكان قد عثر على نسخه من مم وزين باللغة الكردية، وأخبرني باحتوائها على تلك الأبيات الاثني عشر الناقصة في ترجمة بوز آرسلان. واستلمت منه الأبيات المذكورة إلى جانب ترجمة لها باللغة التركية. وهي تأتي في سياق الرواية على النحو التالي:

ولم لا يكون لنا أيضا

وطن وملك، ولو كان لدينا ملك

ولو توجه سبحانه وأجلسه على عرش

لابتسم الحظ لنا

ولأهتم الناس بنا

ولما انتصر الترك علينا

وحل بنا الخراب

وعشعش البوم بيننا

ولما أصبحنا تحت رحمة الترك والفرس

خاضعين، فقراء، مساكين

لكنها إرادة الرب أن ينصر الترك والفرس علينا

ومهما كان أصلنا متواضعا

فالعار على الأشراف والأمراء

لكن لهؤلاء الشرف والمجد

والذنب يلقى على الفقراء والشعراء منا

وفي كل مرة يهيج فيها غدر الترك ويتلاطم معه بحر الفرس

يتخبط الكرمانج في لجة من الدماء

فرقنا الترك والفرس والعرب

وأقاموا بيننا هوة

حتى نكون عبيدا لهم

(ملاحظة: اعتمدت في ترجمة هذه الأبيات على النص الفرنسي وقارنته بالأسباني ورجعت إلى ترجمة جزئية وردت في كتاب "أحمدي خاني شاعرا ومفكرا وفيلسوفا. د. عز الدين مصطفى رسول، مطبعة الحوادث، بغداد 1979 ص 95 وما بعدها"، واطلعت على آراء "رشيد فندي، مناقشات حول خاني، دراسة نقدية، معمل ومطبعة الجاحظ، بغداد 1986" المترجم).

(11) إثر صدور رواية مم وزين، ظهر في الأسواق كتاب باللغة التركية بذات العنوان مع تحريف بسيط (مموزين)، يحمل اسم مؤلف يدعى أحمد فايق. ويؤكد الكاتب هذا أن مموزين جزء من التراث التركي القديم (انظر Sirri Dadas Bilge, Istanbul, 1969, P. VII). وأن حوادث الرواية جرت في منطقة الجزيرة، ولم يتطرق الكتاب إلى أحمدي خاني. واستشهد بمؤرخ تركي Fahrettin Kirzioglu وكتب: من المعتقد أن عشائر تركية يقال لها بوتان قد عاشت في عصر داريوس في منطقة الجزيرة. وقد أطلق اسم هذه العشائر على الضفة الشرقية من نهر دجلة (ص 7).

لكن هذا الكتاب سرعان ما اختفى من الأسواق. واعتقد أن المخابرات التركية كانت وراء نشره واختفائه. وهذا مثال يعكس جوانب الإمبريالية الثقافية التي تمارسها الدولة التركية إزاء كردستان. ولعل من المناسب مقارنة النصين الأصيل والمزيف لكي

يتسنى لنا الإطلاع على طبيعة تشويه التراث الثقافي الكردي وأساليبه.

(12) ولهذه العملية اعتبارات سلبية، تعكس طبيعتها المعاكسة أيضا. وهذا هو ما نعيشه، بسبب كفاح حزب العمال الكردستاني. من ذلك، على سبيل المثال، أن الشعب يسمي أعضاء الكريلا الذين يقتلون في أثناء المصادمات مع القوات المسلحة التركية بالشهداء. وتوجد في كل مدينة مقبرة خاصة للشهداء، حيث ينقل أبناء الشعب جثث الكريلا لدفنها وإقامة مراسم التشييع والدفن بكل وقار واحترام. وقد تستمر التعازي الموجهة لأسر الشهداء أسابيع بكاملها في بعض الأحيان، وذلك على الرغم من الإجراءات القمعية التي يمارسها ضدهم رجال الشرطة والجيش، الذين لا يرغبون في إقامة مراسم التشييع والدفن والعزاء، وإبداء هذا التكريم من جانب الأسر والسكان لأولئك القتلى من "اللصوص" و"قطاع الطرق". كما يحاولون إدخال الذعر في نفوسهم، ويعتقلون بعضهم من حين لآخر. كما لا تريد أجهزة الدولة أن يبدي المواطنون اهتمامهم بجثث القتلى من أعضاء الكريلا مطلقا، لأن همهم الوحيد تقديم الدليل على أن الأهالي لا يبالون بجثث القتلى وأن حركة المقاومة لا تحظى بأي تأييد من جانبهم.

وفي مقابل ذلك، لا يشارك المواطنون في مراسم التشييع والعزاء متى قتل أحد حراس القرى. وتشتكي أسر هؤلاء من هذا الوضع، ولسان حالهم يقول: لا أحد يهتم بموتانا.

ومن الضروري لدى دراسة مسألة "الجاش" أي الحمار الصغير التي يطلقها الأكراد في جنوب كردستان على كل من يرتكب خيانة بحق الشعب الكردي.

ولدت فكرة إطلاق هذا الاسم، في واقع الأمر، من تكرار ملاحظة ظاهرة طبيعية. إذ عندما ينقل صغار الحمير إلى المرعى

ويعتلفون هنـاك لا يعـودوا، كمـا كـانون، لابثـين بجـوار أمهاتـهم، وإنمـا يبتعـدون ويختلطـون مـع الحيوانـات الأخـرى. بـل إنـهم يحـاولون أيضـا الاقـتراب مـن الخيـول والبغـال وعنـد ذاك يتلقـون الركـلات منـهم. أو يسـرحون بجـوار الثـيران وبذلـك يصبحـون هدفـا لقرونـهم الحـادة. وقـد يتجولـون بـالقرب مـن الأبقـار والدجـاج، أي أنـهم يبتعـدون دومـا عن أمهاتـهم.

(13) ويقـرران إنقـاذ أمـهم. وعندمـا يحررونـها مـن الأعـداء، تنشـب حـرب بـين كبـار مـلاك الأراضـي والشـيوخ وصغـار التجـار والقبيلـة والحـاكم الـذي حكـم علـى الأم. وعلـى ذلـك، لا تسـترد الأم حريتـها إلا بعـد انتـهاء تلـك الحـرب. أمـا أسـطورة شـيري جـن فطويلـة جـدا يصعـب إيجازهـا هنـا. والملاحـظ أنـها تعكـس في كـل فصـل مـن فصولهـا شـعورا قوميـا صافيـا وحماسـيا. وإلى جـانب هـذه المشـاعر نتلمـس أيضـا بعض المواقـف الثوريـة. ويبـدو التمـرد في هـذه الروايـة شـيئا طبيعيـا.

(14) مـن الأهميـة بمكـان الاهتمـام بدراسـة تـاريخ الأكـراد وطبيعـة العلاقـات الـتي كـانت قائمـة بـين الجوتيـين والآشـوريين وشـعوب الأوراتـو والميديـين. ونعلـم أن الأكـراد إنمـا ينحـدرون مـن أصـول تمتـد إلى الجوتيـين ومـن ثـم إلى الميديـين. وكـانت للأرمـن علاقـات وثيقـة جدا مـع الأوراتيـين أيضـا.

(15) بعد الإعلان عن توقف الحرب العراقية الإيرانية في 1988/8/20 بفترة وجيزة، هاجم العراق كردستان بالأسلحة الكيماوية. وذهب ضحية الغازات السامة وغاز الأعصاب الآلاف من السكان في أكبر عملية إبادة شهدها إقليم جنوب كردستان. واضطر على أثر ذلك مئات الألوف من الأكراد إلى إخلاء بلادهم والهرب باتجاه الحدود الإيرانية والتركية. وكان بإمكان الولايات المتحدة الأمريكية تقديم أدلة قاطعة على استخدام هذا النوع من السلاح بما لديها من قواعد عسكرية ومحطات للرادار في الإقليم. وقد احتج مجلس الشيوخ الأمريكي وفرض عقوبات على العراق (صحيفة Cumhuriyet عدد يوم 1988/9/11). وأنكرت الحكومة العراقية استخدام هذا النوع من السلاح. ونعتت أتباع بارزاني وطالباني بأنهم خونة (صحيفة Cumhuriyet عدد يوم 1989/9/12).

وصدرت عن الحكومة التركية بيانات جاء فيها "بعد التحقيقات التي أجرتها تركيا في العراق، لم يعثر على أي أثر يدل على استعمال الأسلحة الكيماوية (صحيفة Milliyet عدد يوم 14-1988/9/15).

ومن جهتها، ناشدت 12 دولة أوروبية الأمم المتحدة وطالبتها بإرسال هيئة من الخبراء لإجراء تحقيق في شمال العراق حيث يعيش الأكراد. وفاتحت الأمم المتحدة بدورها العراق بشأن السماح لهيئة الخبراء بإجراء التحقيقات المطلوبة، ومنح أعضائها سمات الدخول للبلاد (صحيفة Cumhuriyet عدد 1988/9/14)، إلا أن العراق رفض مذكرة الأمم المتحدة وبرر ذلك "بالتدخل في الشؤون الداخلية". وصدر بيان رسمي يكتفي بالإشارة إلى أن "التحقيق الذي أجرته تركيا لم يتوصل إلى أي دليل على استخدام الأسلحة الكيماوية" (صحيفة Cumhuriyet عدد 1988/9/15). كما رفضت

تركيا طلب هيئة الخبراء فحص اللاجئين الأكراد في تركيا (صحيفة Milliyet عدد 1988/9/16).

وأعلنت تركيا أن الأطباء الأتراك أجروا الفحوص اللازمة، ولم يعثروا على أي دليل على استخدام الأسلحة الكيماوية ضد الأكراد، وبررت رفضها قبول إجراء الفحوص من قبل أطباء الأمم المتحدة بأن ذلك يعني عدم الثقة بقدرة أطبائها وكفاءاتهم.

ولنعود إلى بداية يونيو/حزيران 1989. ففي هذه الفترة أجبرت بلغاريا الأتراك المقيمين فيها على الهجرة من البلاد. وادعت الحكومة التركية آنذاك "إن السلطات البلغارية حقنت الأتراك بأمصال غير معروفة" وطلبت تركيا إجراء تحقيق من قبل هيئة تابعة للأمم المتحدة في كل من تركيا وبلغاريا. وقد وصلت الهيئة فعلا. وأجرت تحقيقاتها في البلدين، وبذلك غلق ملف "الأمصال غير المعروفة".

إن من بين أكثر وجوه الأخلاق دناءة عند الإنسان أن يكون ذ وجهين. فتركيا حريصة من جهة على "كرامة الأطباء الأتراك" وترفض إجراء الفحوص الطبية من قبل هيئة التحقيق التي أرسلتها الأمم المتحدة. وتركيا نفسها هي التي تدعو هيئة التحقيق الطبية التابعة للأمم المتحدة نفسها عندما يتعلق الأمر بفحص الأتراك في بلغاريا. وهي في هذه الحالة كأنها تشك في قدرة أطبائها الأتراك وكفاءتهم.

أما إذا تعلق الأمر باللاجئين الأكراد فإن موقف تركيا واضح تمام الوضوح: إنها تخفي الوجه القبيح للعراق وتتواطأ معه.

(16) ذكرت في ما سبق أن أهم الفوارق التي تميز كردستان عن أي مستعمرة تقليدية إنما تتعلق بالهوية الكردية التي يرفضون الاعتراف بها. إنهم يحاولون تدميرها. وهذا ما نشهده كل يوم.

تصف الإذاعة التركية وشبكات التلفزيون التركية اللاجئين الأكراد في تركيا بالتعابير التالية: "أولئك الذين جاءوا من العراق باحثين عن لجوء" و"أولئك القادمون من شمال العراق" و"اللاجئون العراقيون، الخ، لكنها لا تتحدث مطلقا عن الأكراد. ذلك لأنها إذا تحدثت عن الأكراد تكون قد أقرت بهويتهم القومية.

نشر الكاتب J. M. Coetzee وهو من جنوب أفريقيا قصة بعنوان "بانتظار البرابرة" يعالج فيها موضوع العلاقات بين المجتمع الاستعماري والحكام البيض.

ويكتب عن سكان إحدى القرى أو عن مجموعة من الرحل على وجه التحديد يجري اعتقالهم بحجة أنهم يدعمون الكريلا. وينقلون أولئك المعتقلين إلى ثكنة عسكرية معهم، ويعذبونهم لكي يعترفوا بعلاقاتهم مع الكريلا، ونشاطاتها. إلا أن القرويين لا يقولون شيئا. وفي خلال عملية التعذيب التي يهانون خلالها يموت عدد كبير منهم، في حين يصاب آخرون بجروح خطيرة.

ومن بين هؤلاء القرويين المعتقلين أب مع ابنته. وفي أثناء التحقيق يموت الأب أمام ابنته. وتترك جثته في النعش أياما أمامها. ويعذبون البنت، ويفقئون إحدى عينيها، ويكسرون رجليها وساعديها، فتعجز عن الحركة إلا حبيا. وفي أثناء التحقيق معها يستثير وضعها هذا عطف حاكم التحقيق الأبيض، ثم يتحول هذا العطف شيئا فشيئا إلى الحب.

وهنا تبدأ القصة. ويأتي السرد مؤثرا ومثيرا للمشاعر. ويترك في النفس انطباعا يبقى فيها فترة طويلة بعد الانتهاء من قراءتها. وفي أحد الأيام، استغرقت في التفكير بشأن العلاقات الإنسانية التي تحبكها هذه القصة بطريقة رائعة. وحاولت تذكر اسم البنت في القصة ولكن عبثا. وعندما أعدت قراءة القصة، اكتشفت أن القصاص لم يضع للبنت اسما. وإنما اكتفى بالقول "وقد بدأ الجرح

في قدم البنت يتعفن" أو كان يقول ".. وهنا تذكرت البنت الصغيرة فجأة جثة أبيها المزقة وأخذت تحبو نحوها وتتلوى فوقها داخل النعش" ..الخ. ولم يدهشني أبدا ألا يكون الكاتب قد اختار اسما للبنت، ذلك لأن من أبرز خصائص النزعة الاستعمارية إنكار هوية الأشخاص الذين يحكمونهم ومنعهم من استعادة هويتهم. فذوو النزعة الاستعمارية يعتبرون الأشخاص كميات مهملة، أو قطعان غير واضحة المعالم بحيث لا يمكن التفريق بينها. كما لا يعتبرونهم كائنات بشرية أو من بين من لهم رغبات ومطالب وإرادة. وهم يحاولون باستمرار تدمير إرادتهم عن طريق القمع والقسوة.

وفي السرد الذي صاغ به Coetzee قصته يرقى إلى مصاف كبار الكتاب. فقد حاول رسم الجانب الروحي للعلاقات ما بين المجتمعات الاستعمارية والمجتمعات المستعمرة بطريقة غريزية تمتد إلى أعماق الإنسان.

تحقق البحوث العلمية، إلى جانب بلورتها للهوية القومية، نتيجة سياسية على درجة عالية من الأهمية. فعندما تعي مختلف المنظمات الكردية سبب تقسيم كردستان وكيف قسمت، آنذاك تتضاءل إمكانية استمرار مختلف البلدان المستعمرة في استغلال كردستان إلى الحد الأدنى. أو إذا ما أدركت تلك المنظمات الكردية الأسباب التي تدفع مختلف البلدان إلى معاملة الأكراد ومواجهتهم بهذه الأساليب آنذاك تتضاءل النتائج التي تترتب على ذلك إلى الحد الأدنى.

(17) للبحوث المتعلقة بكردستان والبحوث ذات الصلة بحل المسألة الكردية منهجان مختلفان تماما، ولا ينبغي الخلط بينهما. ففي الحالة الثانية، أي لدى بلورة مقترحات لحل المسألة الكردية، يكون موضوع البحث سياسيا وايديولوجيا. وهذا ما سيعتمد على مدى السلطة الاجتماعية والسياسية للمنظمات التي تقترح تلك الحلول. وبمقدار ما تكون الجهات التي تقترح الحلول متمتعة بقوة اجتماعية وسياسية تكون تلك الحلول المقترحة قوية وثابتة. أما البحوث المتعلقة بكردستان والتي تعتمد على جمع معلومات فهي ذات رسالة علمية بحتة. وعلى ذلك، لا تستلزم توافر سلطة اجتماعية وسياسية. وبإمكان شخص واحد إنجاز مثل هذا البحث. وبودي أن انقل للقارئ تجربة في هذا المجال:

اعتقلني موظفو مركز القيادة المركزية لشرطة أنقرة في يونيو/حزيران عام 1981، وفي تلك الفترة كان إرهاب الدولة مكثفا بوجه خاص، وشمل المعتقلين أيضا. وقد أمضيت ثلاث ليال في المركز المذكور. وفي منتصف الليلة الثالثة، استدعتني "الوحدة الخاصة" في مدينة Adapazari. وذهبنا إلى هناك، وجلس في السيارة بالإضافة إلى السائق اثنان من الشرطة وموظفان مدنيان. والشرطيان كانا كرديين، وهذا ما يمكن ملاحظته بوضوح من وجهيهما ولكنتهما التركية، بل وقالا إن أصلهما من الشرق. وقد جلس أحدهما قرب السائق أما الآخر فقد جلس إلى جواري، وفجأة، وبلا أدنى مقدمات، سألني الشرطي الجالس إلى جواري قائلا: حسنا، كيف إذن ستسنى حل هذه المسألة؟.

أجبت بما معناه: أي مسألة تقصد؟

"المسألة التي كتبت أنت عنها، أي المسألة الكردية"

وأدركت آنذاك أن هذا الشرطي مطلع على ملفي لدى إدارة الشرطة.

كانت تلك الليلة حالكة الظلام. والسيارة تنهب الأرض من أنقرة إلى Adapazari، وقد خلت الشوارع من المارة. ولم يكن أحد يعلم باعتقالي. وقد فكرت بخوف وقلق كيف أجيب على سؤال هذا الشرطي الذي أعاد طرح سؤاله مرة أخرى.

قل لي إذن، كيف إذن سنحل هذه المسألة؟ وما هو رأيك في الموضوع؟ وأجبت: "لقد حاولت وضع بحوث علمية عن المجتمع الكردي، وحاولت فهم المسألة الكردية. وليس من الضروري للباحث أن يقترح حلولا للمشكلات الاجتماعية والسياسية".

لكن الشرطي ظل يلح على سؤاله: ومع ذلك، قل لي كيف يمكن حل هذه المسألة وما هي آراؤك بشأنها؟ "إنني باحث، أحاول دراسة المجتمع الكردي والإلمام بالمسألة الكردية من كل جوانبها". ولم ترض هذه الإجابة الشرطي. وإنما حاول الحصول على إجابات محددة على سؤاله:

"حسنا لقد أجريت بحوثا وبحوثا أخرى وستجري بحوثا غيرها. لقد تعلمت كل شيء وفهمته. فكيف يتسنى لنا حل هذه المسألة في الوقت الحاضر؟

ظل السائق والشرطي إلى جنبه صامتين طوال الوقت بينما يلح الشرطي إلى جواري في طلب إجابة محددة على سؤاله. أجبت: "إنني لم أنته بعد من بحوثي، وليس لدى الوقت الكافي لإتمامها، إنهم غالبا ما يعتقلونني".

ومع ذلك، أعاد سؤاله مرة أخرى. واستمر هذا الحوار فترة وجيزة أخرى. وأخيرا أسمعته ما يلي: "إن وضع حل للمسألة الكردية يعني ممارسة نشاط سياسي، وهذا النشاط هو من شأن الأحزاب والمنظمات السياسية. ويعتمد إلى حد كبير على القوة الاجتماعية والسياسية لتلك المنظمات والأحزاب السياسية. وبإمكانهم القول كفى لقمع اللغة والثقافة

الكردية، ويطالبون بحرية الكتابة والتكلم باللغة الكردية، وبالسماح بإصدار صحف كردية، وإنشاء محطات للإذاعة والتلفزيون تبث برامج كردية، وإنشاء مدارس لتعليم اللغة الكردية. وقد يكون ذلك، من وجهة نظري، حلا للمشكلة. بينما قد نجد من جهة أخرى من يذهبون إلى أبعد من ذلك. فقد يطالبون بأن يتولى الأكراد إدارة المناطق الكردية بأنفسهم. وهذه مقترحات قد تتقدم بها جهة ما لتسوية المسألة الكردية. وقد تقول مجموعة أخرى: ولماذا نعيش نحن مع الأتراك؟

إننا نرغب في أن تكون لنا دولة. وقد تكافح هذه المجموعة لتحقيق هذا الهدف. وقد تبادر مجموعة أخرى للإعلان عن موقفها على النحو التالي: لماذا نحن مقسمون بين إيران والعراق وسورية وتركيا؟ ولنشكل دولة مستقلة وديمقراطية. وكل هذه المقترحات تطرح حلولا للمسألة الكردية. لكن إمكانية وضع تلك المقترحات موضع التنفيذ إنما يعتمد اعتمادا كبيرا على مدى القوة الاجتماعية والسياسية التي تتمتع بها المجموعة صاحبة الاقتراح. إذ متى كنا أقوياء فإن المشروعات التي نقترحها تكون قوية. أما أنا، فليس لدي الشيء الكثير مما أقوله بخصوص هذه المسألة. كما أنني لا أعرف على وجه الدقة مدى قوة هذه المنظمة أو تلك المجموعة. ولو طلبوا وجهة نظري لقلت ما يلي: يوجد في عالم اليوم 166 دولة، وبودي أن تصبح كردستان الدولة 167. ولو أصبحت كردستان الدولة 167 في العالم فلن يحدث زلزال في الكرة الأرضية. وهذا ما يعبر عن رغبتي الشخصية. لكن حل المشكلات السياسية لا يأتي من خلال التعبير عن الرغبات الشخصية. ثمة عدد كبير من الدول التي تستفيد اليوم من كردستان. وسوف تزعج مثل هذه التطورات والاقتراحات تلك الدول التي تستخدم كردستان بصفتها مستعمرة مشتركة، وستحاول بكل الوسائل الحيلولة دون وقوع مثل هذا الحدث. كما أنك لا تستطيع إجراء بحوث عن رغباتك الشخصية.

ونحن مجبرون على أن نتفهم المشكلات من خلال تحديد وقائعها الفعلية دون إغفال العلاقات في ما بين تلك الوقائع".

توقف النقاش بعد أن تلفظت تلك الجمل الأخيرة. ولم يتكلم أحد حتى وصلنا إلى Adapazari. لقد استمع رجال الشرطة طوال الوقت ولم يقاطعوني، كما أنهم لم يغضبوا.

المراجع

VAN ROOY, TAMBOER, Kees: Kurdish Bibliography No1, Amesterdam, Internation Society Kurdistan,1968.2 Vol.

MINORSKI, Vladimir: Encyclopedie de l'Islam. 0

NIKITINE, Basile: Les Kurdes. Etude sociologique et historique. Paris, Editions d'aujourd'hui, 1965.

BRUINESSEN,Maarten Martinus van: Agha and Sheikh and State. On the social and political organisation of Kurdistan,1978

BARB,Heinrich Alfred: Geschichte von fnnf Kurden-Dynastien,Wien, 1858.

CHERIF PASHA,General: Memorandum sur les revendications du peuple Kurde(Presente a la Coference de pix de Paris,1919.

BEDIR KHAN/EMIR SOUREYA ALI/H. GIBBONS: the Case of Kurdistan against Turkey. Phil - delphia, 1928.

OLSEN, Robert: the emergence of Kurdish Nationalism and the Sheikh Said Rebellion, 1880-1925. Texas, University of Texas, 1989.

ZAZA, Noureddine: Ma vie de Kurde ou le cri du peuple kurde. Lausanne, Pierre-Marcel Favre, 1982.

EAGLETON, William Jr.: The Kurdish Republic of 1946. London, Oxford University Press, 1963.

VANLY, Ismet Chérif: Le Kurdistan irakien, entité nationale. Etude de la révolution de 1961. Neuchate, La Baconniére, 1970.

BOIS, Pere Thomas (Lucien Rambout): Connaissance des Kurdes. Beyrouth, Khayats, 1965.

CHALIAND, Gérard (ed.), KENDAL, A.R. GHASSEMLOU, A. ROOSEVELT Jr., I.S. VANLY, M. NAZDAR: les Kurdes et le Kurdistan. La question nationale au Proche-Orient. Préface de Maxime R - dinson. Paris, Francois Maspéro (Petite Collection Maspéro), 1978.

ROTH, Jürgen (ed.), I. BESIKCI, A.R. GHASSEMLOU, H. RESO, K. YASAR: Geographie der Unterdrückten. Die Kurden. Hamburg, Rowohlt (rororo-Taschenbuch 7125), 1978.

KUTSCHERA, Chris: Le mouvement national kurde. Paris, Flammarion, 1979.

DESCHNER, Günter: Saladins Söhne, München, Droener Knaur, 1983.

MORE, Christiane: Les kurdes aujourd' hui. Mouvement national et partis politiques. Préface de Maxime Rodinson. Paris, L'Harmattan, 1984.

MARTORELL, Manuel: Los Kurdos: historia de una resistencia. Madrid, Espasa-Calpe, 1991.

السيرة الذاتية للمؤلف

ولد إسماعيل بيشيكجي عام 1939 في Isklip بالقرب من محافظة Corum بتركيا، وفيها أكمل دراسته الإبتدائية والثانوية. ومن جامعة أنقرة حصل على ليسانس في العلوم السياسية، وحصل على الدكتوراه بعلم الإجتماع من جامعة أتاتورك في أرضروم عام 1967

تعرف بيشكجي على الشعب الكردي أثناء فترة خدمته العسكرية بين عامي 1962 و 1964 في منطقتي بدليس وهكاري الكرديتين. وكتب بعد ذلك يقول:

حينما وصلت إلى جنوب شرقي تركيا لأداء خدمتي العسكرية رأيت بعيني وشاهدت بنفسي شعبا له لغة وتاريخا وتقاليد تختلف عما لدينا نحن الأتراك. وهذا الشعب لا يحمل الإسم الذي يطلقه عليه الأتراك، فهو لا يسمى نفسه: أتراك الجبال وإنما يسمى نفسه: نحن الأكراد.

كرس بيشيكجي منذ ذلك الوقت جهوده الفكرية ونشاطه العلمي من أجل الشعب الكردي دارسا أوضاعه وتاريخه ومدافعا عن حقوقه القومية و الديمقراطية وخصوصيته الحضارية محاولا إفهام للمثقفين الأتراك الحقائق الناصعة التي أدركها والتي يتنكر لها الكثيرون منهم، كما ترفض الدولة التركية التسليم بها وتواجهها بالحديد والنار دونما جدوى منذ ما يزيد على 70 عاما.

ونشر لابلاغ رسالته هذه 31 دراسة وبحثا منها على سبيل المثال لا الحصر:

- "التنظيم الإجتماعي لاحدى العشائر الكردية المتنقلة التي تقطن منطقة سيلفان في الشتاء وترحل صيفا إلى جبال نمرود وصوفان" (رسالة الدكتوراه، 1967)

-"التغيرات الإجتماعية التي طرأت على العشائر الكردية المتنقلة شرق الأنضول". وأخرى بعنوان: "تحليل تظاهرات الشرق"، 1968

- "التغيير في الشرق والمشكلات الهيكلية"(عشيرة عليخان الكردية المتنقلة)، 1969

- "النظام الإجتماعي في شرق الأناضول"، 1969

- "الأسس الإجتماعية والإقتصادية للمجموعات العرقية"، 1969

- "المنهج العلمي المطبق في تركيا _ أولا: تمجير الأكراد"، حيث صودر الكتاب وأحيل إلى المحاكم، 1977

- "المنهج العلمي المطبق في تركيا _ ثانيا: حول النظرية التركية للتاريخ، نظرية لغة الشمس. كتاب عن المسألة الكردية"، وقد صودر وأحيل المؤلف إلى المحاكم.

- "المنهج العلمي المطبق في تركيا _ ثالثا: النظام الداخلي للحزب الشعبي الجمهوري (1927) "، وكتاب عن المسألة الكردية، حكم بسببه بالسجن لمدة 3 سنوات بتهمة جرح المشاعر الوطنية، 1978

- "كردستان مستعمرة دولية"، حيث صودر الكتاب وأودع المؤلف السجن بإنتظار المحكمة، وأطلق سراحه مؤقتا في يوليو/تموز. وبعده صدر كتابه "العلم والايديولوجية الرسمية والدولة: الديمقراطية والمسألة الكردية".نشر كتابه "المثقف والمنظمة والمسألة الكردية" في اسطنبول ووزع في جميع أرجاء تركيا، 1990

لقد جعلت هذه البحوث والدراسات من بيشيكجي أقدم سجين سياسي في الدولة التركية "العلمانية" و"الديمقراطية" متهم بالمس بكرامة الدولة وشرفها لأنه بحث في المسألة الكردية التي تعتبرها الدولة التركية من المحرمات التي لا يتوجب البحث فيها والحديث بشأنها. أما هو فيقول:" أنني أخوض نضالا سلميا حتى يفسحوا المجال

للمناقشات العلمية التي ترفض المحرمـــات والرقابـــة وتســـتند إلى حريـــة التعبير عن الرأي وإحترام حقوق الإنســـان مـــن أجـــل إنقـــاذ الشـــرف التركي".

عرف بيشكجي طريقه أمام المحاكم المدنيـــة والعســـكرية ووراء القضبـــان في السجون التركية منذ عام 1971 وقد بلـــغ مجمـــوع الأحكـــام الـــتي صدرت بحقه حتى الآن سجنا أكثر من قرنـــين ونصـــف، قضـــى منـــها 15 عاماونصف. وهو الآن نزيل السجن المركزي الخـــاص في أنقـــرة.

يحتل بيشيكجي مكانة مرموقة بين المثقفين الأتراك ويحظـــى بحسب كبـــير من لدن أبناء الشعب الكردي وبـــإحترام مثقفـــي الإقليـــم مـــن مختلـــف القوميات، وبشهرة عالمية، حيث انبرى للدفـــاع عنـــه وإطـــلاق ســـراحه من سجون تركيا مرات عديدة عدد كبـــير مـــن المثقفـــين والسياســـيين الأوربيين والأمريكيين. وتنظم في العواصم الأوربية نـــدوات كـــل عـــام لدراسة أفكاره ونظرياته وللدفاع عنـــه.

ومنح جوائز علمية وأدبية عرضتها عليـــه عـــدة منظمـــات أوربيـــة غـــير حكومية، إلا أنه لم يقبل سوى جائزة إتحـــاد الكتـــاب الـــنرويجيين قـــائلا لأن الدول الإسكندنافية لا تبيع الســـلاح إلى تركيـــا. وقـــال في رفضـــه للجوائز الأخرى: إنني أرفض نفاق الـــدول الـــتي تمـــول تركيـــا وتبيـــع حكوماتها السلاح لهذه الدولة المسؤولة عـــن تدمـــير كيـــان كردســـتان والشعب الكردي. وأمتنع عن استلام جوائز المنظمـــات غـــير الحكوميـــة لأنها لا تقدمها إلا لكي تزيل الشعور بالذنب عن كاهلـــها مـــن خـــلال مكافأة ضحايا السياسة البشعة للدولة التركيـــة.

بيان المحتويـــات

الجزء الأول

تأملات حــول هويـة الأكـراد وكردسـتان

الجزء الثاني

تأملات حول "الطبقات الكردية السائدة"

كتب إسماعيل بيشيكجي قبل 35 عاما يقول: "عندما وصلت إلى جنوب شرقي تركيا رأيت بعيني وشاهدت بنفسي شعبا له لغة وتاريخا وتقاليد تختلف عما لدينا نحن الأتراك، وهذا الشعب لا يحمل الاسم الذي يطلقه عليه الأتراك، فهو لا يسمي نفسه أتراك الجبال وإنما يسمي نفسه نحن الأكراد".

ومن الحقائق الثابتة على امتداد التاريخ الكردستاني القديم والحديث والمعاصر حقيقة تتجسد في رفض الأكراد الخضوع لسيطرة الدول المجاورة ولغيرهم، كما أنهم فشلوا في إحراز تحررهم السياسي وبناء دولتهم المستقلة في آن واحد، بل هم الأمة الوحيدة التي يتجاوز عدد سكانها 30 مليون نسمة، " لكنها لا تتمتع بكيان سياسي على الإطلاق في عالم اليوم.

يحلل إسماعيل بيشيكجي هذا الجانب تحليلا موضوعيا واضعا يده على جوانب الضعف والتمزق في المجتمع الكردستاني وتركيبته الطبقية وسلوكيات رموزه السياسية والدينية، ويلقي أضواءه كاشفة على العوامل الخارجية والداخلية المتصلة بمأساة هذا الشعب المنكوب، ويحدد له طريق الخلاص من محنته المزمنة.

Ismail Beşikçi
Kurdistan Une Colonie Internationale

Traduit du Texte Français
Par
Zuhair A. Malek
Sociologue Kurde

ISBN: 91-89014-39-1

